Al-Iktissad Wal-Aamal

ARAB BUSINESS MAGAZINE

كانون الثاني / يناير 2002 / السنة الثالثة والعشرون / العدد 265

الحريري: خسر العرب... فكيف يربحون؟

خالد بن محفوظ "يودع" البنك الأهلي

أريج" الخسائر تضغط لزيادة رأس المال

الاقتصادات العربية: صورة رمادية

"المقاولون العرب" من دون "عثماني"

الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام
ابيكو ش.م.ل.
يصدر عنها مجلة
الاقتصاد والأعمال

رئيس التحرير: رؤوف أبو زكي
المدير المسؤول: اميل خوري

The Arab Press for publishing and Inf. Co.
APPICO S.A.L. Publishes
Al-Iktissad Wal-Aamal
Arab Business Magazine

Editor - in - Chief:
RAOUF ABOU ZAKI

ADDRESS

Lebanon: Beirut, Minkara Center
P.O.Box: 113/6194 Hamra - Beirut 1103 2100
Tel: 740173/4 - 353577/8/9
Fax: 00 961 1 354952
Email: iktissad@iktissad.com

SAUDI ARABIA:
P.O.Box: 5157 Riyadh 11422
Tel: 4778624 - Fax: 4784946
Email: aiwaksa@nesma.net.sa

U.A.E:
P.O.Box: 55034 Dubai
Tel : (971-4) 2941441
Fax: (971-4) 2941035
Email: aiwa@emirates.net.ae.

FRANCE:
22 Rue La Boetie 75008 Paris
Tel: (33-1) 42 66 92 71
Fax: (33-1) 42 66 92 75

سعر العدد

- لبنان 6000 ل.ل • سوريا 150 ل.س • الاردن 3 دينار
- العراق 4 دينار • السعودية 25 ريالا • الكويت 2 دينار
- البحرين 2 دينار • قطر 25 ريالا • الامارات 25 درهما
- عمان 2 ريال • اليمن 500 ريالا • مصر 8 جنيهات
- السودان 3 جنيهات • ليبيا 5 دنانير • تونس 2 دينار
- المغرب 50 درهما • الجزائر 200 دينار.

- CYPRUS 3LC • AUSTRALIA $ 10 Aus.
- U.K. 3LS • CANADA $8 • FRANCE 30 F.F.
- GERMANY 14 D.M. • GREECE 400 Drachma
- ITALY 10000 Lir • SPAIN 1000 Peseta
- SWITZERLAND 14 F.S. • U.S.A. $ 7.

الاشتراك السنوي 100 دولار اميركي



التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات



هذا العدد

كل عام وأنتم بخير. أو هذا كل ما نأمله ويتمنّاه الواحد منا للآخر الآن: أن نكون بخير أن تكونوا بخير. فمع تراجع الآمال العريضة يعود الناس القهقرى إلى خط الدفاع الأخير: خط السلامة، ويتقلص الطموح إلى حدود البقاء في انتظار شمس يوم جديد. نقول ذلك ونعرف أن المصيبة ليست عامة إلا في حدود. صحيح أن جميع سكان الأرض باتوا يشتركون بالضرورة وبحكم ترابط أوصال الكرة في ما تسبّبه أحداث كبرى مثل الغارة الإرهابية على نيويورك وما تبعها، لكنهم يختلفون إلى حد كبير في كيفية التعامل مع تلك الأحداث واحتواء نتائجها. لقد ولّدت الحادثة مناخاً من التشاؤم في كل مكان وعزّزت حالة الركود الإقتصادي لكن الضرر بالنسبة للأوروبيين والأميركيين وبقية الشعوب المتقدمة يتوقف عند هذا الحد. فأوروبا تدخل العام الجديد بعملة موحّدة تدفع بها شوطاً كبيراً آخر نحو بناء الولايات المتحدة الأوروبية. والولايات المتحدة استعادت في فترة قصيرة الكثير من مظاهر الضعف التي ضربت اقتصادها وانعكس ذلك بتحسّن مؤشرات الأسهم. فضلا عن ذلك، فإن واشنطن استطاعت بفضل وجود المؤسسات وتطبيق أحدث وسائل التخطيط أن تحوّل الضربة إلى فرصة هائلة لمدّ نفوذها إلى مناطق جديدة في آسيا وتعزيز نفوذها في كل مكان بما في ذلك المنطقة العربية. بل يمكن القول أن دولاً أخرى عدّة حتى خارج نطاق العالم الغربي استطاعت احتواء الأذى الذي سببته للعالم تلك الأعمال الإجرامية التي تتلبس لبوس الجهاد.

لكن ماذا عن منطقتنا العربية؟ هنا يبدو الأمر مختلفاً، فما أراده أمير المؤمنين الفار الملاّ عمر وجماعته أذى لأميركا والغرب تحوّل إلى أكبر هجمة غربية تتعرّض لها المنطقة العربية بكل بلدانها وقواها. وهذه الهجمة لا يوجد ما تواجهها به في العالم العربي سوى انتظار القضاء والقدر الأميركي وإشارات الرضى أو السخط أو التنبيه من فراعنة ونماردة هذا العصر.

انقضت نحو 57 سنة الآن على نهاية الحرب العالمية الثانية فلننظر بإمعان في الحصاد. في غضون عشرة عقود أو أكثر قليلاً، انتقلت بلدان أوروبا التي مزّقتها الحرب وحصدت منها الملايين من حال الدمار والفقر إلى ثاني أكبر قوة في العالم بل ربما أول إقتصاد في العالم قبل الولايات المتحدة. وقد أعاد الأوروبيون بناء اقتصادهم ومؤسساتهم قبل أن يبدأوا بالتطلع نحو تجاوز الفوارق وأحقاد الماضي لبناء قوة عظمى يحسب حسابها. في غضون تلك الفترة نفسها، أضعنا فلسطين وزعزعنا الإستقرار، وسقطنا في بناء الاقتصاد، وسقطنا في اليمن وفي سيناء والجولان وما تبقى من فلسطين وما زلنا نسقط ونترنح بين النكسات المتوالية. حتى أفغانستان حوّلها بعضنا حرباً لنا حتى لا تضيع علينا فرصة أخرى للهزيمة والخيبة المرّة. في غضون 75 سنة تحوّلنا في بعض الحالات إلى اقتصادات مقفرة وسجون كبيرة ثم تفرقنا شيعاً كل يغنّي على ليلاه. رغم نوايا الكثيرين الطيبة وجهودهم المخلصة، تعثرت محاولاتنا لبناء حياة مشتركة فعلاً واقتصاد مشترك أو هي سارت في بطء شديد ولم تلمس بعد إلا القشور.

ليس من الغرابة لذلك أن نكون اليوم عرضة لما نحن فيه، إذ لم يبقَ لنا سوى شلل الإرادة واستطابة القعود. ... وكل عام وأنتم بخير.

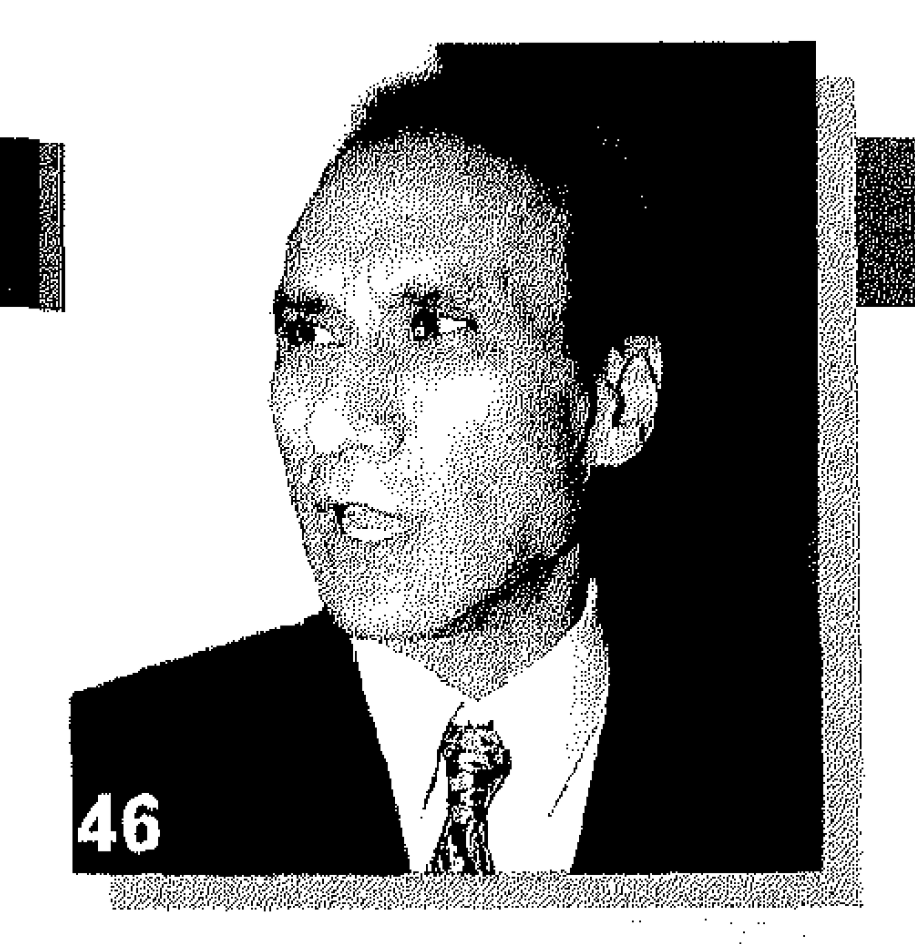
"الاقتصاد والأعمال"

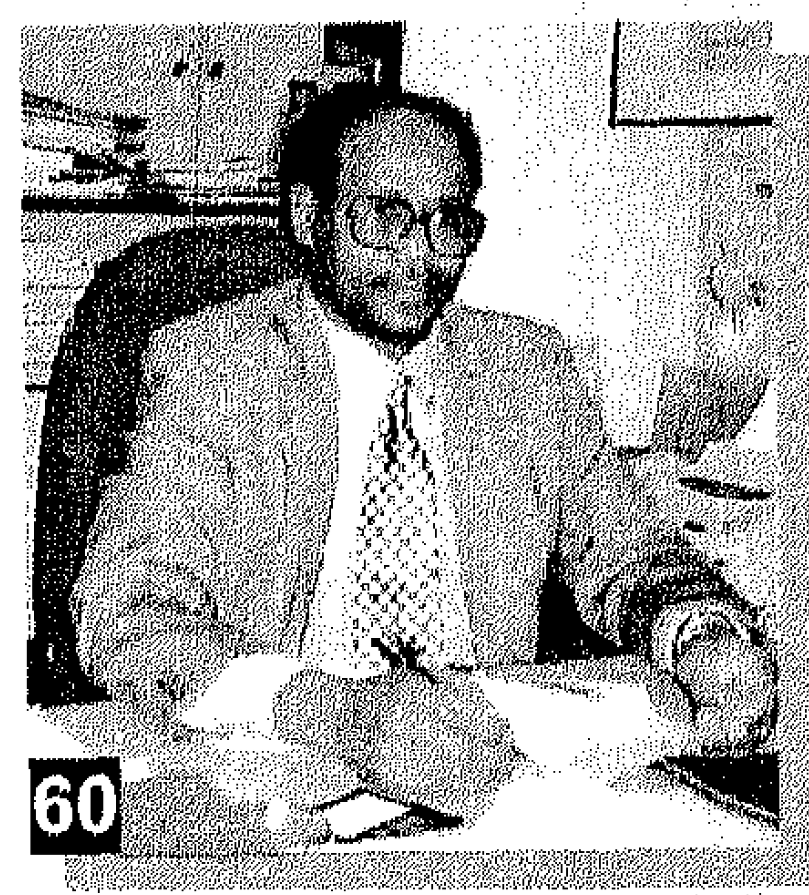
الاقتصاد والأعمال

Al-Iktissad Wal-Aamal

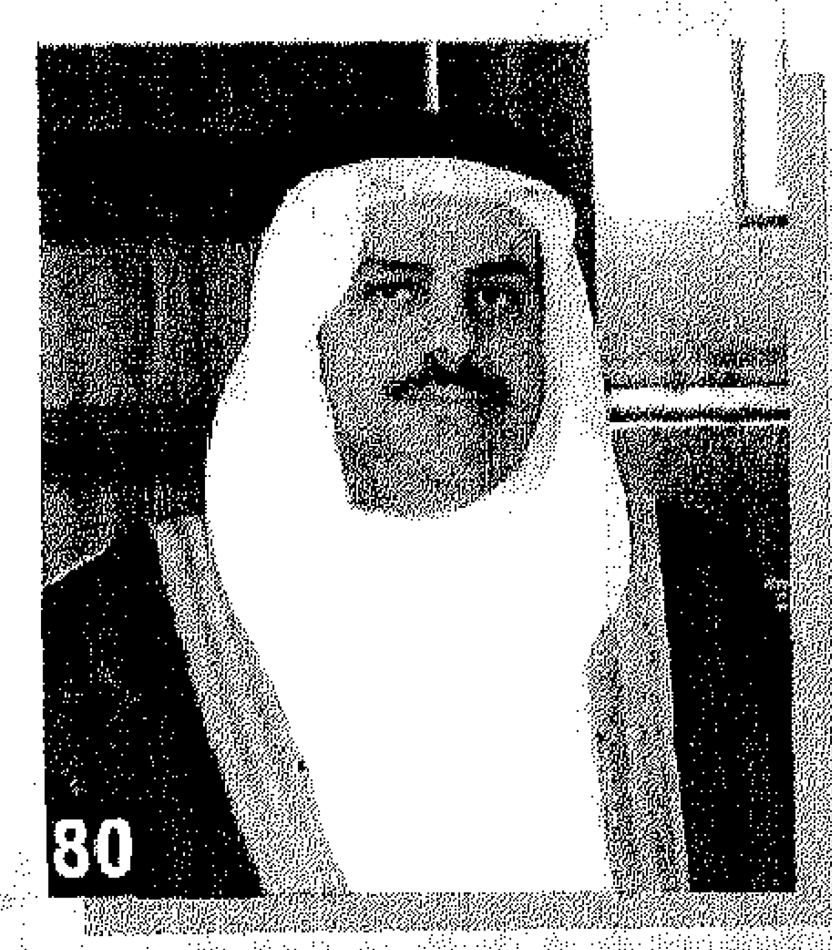
كانون الثاني / يناير 2002 / العدد 265

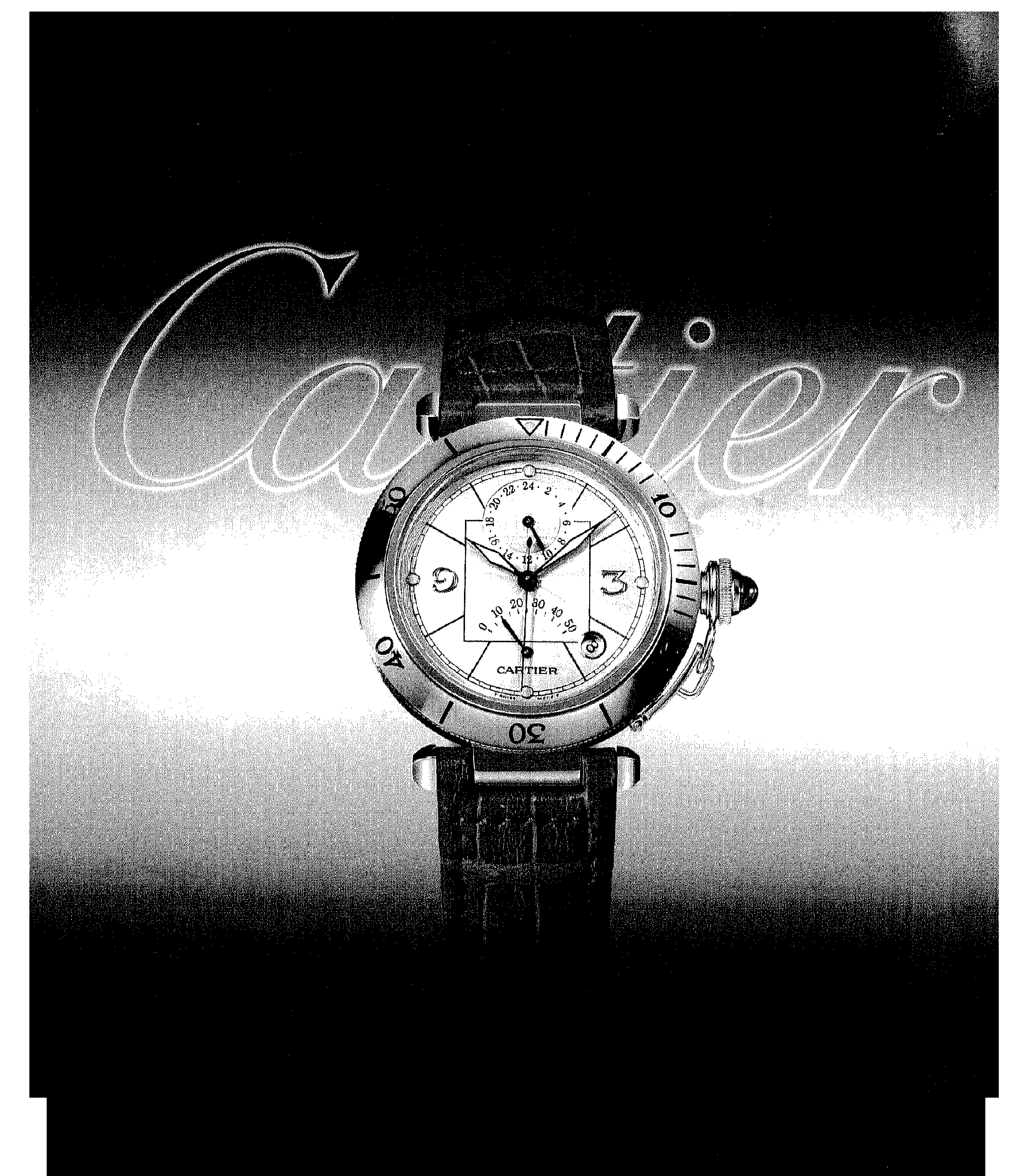
المحتويات



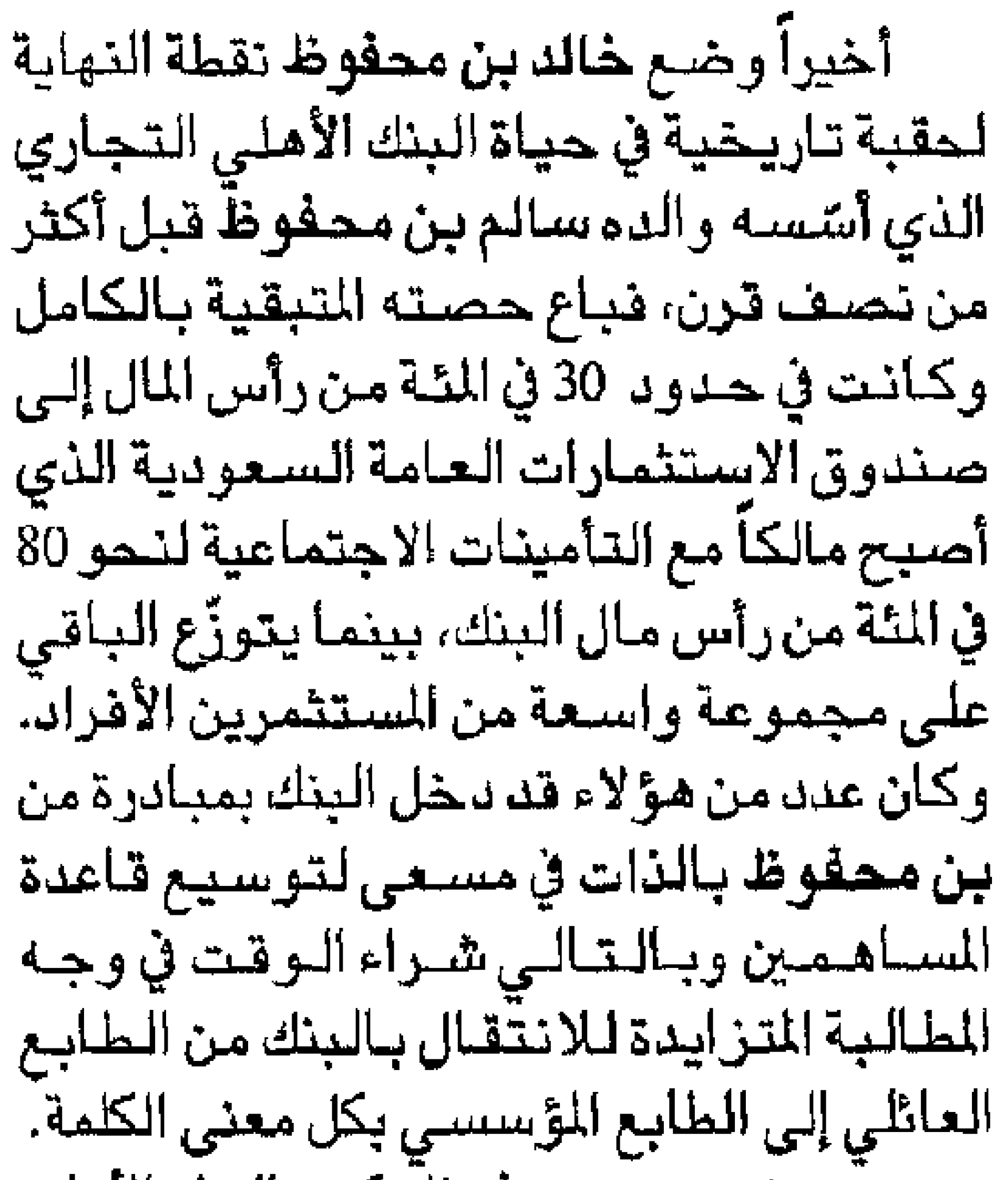







Cartier
CARTIER





حصة الدولة من البنك قفزت إلى 80 في المئة

خالد بن محفوظ "يودِّع" البنك الأهلي

الخطوة التالية بيع حصة ستراتيجية لبنك أجنبي وطرح الباقي للجمهور؟

أخيراً وضع **خالد بن محفوظ** نقطة النهاية لحقبة تاريخية في حياة البنك الأهلي التجاري الذي أسّسه والده سالم **بن محفوظ** قبل أكثر من نصف قرن، فباع حصته المتبقية بالكامل وكانت في حدود 30 في المئة من رأس المال إلى صندوق الاستثمارات العامة السعودية الذي أصبح مالكاً مع التأمينات الاجتماعية لنحو 80 في المئة من رأس مال البنك، بينما يتوزّع الباقي على مجموعة واسعة من المستثمرين الأفراد. وكان عدد من هؤلاء قد دخل البنك بمبادرة من **بن محفوظ** بالذات في مسعى لتوسيع قاعدة المساهمين وبالتالي شراء الوقت في وجه المطالبة المتزايدة للانتقال بالبنك من الطابع العائلي إلى الطابع المؤسسي بكل معنى الكلمة.

ومع خروج **بن محفوظ** يكون البنك الأهلي قد تحرّر أيضاً من المحاولات الملتبسة للتوفيق بين بقاء المالكين التاريخيين للبنك وهم أسرة **بن محفوظ** بالدرجة الأولى، وبين انتقال أكثرية الأسهم ومعها السلطة الحقيقية إلى القطاع العام وممثليه. فمن جهة، فقد **بن محفوظ** السلطة عملياً مع اختيار مجلس الإدارة الحالي نتيجة لشراء الدولة لنسبة 50 في المئة من أسهم البنك. هذا على الرغم من احتفاظ الأسرة بمقعدين في مجلس الإدارة لكن من دون أن يكون لها حضور داخل اللجنة التنفيذية التي تعتبر القيادة اليومية للبنك. لذلك حتى هذا الحل الوسط، لم يبدُ قابلاً للحياة في المدى الطويل. فمن جهة لم يستطع **خالد بن محفوظ** أن يتقبّل تراجع وضعه في البنك إلى وضع مستثمر مالي مجرد من أي سلطة ليس فقط على صعيد الإدارة اليومية بل حتى على مستوى صنع القرار في مجلس الإدارة. وهذا العامل النفسي ليس هيّناً بالنسبة لشخص كان لفترة طويلة الحاكم الحقيقي لتلك المؤسسة. لذلك فإن **بن محفوظ** الذي وجد نفسه خارج اللعبة عملياً، بدأ يفقد حس التعلق العاطفي بالمؤسسة التي أصبحت شيئاً آخر غير تلك التي اعتاد العمل فيها. ورغم الألم الذي قد يكون اكتنف قراره بتوديع بنك الآباء والأجداد فإن **بن محفوظ** وجد ربما أن ذلك أهون من الاحتفاظ بحصة كبيرة في البنك لا يمكن ترجمتها إلى مشاركة حقيقية في القرار.

على صعيد آخر، فإن بقاء **بن محفوظ** مع حصته المؤثرة أصبح موضع إعادة تقييم من السلطات السعودية المعنية، لأن هذه السلطات التي تعدّ لتنفيذ خطة تحويل البنك إلى شركة مساهمة وربما بمشاركة بنك أجنبي، بدأت ترى حتى في حصة الـ30 في المئة الباقية لـ**بن محفوظ** وضعاً قد يصعب توفيقه مع الأهداف النهائية للخطة. إذ لو كان الهدف مثلاً استقطاب بنك أجنبي يأخذ 30 في المئة أو أكثر لقاء تسلّمه إدارة البنك على نمط البنوك المسعودة الأخرى، فإن حصة **بن محفوظ** كان يمكن أن تخلق نوعاً من الازدواجية الخفية أو الظاهرة لأن الشركات المساهمة العامة تعمل وفق أنظمة ومبادئ معيّنة تصون حقوق كبار المساهمين. كما أن لعبة الشركات المساهمة يمكن أن تسمح لـ**بن محفوظ** بتشكيل تحالفات مع مساهمين آخرين قد تكون سبباً للتصادم مع الإدارة الأجنبية. بالطبع، كان يمكن لـ**بن محفوظ** البقاء في البنك مع إجراء خفض جديد في حصته لكن هذا الخيار لم يكن مقبولاً للأسباب المعنوية والنفسية نفسها، بل أنه كان سيؤثر أكثر على صورة **خالد بن محفوظ** من دون أن يفيده بشيء. لذلك فإن أسباب **بن محفوظ** وأسباب السلطات السعودية جاءت ليكمل بعضها الآخر ولتصبّ في النهاية في صالح قرار الافتراق النهائي أو "الطلاق الحبي" إذا جاز التعبير.

في الواقع يشكل خروج **خالد بن محفوظ** نهاية كانت رسمت ملامحها قبل عشر سنوات عندما انهار بنك الاعتماد والتجارة الدولي واتّضح مع الوقت حجم الانخراط والتعاملات التي كانت لـ**بن محفوظ** مع البنك قبل أن يتضح أيضاً ارتكابه مخالفات جسيمة للقانون الأميركي في موضوع شراء "فرست أمريكان بنك" من قبل بنك الاعتماد. وقد اضطر **بن محفوظ** أولاً وبسبب الملاحقة القانونية التي تعرض لها من السلطات الأميركية، وكذلك بسبب ضغوط وزارة المالية آنذاك، إلى التخلي عن موقعه في رئاسة البنك إلى شقيقه محمد. وقام **بن محفوظ** بعد ذلك بمحاولة أخيرة لاستعادة موقعه والتكيف مع المتغيرات لكنه وجد على الأرجح صعوبة في تبديل النمط الأوتوقراطي الذي كان يدير به البنك لفترة طويلة، فاصطدم لذلك بالحقائق الجديدة وكان ذلك سبباً لأزمة ثانية لم يحسمها إلا تدخل السلطات السعودية عبر عرض شراء 50 في المئة من البنك وبالتالي حسم مسألة السلطة فيه. ومع دخول الدولة بثقلها في تسلّم زمام البنك ورسم مساره المقبل كان **خالد** يفقد كل يوم آماله في إمكان دفع القدر المحتوم.

والآن ماذا بعد؟

الأمر المؤكد الذي كان أعلن عنه مراراً رئيس مجلس إدارة البنك السيد **عبد الله باحمدان** هو أن الدولة لا تنوي الاحتفاظ بحصتها الكبيرة في البنك وأنها بالتالي اضطرت إلى شراء الحصص التي اشترتها أولاً بهدف إعادة رسملة البنك بعد شطب قسم كبير من محفظة ديونه الهالكة وثانياً بهدف تجميع الحصص التي تمّ شراؤها من المالكين السابقين تمهيداً للشروع بتحويل البنك إلى شركة مساهمة. وكان **باحمدان** ألحّ سابقاً إلى أن هذه الحصص قد لا تطرح دفعة واحدة، ما أبقى نوعاً من الغموض حول الخطة التي ستعتمدها الدولة في "خصخصة" البنك الأهلي مجدداً بعد أن ألقت به حلول الإنقاذ المختلفة –وإن مؤقتاً– في خانة تجعله سواء من حيث ملكيته أو سلطة القرار فيه أشبه ببنوك القطاع العام وذلك في أول سابقة من نوعها في المملكة. والوضع المستجد للبنك الأهلي يبدو أنه لا يمكن الإبقاء عليه طويلاً، في وقت تتّجه الدولة برمتها إلى خيار الخصخصة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وهذا الواقع هو ما يعطي في الحقيقة وزناً لمعلومات تقول بأن الاتجاه الغالب هو لبيع حصة مهمة من الأهلي لبنك أجنبي يتولى في الوقت نفسه إدارته على نمط ما هو قائم في البنوك السعودية الأجنبية المشتركة، على أن يتمّ لاحقاً طرح ما يتبقى من أسهم للجمهور. ■

الحكومات المساهمة ملتزمة بدعم الشركة

"أريج": الخسائر تعزّز الضغوط لزيادة رأس المال


أودو كروغر، الرئيس التنفيذي

للسنة الثالثة على التوالي، تظهر الشركة العربية للتأمين (أريج) خسائر كبيرة عن عملياتها في سوقي التأمين وإعادة التأمين. إذ أعلنت الشركة أنها حققت خسائر بلغت نحو 51 مليون دولار عن الأشهر التسعة الأولى من العام 2001 ونجمت معظم خسائر المجموعة عن الخسائر التي تعرضت لها شركة "أريج لإعادة التأمين" المملوكة بالكامل من المجموعة. لكن وبالقياس إلى خسائر العامين 1999 و2000 (98 مليون دولار – 91 مليون دولار على التوالي) فإن أريج تكون قد حققت تقدماً ملحوظاً العام 2001 على صعيد خفض خسائرها من العمليات والعودة إلى طريق الربحية. ولولا العملية الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر الماضي فإن خسائر أريج عن الأشهر التسعة الأولى من 2001 كانت ستبقى في حدود 19 مليون دولار مقابل نحو 50 مليوناً عن الفترة المقابلة من العام السابق. وجاء التحسّن في أداء أريج نتيجة لإعادة هيكلة العمليات والخروج من بعض خطوط العمل العالية المخاطر مع التركيز بصورة أكبر على منطقة عمل الشركة في العالم العربي وبعض الأسواق الرئيسية في آسيا وأفريقيا، وبموازاة تحسّن أداء الشركة (تحسن بسرعة من نحو 25 سنتاً للسهم إلى نحو 50 سنتاً) مع اتجاه لمزيد من الارتفاع نتيجة الطلب من المتعاملين.

يذكر أن حصة أريج من الخسائر المباشرة للاعتداء الإرهابي على نيويورك و واشنطن نحو 22 مليون دولار. وتوقّعت الشركة أن تتعرض لخسارة إضافية تقارب الخمسة ملايين دولار في الفصل الأخير من السنة نتيجة سقوط طائرة "أميركان إيرلاينز" في مدينة نيويورك بعد شهرين من حادث الاعتداء على برجي التجارة الدوليين. إلا أن حصة الشركة من خسائر تلك الحوادث كان يمكن أن تكون أكبر لولا أنها كانت قد بدأت بالخروج من قطاع تأمين الطيران وعمليات النفط البحرية. وتشير بيانات الشركة أن هذه السياسة وفّرت على أريج خسائر إضافية بنحو 34,2 مليون دولار. يذكر أن الخسائر التي يتوقّع أن تتكبّدها شركات التأمين وإعادة التأمين في العالم عن الحادث الإرهابي في نيويورك يمكن أن تراوح بين 50 و70 مليار دولار. وعلى سبيل المثال فإن حصة شركة "ميونيخ ري" وحدها من هذه الخسائر قد تتجاوز 900 مليون دولار.

في الوقت نفسه تمكنت إدارة أريج من تحسين نتائج استثمارات الشركة في عدد من الشركات فحققت أرباحاً بلغت نحو ستة ملايين دولار عن الأشهر التسعة الأولى من 2001 في مقابل خسائر بلغت نحو 10,6 ملايين دولار عن الفترة نفسها من العام 2000.

بذلك يُتوقع أن تصل خسائر أريج عن السنوات الثلاث المنصرمة نحو 250 مليون دولار في نهاية هذا العام. كما أن الخسائر المتراكمة في قطاع إعادة التأمين استهلكت معظم رأس مال "أريج ري" لإعادة التأمين وخصوصاً معدل كفاية رأس المال إلى الحد الذي هدّد بتعطيل قدرة الشركة على الدخول في عمليات جديدة. ومن أجل درء هذا الاحتمال، وفي انتظار الاتفاق على حلول جذرية للمدى الطويل أعلن مجلس إدارة المجموعة خلال اجتماعه الأخير في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2001 أن "أريج" الأم قرّرت أن تأخذ على عاتقها كامل عمليات إعادة التأمين المسجلة في محفظة "أريج ري" المملوكة منها بالكامل وكذلك جميع موجودات ومطلوبات الشركة. في الوقت نفسه أعلن مجلس الإدارة وخصوصاً عبر ممثلي الحكومات المؤسسة أن هذه الأخيرة ستوفر للشركة كافة أشكال الدعم التي تمكّنها من استيعاب الخسائر والاستثمار في عملياتها كالمعتاد. بذلك يكون مجلس الإدارة قد قرر إعادة دمج "أريج ري" بالشركة الأم وفي الوقت نفسه أبلغ سوق التأمين الدولية التزام الحكومات المساهمة القوي بدعم هذه الأخيرة.

بعد إغلاق فرع لندن أريج تبيع بأسعار تصفية

ما كانت اشترته سابقاً من شركات غير ضرورية

تجدر الإشارة إلى أنه ورغم الأثر المهم لمعطيات السوق وللمطالبات الكبيرة التي تعرضت لها الشركة، فإن جزءاً كبيراً من الخسائر يعود إلى الستراتيجية الخاطئة التي طبقتها إدارات سابقة سواء بفتح فرع باهظ الكلفة للشركة في لندن أم في تملك شركات تأمين وطنية في عدد من الدول العربية. واستخدمت الشركة بصورة خاصة حصيلة الزيادة الأخيرة في رأس المال في تملك شركات تأمين تبين لاحقاً أنها لا تساوي المبالغ التي دفعت فيها كما أن تملكها لم يكن ضرورياً على الإطلاق لعمليات الشركة التي يمكنها كشركة إعادة تأمين التعامل مع هذه الشركات كشركات عملية كما تتعامل مع غيرها. كان من الطبيعي لذلك أن تسارع الإدارة الحالية إلى محاولة وقف النزف سواء من خلال إغلاق فرع لندن أم من خلال الشروع في بيع الشركات التي كان تم شراؤها سابقاً علماً أن الأثمان التي يتم الحصول عليها تقل بكثير عن الأسعار التي دفعت لتملك تلك الشركات. في غضون ذلك تراجع سعر سهم الشركة من ذروة بلغت 1,88 إلى نحو 0,25 دولار أي بتراجع يقارب 87 في المئة. وكان سعر طرح سهم أريج حدد بـ 1,60 دولار بناء على التقييم الذي قام به كل من بنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني.

وبالنظر للصدمة التي تعرض لها مستثمرو القطاع الخاص فإن جهود إدارة أريج تتركز حالياً على تأمين الموارد الضرورية من خلال حكومات الدول الثلاث المؤسسة (الكويت وليبيا والإمارات) والتي هبطت حصتها على أثر "الخصخصة الجزئية" إلى 49,5 في المئة من رأس مال مجموعة "أريج". ويعتقد أن كلاً من ليبيا والإمارات ميالتان لهذا الحل كما أن دولة

التأمين بين العلم ..والحظ

قصة "أريج" مع الخسائر الناجمة عن تدمير أربع طائرات مدنية مع ركابها في الاعتداء الإرهابي على نيويورك وواشنطن، ثمّ بسبب سقوط طائرة خامسة في مدينة نيويورك بعد شهر من الحادث الأول تكاد تكون حالة فريدة في سوء الحظ.

فالمعروف أنّ الشركة كانت، وبعد خسائر حادة في حوادث الطائرات في العامين السابقين، قررت الخروج من قطاع إعادة تأمين مخاطر الطيران المدني بالكامل. ونتيجة لهذه السياسة فإن بوالص التأمين على الطائرات التي دمرت في الحادث الإرهابي كانت ستنتهي في آخر أيلول/سبتمبر الماضي أي بعد ثلاثة أسابيع بالتحديد. أما الطائرة الخامسة التي سقطت في نيويورك في 12 تشرين الأول/أكتوبر من العام فإن بوليصة التأمين عليها كانت ستنتهي في آخر الشهر المذكور أي أيضاً بعد ثلاثة أسابيع. وبالطبع مهما اجتهد خبراء تقدير احتمالات المخاطر المعروفون باسم "الأكتواريين" في احتساب هذا النوع من الحوادث فقد كان من المستحيل عليهم التحسب لمثل هذا الاحتمال، مما يعني أن شركات التأمين في حاجة أحياناً لمن يؤمّن عليها.

الكويت أبدت موقفاً متفهماً لحاجات أريج رغم شكوى المستثمرين المريرة من الخسائر التي منوا بها العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الحكومات المؤسسة كانت الرابح الأكبر من بيع جزء من حصتها بسعر إصدار اعتبرته بعض الأوساط المالية يومها سخياً بكل مقياس بينما دارت الدائرة في النهاية على القطاع الخاص الذي تحمس للعرض. من هنا فإن الحكومات تبدو الآن حريصة على تفهم وضع القطاع الخاص عبر الاستعداد لتقديم كل ما تحتاجه أريج من دعم لمواردها. لكن المسألة التي تشغل مجلس إدارة أريج وممثلي الحكومات هي كيف يمكن زيادة مساهمة الحكومات في الموارد المالية لشركة "أريج" دون أن يؤدي ذلك إلى تذويب القطاع الخاص مجددا وتحويل أكثرية الأسهم إلى الجهات الحكومية؟ علما أن الهدف الأول لاستقطاب المساهمين كان بالدرجة الأولى تحويل أكثرية الأسهم في الشركة إلى القطاع الخاص. أي أن الحكومات قبلت بتحمل مسؤولية أساسية في مساعدة أريج على متابعة عملية التعافي والعودة إلى الربحية مع ما قد ينجم عن ذلك من تحسن في سعر السهم وبالتالي تهدئة روع المساهمين.

هذا الحرص على عدم تذويب حصة القطاع الخاص نتيجة لأي زيادة في موارد أريج شدد عليه رئيس مجلس الإدارة **ناصر النويس** في اتصال أجرته "الاقتصاد والأعمال" معه. وذكر **النويس** أن مجلس الإدارة: "سيبحث خيارات المدى الطويل والصيغة الأنسب لتعزيز موارد "أريج" خلال اجتماعه المنتظر في شهر شباط/فبراير من العام 2002". ويتوقع أن تقدم الإدارة التنفيذية تقريراً شاملاً يتضمن تحليلاً لمسار المجموعة ومختلف الخيارات المتاحة لزيادة الموارد من دون التأثير على حصة القطاع الخاص، ومن هذه الخيارات مثلاً تقديم كفالات أو قروض عادية أو مدعمة لرأس المال.

وتقول أوساط مالية أن المساهمين الذين اشتروا بسعر مرتفع في السابق لديهم الآن الفرصة ليشتروا بسعر رخيص ويعدلوا بالتالي متوسط سعر السهم بصورة كبيرة. وكلما ازدادت نسبة الأسهم التي يشترونها بالسعر المنخفض الرائج حالياً فإن المعدل النهائي لسعر الشراء سيكون أقل فأقل. كما أن الالتزام المتوقّع من الحكومات بتعزيز موارد الشركة سيظهر لسوق التأمين أن الدول المؤسسة لـ"أريج" ملتزمة بها مما قد يؤدي إلى تحسن سعر السهم بصورة كبيرة عن معدلاته الحالية. أي أن المستثمرين الذين أصابتهم الخسائر في الأعوام السابقة لديهم فرصة قوية لاستخدام تراجع الأسعار لخفض خسائرهم الدفترية عند سعر وسطي أقل بكثير من سعر الشراء الأصلي.

يبقى القول أن تجربة القطاع الخاص مع "أريج" تعيد طرح السؤال الكبير حول تجربة دخول القطاع الخاص في شركات "متعددة الجنسيات" لا يوجد مالك حقيقي يرعاها ويتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بتوجهاتها وخطة عملها وأسلوب إدارتها في نهاية المطاف. حتى الشركات المساهمة المملوكة بالكامل من القطاع الخاص تعاني من مشاكل الشفافية وسيطرة بعض تكتلات المستثمرين وهو وضع غالباً ما يدفع ثمنه المستثمر العادي. فكيف إذن عندما تكون الشركة كائناً يتداخل فيه استثمار القطاع الخاص مع استمرار ملكيات الدول وحساباتها في تعيين المسؤولين عن الشركة أو التأثير في تعيينهم مباشرة أو غير مباشرة؟ ■

رشيد حسن

قطاع التأمين في مصر: خطوات لمواكبة "الغات"

حقق قطاع التأمين المصري قفزة نوعية خلال السنوات القليلة الماضية تمثلت بتحرير هيكل السوق والسماح لرأس المال الخاص والأجنبي بتملك شركات التأمين دون التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي شرط أن تخضع نسبة 10 في المئة وما فوق لموافقة رئيس الوزراء. وقد بلغت نسبة المساهمات الأجنبية حسب رئيس الهيئة المصرية للرقابة على قطاع التأمين **خيري سليم** في رؤوس أموال التأمين 12,2 في المئة من إجمالي مساهمات السوق.

وفي خطوة إضافية لتطوير وتحسين القطاع، يشير سليم إلى تحرير الأسعار والتعويضات لكافة فروع التأمين مع وضع الضوابط اللازمة لضمان سلامة السوق. ومن المتوقع أن يصدر قريباً جدول عمل خاص بالقواعد والضوابط الخاصة بممارسة أعمال التأمين في السوق المصرية، وذلك تماشياً مع متطلبات إتفاقية الغات حيث يأتي تحرير قطاع التأمين في إطار تحرير الخدمات.

وشهدت سوق التأمين في مصر تطوير منتجات قائمة والعمل على ابتكار منتجات جديدة لتوفير حماية أشمل للفرد المصري،منها، مشروع التأمين الشامل على العاملين المصريين في الخارج ومشروع التأمين ضد حوادث القطارات ومترو الأنفاق.

من جهة أخرى، حصل تحديث شامل في إجراءات الإشراف والرقابة التي تقوم بها الهيئة عبر تفعيل الدور الرقابي لتنظيم العمل في ظل المنافسة وحماية حقوق حملة البوالص. وتعد الهيئة في الوقت الراهن دراسة عن نوعية البيانات التي يجب على الشركات الإفصاح عنها والجدول الزمني للإفصاح عن هذه البيانات.

ويؤكد **سليم** حرص الهيئة على تنمية قدرات العناصر البشرية العاملة في حقل التأمين عبر إعداد برامج تدريب وتطوير متنوعة. كما تم الانتهاء من إعداد شبكة نقل البيانات التي تربط إدارات الهيئة المختلفة ببعضها. إضافة إلى تزويد موقع الهيئة على شبكة الإنترنت بالبيانات والإحصائيات عن سوق التأمين المصرية وقوانين الإشراف والرقابة.

من التأميم إلى المستحقات الحكومية

عائلة عثمان تودّع شركة "المقاولون العرب"

خروج نهائي أم عودة أخرى؟

الوزير محمد إبراهيم سليمان: ما هو الحل؟

مع خروج المهندس **إسماعيل عثمان** من رئاسة شركة "المقاولون العرب" - أكبر شركة مقاولات في مصر تأسست أواخر الأربعينات من القرن الماضي - ربما يكون قد أسدل الستار على أكثر من نصف قرن من التاريخ المشترك بين عائلة "عثمان" و"المقاولون العرب".

ولم يكن لأحد أن يتوقّع أن هذه الأزمة المالية سبب في ابتعاد العائلة عن الشركة التي طالما تعرّضت لمثيلاتها على مدى تاريخها واجتازتها بأمان. والواقع أن هذه الأزمة نتجت بشكل أساسي من تراكم المستحقات المترتبة على الدولة - تتجاوز حالياً 3 مليارات جنيه - وقد تعثّرت كل الحلول التوفيقية التي اعتمدتها الحكومة لإنقاذ الوضع مثل تحويل قروض البنوك إلى مساهمات في رأس مال الشركة وتشكيل مجلس إدارة جديد. ونتيجة لذلك، بدأت الشركة وبقيادة المهندس **إسماعيل عثمان** إعلان تذمرها من عدم الحصول على مستحقاتها، وبات الصدام بين الشركة والحكومة أمراً وشيكاً خصوصاً بعد أن وعدت الحكومة أكثر من مرّة بسداد جزء من هذه المستحقات ولم تفِ بوعودها بسبب أزمة السيولة التي تعاني منها مصر.

وبالفعل تصاعدت الخلافات بين إدارة الشركة والحكومة ووصلت إلى طريق مسدود بعد تبادل **إسماعيل عثمان** والمهندس **محمد إبراهيم سليمان** وزير التعمير والإسكان اتهامات بشأن المشروعات التي نفّذتها "المقاولون العرب" لحساب الوزارة، مثل مشروعات الطريق الدائري وسواها من دون الحصول على المستحقات. وأدّى ذلك إلى نفور الطرفين انتهى بخروج **إسماعيل عثمان** من رئاسة الشركة بعد 8 سنوات،



اسماعيل عثمان: هل يكون آخر "عثماني"؟

ليخلفه نائب رئيس الشركة المهندس **إبراهيم محلب**، أما المهندس **عثمان** فأسند إليه منصب مستشار وزير الإسكان لكنه رفضه وتقدم بالاستقالة.

وعلى الرغم من تأكيد المهندس **إسماعيل عثمان** عقب خروجه أن الشركة لا علاقة لها بالأشخاص، وأن إدارة الشركة سواء بقيادة العائلة العثمانية أو بغيرهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإصلاح هياكلها التمويلية وإبرام عقود مقاولات متوازنة تحفظ حقوقها وتحدّد التزاماتها، إلا أن الكثيرين ينظرون بشك وتحفّظ تجاه ذلك، لأن نجاحات الشركة، حسب هؤلاء - ارتبطت تاريخياً بقيادة عائلة عثمان لها سواء قبل التأميم أو بعده، ومن ثم يتوقّع البعض أن تواجه "المقاولون العرب" مزيداً من المصاعب خلال المرحلة المقبلة.



إبراهيم محلب: حل أم إدارة أزمة؟

وشهدت "المقاولون العرب" برئاسة **إسماعيل عثمان** نمواً ملموساً في حجم أعمالها. فقد تسلّم الرئاسة في كانون الأول/ ديسمبر العام 1993 وكان حجم أعمال الشركة بحدود مليار و280 مليون جنيه ثم ارتفع ليصل حالياً إلى 4,8 مليارات جنيه، ما تسبّب في تحمّل أعباء تمويل تنفيذ مشروعاتها يتجاوز الـ 450 مليون جنيه.

مؤسسة لها تاريخ

وشركة "المقاولون العرب" لها تاريخها الذي تخطّى مصر إلى أكثر من 25 دولة عربية وافريقية وأوروبية شرقية.

تأسست الشركة على يد **عثمان أحمد عثمان** أواخر الأربعينات في مدينة الإسماعيلية. وكان أول مقر لها عبارة عن حجرة في عيادة أحد الأطباء، وكانت أولى أعمال الشركة رسم "كروكي" حصلت المؤسسة في مقابله على مبلغ 5 جنيهات، وتولت الشركة بعد ذلك عمليات ترميم الشقق وإصلاح المنازل.

في العام 1950 تمّ تسجيل شركة "المقاولون العرب" - عثمان أحمد عثمان وشركاه - مهندسون ومقاولون، برأس مال 35 ألف جنيه، ثم سجّلت الشركة تحت اسم جديد هو الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات العمومية.

ومع تنفيذ مشروع السد العالي في العام 1956 تحوّل الاسم إلى "المقاولون العرب" واختفى منه اسم عثمان أحمد عثمان بقرار من السلطة في ذلك الوقت بعد تأميم الشركة على مرحلتين، الأولى العام 1961 بنسبة 50 في المئة والثانية العام 1964 بنسبة مئة في المئة. وبموافقة رئيس الوزراء في ذلك الوقت **علي صبري**، عاد اسم منشئ الشركة ومؤسسها مرة أخرى إلى جانب الاسم التجاري لها "المقاولون العرب" بشرط أن يكتب بحرف صغير.

وظل المهندس عثمان أحمد عثمان رئيساً للشركة وإدارتها إلى أن تمّ تعيينه وزيراً في عهد الرئيس أنور السادات وقيام علاقة مصاهرة حيث تزوج الابن الأكبر محمود عثمان من السيدة جيهان كبرى بنات الرئيس السادات.

وتعاقب على رئاسة الشركة بعد ذلك بعض الأشخاص ولفترات قصيرة، مثل المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان الأسبق، والمهندس محمد محمود علي حسن رئيس الاتحاد المصري للبناء والتشييد، لتعود الرئاسة بعدهما إلى العائلة حيث ترأسها المهندس حسين عثمان الشقيق الأصغر لمؤسس الشركة خلال الفترة من 1973 إلى 1980، ثم تولى الرئاسة المهندس صلاح حسب الله ابن شقيقة عثمان احمد عثمان منذ العام 1981 إلى العام 1993 إلى أن تمّ تعيينه وزيراً للإسكان والمرافق حيث خلفه المهندس إسماعيل عثمان الذي بقي في منصبه حتى الشهر الماضي.

وفي هذه المرحلة الأخيرة نفّذت شركة "المقاولون العرب" عدداً من المشروعات العملاقة داخل وخارج مصر مثل "مترو الأنفاق" ومحطة الصرف الصحي في الجبل الأصفر، وكوبري (جسر) الفردان بمشاركة يابانية، وامتداد محاور كوبري أكتوبر، والطريق الدائري، ومحور 26 يوليو الذي تمّ إنجازه في وقت قياسي ليربط القاهرة بمدينة السادس من أكتوبر.

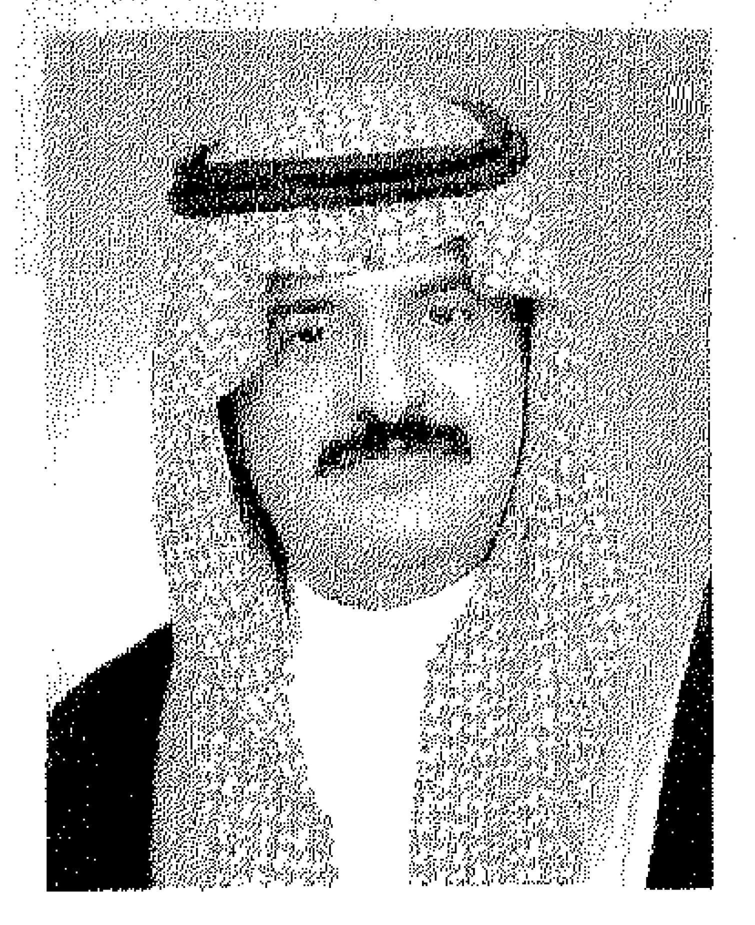
وفي الخارج، نفّذت الشركة مشروعات عدة عملاقة في عدد من البلدان العربية منها الكلية الحربية في الرياض، وجسر الملك فهد الذي يربط البحرين بالمملكة، إضافةً إلى مشروعات أخرى في بلدان أوروبا الشرقية لا سيما بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك، وبلدان أفريقية مثل غانا ونيجيريا والسودان وليبيا والجزائر.

وتجري حالياً متابعة يومية لعمل الشركة من جانب وزير الإسكان لتقييم أدائها في ظل رئاسة المهندس إبراهيم محلب الذي ينفّذ خطة تقشف قاسية. وتتم إعادة تقييم لأصول الشركة غير المنتجة سواء بمبادلتها بالمستحقات المالية للبنوك أو ببيعها إذا ما توافر السعر المناسب.

وبعد، هل تخرج شركة "المقاولون العرب" من أزمتها وكيف؟ وماذا يكون المصير منذ مرحلة التأميم إلى مرحلة المستحقات المترتبة على الحكومة؟ وهل خرجت العائلة "العثمانية" نهائياً من الشركة أم تكون لها عودة أخرى على غرار ما حصل في الماضي؟ ■

عدم رغبة أبا الخيل بالتجديد

راشد الراشد رئيسا لمجلس إدارة بنك الرياض



راشد الراشد

اختار مجلس إدارة بنك الرياض راشد عبد العزيز الراشد رئيساً جديداً لمجلس الإدارة خلفاً للشيخ محمد أبا الخيل، وزير المالية والاقتصاد الوطني الأسبق في المملكة العربية السعودية، والذي شغل هذا المنصب في السنوات الثلاثة الماضية. والراشد ليس جديداً على البنك. فهو كان نائباً للرئيس في الدورتين السابقتين للمجلس، كما شغل في السابق منصب العضو المنتدب بالإنابة.

وجاء هذا التغيير، بعد قرار أبا الخيل عدم ترشيح نفسه لرئاسة الدورة الجديدة للمجلس والذي شكّل مفاجأة للأوساط المصرفية السعودية ولكبار اداريي البنك الذين كانوا يتوقعون منه الاستمرار لما كان لرئاسته من تأثير إيجابي كبير على مسار البنك. ونبع هذا القرار من رغبة أبا الخيل التفرغ إلى أعماله الخاصة والمتمثلة بالنشاط الاستشاري الجديد الذي أسّسه بعد دمج مكتبه مع مكتب كل من د. صالح العمير نائب وزير المالية والاقتصاد الوطني الأسبق، ود. عبد الوهاب العطار وزير التخطيط الأسبق.

ولا شكّ أن البنك شهد تطوراً مهماً خلال فترة أبا الخيل الذي وفّر مرجعية قيادية طالما كان البنك بحاجة إليها في الفترة الماضية. وساعد وجوده على حل عقبات أساسية كانت تعيق انطلاقة البنك مثل تسوية ديون الخطوط السعودية ودعم عناصر الإدارة في البنك وإبعادها عن تأثير أعضاء مجلس الإدارة في تسيير أمور البنك.

وحقق بنك الرياض تقدماً واضحاً في الأداء خلال السنوات الثلاث الماضية وزاد من حضوره التسويقي في السوق وكرّس نفسه كلاعب أساسي في كافة القطاعات.

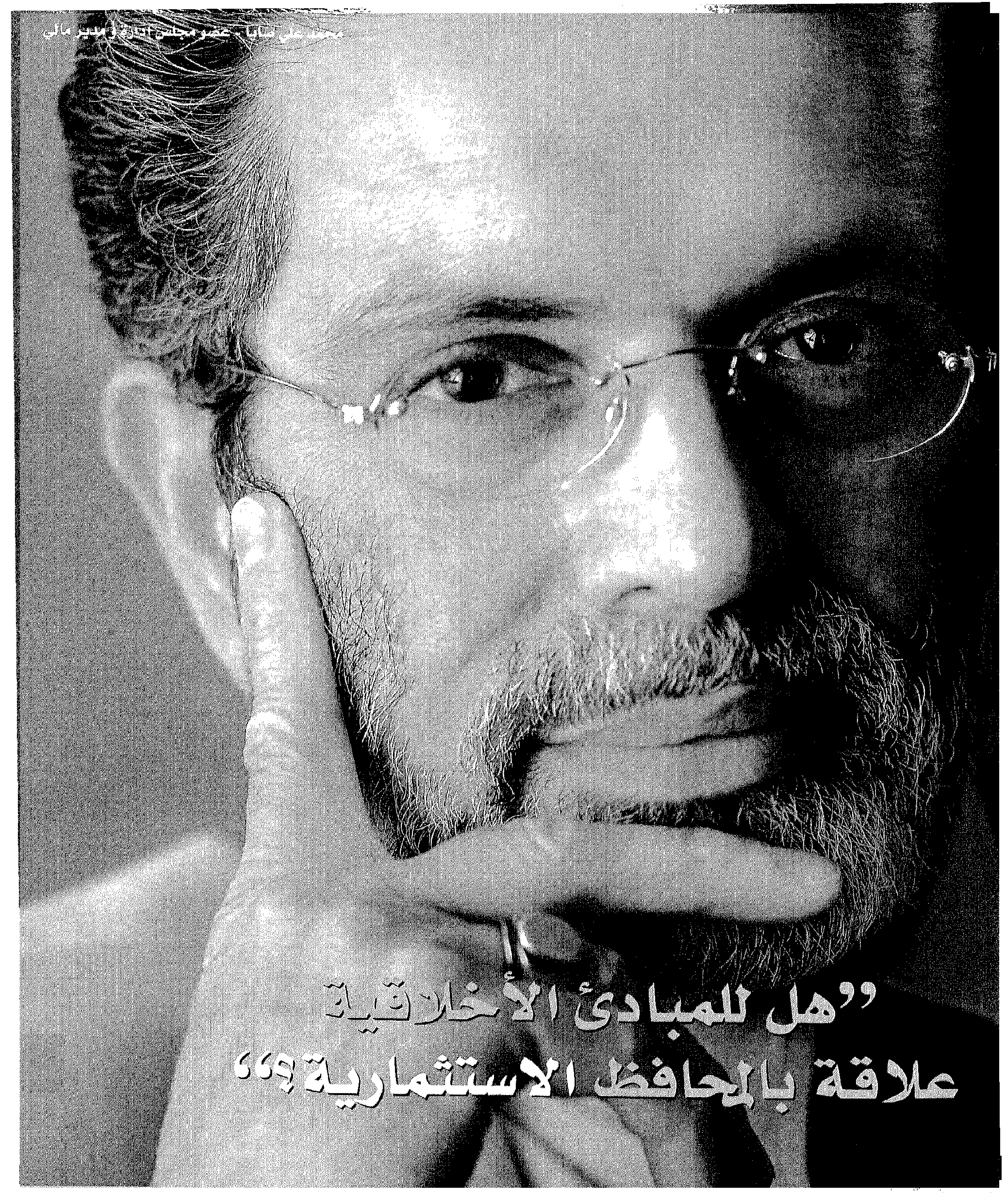
ويصب اختيار الراشد رئيساً لمجلس إدارة البنك في مجرى تأمين الاستمرارية نظراً لما لـ الراشد من معرفة وثيقة بشؤون البنك وعلاقته الجيدة مع الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة وكبار الإداريين في البنك. وهو ما يأمل أن يساعد على الحفاظ على الزخم الذي تولّد في الأعوام الماضية وعلى دخول البنك مرحلة الربحية والريادة في السوق السعودية.

تمويل محطة راس لفان لإنتاج الكهرباء

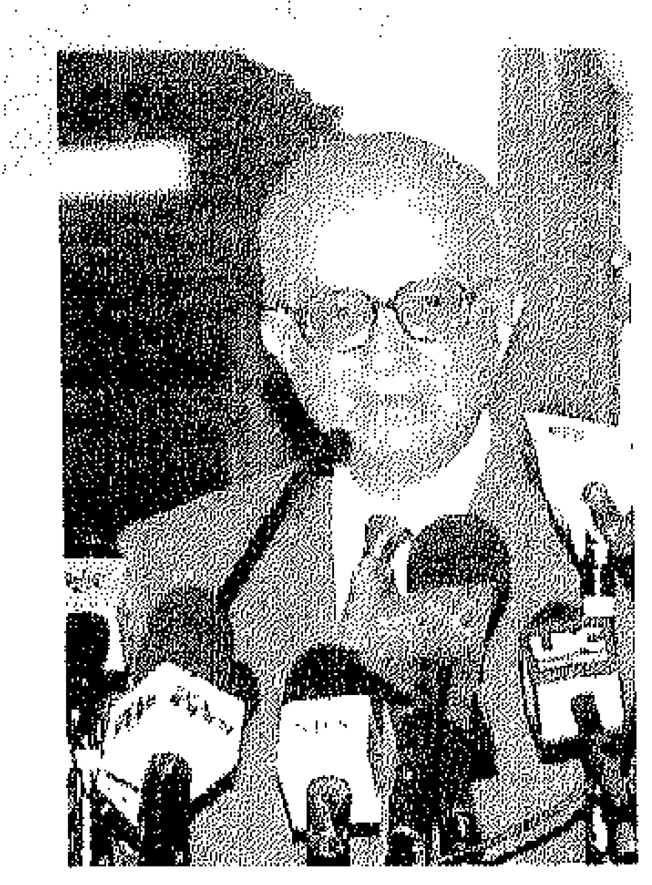
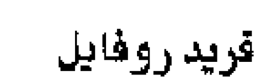
تمّ في لندن التوقيع على اتفاقات لتقديم تسهيلات ائتمانية بقيمة 572,2 مليون دولار لتمويل مشروع محطة إنتاج الكهرباء وتحلية المياه في راس لفان (قطر).

شارك في عملية التمويل كل من: بنك انز للاستثمار ANZ، المؤسسة العربية المصرفية، باركلايز كابيتال، بنك ناسيونال دو باري باريبا، بنك الخليج الدولي، اتش اس بي سي الشرق الأوسط، بنك قطر الوطني، سوسيتيه جنرال، بنك طوكيو – ميتسوبيشي وبنك الصناعة الياباني. وتقاسمت البنوك المشاركة المهام: فتولى بنك انز للاستثمار تجهيز دفاتر الشروط ونماذج الاتفاقات، بينما تولى بنك طوكيو – ميتسوبيشي الاهتمام بالتغطية التأمينية للمشروع، وسوسيتيه جنرال النواحي التقنية، بينما تولى الإشراف على الأمور المحاسبية العائدة الى المشروع كل من بنك الصناعة الياباني وباركلايز والمؤسسة العربية المصرفية وبنك الخليج الدولي. كما كان بنك الصناعة الياباني المستشار المالي لشركة آي. إي. اس. AES.

وسيتم استخدام التسهيلات الائتمانية، وهي عبارة عن قرض لمدة 18 عاماً بقيمة 545 مليون دولار أميركي، مع 27,25 مليوناً اضافياً يمكن اقتراضها، لتمويل قسم من مشروع إنشاء محطة إنتاج الكهرباء (بطاقة إنتاجية تساوي 750 ميغاواط) ومحطة تحلية المياه (بقدرة إنتاجية تساوي 181,844 متراً مكعباً في اليوم) في مدينة راس لفان الصناعية الواقعة على بعد 85 كيلومتراً شمالي الدوحة.


محمد علي صابا - عضو مجلس ادارة و مدير مالي
"هل للمبادئ الأخلاقية
علاقة بالمحافظ الاستثمارية؟"

"اللبناني الفرنسي" - "سرادار" شراكة نوعية لنجاح مزدوج



فريد روفايل


ماريو سرادار

تلقّت الأوساط المصرفية والمالية باهتمام وارتياح المعلومات المتداولة بشأن المفاوضات النوعية بين مجموعتي البنك الفرنسي وبنك سرادار والهادفة إلى إرساء تعاون ستراتيجي بينهما تكون حدوده الدنيا التحالف وسقفه المتوخى الاندماج الكامل.

وإذا كانت فرصة الأعياد وانهماك المجموعتين بإنجاز الحسابات والميزانيات النهائية للعام 2001 قد خفّفت نسبياً من حرارة المفاوضات الجارية، فإن قناعة وحماسة إدارتي المصرفين لبلوغ المفاوضات شاطئ الطموحات يبقي العملية في دائرة الدفء، ويبقي التوقّعات حامية في القطاع المصرفي والمالي بقرب صعود الدخان الأبيض أو أقلّه صدور إعلان رسمي من قبل الطرفين أو أحدهما يؤكد العملية ومداها وأهدافها النهائية.

ولا شك أن إحجام طرفي العملية عن الخوض في مضمون المفاوضات وتكتمهما بشأن المرحلة التي بلغتها يدخل في صميم الحرص المتبادل على كياني المصرفين وإبقاء الهدوء على الضجيج الإعلامي الذي يمكن أن يقود إلى تحليلات وتفسيرات غير صائبة. فالمصرفان مصنّفان ضمن لائحة المصارف اللبنانية الأكثر نجاحاً، ويحوز كلاهما على ثقة مؤسسات دولية مرموقة تبلغ حدود الشراكة الكاملة. فالبنك اللبناني الفرنسي كما تدلّ تسميته حصيلة شراكة ستراتيجية بين مجموعة "كريدي أغريكول أندوسويز" ورجل الأعمال اللبناني المعروف الوزير السابق والرئيس السابق لجمعية مصارف لبنان **فريد روفايل**، وبنك سرادار سجّل نجاحاً غير مسبوق خلال الأعوام الثلاثة الماضية تمثل بضم مؤسسة التمويل الدولية والبنك الوطني الكندي إلى عداد مساهميه بعد المبادرة المدروسة التي قام بها المساهم الرئيسي **ماريو سرادار** لإعادة هيكلة ملكية المجموعة بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية.

وتبعاً لمعادلتي القوة والنجاح اللتين يتمتع بهما المصرفان، يمكن فهم خلفية مبادرتهما وتوافقهما على إجراء مفاوضات نوعية تقود إلى تكاملهما كوحدة مصرفية جديدة تتمتع بقاعدة ترسملية كبيرة ومتنوعة المصادر وتكون قادرة على محاكاة تطورات الأسواق المحلية والدولية وتوفر لعملائها مفهوم المصرف الشامل أو "السوبر ماركت" المالي، سيما وان المصرفين يمتلكان مزايا تكاملية، حيث أن البنك اللبناني الفرنسي يتقن العمليات المصرفية التجارية وخدمات الشركات Corporate وينوي التوسّع في مجال خدمات التجزئة Retail Banking، في ما آثر بنك سرادار منذ أعوام التعمق في مجال الصيرفة الخاصة Private Banking وأضاف إليها العمليات المالية والإستثمارية والتي أرفدها بعملية دمج نوعية بين شركتيه التابعتين "سرادار المالية" المتخصصة بأنشطة الإستثمار المصرفي و"انفستمنت هاوس" المتخصصة بالإستشارات وجمعهما معاً تحت اسم "سرادار انفستمنت هاوس" وتشكيل مجلس إدارة جديد برئاسة **جو عيسى الخوري**.

وبانتظار أن يخطو ملف المفاوضات خطوته الأهم إلى طاولة حاكم مصرف لبنان **رياض سلامة** لحيازة الموافقة النهائية وفق السيناريو المتوقع بعد أن يتمم الطرفان إجراء المراجعة الشاملة لتقييم الموجودات والمطلوبات وهي خطوة غير معقدة يكون الفيصل فيها تصنيف لجنة الرقابة على المصارف لديون المصرفين، خصوصاً وأن كليهما يحرصان ومنذ أعوام طويلة على إعداد ميزانيات تتصف بالشفافية والمصداقية العاليتين، فإن جملة دلالات ونتائج ستكون معلقة على هذه العملية، ستتحول إلى وقائع وحيثيات في حال بلوغ أهدافها المتوخاة، ولعل أهم هذه الدلالات والنتائج:

1 – خلق وحدة مصرفية لبنانية جديدة ذات امتداد دولي في قاعدة مساهميها وفي ملكيتها لـ بنك سرادار فرنسا الذي تمتد أعماله إلى أفريقيا والمنطقة العربية، يزيد رأس مالها عن 400 مليار ليرة وموجوداتها عن 8000 مليار ليرة وحجم الإجمالي عن 6500 مليار ليرة، وهذا ما يضع الوحدة الجديدة في المرتبة الثامنة بعد بنك لبنان والمهجر في لائحة ترتيب المصارف اللبنانية، من حيث الحجم، وهو أول خرق من نوعه لرتابة الترتيب ضمن لائحة ALPHA (نادي العشرة الكبار) منذ أعوام طويلة.

2– إنها العملية النوعية الأولى المؤهلة للنجاح بعد عمليات دمج واسعة النطاق شهدها القطاع المصرفي اللبناني خلال الأعوام الماضية وأدّت إلى شطب 18 مصرفاً بعد دمجهم بمصارف أو شرائهم من قبل مجموعات إستثمارية، وتكمن ميزة العملية وفرادتها من خلال:

أ– تتم بين مصرفين ناجحين

ب– تتضمن تبادلاً لأسهم الملكية وليست عملية شراء وبيع للأسهم

ج– تتمّ بين مصرفين كبيرين

د– تؤمن توازناً نوعياً بين الملكية اللبنانية (**فريد روفايل وماريو سرادار**) والملكية الدولية (مؤسسة التمويل الدولية، البنك الوطني الكندي) وتوازناً مماثلاً داخل الجهتين مع إبقاء القرار الإداري بيد الملكية اللبنانية.

3– اكتساب الوحدة المصرفية الجديدة مزايا تنافسية ومواطن قوة إضافية في الأسواق المحلية والخارجية، تزيد من مناعتها وفعاليتها في مواكبة مرحلة الركود الإقتصادي في لبنان والتطورات التي شهدتها الأسواق الدولية سواء لجهة التنامي المذهل في وسائل العمل المصرفي والتكنولوجيا الحديثة أو لجهة الآثار والتداعيات التي أفرزتها أحداث 11 أيلول/سبتمبر وما أعقبها من حروب معلومة ومجهولة تطاول بمضمونها العمليات المالية والمصرفية حول العالم.

البنك اللبناني للتجارة أمام 3 خيارات


مايكل رويهب

لعل النتائج الطيبة التي حققها البنك اللبناني للتجارة في الشهرين الأخيرين من العام 2001 والتي حملها بحفاوة رئيس مجلس إدارة البنك ومديره العام مايكل رويهب الى اجتماعه الأخير قبل أيام مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ستكون ركيزة الحل الناجع الذي سيتبنّاه المساهمون أو أغلبهم للخروج نهائياً من الأزمة العاتية التي تعرض لها المصرف خلال العامين الماضيين، وأدت الى تدخل مباشر ومنظم للمصرف المركزي ولجنة الرقابة على المصارف بهدف حماية البنك والمساهمين والعملاء على حد سواء.

ووفقاً لمصادر مصرفية ومالية مطّلعة، فإن البنك اللبناني للتجارة حقق تحت ادارة رويهب خطوات بنّاءة وأساسية لإعادة هيكلة وضعيته، وخصّص بإشراف لجنة الرقابة على المصارف، مؤونات عالية لمجمل ديونه وكاملة للديون المشكوك بأمرها أو تلك التي شكّلت عاملاً أساسياً في تأجيج الأزمة وآخرها المستحقات الخاصة بالمساهم الرئيسي السابق جان أبو جودة التي يتردّد انها تراوح بين 65 و70 مليون دولار، وباتت شبه مغطاة بضمانات عقارية، وهذا ما يضع المصرف في خانة نظيفة وسليمة قابلة للمعافاة من خلال ضخ أموال خاصة اضافية لتحقيق الملاءة المطلوبة والعودة الى ساحة العمليات المصرفية والمالية، خصوصاً وأن تداعيات الأزمة أدت الى تراكم الخسائر وتراجع أسعار الأسهم واستنزاف يتّسم بالخطورة في جانب الودائع.

وبحسب المصادر المصرفية، فإن الحاكم الذي أبدى ارتياحه للنتائج الاخيرة المحقّقة، لا يرى مناصاً من ضرورة إحداث نقلة نوعية في وضعية المصرف تقوده من "ادارة الأزمة" التي منحها مهلاً كافية الى استعادة العمل والعمليات وفق المعايير والمواصفات التي تلتزم بها المصارف العاملة في لبنان مع إبداء مرونة لبلوغ السقوف المطلوبة إذا ما لمس تجاوباً جدياً وتوافقاً من قبل المساهمين لإعادة وضع القطار على السكة الصحيحة.

على هذا، فإن الجمعية العمومية غير العادية للمصرف التي ستنعقد آخر شهر كانون الثاني/يناير الجاري، ستكون محطة فاصلة بين 3 خيارات أساسية تقود جميعها الى "العودة الميمونة" للمصرف الى سوق العمل، إنما باختلاف في الستراتيجيات والتوجّهات وهذه الخيارات:

1 – توافق المساهمين أو أغلبهم على الرهان على مستقبل البنك وليس ماضيه القريب أو حاضره الذي تسبب لهم بخسائر بملايين الدولارات. وهذا يقتضي ضخ أموال خاصة اضافية للتعويم والتنشيط.

2 – عدم حصول تجاوب جدي من المساهمين، ما يضطر مصرف لبنان المركزي الى ضخ الأموال المطلوبة والتحول الى أكبر مساهم في البنك لتولي ادارته مباشرة.

3 – حصول دعم مزدوج، يتكفل من خلاله المساهمون بضخ الاموال الخاصة المطلوبة مقابل زيادة قيمة وحجم "قرض الدعم" الذي حصل عليه المصرف نتيجة عملية الدمج مع البنك اللبناني المتحد والبالغ 90 مليار ليرة فيما يتطلع المساهمون ان يرتفع الى 200 مليار ليرة.

ويبدو ان الخيار الثالث سيكون على رأس الخيارات المطروحة للتداول والنقاش بين المساهمين أنفسهم وبينهم وبين مصرف لبنان الذي يحبّذ عدم خروج المساهمين اللبنانيين والعرب الذين يتمتعون بثقل نوعي في حجم أعمالهم وفي مقدمهم النائب اللبناني ورجل الأعمال محمد الصفدي (نحو 30 في المئة من الأسهم) ومجموعة جدّه السعودية التي تضم بشكل خاص عبد العزيز وحمد السليمان ومحمد الفضل وصالح التركي التي تمتلك نحو 11 في المئة من الأسهم من خلال شركة "الفردان" ونحو 15 في المئة من خلال شركة "آرك" المالية ومجموعة الرياض التي تضم عبد العزيز المنجم والتي تمتلك نحو 12 في المئة من الأسهم والمجموعة الاماراتية التي تضم شخصيات مرموقة وشركة العين (الاحبابي) وتمتلك نحو 15 في المئة من الأسهم و5 في المئة من ايصالات الايداع العمومية العائدة للمصرف التي تتمتع بتصويت مضاعف في الجمعية العمومية.

وفي معلومات لـ"الاقتصاد والأعمال" فإن المساهمين السعوديين أبدوا، في أكثر من مناسبة، تجاوبهم مع الأفكار المطروحة لإعادة تعويم المصرف وتنشيطه وتجاوز المرحلة السابقة بكل آثارها وسلبياتها، فيما تبدي مجموعة الامارات شكوكاً ومخاوف من الاقدام على خطوة جديدة تتطلب ضخ أموال خاصة إضافية، وهذا ما يجعل موقف النائب الصفدي بمنزلة "بيضة القبان" في تقرير الخيار الذي سيسلكه المصرف، من دون ان يعني ذلك قيام تحالفات ثنائية أو أكثر داخل صفوف المساهمين لكنه سيؤدي، بالطبع، الى إعادة هيكلة الملكية بما يتناسب مع مصادر ضخ الأموال الخاصة المطلوبة والبالغة فعلياً 100 مليون دولار يمكن أن ترتفع الى 150 مليوناً في مرحلة تالية لتأمين جرعة تنشيط اضافية تؤمن للمصرف استعادة تدريجية لموقعه المتقدم في لائحة المصارف اللبنانية.

وفي الواقع، فإن البنك اللبناني للتجارة يتمتع بميزات تفاضلية تؤهله لعودة ظافرة الى سوق العمل واستعادة الموقع السابق بصرف النظر عن قاعدة مساهميه المتميّزة بدورها، فالمصرف عريق في العمل وله قاعدة واسعة وتاريخية من العملاء والزبائن. عمل جان أبو جودة (الجد) مشوار عمره بجهد ودأب لبنائها وتوطيدها وزادت تنوعاً بعد دمج البنك اللبناني المتحد الناشئ بدوره عن دمج ثلاثة مصارف صغيرة، وللمصرف 40 فرعاً تابعاً في لبنان وتعود اليه ملكيات عقارية ضخمة قديمة وجديدة (مؤونات ديون) يمكن إعادة تسييلها عبر إنشاء شركة عقارية تابعة، لكن الميزة الأهم ملكية البنك اللبناني للتجارة – فرنسا الذي تتبع له الفروع الأربعة العاملة في الامارات العربية المتحدة.

ومن الواضح ان مايكل رويهب الذي نجح في قيادة المصرف الى مرحلة التجديد على قاعدة سليمة، نجح أيضاً، على ما يبدو، أن يكون "قائد العودة" وفق أي خيار سترسو عليه السفينة وتبلغ بر الأمان.

الأردن: خطة تنمية كلفتها 423 مليون دولار

رفع الخدمات الحكومية الأساسية وتحسين مستوى البنية التحتية وتنفيذ المشاريع التي تهدف الى تنمية المحافظات، هذه هي الأهداف الرئيسية الثلاثة لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي في الأردن والتي قال عنها نائب رئيس الوزراء وزير الدولة للشؤون الاقتصادية د. **محمد الحلايقة** أنّ تنفيذها سيبدأ بداية العام الجديد وبكلفة إجمالية تصل الى 423 مليون دولار.


د. محمد الحلايقة

وقال **الحلايقة** أنّه سيتم تضمين الميزانية العامة لمشاريع الخطة ليكون العام 2002 منطلقاً لحفز الاستثمارات، مشيراً الى وجود أولوية لأكثر من 200 مشروع لمختلف القطاعات.

الوليد بن طلال وتبرعات بناء المساجد

قرّر الأمير **الوليد بن طلال** التبرع بمبلغ مليوني دولار لتمويل شراء أرض في منطقة سوليدير (وسط بيروت) لتشييد مسجد محمد الأمين. وجاء هذا التبرع تلبية لطلب من مفتي الجمهورية الشيخ **محمد رشيد قباني**.

وأنهى **الوليد بن طلال** ضمن برنامج تمويل المساجد في المملكة مشاريع 39 مسجداً، وجرى الإعلان مؤخراً عن البدء بتنفيذ 50 مسجداً جديداً تغطي مختلف المناطق السعودية بكلفة تقدر بـ34 مليون ريال.

"كومترست" و"عمان للتأمين": بوليصة خاصة بالتأمين الإلكتروني

أعلنت شركة كومترست، الوحدة الإلكترونية التابعة لمؤسسة "اتصالات"، عن عقد شراكة ستراتيجية مع شركة عمان للتأمين بي أس سي لتقديم بوليصة خاصة للتأمين الإلكتروني لعملائها.

وستوفر هذه البوليصة، الحماية ضد الرسوم الباهظة المفروضة من قبل مصارف الخدمات، التي يتكبدها التجار من جراء المعاملات الاحتيالية على الانترنت، والتي تتم بواسطة بطاقات الائتمان.

وأشار مدير التسويق في كومترست **فاروق حسن** إلى أن عنصر الأمان هام جداً عند ممارسة الأعمال على الإنترنت.

وأضاف مدير عام كومترست **عمران سلطان العويس** بأن هدف كومترست "هو بناء جسور الثقة مع كل من تتعامل معه شركة ما في ظل الاقتصاد الرقمي الجديد، وبأن إلتزام الشركة بدفع نمو الأعمال الإلكترونية في المنطقة ثابت ومستمر.

كما أعلن مدير عام شركة عمان للتأمين **عبد المطلب محمد مصطفى** عن تأسيس مكتب جديد في مدينة دبي للإنترنت يرأسه مانوج كومار لمعالجة القضايا المتعلقة بمخاطر التجارة الإلكترونية وبممارستها.

المؤتمر الثاني للشرطة والأمن والسلامة

تستضيف دبي خلال الفترة من 29 إلى 30 كانون الثاني/يناير الجاري أبرز مؤتمر إقليمي يخصص لمناقشة أبرز قضايا الأمن التجاري المعاصر التي أصبحت ضمن أولويات مختلف المؤسسات العامة والخاصة لحماية المجتمع من مختلف الأخطار الطبيعية والمصطنعة وأماكن العمل والأرواح العاملة فيها.

وينظم هذا المؤتمر خلال اليومين الأخيرين على هامش معرض "انترسيك 2002" وهو المعرض التجاري الرابع للأمن التجاري والشرطة والسلامة العامة ومكافحة الحرائق والإنقاذ، ويعد أبرز حدث تجاري من نوعه في المنطقة، وحيث يقام برعاية ومشاركة شرطة دبي خلال الفترة من 28–30 كانون الثاني/ يناير العام 2002.

ويخصص هذا المؤتمر لضباط ومسؤولي الحفاظ على الأمن وتطبيق القوانين والدفاع المدني والإنقاذ والمدراء العامين لمختلف المؤسسات التجارية والصناعية والخدماتية ومسؤولي إدارة السجون ومدراء وأفراد الأمن العاملين فيها، ومخططي ومسؤولي مكافحة الحرائق ومتعهدي عقود المعدات والخدمات الأمنية والعاملين في المطارات والموانئ وموظفي ومسؤولي الجمارك وغيرهم.

ويحاضر في هذا المؤتمر عدد من أبرز الخبراء العالميين في هذا المجال، وتتركز محاضراتهم على كيفية إتباع أحدث التقنيات والنظريات التطبيقية لكيفية التعامل مع المسائل الأمنية التي تزداد تعقيداً مع التطور التكنولوجي والإجتماعي وكيفية التنبؤ وتقييم الأخطار قبل حدوثها والتخطيط المسبق لمحاصرتها وأحدث السبل لاختيار التقنيات والمنتجات والمستلزمات المناسبة حسب احتياجات المؤسسات بمختلف أنشطتها بالاضافة إلى أحدث معايير إنشاء الفرق الأمنية المتخصصة والتأقلم مع العصر المعلوماتي الجديد من المنظار الأمني.

وقال **جوستان بطرس**، المدير التنفيذي لشركة "تشانلز للمعارض" المنظمة للمعرض والمؤتمر: "تعتبر المسائل الأمنية والسلامة العامة من الأولويات الملحة في الخطط التنموية الرسمية لإقامة مجتمعات خالية من الأخطار ومن الخطط البنيوية للمؤسسات الخاصة لحماية إستثماراتها والأرواح العاملة بها من أية أخطار طبيعية أو مفتعلة".

صفقة كابلات من "دوكاب" الاماراتية الى "كهرباء" القطرية

وقعت شركة دبي للكابلات المحدودة "دوكاب" أكبر صفقة تقوم بها خارج دولة الامارات العربية المتحدة بلغت قيمتها 50 مليون درهم اماراتي (حوالي 13،6 مليون دولار أميركي) لتصنيع وتخزين وتزويد المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) بكافة احتياجاتها من الكابلات على مدار العامين المقبلين. وتتضمن الاتفاقية الحصرية تزويد المؤسسة بكابلات طاقة بقوة 11 كيلو فولت متوسطة الجهد وكابلات توزيع الطاقة المنخفضة الجهد وكابلات التحكم المتخصصة والتي تستخدم في مشاريع البنى التحتية التي تقوم مؤسسة "كهرماء" بتنفيذها.

وفازت "دوكاب" بهذه الصفقة بعد منافسة شديدة مع عدد من الشركات المصنعة للكابلات الكهربائية الخليجية والعالمية التي تمّ قبولها للتقدم للمناقصة. وتمّ اختيار "دوكاب" كونها الشركة الوحيدة القادرة على ملاءمة المعايير الصارمة للمؤسسة من حيث جودة المنتجات وخدمة العملاء والدعم اللوجيستي.

وقال **عبد الله بن حمد العطية** وزير الطاقة والصناعة والكهرباء في قطر ورئيس مجلس ادارة "كهرماء": "أن هذه الاتفاقية



عبدالله العطية

بين كهرماء ودوكاب تسطر لبداية مرحلة جديدة من التعاون الصناعي البنّاء بين أقطار دول مجلس التعاون الخليجي. كما أنها تثبت أن دول الخليج لم تعد بحاجة للعديد من الشركات الدولية لتزويدها بالمنتجات الصناعية، حيث تقوم المصانع المحلية باتباع أحدث معايير الجودة العالمية في تصنيع منتجاتها وأساليب دعمها اللوجيستي. ونأمل أن يتبع هذه الصفقة إتفاقيات مشابهة تسهم في دعم مسيرة التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة".

وقال **فريد محمد أحمد** المدير العام للمبيعات والتسويق في شركة دوكاب: "إن القطاع الصناعي في دولة الامارات العربية المتحدة بدأ يدخل العديد من الأسواق العربية والعالمية. وتشكل اتفاقية دوكاب مع كهرماء دفعاً كبيراً للصناعة الوطنية في الامارات. نحن نأمل أن تكون هذه الاتفاقية بداية لتعاون طويل الأمد مع الهيئات والمؤسسات القطرية خصوصاً تلك التي تعمل في مجال الطاقة والخدمات".

مركز برجمان: تمويل مشروع التوسّع



ماجد سيف الغرير (اليمين) وعبد الله سلطان العويس (بنك دبي الوطني) وهدية تذكارية احتفالاً بتوقيع العقد

حصل مركز برجمان للتسّوق في دبي (أصحابه مجموعة الغرير) على عقد تمويل قدره 600 مليون درهم لتغطية نصف كلفة مشروع التوسيع والتطوير.

شارك في التمويل 3 مصارف هي: بنك الامارات الدولي (250 مليون ريال)، بنك دبي الوطني (250 مليون ريال)، وبنك المشرق (100 مليون ريال).

وقال **ماجد سيف الغرير** رئيس مركز برجمان، انه تمّ بالفعل استثمار 700 مليون درهم في مشروع التوسيع.

والمركز الجديد المقام على أرض ملحقة بالموقع الحالي يقع على مساحة 400 ألف قدم مربع يتوقع افتتاحه مطلع العام 2003، ويضم مكاتب وشققاً فاخرة ومتاجر بيع التجزئة وأماكن للراحة ومطاعم متخصصة ونادياً صحياً.

قرض بـ 400 مليون درهم لمدينة الغرير

التوقيع على العقد

حصلت مدينة الغرير (دبي) على قرض متوسط الأمد قيمته 400 مليون دولار ومخصّص لتمويل المرحلة الثانية من برنامج تطوير وتوسيع المدينة.

والمصارف الأربعة هي: بنك الامارات الدولي PJSC، بنك أبو ظبي التجاري، بنك المشرق والبنك العربي المتحد.

وتعتبر مدينة الغرير مشروعاً فريداً وتتميّز بتنوّع محلاتها وتجمع بين العلامات التجارية العربية والعالمية، وهي أنشئت قبل نحو عقدين.

"أبو ظبي للفنادق" و"السياحة" تساهمان في "الدار"

دخلت شركة أبو ظبي الوطنية للفنادق والمؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق كمساهمين في شركة الدار للخدمات العقارية التي يرأسها **فارس البيهوني**.

وشركة الدار تأسست بواسطة مكتب برنامج المبادلة في العام 2000 وبمساهمة كل من شركة أبو ظبي للاستثمار والمستثمر الوطني. وقال **البيهوني**: "إنها خطوة مهمة نحو نمو القاعدة الاستثمارية لشركتنا".

سيمنس تفوز بمحطة توليد في أبو ظبي

التوقيع

أكبر محطة كهرباء خاصة في منطقة الخليج فازت بها مجموعة سيمنس Siemens لتوليد الطاقة بعقد قيمته مليار يورو لبناء محطة بالتوربينات الغازية والتجارية بطاقة 1500 ميغاواط. ويقع المشروع (على أساس مفتاح باليد) في منطقة الشويهات على بعد 250 كيلومتراً من أبو ظبي. وستدار المحطة من قبل ائتلاف دولي يضم هيئة كهرباء ومياه أبو ظبي وشركة سي إم أس اينيرجي الأميركية وشركة انترناشونال باور البريطانية.

وكانت هيئة كهرباء ومياه أبو ظبي طرحت المشروع في مناقصة عالمية متضمناً بناء وحدة لتحلية مياه البحر. وستتحول المحطة الى مجمع ضخم لتوليد الكهرباء بطاقة إجمالية تصل الى 5000 ميغاواط ولتحلية المياه بطاقة 300 مليون غالون يومياً من مياه الشرب. ومن المقرر تشغيل محطة الكهرباء بطاقتها البالغة 1500 ميغاواط في العام 2004.

وتعتبر الشويهات خامس محطة لتوليد الكهرباء تفوز سيمنس بعقد إنشائها في الامارات.

أول 100 شركة تأمين عربية

باشرت مؤسسة مهنا وشركاه للخدمات الأكتوارية إعداد الدليل السنوي الخاص بتصنيف أكبر 100 شركة تأمين عربية. وذلك بالتنسيق مع الاتحاد العام العربي للتأمين.

ومن المتوقّع أن يصدر العدد الأول من الدليل في آذار/مارس المقبل. ويأتي هذا الإصدار انطلاقاً من أهمية وجود هيئة أو مركز لتصنيف شركات التأمين في العالم العربي والحاجة الماسة إليه.

ويوفّر هذا التصنيف للقدرة المالية لشركات التأمين التي تقوم بها مؤسسة مهنا، الأدوات التي يستند إليها حاملو وثائق التأمين وشركات التأمين والمساهمون ومديرو المخاطر والاستثمارات التجارية ووسطاء الرهن في اتخاذ القرارات.

المهندس إسماعيل صبري


إسماعيل بليغ صبري

غيّب الموت قطباً صناعياً بارزاً هو المهندس **إسماعيل بليغ صبري** الذي أمضى 60 عاماً في خدمة الصناعات الغذائية المصرية منها 20 عاماً رئيساً لغرفة الصناعات الغذائية.

وكان الراحل أول رئيس للمجلس السلعي للصناعات الغذائية. ويعتبر المهندس **إسماعيل صبري** الخبير الأول في صناعة السكر حيث كان أول مصري يتسلم رئاسة مجلس إدارة شركة السكر من الأجانب ويساهم في تطويرها، ثم يرأس شركة الدلتا للسكر وبعدها يرأس الشركة الوطنية لمنتجات الذرة. كما شارك كخبير في إنشاء عدد من مصانع السكر في الدول العربية والأفريقية، وتولى رئيس الجمعية المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية منذ العام 1981 حتى وفاته.

إلى ذلك تميّز الراحل في المجال الرياضي وكان أحد أبطال السباحة وتولى رئاسة الاتحاد المصري للسباحة. ونتيجة لأعماله وصفاته حصل على العديد من الأوسمة من مصر، فرنسا، الكاميرون ولبنان.

ومجموعة "الإقتصاد والأعمال" التي تعاونت مع الفقيد الكبير لأعوام وخبرته عن كثب فقد كان لها خير صديق وشريك في مصر في خدمة قضايا الصناعة الغذائية العربية المصرية.

وأسرة المجموعة تتقدم من عائلة الراحل ومن غرفة الصناعات الغذائية ومن مجتمع الأعمال في مصر بأحّر التعازي، سائلة للفقيد الرحمة.

بي كي آر أدونيس كنعان: مكتب في دبي


أدونيس كنعان

افتتحت شركة بي كي آر أدونيس كنعان (BKR Adonis Kanaan) مكتباً لها في دبي، إضافة إلى مكاتبها في الشارقة وأبو ظبي، علماً أن كنعان هي الشريك المفوض في دبي والشارقة والإمارات الشمالية.

ومكاتب شركة BKR في الإمارات هي أعضاء في الشركة الدولية الأم التي تعتبر بين الشركات العالمية الـ 20 الأولى العاملة في مجال التدقيق.

وكانت الشركة بدأت نشاطاتها في الإمارات في العام 1980.

الرئيس رفيق الحريري:

خسر العرب ... فكيف يربحون؟

حركة دائمة لا تهدأ، وورشة عمل تكاد تكون على مدار الساعة. هذا هو الانطباع الذي يستحوذ عليك عندما تلتقي رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري لإجراء حوار صحفي معه، سواء كان ذلك في يوم عمل، أم في يوم عطلة رسمية.

والانطباع الثاني الذي تحمله – وهو ليس بالاكتشاف الجديد – ان الرجل صاحب رؤيا شاملة ويحمل مشروعاً اقتصادياً متكاملاً وواضحاً لديه في كل أبعاده. وهذا المشروع سواء وافقته أو عارضته كلياً أو جزئياً، يبقى مشروعاً تتمحور حوله قيادة الرئيس الحريري وينتقل منه الى فريق العمل الذي يقوده بكل فعالية.

أما الانطباع الثالث فهو يكمن في هذا الإلمام المذهل بالتفاصيل، كل التفاصيل. فعلى الرغم من انشغاله بالقضايا الأساسية، وعلى الرغم من اتقانه فن اعطاء التعليمات وتوزيع الأدوار، فإن الملفات عند الرئيس الحريري ليست عناوين عريضة، بل هي كذلك تفاصيل وأرقام.

الى ذلك كله، فالرئيس الحريري هو رجل دولة بامتياز استفاد من خبرته التي تراكمت لديه منذ العام 1992. يمتلك المرونة الكافية ويتميّز بالقدرة على الاستيعاب وعلى مواجهة المشاكل سواء المحسوبة أو المستجدّة، وتبرز خبرته في أنه بات عارفاً وملماً بآليات الحكم وما تتطلبه من براغماتية في التعاطي.

والرئيس رفيق الحريري رغم انشغالاته المتعددة وعلى جبهات عدة يتابع بدقة ما يجري حوله عربياً ودولياً، وتظل خطوطه وقنواته واتصالاته مفتوحة على كل الجبهات.

أما الانطباع الأبرز في أي لقاء مع رئيس مجلس وزراء لبنان فهو تفاؤله الدائم، وهذا طبع فيه وطبيعة، وهو ليس مستغرباً في ظل مسيرة نجاحاته وفي سرّ ديناميته الدائمة.

يبقى القول ان الحوار مع الرئيس الحريري، يجري رشيقاً وسريع الوتيرة... وفي لقاء استمر أكثر من ساعتين، رسم الحريري الملامح الأساسية للمرحلة المقبلة عربياً ولبنانياً، وسلّط الأضواء على العديد من الجوانب، وكان لا بد أن ينطلق الحوار من حدث 11 أيلول/سبتمبر الذي يلقي بظلاله على المنطقة، ويخلف وراءه انعكاسات سياسية واقتصادية... وهكذا بدأ الحوار وهنا وقائعه.

■ ما هي توقعاتكم بالنسبة الى التطورات السياسية في المنطقة للمرحلة المقبلة؟ وهل هناك في الأفق حل مرحلي للوضع في فلسطين؟

□ من المؤسف القول أن الأمور متّجهة نحو الأسوأ بالنسبة للوضع الفلسطيني، لأن العرب، بصراحة، ومنذ 11 أيلول/سبتمبر لم يتعاطوا مع الحدث بطريقة تضع الاسرائيليين في الموقع الحقيقي الذين هم فيه كدولة ارهابية تقوم بأعمال ارهابية. ولأسباب عدة نجح الاسرائيليون في جعل الأميركيين والأوروبيين يقفون الى جانبهم، وهذا من دون شك شكّل خسارة كبيرة للموقف العربي، وستنعكس سلباً على القضية الفلسطينية.

أما على صعيد الوضع السياسي العام في المنطقة فلا أحد يستطيع أن يتوقع مسار التطورات في انتظار انعكاسات التطورات الفلسطينية الأخيرة على سلوك الادارة الأميركية. فاذا كانت الادارة الأميركية طلبت من القيادة الفلسطينية وقف العمليات تمهيداً لإطلاق مبادرة سياسية جديدة تؤدي الى نتائج فعلية، فإن المنطقة تتّجه نحو الاستقرار. أما اذا أدى توقف العمليات في المنطقة سياسياً مقابل التعنت الاسرائيلي، فالنتيجة هي حالة من الركود في المناطق الفلسطينية. فإحلال السلام رهن بقبول اسرائيل باتفاق ينهي الاحتلال للمناطق المحتلة في فلسطين ولبنان وسورية ويفكّك المستوطنات ويتخلى عن القدس الشرقية ويقيم الدولة الفلسطينية ويحلّ مشكلة اللاجئين. وفي اعتقادي ان حكومة شارون ليست الحكومة المؤهلة لهذا العمل، الأمر الذي سيبقي المنطقة في حالة اضطراب.

■ وهل ثمة خوف على لبنان جرّاء هذا الوضع؟

□ لبنان أبعد بلد عن التأثر في كل هذه المنطقة.

ايجابيات.. إذا

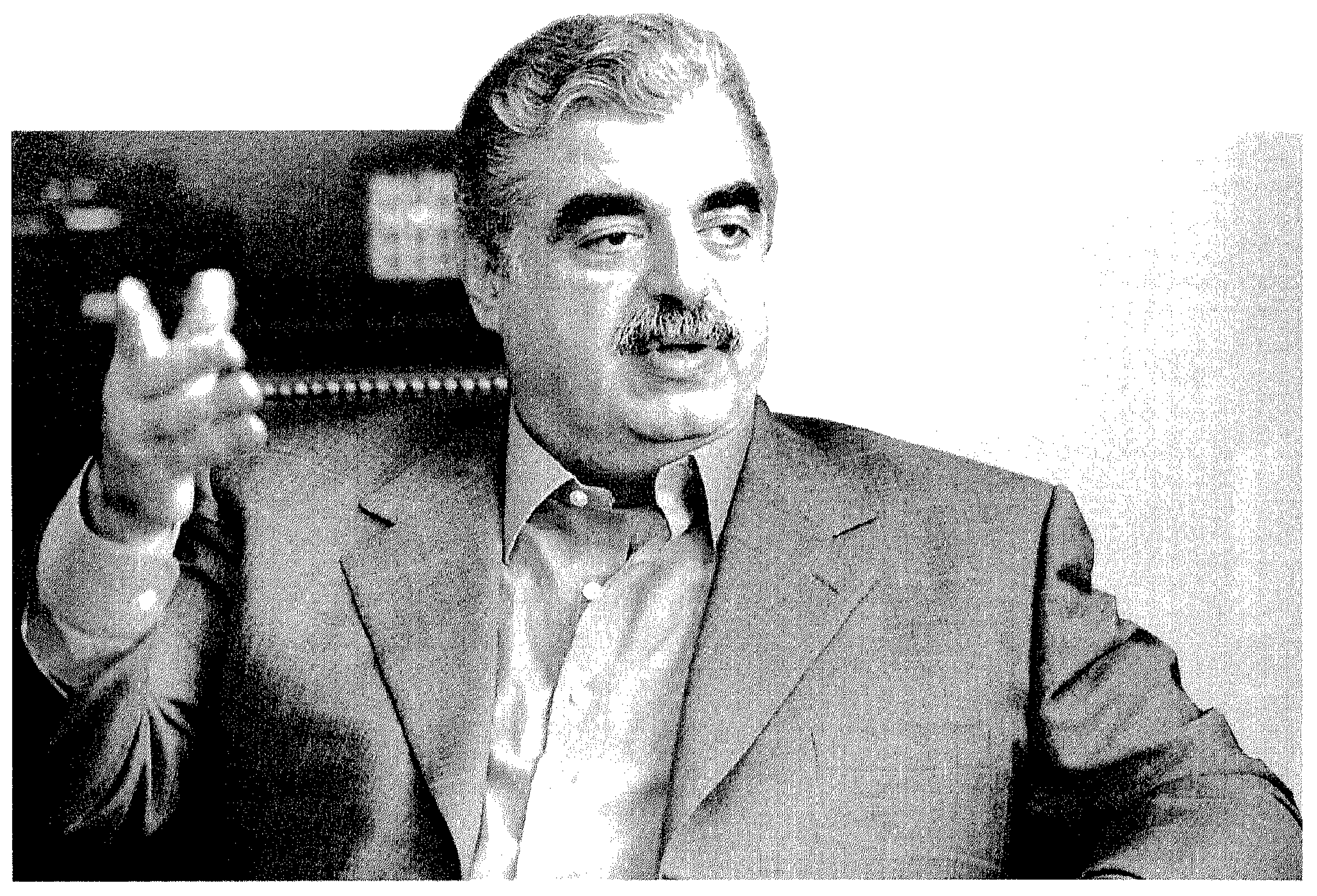
■ ولكن ماذا عن الوضع الاقتصادي في المنطقة بعد 11 أيلول/سبتمبر؟

□ الوضع الاقتصادي متأثر سلباً حتى الآن، نتيجة اتجاه أسعار البترول نحو الانخفاض بسبب وطأة الركود السائد في أميركا وأوروبا واليابان. وعندما تنخفض أسعار النفط تتأثر البلدان العربية النفطية بالدرجة الأولى، ومن ثم البلدان العربية الأخرى.

■ الى أي مدى يمكن أن تفرز هذه المتغيرات ايجابيات يمكن الافادة منها؟

□ الجانب الايجابي لهذه الأحداث انها فتحت عيون العرب، أو هكذا يفترض أن يحصل، كأفراد وشركات وقطاع خاص على ان الاستثمار الأفضل هو الاستثمار في البلدان العربية. وهنا يبرز دور الدول العربية في تشجيع الاستثمار العربي وتوفير التسهيلات له.

وفي هذا السياق أشير الى أن هذا الأمر متاح في لبنان. فنحن، وقبل 11 أيلول/سبتمبر اتخذنا خطوات عدة باتجاه تشجيع الاستثمار العربي والخليجي بشكل خاص. فقد سمحنا للأخوان الخليجيين الدخول الى لبنان كمواطنين والاستثمار والمتاجرة فيه مثلهم مثل اللبنانيين. والسماح بالدخول لم يقتصر على الخليجيين وحسب، بل شمل المرافقين والعاملين لديهم بمن في ذلك الخدم. وبهذا المعنى، وضع لبنان نفسه وكأنه جزء من مجلس التعاون سواء بقوانينه أو تسهيلاته. فالخليجيون يتنقلون بين بلدانهم من دون تأشيرات، وهكذا الأمر بالنسبة الى لبنان. والجديد أيضاً ان الدخول من دون تأشيرة الى لبنان يشمل المقيمين في الخليج والعاملين



في الشركات من فئات محددة كالمهندسين والأطباء ورؤساء الشركات وأعضاء مجالس الادارة. فمثلاً مندوب شركة IBM في دبي أصبح يمكنه الدخول الى لبنان بلا تأشيرة، حتى ولو كان هندياً شرط أن يكون لديه اقامة وأن يثبت صفته كمندوب شركة.

■ **لكن الاستثمار العربي يحل جزءاً من المشكلة، فالمطلوب الاستثمار الأجنبي الذي يجلب معه التكنولوجيا والمعرفة؟**

□ هذا صحيح، وهذه المشكلة تعالجها الشراكة الأوروبية. ولذا نحن حريصون على توقيع اتفاق الشراكة، والذي سيتم بالأحرف الأولى في 10 كانون الثاني/يناير الجاري، وقد يحتاج الى فترة 3 أشهر لاستكمال إجراءات المصادقة لدى الدول المعنية.

لبنان والشراكة الأوروبية

■ **هل سيتم استكمال ذلك بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية؟**

□ الشراكة الأوروبية أهم.. فلبنان بقوانينه المنبثقة عن القوانين الفرنسية التي هي أوروبية، وبنظامه السياسي القريب جداً من النظم السياسية في أوروبا، وبالحريات وباستقلالية القضاء.. كل هذه العوامل تجعل من لبنان، وبهذا المعنى، شبيهاً ببلدان أوروبا. واذا أضفنا الى ذلك كله انخفاض الضرائب والرسوم والتسهيلات المتاحة، إضافة الى طبيعة الحياة بصفة عامة، فهذا كله يجعل من لبنان بلداً ملائماً للاستثمار الأوروبي فيه، خصوصاً ان قانون تملّك الاجانب أفسح في المجال أمام الأوروبي لتملّك مساحات شاسعة من دون أية تعقيدات. ولذا لدى لبنان امكانات تجعله قادراً على أن يكون قاعدة استثمارية للأوروبيين للانتاج فيه ولبيع هذا الانتاج في البلدان العربية أو إعادة تصديره الى أوروبا بكلفة أقل مما لو كان منتجاً في أوروبا.

■ **ألا ترى أن لبنان يمكن أن يكون مركزاً للتسويق بالنسبة الى البلدان العربية؟**

□ بالتأكيد، فلبنان يتميز بثلاث مزايا: الانتشار اللبناني في العالم، القرب الجغرافي من أوروبا ومن أميركا نسبياً، وتخصص اللبناني بالتسويق وخبراته الكبيرة في هذا المجال.

تسريع القضاء

■ **لكن الاستثمار يتأثر بعوامل أخرى أساسية كمشكلة التقاضي الطويل وتعقيدات الادارات.**

□ أعتقد أن ثمة أموراً عدة لها علاقة بالاستثمار في مقدمها سهولة التقاضي وتخفيف الاجراءات. والتقاضي يتطلب وقتاً طويلاً في البلدان العربية وربما يكون لبنان الأفضل في هذا المجال. ولكن المطلوب أكثر، وهذا ما نبحثه حالياً مع وزير العدل وكبار القضاة عبر وسيلتين: زيادة عدد القضاة من جهة وإعادة النظر بالاجراءات بهدف تبسيطها. وثمة دراسة تعدّها وزارة العدل بالتعاون مع مجلس القضاء الاعلى لتسريع الأحكام مع الحفاظ على الأصول القانونية والقضائية.

وهناك عامل آخر يتعلق بتشجيع الاستثمار هو موضوع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو عامل مهم لتشجيع الاعمال أو عدم تشجيعها، وفي اجتذاب الاستثمار أم عدم اجتذابه، وفي ايجاد فرص عمل للبنانيين أو في عدم ايجاد هذه الفرص.

مزايا لبنان التفاضلية

■ **كنتم أول من أشار الى إمكانية استفادة لبنان من أحداث 11 أيلول/سبتمبر، كيف ترى ذلك؟**

□ بعد انقضاء نحو 3 أشهر على الحدث

يتبيّن أن هذا الرأي في محله، ونعيش ذلك من خلال نسب الإشغال العالية التي تشهدها الفنادق في هذه الفترة.

■ ولكن، كيف يمكن تطوير هذه الامكانات؟

□ أعتقد أن المطلوب أولاً هو الاستقبال الحسن للعرب القادمين، والمفروض بالوزارات أن تكون لديها الأجهزة المختصة لرعاية هذا الأمر والاهتمام به، واتخاذ الاجراءات كافة لمنع استغلال تواجد العرب ليشعروا أنهم على الرحب والسعة. فالعرب لا بد أن يشعروا بأن الخدمات المصرفية هي بمستوى أوروبا إن لم تكن أفضل. فهم يتحدثون بلغتهم ولا يتمّ التعامل معهم كما يتمّ في أوروبا على أساس ان العربي متهم الى ان يثبت العكس. وفي لبنان يمكنهم كاللبنانيين فتح الحسابات وإجراء التحويلات والقيام بكل المعاملات بشكل طبيعي إلا إذا كان لدى أحدهم، لا سمح الله، إشكال معين.

الى ذلك، مستشفياتنا اليوم هي في مستوى المستشفيات الأوروبية والأميركية. ويستطيع المواطن العربي ان يقصد لبنان للسياحة والاستثمار والتجارة والطبابة والاستشفاء ولما بعد العلاج - السياحة الصحية-. فهذه فرصة للبنان ليكون واحة للأمة العربية، ناهيك عن المزايا التفاضلية في التعليم وفي تنوع المدارس والجامعات واللغات الاجنبية المختلفة.

■ لكن ذلك يتطلب ترويجاً كما الترويج الذي تقوم به مصر.

□ صحيح.. الترويج أمر مهم.

ضد الارهاب

■ ولكن هل تعتقدون ان الولايات المتحدة ستمارس ضغوطات لتحول دون استفادة لبنان من هذه الفرص؟

□ لا.. هناك حوار هادئ ترتفع وتيرته أحياناً كردة فعل، ولكنه يبقى ضمن الحدود.

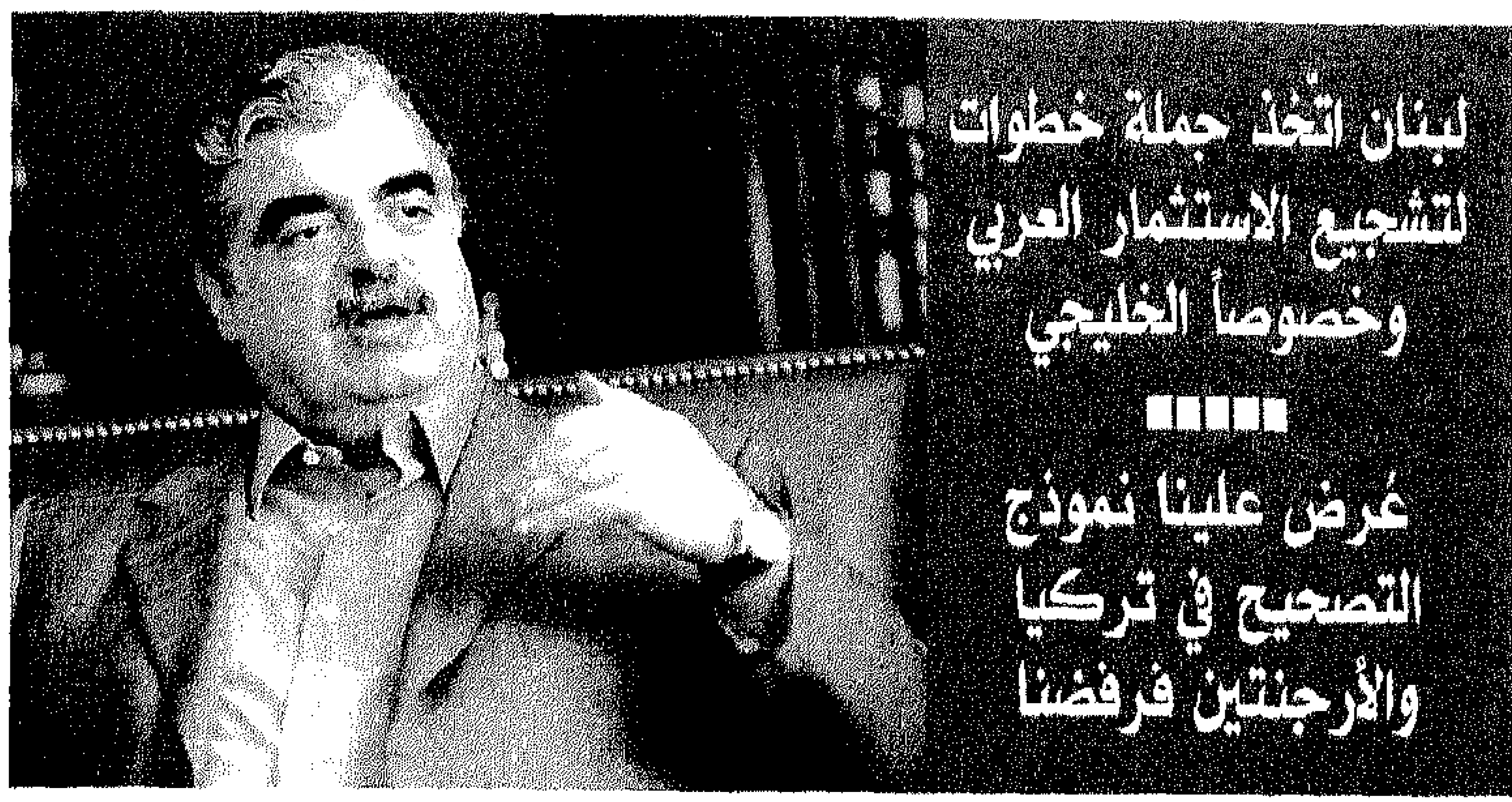
■ ما هي الأسس التي اعتمد عليها لبنان في رده على أسئلة الأمم المتحدة بشأن القرار 1373؟

□ ترتكز الأسس على الاتفاقات التي وقّع عليها لبنان. فنحن وقعنا على مجموعة منها وهناك اتفاقات قليلة سيتم التوقيع عليها. فنحن لسنا خارج المنظومة الدولية بل ضمنها ونطالب باستمرار بتطبيق القانون الدولي.

■ هل تعتقد أن ثمة نتائج سلبية قد يسفر عنها القرار 1373؟

□ بالعكس... أرى أن هناك انعكاسات ايجابية. فنحن لنا مصلحة كبيرة أن يكون لبنان بلداً نظيفاً وخالياً من أي اشكاليات أو مشاكل.

والأجانب يعرفون أن عملية الخصخصة ليست سهلة وتتطلب وقتاً. وخطة الخصخصة تسير في الاتجاه الصحيح في قطاع الكهرباء وفي سواه. حصل بعض التأخير لكن الأمور تسير بشكل سليم والعام 2002 سيشهد إنجازاً في هذا الشأن.



أجندة باريس 2

■ ماذا عن مؤتمر باريس 2 أو بروكسل1؟

□ الأمور تسير في الطريق الصحيح. فبالأساس نحن طلبنا انعقاد مؤتمر باريس 1 فتجاوبت فرنسا معنا ثم الدول الأخرى. أما مؤتمر باريس 2 فنحن نحدّد موعده بالإتفاق مع الدول الأخرى والمنظمات المعنية. ونحن حريصون على انعقاد هذا المؤتمر في وضع يوفّر له النجاح سواء كان هذا الوضع محلياً أو اقليمياً أو دولياً. وهناك خطوات عدة قام بها لبنان وأخرى لم يقم بها بعد. وما حققناه لغاية الآن، جعل الدول تنظر الى لبنان نظرة مختلفة عما كان عليه الوضع في البداية، وهناك حالياً تقييم مختلف تماماً. ففي باريس 1 أعربنا عن النية والعزم بما سنقوم به، وعملياً حققنا كل ما عقدنا النية على تحقيقه. قلنا اننا سنحقق الخصخصة

تملّك غير اللبنانيين

زادت مساحة الأمتار المربعة المرخصة وفق القانون الجديد لتملّك الأجانب على المليون متر. وجاء ذلك في عشرات المراسيم الصادرة عن مجلس الوزراء منذ إقرار القانون في نيسان/ابريل الماضي. وتركّز التملّك في محافظة جبل لبنان وعاد بمعظمه لرعايا دول مجلس التعاون الخليجي.

■ من هي الدول المتوقع أن تشارك في مؤتمر باريس 2؟

□ الدول الأوروبية وبلدان الخليج والولايات المتحدة وكندا واليابان اضافة الى المؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية المعنية.

■ هل ثمة مخاوف من ممانعة أميركية؟

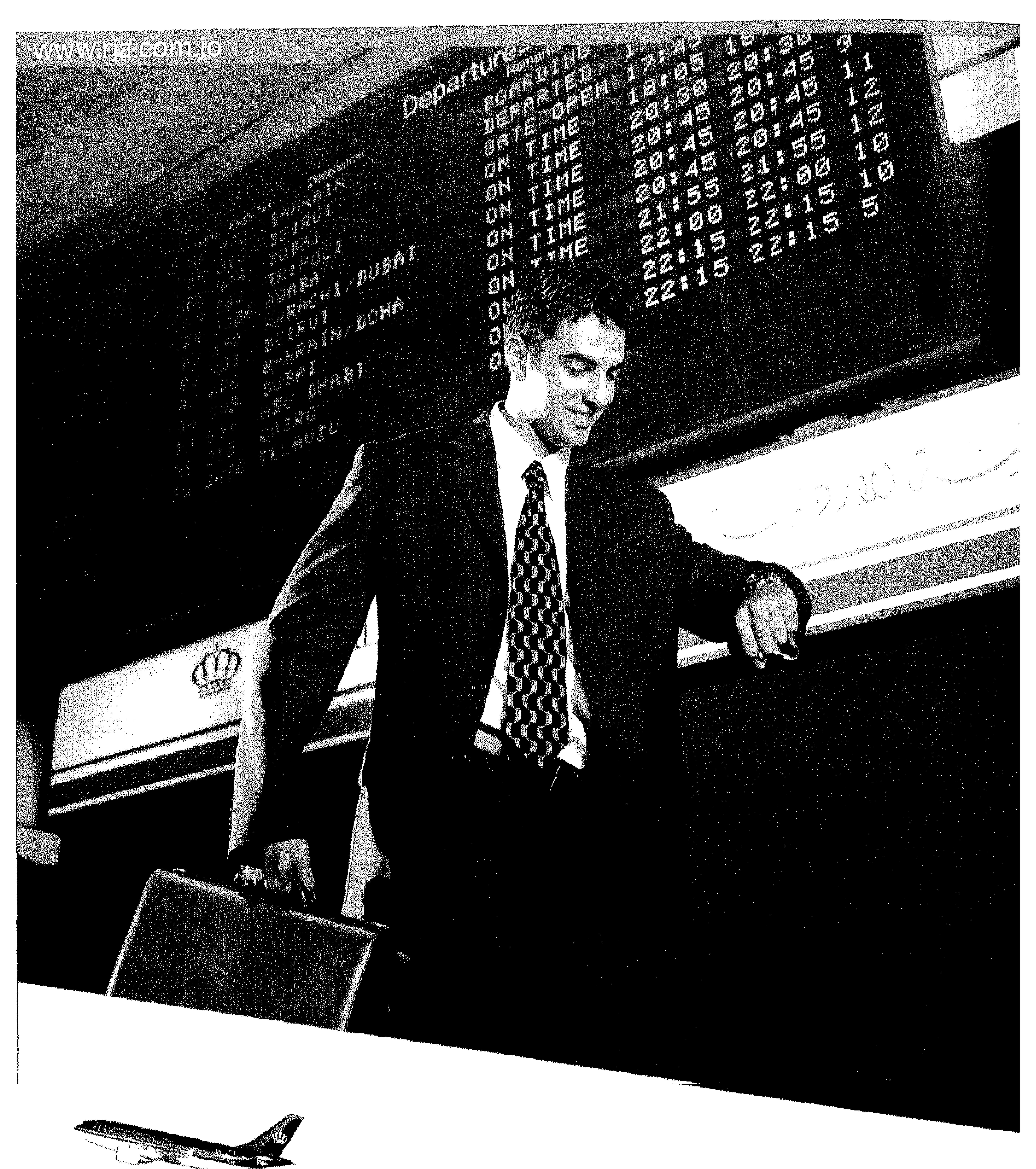
□ حتى الآن ليست هناك مؤشرات سلبية على هذا الصعيد.

■ ما هي "الأجندة" المتوقعة لمؤتمر باريس 2؟

□ لبنان لم يتوجه الى أحد ليسأله ماذا عليّ أن أفعل. نحن لسنا في موقع التلقي، بل نعرف ما نريد. وخلال المناقشات التي جرت مع دول ومنظمات عرضت علينا نماذج عدة كان من بينها النموذج التركي والنموذج الأرجنتيني. رفضنا النموذجين بإصرار ونبّهنا الى أن هذين النموذجين سيؤديان الى انهيار الاقتصاديين. لا أخفي بأنه مورست علينا ضغوطات داخلية وخارجية. ولاحظتم في هذه الفترة المحاولات التي حاولت إعطاءنا دروساً في الاقتصاد. ولقد أثبتت الأيام أن تمسكّنا بوجهة نظرنا كان لمصلحة لبنان.

خفض كلفة الدين

■ ما هو شكل الدعم المرتقب؟ ضمان إصدار سندات ايداع في البنك المركزي أم قروض مدعومة من جهات دولية؟


www.rja.com.jo
Departures
BOARDING
DEPARTED
GATE OPEN
ON TIME
ON TIME
ON TIME
ON TIME
ON TIME
17:05 20:45 11
18:30 20:45 12
20:45 20:45 12
20:45 20:55 10
20:45 21:00 10
21:55 22:15 5
22:00 22:15
22:15
22:15
KARACHI/DUBAI
BAHRAIN/DOHA
ABU DHABI

لإنجاح مؤتمر باريس 2 نعرف ما علينا القيام به

"السياسة" وراء عدم حماسة المصارف للإكتتاب في إصدار السندات الأخير!

ثمة إجراءات حكومية جعلت لبنان جزءاً من دول مجلس التعاون الخليجي

□ نسعى عملياً من ضمن برنامج يؤدي الى خفض كلفة الدين بدءاً من تقليص الدين نفسه عبر الخصخصة، ومن خلال قروض إما مباشرة أو بواسطة كفالات لقروض تؤدي في النتيجة الى الحصول على أموال بعملات مختلفة وبمعدلات فائدة أقل من تلك التي ندفعها. وهذا يؤدي بالنتيجة الى تخفيض أساسي في كلفة الدين وبالتالي في عجز الموازنة المتأتي بصورة أساسية من خدمة الدين. فالحساب الأولي في موازنة العام 2002 فيه فائض ونتوقع أن يرتفع هذا الفائض في موازنة العام 2003 بنسبة أكبر. إذاً، المشكلة هي في خدمة الدين أولاً وأخيراً.

■ **ألا يساعد انخفاض معدلات الفائدة في هذه المرحلة؟**

□ لا شك في أنه أحد العوامل المساعدة.

الحساب الأولي فائض

■ **لكن تأثير الفائدة يساعد إذا كانت الحكومة لا تطلب الاقتراض؟**

□ نحن نطلب الأموال لأنه لدينا عجز، وهذه هي الحلقة المفرغة. وعندما يكون العجز بنسبة 40 في المئة مثلاً، فإننا مضطرون للاقتراض بما يغطي ذلك، أما إذا انخفض العجز الى 20 في المئة فإننا نقترض نصف المبلغ، أضف الى ذلك ان عملية الخصخصة سوف تضخ أموالاً في السوق الأمر الذي يؤدي الى تزايد السيولة.

■ **إذاً، يمكن القول ان وضع الموازنة معقول لولا خدمة الدين؟**

□ هناك فائض ليس قليلاً في الحساب الأولي وأعتقد أن هذا الحساب يصل في العام 2002 الى نحو 500 مليون دولار.

■ **الملاحظ أن المصارف لم تبدِ حماسة للاكتتاب في الاصدار الأخير الذي أجرته وزارة المال. لماذا؟**

□ هناك أسباب عدة وراء ذلك ولكن بعضها سياسي، غير أن المصارف لديها قدر كاف من السيولة الفائضة.

■ **هذا الوضع ينبغي أن يدفعها الى خلق فرص للاستثمار. أليس كذلك؟**

□ هذا صحيح، لكن فرص الاستثمار تتوفر عندما تبدأ المصارف بدفع فائدة دائنة أقل للمودعين، وتقرض المدينين بفائدة أقل مما هو قائم حالياً. غير ان هذا الأمر مرتبط بالمخاطر، فكلما انخفض هامش المخاطر كلما انخفضت كلفة التمويل.

حجم القطاع العام

■ **بالعودة الى باريس 2، كنتم طرحتم أمام الدول المعنية برنامجاً يتضمن اتجاهاً لخفض حجم القطاع العام. ولكن يبدو ان هذا الاتجاه توقف عند محاولتين فقط. لماذا؟**

□ فعلياً تراجع حجم القطاع العام، وهو مستمر في هذا الاتجاه. فقد تمّ صرف نحو 1600 موظف من شركة طيران الشرق الأوسط وهذا الرقم لا يستهان به. وكذلك الأمر في وزارة الاعلام (تلفزيون لبنان). أما الفائض لدى كل الوزارات فتمّ تحويله الى مجلس الخدمة المدنية، حيث يعاد توظيفه في المواقع التي تعاني من نقص، وذلك بدل ان يتم توظيف أشخاص جدد. وعليه فإن عملية التوظيف قد توقفت.

■ **ألا ترى أن حجم القطاع العام كبير قياساً الى حجم الاقتصاد ككل؟**

□ الواقع، أن هذه النسبة عالية تبدو نسبياً في قطاعيّ الأمن والتعليم، وعملياً، هذان القطاعان يمثلان أكثر من 75 في المئة من إجمالي حجم القطاع العام.

تفعيل قطاع التعليم

■ **ألا تعتقد أنه بات ينبغي القيام بإعادة نظر في قطاع التعليم؟**

□ التعليم الرسمي قطاع حيوي وهناك إجماع على هذا الموضوع. ولكن هناك كلام حول ضرورة تفعيله وتوفير ادارة أفضل له على صعيدي الكلفة والنتائج، ولكن لا أحد يتحدث عن خفض نسبة التعليم الرسمي.

■ **من المفترض أن يكون أهم قطاع للاستثمار لأنه مصدر للموارد البشرية.**

□ تماماً... فأنا مع هذا الاتجاه، والكل يعرف اهتمامي وخلفيتي على الصعيد الشخصي بقطاع التعليم.

النمو الايجابي

■ **أكثر التوقعات تفاؤلاً تشير الى أن النمو في العام 2001 لن تتعدى نسبته الـ 1,5 في المئة. فهل كان ذلك هو الاستهداف؟ وأين جاءت النتائج مخالفة للتوقعات؟**

□ انه نمو متواضع ولكن يجب أن لا ننسى أنه كان نمواً سالباً، وبالفعل كنا نأمل تحقيق نسبة اعلى لكن الظروف التي شهدناها لم تكن ملائمة أبداً لا سيما اقليمياً.

■ **ما هي توقعاتكم للعام 2002؟**

□ عموماً، لدينا توقعات ايجابية ومشجعة انطلاقاً من اعتقادنا بإمكانية الاستفادة من ايجابيات أحداث 11 أيلول/سيتمبر، وهو أمر بدأت تظهر بوادره. أضف الى ذلك، ان الفترة الآتية ستتيح لنا قطف ثمار بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ومن بين ذلك قانون تشجيع الاستثمارات الذي أقرّ مؤخراً.

الصادرات الصناعية

ارتفعت الصادرات الصناعية بنسبة 22 في المئة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر الماضيين وذلك بفعل عوامل عدة أبرزها خفض كلفة الانتاج بإعفاء استيراد المواد الأولية وبعض الوسيطة من الرسوم الجمركية وخفض اشتراكات الضمان الاجتماعي.

نتائج السياسة الحكومية

■ وفي سياق الاجراءات المتخذة سابقاً، ما هو تقييمكم لنتائج السياسة الجمركية؟

□ النتائج جاءت أفضل بكثير مما كنا نتوقع. فالانخفاض الذي طرأ على الرسوم الجمركية نتيجة التخفيضات أو الاعفاءات جاءت حصيلة أقل بـ 50 في المئة مما كنا نتوقع.

■ وماذا عن سياسة الاجواء المفتوحة؟

□ قد تكون هذه الفترة التي اعتمدت فيها هذه السياسة غير ملائمة، ويفترض أن تظهر النتائج خلال العام 2002. ولا ننسى أن أحداث 11 أيلول/سبتمبر أثرت سلباً وبصورة مباشرة على قطاع الطيران والسفر غير ان النتائج كانت مشجّعة على المستوى العربي. فقد زادت حركة طيران الشرق الأوسط بنسبة 20 في المئة وأعتقد أن ثمة زيادات في حركة شركات الطيران العربية مثل "السعودية" و"الكويتية" و"الغلف اير" و"الامارات" حيث سيّرت رحلات اضافية الى مطار بيروت.

■ وماذا أيضاً عن قانون التملّك لغير اللبنانيين؟

□ نتائجه ايجابية جداً وننتظر منه الاكثر خلال هذا العام. ولم يكن تمر جلسة لمجلس الوزراء إلا وعلى جدول اعمالها طلبات ترخيص بشراء عقارات وبمساحات كبيرة ولمستثمرين عرب وغير عرب.

مسار الخصخصة

■ ما هي آخر المستجدات على صعيد برنامج الخصخصة بالنسبة الى الاتصالات؟

□ الأمور تسير بصورة مُرضية وسيتم قريباً صدور القانون، والتفاوض مع الشركات مستمر، والوزارة تعاقدت مع الشركات المولجة بالتقييم. والمعروف ان الخصخصة تقتصر في الوقت الحاضر على الهاتف الخلوي فقط، والقانون المرتقب يتضمن احكاماً للتخصيص ولتنظيم هذا القطاع.

■ يتردد أن ثمة اتجاهاً لإلغاء قرار إلغاء العقود مع شركتي الخلوي. هل هذا صحيح؟

□ لا.. ليس صحيحاً على الاطلاق.

■ وماذا عن خصخصة المياه؟

□ الموضوع قطع شوطاً كبيراً وأعتقد أن الخطوة الأولى ستبدأ من مؤسسة مياه طرابلس. وبالطبع الخصخصة لا تشمل مياه الري ومشاريع السدود.

■... والكهرباء؟

□ حصل تأخير في هذا القطاع، ولكن القانون سيصدر قريباً، ونأمل أن تستكمل بعض الخطوات العملية.

الغاز: 3 محاور

■ أين أصبحت المشاريع المتعلقة بالغاز؟

□ بعد التعديلات التي طرأت على مشروع الغاز المصري أصبحنا مشترين ولم نعد شركاء. واهتمامنا في هذا المجال يتمحور حول الاتجاهات الآتية:

– تمّ التوقيع على اتفاقية شراء الغاز السوري، ويجري حالياً البحث في مد الأنبوب من سورية الى الشمال.

– إذا تمّ تنفيذ مشروع الغاز المصري فقد نكون أحد المشترين.

– نهتم حالياً بموضوع التنقيب عن الغاز في مياهنا الاقليمية بعد أن أثبتت الدراسات الأولية وجود الغاز وبكميات تجارية مجزية. ونقوم بخطوات في هذا الاتجاه ونأمل خلال العام الجاري الوصول الى نتائج محددة.

الصناعة: دعم فعلي

■ ماذا عن الصناعة؟ وهل تعطي الحكومة الأهمية الكافية لهذا القطاع؟

□ لأول مرة الدولة تهتم بهذا القطاع بصورة فعلية وليس لفظية، سواء من خلال مؤسسة "كفالات" أو من خلال القروض المدعومة، أو من خلال الشراكة الأوروبية التي تشكّل باباً مهماً أمام المؤسسات المؤهلة للتصدير ولتوسيع أسواقها.

■ ولماذا لا يكون هناك أفضلية للصناعة المحلية لدى الادارات العامة.

□ هذه السياسة يصعب اعتمادها طالما ان عقود المقاولة تتم على أساس المنافسة. ويمكن للصناعة أن تنافس من خلال النوعية والسعر، وهي قادرة على ذلك طالما انها قادرة على التصدير وقد حققت الصادرات الصناعية خلال العام 2001 زيادة ملحوظة.

الذهب لن يمس

■ رغم المعرفة المسبقة من الموقف الرسمي من مسألة بيع الذهب، فلا بد من طرح السؤال حول ثروة يملكها لبنان ولا يمكنه الاستفادة منها؟

□ هذا الأمر، أي بيع الذهب، غير وارد إطلاقاً، على الرغم من الخسارة التي نتكبدها جرّاء تراجع قيمة هذه الموجودات.

ومع ذلك، فإن للموضوع وجهاً نفسياً لا يمكن تجاهله. واذا كان سيتم بيع الذهب فلهذا التوجّه عناصره غير المتوافرة حالياً، ولا بدّ أن يحصل ذلك من خلال حزمة من الاجراءات من بينها اعادة تكوين هذا الاحتياط من جديد حتى ليغدو الامر وكأنه نوع من "البيع المؤقت". ولكن أعود وأكرر وأؤكد أن المس بالذهب أمر غير وارد أبداً. ■

الجمارك

أثمر قرار خفض الرسوم الجمركية الذي اتخذ قبل عام تقريباً زيادة في الاستيراد بنسبة 19 في المئة في 11 شهراً، وكان متوقعاً أن تنخفض الايرادات الجمركية بعد خفض المعدلات بنسبة 25 في المئة إلا أن ارتفاع الاستيراد جعل الانخفاض بنسبة 15 في المئة فقط.



الرئيس الحريري يتحدث إلى الزملاء: رؤوف أبو زكي، فيصل أبو زكي، وبهيج أبو غانم

نتيجة أحداث 11 أيلول/سبتمبر

صورة رمادية للاقتصادات العربية

توقعات غير مشجعة في أسعار النفط والسياحة والتدفقات

كيف تبدو صورة الإقتصاد العربي في ظل الانعكاسات والتداعيات المرتقبة لأحداث 11 أيلول/سبتمبر العام 2001؟ ما هي النتائج المحققة في العام المنصرم، والأهم، كيف تبدو ملامح العام الجديد اقتصادياً؟

وإذا كانت أحداث 11 أيلول/سبتمبر قد تركت بصماتها على نشاطات العام 2001 وقلبت بعض النتائج، فإنّ المخاوف أن تمتد هذه البصمات إلى العام الجديد.

يستعرض التقرير التالي النتائج العالمية لهذه الأحداث والتي تمثلت في ترسيخ الركود الإقتصادي وانخفاض أسعار النفط وبروز قيود على حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، الأمر الذي سينعكس سلباً على التدفقات الإستثمارية.

أمّا على الصعيد العربي فيتوقف التقرير عند النتائج المحققة في العام 2001 ليشير إلى تراجع أسعار النفط وتأثيره على الإيرادات النفطية، وإلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بقطاعي السياحة والسفر والتي تركت بصماتها على بعض المقاصد السياسية كمصر، تونس، المغرب ودبي.

أمّا بالنسبة إلى التوقعات الإقتصادية المرتقبة في العام 2002، فيرسم هذا التقرير صورة غير مشجعة في ظل الغموض السائد والتساؤلات حول مرحلة ما بعد أفغانستان، فضلاً عن التطورات على الصعيد الفلسطيني، ويخلص التقرير إلى التوقعات الآتية:

1 – توقع تراجع أسعار النفط التي يرتقب أن تراوح بين 17 و 18 دولاراً للبرميل وفقاً لأكثر التوقعات تفاؤلاً، ومثل هذه الأسعار من شأنها أن تنعكس سلبياً على الموازنات العامة في البلدان المنتجة للنفط وبالتالي على وتيرة الانفاق الحكومي، وهو مازال المحرّك الأساسي للنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

2 – انخفاض واضح في النشاط السياحي لا سيما إذا استمر تردد الزوّار الغربيين في المجيء الى المنطقة، ويرافق ذلك تفاؤل بنشاط متزايد للسياحة البينية العربية قد يعوّض بعضاً من التراجع.

3 – تراجع حجم التدفقات الإستثمارية الأجنبية هرباً من مخاطر الدول الثانية، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على برامج ومشاريع التخصيص الموضوعة للعام 2002.

4 – إنّ معدل نمو الإقتصادات العربية في العام 2002 سيكون أقل من نسبة 2,2 في المئة المقدّرة للعام 2001.

كتب د. الياس بارودي

تميّزت الأشهر الثمانية الأولى من العام 2001 بالكثير من التفاؤل الإقتصادي في العالم العربي. فعلى الرغم من تراجعها عن المستويات المرتفعة التي بلغتها في العام 2000 بقيت أسعار النفط ضمن نطاق مقبول، بحيث تقلّب سعر نفط برنت ما بين 23 و31 دولاراً للبرميل تقريباً. وبقي معدل سعر سلة نفوط الأوبك أعلى من الحد الأدنى لمجال التقلّب المسموح به من قبل المنظمة خصوصاً بعد القرار الذي اتخذته في شهر آذار/مارس المنصرم بتخفيض الإنتاج بواقع مليون برميل في اليوم.

وكان من شأن ذلك أنّ الأوضاع المالية في دول الخليج العربي بقيت مقبولة ومريحة بشكل عام في وقت توجهت حكومات تلك الدول إلى زيادة الإنفاق المحلي من أجل تسريع عجلة النشاط في القطاع الخاص. وازدهرت حركة السياحة في مصر وتونس والمغرب ودول عربية أخرى فشجعت على إطلاق المزيد من المشاريع السياحية الطموحة أو التخطيط لها. وظهرت مؤشرات أولية عن عودة الإقتصاد اللبناني إلى النمو بعد الانكماش الذي عرفه في العام 2000 في ما أولت الحكومة اللبنانية المزيد من الاهتمام لمعالجة عجز الموازنة العامة. وسارت سورية في خطى حثيثة لإعادة هيكلة اقتصادها وتوسيع دور القطاع الخاص فيه. وحقّقت المصارف العربية الرئيسية نتائج جيدة في النصف الأول من العام. وركّزت السياسات الإقتصادية العربية بشكل عام على تسريع خطى الانفتاح الإقتصادي وبرامج التخصيص وقوانين التجارة والإستثمار، وذلك من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي وتحقيق شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبشكل عام يمكن القول أن العالم العربي كان يتهيأ قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر الماضي لمرحلة جديدة من النمو والتطور يدفعها الانفتاح الاقتصادي المتزايد، وإطلاق مشاريع صناعية ضخمة في بعض دول الخليج وخصوصاً السعودية، ونمو قطاع الخدمات وخصوصاً السياحة، ودخول المزيد من الإستثمارات الأجنبية إلى المنطقة في ظل قوانين الاستثمار الجديدة والتطلعات الجدية للحاق بمسيرة العولمة.

وجاء حدث 11 أيلول/سبتمبر الماضي والتطورات السياسية والعسكرية التي أعقبته لتقلب الأوضاع رأساً على عقب ولتغير التوقعات. ومن الواضح أنّ هذه الأحداث أثرّت على أداء الإقتصادات العربية خلال الربع الأخير من هذه السنة وانه سيكون لها مضاعفات سلبية أساسية في العام المقبل.

وتشير التقديرات الأخيرة التي صدرت عن

اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، أنّ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (باستثناء العراق) انخفض من 4،3 في المئة في العام 2000 إلى نحو 2،2 في المئة في العام 2001 أي بنحو النصف تقريباً، وان العائدات النفطية الإجمالية لهذه الدول انخفضت من 156 مليار دولار في 2000 إلى 127 ملياراً تقريباً في العام 2001.

وباختصار، فإن التوقّعات الإقتصادية الخاصة بالعالم العربي للعام الجديد يجب أن تنطلق من التغيرات الرئيسية التالية التي نتجت عن حدث 11 أيلول/سبتمبر العام 2001 والحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة على ما يسمى "الإرهاب الدولي".

الركود العالمي

كان الإقتصاد العالمي يقف على حافة ركود عام قبل 11 أيلول/سبتمبر فأصبح يواجه اليوم ركوداً حقيقياً في الدول الصناعية الثلاث الكبرى أي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا.

في الولايات المتحدة تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1،1 في المئة في الربع الثالث من السنة وهي أكبر نسبة انخفاض ربع سنوي في الناتج المحلي الأميركي منذ ثمانية أعوام. وتمرّ اليابان اليوم في أسوأ ركود منذ 20 عاماً مع ارتفاع قياسي في معدل البطالة إلى 5،4 في المئة مؤخراً. أمّا في ألمانيا فقد سجّل أيضاً انكماش في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث، ولا يتوقع اكثر المحللين تفاؤلاً أي نمو محسوس في العام المقبل. وهذه الأوضاع أخذت تنعكس على الإقتصاد العالمي برمته خصوصاً من حيث تأثيرها على حجم التجارة العالمية. وانتقال رؤوس الأموال ومجالات العمل والنشاط الاقتصادي. وهي تترافق مع أوضاع مالية مقلقة في دول عدة حديثة التصنيع وبالأخص الأرجنتين التي تواجه اليوم أزمة مالية ونقدية كبيرة انفجرت سياسياً، قد تنعكس في نهاية المطاف على السوق المالية العالمية برمتها. ولعل الإعلان مؤخراً عن إفلاس شركة انرون الأميركية بديون فاقت الـ31 مليار دولار، وهو ما يعتبر أكبر إفلاس في التاريخ، يعتبر أفضل تعبير عن الأوضاع الإقتصادية العالمية القاتمة.

انخفاض أسعار النفط

فسوق النفط كانت ضعيفة قبل 11 أيلول/سبتمبر وهي أصيبت بنكسة قوية بعد ذلك بسبب التطورات السلبية في اقتصادات الدول الصناعية. والجدل المستمر بين منظمة الأوبك والدول المصدرة الأخرى خارج المنظمة بشأن تخفيض منسق في الإنتاج، إضافة إلى عدم الالتزام المستمر من قبل الدول الأعضاء في المنظمة بالتخفيض الأخير الذي أقرّ ابتداء من أول شهر أيلول/سبتمبر الماضي، والتوقعات التي تشير إلى نمو ضعيف في الطلب العالمي على النفط في العام المقبل، جميعها عوامل لا تشجّع على توقع تحسن ملحوظ في الأسعار في المستقبل المنظور في افضل الحالات. وقد تؤدي في أسوأ الحالات إلى حرب أسعار مقبلة، ويأتي الإعلان الأخير عن ارتفاع المخزون النفطي في الولايات المتحدة وانخفاض سعر خام برنت القياسي بأكثر من دولار في البرميل يوم 10 كانون الأول/ديسمبر ليؤكدان الصورة السلبية إجمالاً بشأن تطور أسعار النفط في المرحلة المقبلة. علماً أن سعر سلة نفوط الأوبك تراجع دون عتبة 17 دولاراً للبرميل في منتصف شهر أيلول/ديسمبر وهو أدنى مستوى له منذ منتصف العام 1999 تقريباً. والتوقعات الأخيرة تشير إلى أن سعر النفط سيبقى في حدود 17–18 دولاراً للبرميل في افضل الحالات خلال السنة الجديدة.

القيود المستجدة

وبرزت أيضاً القيود المتزايدة على حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال من الدول النامية والعربية بالتحديد، إلى الدول الصناعية وخصوصاً الولايات المتحدة، والتدقيق في الحسابات والاستثمارات العربية في الولايات المتحدة أولا وفي أوروبا ثانياً بإيعاز من السلطات الأميركية. ومن شأن هذه القيود والضغوط أن تحدّ من قدرة رجال الأعمال والمستثمرين العرب على ممارسة نشاطاتهم في الغرب، لكن من إيجابياتها المحتملة أيضاً أنها قد تؤدي إلى عودة جزء ولو بسيط من الرساميل العربية إلى المنطقة.

وهناك أيضاً قرار مجلس الأمن الرقم 1373 الذي صدر في 28 أيلول/سبتمبر الماضي والذي يفرض على جميع دول العالم تبني إجراءات إدارية وتشريعية تتيح للسلطات المختصة تجميد ومصادرة عائدات أموال الإرهاب، ومراقبة تنظيم تحويل الأموال، والتحقيق في عمليات التمويل الرقمية، والإبلاغ عن الشكوك إزاء مؤسسات مالية معينة قد تنشط في نقل الأموال المرتبطة بالإرهاب واعتماد الشفافية في المؤسسات غير المالية كالمنظمات الإنسانية. وتتعرض الدول التي لا تطّبق هذا القرار، الذي لا يتضمن أي تعريف للإرهاب أو المعايير المعتمدة في تحديد المنظمات الإرهابية، للمعاقبة من خلال توقف مصارف العالم عن التعاطي مع مصارفها. وهناك مخاوف بأن يخلق هذا القرار مشاكل عدة للبنوك والمؤسسات المالية العربية في مجال تحديد الحكومات المعنية لمفهوم الإرهاب وتطبيق متطلبات القرار.



أسواق المال الهالية: انخفاض فارتفاع الأسهم

تراجع التدفقات

وهناك أيضاً تراجع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الأسواق الناشئة بشكل عام والى الدول العربية بشكل خاص وذلك بسبب الركود أو التباطؤ الاقتصادي العالمي وتأثيره في زيادة مخاطر الاستثمار في الأسواق الناشئة، والتخوف من عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول بنتيجة الأحداث الجارية، إضافة إلى تأثير وتداعيات تطبيق القرار 1373. وقد توقعت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) مؤخراً بأن حجم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة سينخفض هذه السنة إلى نحو 106 مليارات دولار مقابل 166 ملياراً في العام 2000 أي بنسبة 36 في المئة وان يبقى ضعيفاً خلال العام 2002.

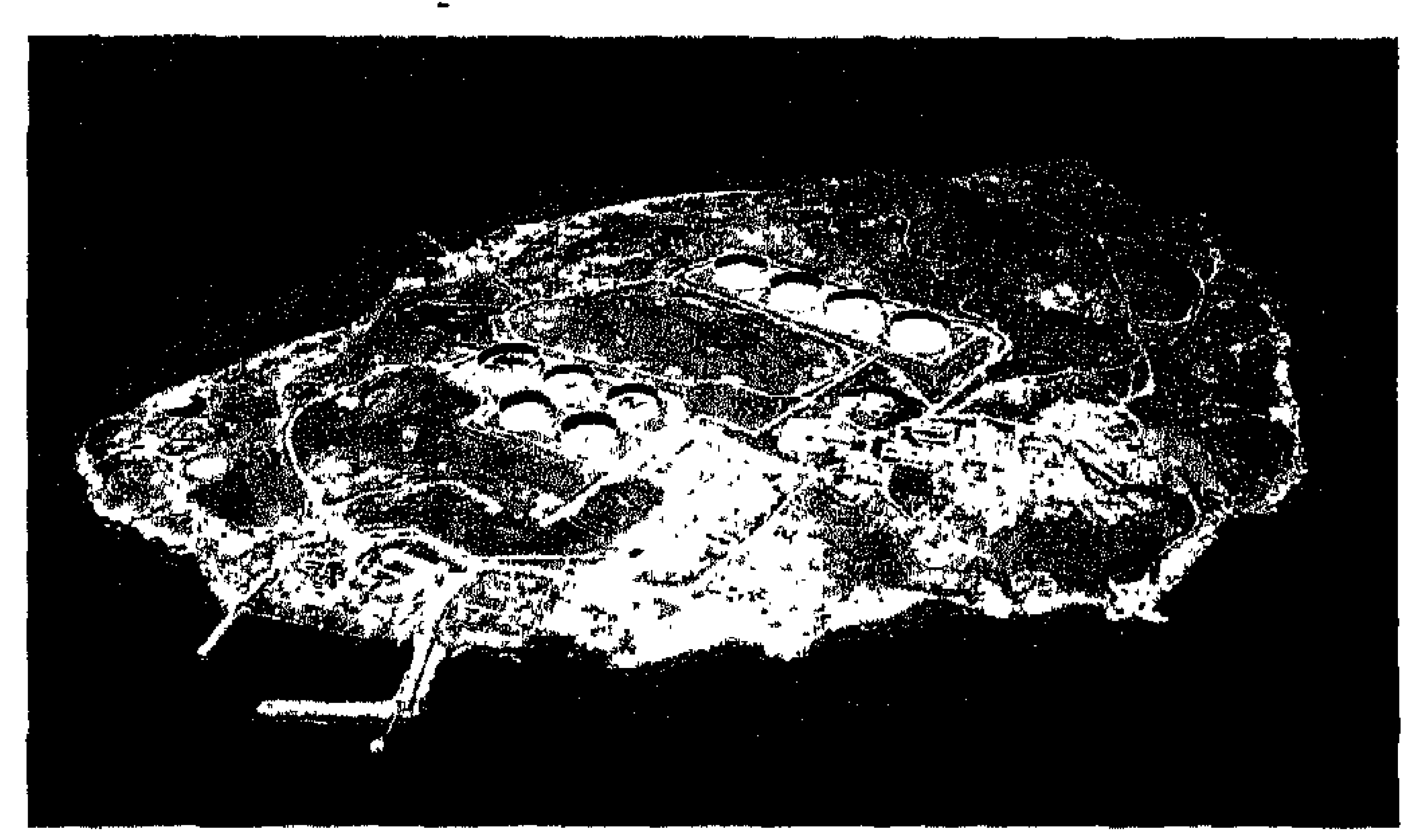
وانطلاقاً من كل ما سبق يمكن استعراض أهم التطورات الاقتصادية في العالم العربي خلال العام 2001، والتوقعات الأساسية للعام 2002 على النحو الآتي:

الاقتصادات العربية 2001

تشير توقعات أخيرة إلى أنّ عائدات دول الأوبك النفطية لعام 2001 ستكون أقل منها في العام 2000 بنحو 75 مليار دولار أي بنسبة 24 في المئة بحيث أنها لن تتجاوز 197 مليار دولار وذلك بسبب التراجع الحاد نسبياً في أسعار النفط خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام، علماً أن معدل سعر سلة نفوط الاوبك تراجع العام 2001 بنحو 25 في المئة عن مستوى العام 2000.

بلدان الخليج

وفيما شهدت دول الخليج العربي تراجعاً في إيراداتها النفطية في موازاة الانخفاض العام في عائدات دول الاوبك فقد كان تأثير ذلك محدوداً نسبياً على ماليتها العامة وذلك بسبب الجهود التي بذلتها هذه الدول في العامين 1999 و2000 لإعادة تنمية احتياطاتها المالية مستفيدة من ارتفاع سعر النفط في تلك الفترة. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الاحتياط الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي بلغ نحو 45،2 مليار دولار في نهاية آب/أغسطس 2001، فيما قدّر هذا الاحتياطي بنحو 20 ملياراً في نهاية 1998، أي انه تضاعف تقريباً في تلك الفترة. وبعد أن حققت دول خليجية عدة فوائض جيدة في ميزانيات العام 2000 فإن هنالك توقعات بأن يستمر هذا الفائض في بعض الحالات في العام 2001. ويقدّر مركز دراسات الطاقة الدولي بأن مجموع الإيرادات العامة المتوقعة في دول مجلس التعاون في العام 2001 سيصل إلى 109 مليارات دولار وان هذه الإيرادات ستفوق الإنفاق الفعلي بنحو10 مليارات دولار.



3,5 مليارات دولار استثمارات مشروع نقل الغاز القطري إلى الإمارات

لكن توقعات صدرت عن وزارة المالية السعودية مؤخراً تتعارض مع هذه الأرقام إلى حد كبير، إذ تشير إلى أن الإيرادات الفعلية لموازنة 2001 ستصل إلى 61 مليار دولار في مقابل إنفاق فعلي يقدر بنحو 68 مليارات ما يعني أن هناك عجزاً في الموازنة بواقع 7 مليارات دولار. ويصعب القول في ضوء ذلك انه سيتحقق فائض إجمالي في الموازنات الخليجية يصل إلى 10 مليارات. وتوقعت وزارة المالية السعودية أيضاً أن ينخفض الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى 8 مليارات دولار في العام 2001 من 14 مليار دولار في العام 2000 وذلك بالطبع بسبب انخفاض معدل سعر النفط. ومن الواضح، رغم عدم توفير إحصاءات مماثلة، أن فائض الحساب الجاري لدى جميع دول مجلس التعاون الأخرى قد تأثر بشكل مماثل في العام 2001.

ومن المتوقع أن تنخفض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي إلى 2،2 في المئة بالأسعار الثابتة في العام 2001 من أكثر من 4 في المئة في العام 2000 وذلك بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي. أما القطاع الخاص فقد يحقق نسبة نمو قوية تصل إلى 5،9 في المئة بالأسعار الثابتة. وفي الإمارات العربية المتحدة انخفضت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، حسب المصرف المركزي من 20 في المئة في العام 2000 إلى 4 في المئة في العام 2001.

وانخفضت نسب النمو في جميع دول مجلس التعاون الأخرى في العام 2001. وفيما تركّز هذا التراجع، كما في السعودية، في القطاع النفطي فإن القطاع الخاص الخليجي تأثر سلباً أيضاً بالأوضاع المستجدة منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي وذلك لسببين: الأول كان بالطبع حالة الجمود والترقّب التي سادت المنطقة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر وما تلاها من استعدادات عسكرية، كان جزء غير قليل منها في الخليج، وثم الأعمال العسكرية في أفغانستان التي انطلق بعضها أيضاً من مياه الخليج العربي ومناطق أخرى قريبة منه. أما الثاني فهو أن الحكومات الخليجية كانت بدأت في العام 2001 بزيادة الإنفاق المحلي لتنشيط القطاع الخاص بعد أن كانت ركّزت خلال العام 1999 و 2000 على تنمية احتياطاتها المالية وتسوية أوضاع ماليتها العامة. ومما لا شك فيه أن وتيرة هذه السياسة التوسّعية الأخيرة بدأت بالتباطؤ في ضوء الانخفاض في أسعار النفط في الربع الأخير من السنة. لكن هذا التباطؤ لم يكن عاماً على أي حال بل أعلنت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عن زيادة الإنفاق في البرنامج الاستثماري لعام 2001 بنحو 3،2 مليارات درهم أي بنسبة 38 في المئة تقريباً من أجل التغلب على تأثيرات الركود الاقتصادي الدولي على اقتصاد الإمارات. والواقع أن النشاط الاقتصادي في الإمارات وخصوصاً في

دبي، كان الأكثر تأثراً بين دول مجلس التعاون بالتطورات والمستجدات العالمية الأخيرة وذلك بسبب اعتماده المتزايد على الخدمات والسياحة وحركة التجارة الإقليمية والدولية، وهناك تقديرات بأن معدل إشغال غرف الفنادق في دبي انخفض بنحو 30-50 في المئة في الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة. وكانت دبي تتوقع زيادة جديدة في عدد الزائرين خلال العام 2001 بعد أن بلغ هذا العدد 3،4 ملايين زائر تقريباً في العام 2000.

الأسهم الخليجية

وقد عكست معظم أسواق الأسهم الخليجية الآثار السلبية للتطورات العالمية منذ 11 أيلول/سبتمبر الماضي على القطاع الخاص، إذ خسرت هذه الأسواق جزءاً كبيراً من الارتفاع الذي تحقق في أسعار الأسهم في الأشهر الثمانية الأولى من السنة من مجمل هذه الزيادة. وهكذا انخفض مؤشر سوق البحرين مع منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2001 بنحو 2 في المئة عن المستوى المماثل للعام 2000 وانخفض مؤشر سوق عمان بنحو 23 في المئة، فيما بلغت الزيادة في مؤشر الأسهم السعودية بنحو 1،9 في المئة فقط في هذه الفترة. وكان أداء السوق الكويتية أفضل، إذ ارتفع مؤشر السوق بنحو 20 في المئة، علماً أن هذا الارتفاع جاء بعد انخفاض حاد للسوق في العام 2000.

وفي نهاية الأمر، على الرغم مما سبق، فإنه لا بد من القول أن التطورات الإقتصادية في دول مجلس التعاون خلال العام 2001 لم تخل من الكثير من الإيجابيات. ولعل من أهم هذه الإيجابيات استمرار مسيرة التحرر والانفتاح الاقتصادي والخطوات لتنمية دور القطاع الخاص في الإقتصادات الخليجية. كما شهدت السنة إطلاق عدد من المشاريع الضخمة التي ستستتبع استثمارات كبيرة في بعض دول مجلس التعاون في السنوات المقبلة. وحققت المصارف الخليجية نمواً وأرباحاً جيدة في الأشهر التسعة الأولى من السنة.

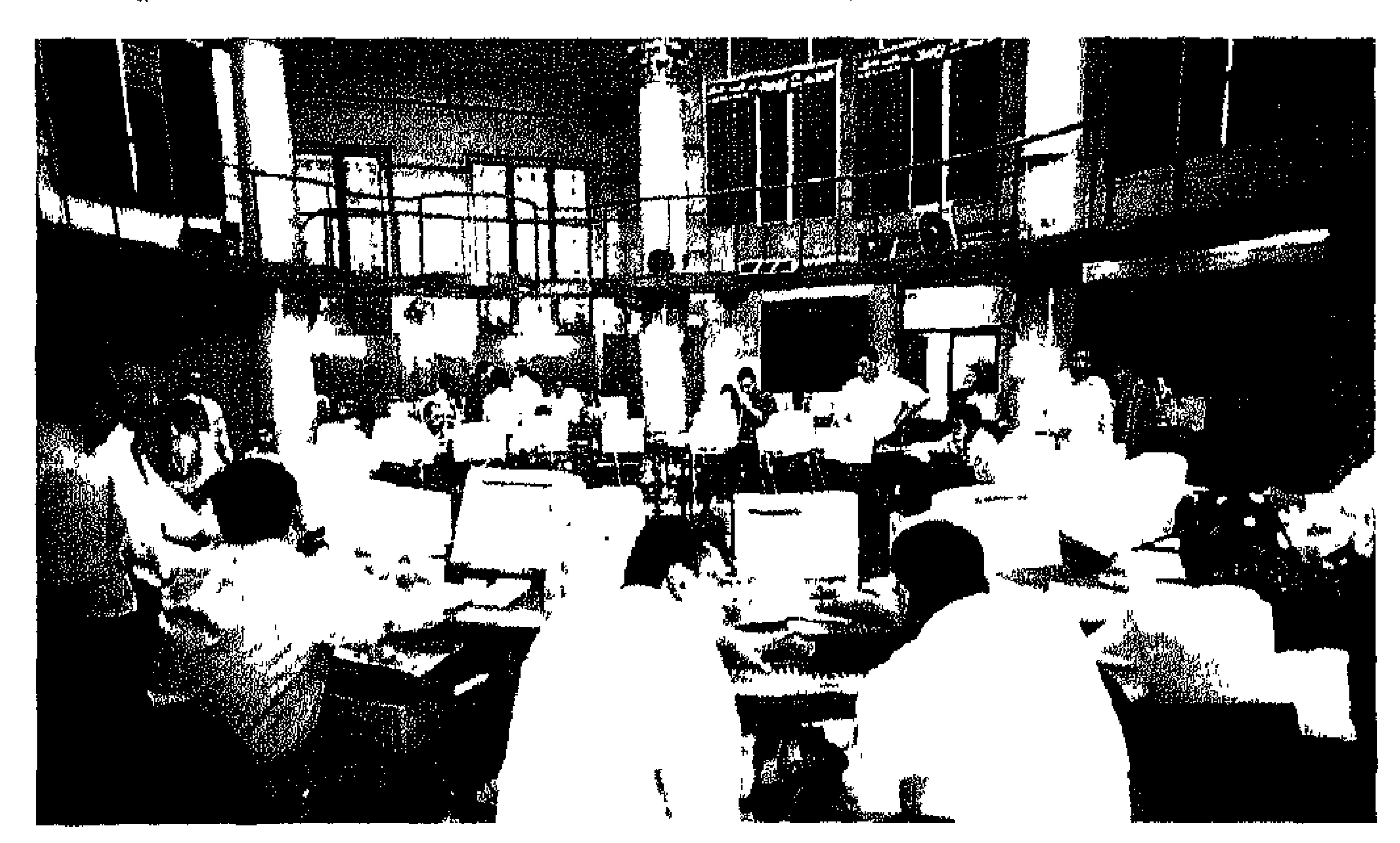
فبعد وضع قانون الاستثمار الجديد في السعودية موضع التنفيذ والموافقة على مشاريع تقدّر قيمتها الإجمالية بنحو 10 مليارات دولار ضمن هذا القانون، أعلنت الحكومة السعودية مؤخراً عن إنشاء هيئة مستقلة لإدارة المدن والمناطق الصناعية في المملكة، وشركة قابضة جديدة لخدمات الطاقة، وهيئة مستقلة لتنظيم عمل قطاع الطاقة الكهربائية. وفيما تعتبر إنشاء الشركة القابضة لخدمات الطاقة وسيلة لاستقطاب الإستثمار الأجنبي إلى هذا القطاع على مثال شركة سابك للصناعات الأساسية فإن هيئة تنظيم قطاع الطاقة الكهربائية تمثل بدورها خطوة رائدة لتحويل هذا القطاع للعمل على أسس تجارية بحتة. ويكمل هذه الخطوات المهمة الانطلاق المبدئي لمشروع تطوير مصادر الغاز الطبيعي في المملكة الذي تقدّر قيمته الإجمالية بنحو 25 مليار دولار والذي ستشارك في تنفيذه كل من شركات اكسون - موبيل وشل وب.ب. واستمرت المملكة أيضاً في جهود تنمية الموارد السياحية حيث أعلن في بداية شهر كانون الثاني/يناير الماضي عن قرب إنجاز خطة وطنية للسياحة بنيت على أساس تجارب 17 دولة عربية وأجنبية في هذا المجال.

ومع اقتراب نهاية السنة، استُكملت تفاصيل اتفاق مشروع دولفين المشترك بين قطر وأبو ظبي لنقل الغاز الطبيعي القطري إلى الإمارات والذي من المتوقّع أن تصل قيمته الاستثمارية إلى نحو 3،5 مليارات دولار. وشددت حكومة دبي على استمرار مشاريع تطوير القطاع السياحي ومنها مشروع بالم بيتش الذي سيزيد طول الشاطئ البحري بنحو 160 كلم، وأعلنت حكومة الإمارات الاتحادية أنها مستمرة في تنفيذ مشروعات البرنامج الاستثماري الذي تقدّر تكاليفه الإجمالية بنحو 2،3 مليار دولار، وأنها تخطط لإنفاق نحو 1،5 مليار دولار ضمن هذا المشروع في العام المقبل لاستكمال هذا المشروع، وشهد العام 2001 أيضاً إطلاق عدد من مشاريع الصناعة والبنية التحتية في دول خليجية عدّة، منها مثلاً مشروع إنشاء محطة لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه في رأس لفان في قطر بتكلفة تصل إلى 572 مليون دولار، إضافةً إلى مشاريع لتوسعة بعض الصناعات الأساسية القائمة.

مصر: الأكثر تعزيزاً

وبالانتقال إلى الدول العربية الأخرى، فقد كانت مصر من الدول الأكثر تضرراً في المنطقة من جرّاء الأحداث والتطوّرات العالمية منذ 11 أيلول/سبتمبر، إذ أنها واجهت انحساراً في حركة السياحة وانخفاضاً في عائدات النفط وقناة السويس وتراجعاً في حجم الصادرات. ولعلّه من غير المستغرب في ضوء ذلك أن وزير الاقتصاد المصري أعطى صورة غير متفائلة عن وضع الاقتصاد المصري في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي عندما توقّع انخفاضاً حاداً في إيرادات السياحة وفي تدفّق الإستثمارات إلى مصر إضافةً إلى تراجع في الصادرات خصوصاً إلى الولايات المتحدة، وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن خسائر الإقتصاد المصري فاقت 3 مليارات دولار في الربع الأخير من السنة وتركّزت في قطاع السياحة والطيران والتجارة. واضطرت هذه الخسائر الحكومة المصرية إلى طلب مساعدات اقتصادية عاجلة من الولايات المتحدة من خلال إعادة هيكلة الأموال المتاحة ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية بشكل مالي. وبلغ مجموع المساعدات التي طلبتها مصر أكثر من 2 مليار دولار وافقت الحكومة الأميركية حتى الآن على 500 مليون دولار منها.

وفي مواجهة الانخفاض الحاد في الإيرادات من العملات الأجنبية أعادت الحكومة المصرية ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر وضع القيود على الواردات، لكن هذه الخطوة لم تكن كافية لوقف ضغوط متجددة على الجنيه المصري أدّت إلى انخفاض سعره في



... وإنخفاض في أسواق الأسهم العربية

السوق السوداء إلى 5 جنيهات لكل دولار، وأجبرت البنك المركزي على تخفيض سعره الرسمي بنسبة 8،4 في المئة يوم 13 كانون الأول/ديسمبر. وأعلن في الوقت نفسه أن البنك المركزي سيضع نصف مليار دولار فوراً في السوق وسيستمر في ضخّ السيولة بالدولار في السوق بمعدّل 250 مليون دولار شهرياً حتى شهر حزيران/يونيو 2002 لسدّ الفجوة في الطلب على العملات الأجنبية، وتزامن كل ذلك مع موافقة صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي على طلب الحكومة المصرية مساعدات نقدية عاجلة تبلغ 300 مليون دولار لتمويل استيراد السلع.

وفي ظلّ هذه الأجواء سُجل انخفاض حاد إضافي في سوق الأسهم المصرية حيث بلغت نسبة انخفاض مؤشر السوق حتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر نحو 39 في المئة عن مستوى إقفال نهاية 2000 بعد أن كانت نسبة الانخفاض هذه منذ نهاية العام 2000 وحتى أوائل شهر أيلول/سبتمبر نحو 17 في المئة، وعلم أن البنوك المصرية علّقت تمويلها لمشاريع سياحية تتضمن إضافة 63 ألف غرفة فندقية سياحية وتقدّر قيمتها الإجمالية بأكثر من 10 مليارات دولار وذلك، كما قيل، بشكل مؤقت ريثما تتضح صورة التطوّرات في القطاع السياحي. وطالبت غرفة السياحة المصرية الحكومة بالتدخل لدى المصارف لإقناعها بتأجيل مواعيد سداد الديون على هذه الشركات لمدة عامين على الأقل مع استمرار التسهيلات الائتمانية للقطاع السياحي. وجاءت هذه المطالب وسط أنباء عن إلغاء حجوزات فردية وجماعية تصل إلى 44 في المئة من الحجوزات.

المغرب، تونس

وواجهت كل من المغرب وتونس أزمة سياحية وصفت بأنها خانقة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، حيث ألغيت الحجوزات بشكل كثيف في الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة، وبلغ مجموع الحجوزات الملغاة في المغرب نحو 58 ألف حجز في الأيام القليلة التي تبعت 11 أيلول/سبتمبر، ووصفت الأزمة في المغرب أيضاً بأنها الأسوأ منذ حرب الخليج في أوائل التسعينات، وفيما كانت التقديرات الأولية تُشير إلى أن نسبة النمو الحقيقي في المغرب ستصل إلى 6،5 في المئة في 2001، فإنه من المؤكد أن هذه النسبة ستنخفض بشكل ملحوظ في ضوء الأداء الاقتصادي في الربع الأخير من السنة.

اليمن، الأردن، سورية

وامتدّت أزمة القطاع السياحي إلى اليمن والأردن وسورية، وتوقّعت وزارة السياحة اليمنية أن تراجع الموسم السياحي سيؤدي إلى خسائر تفوق المئة مليون

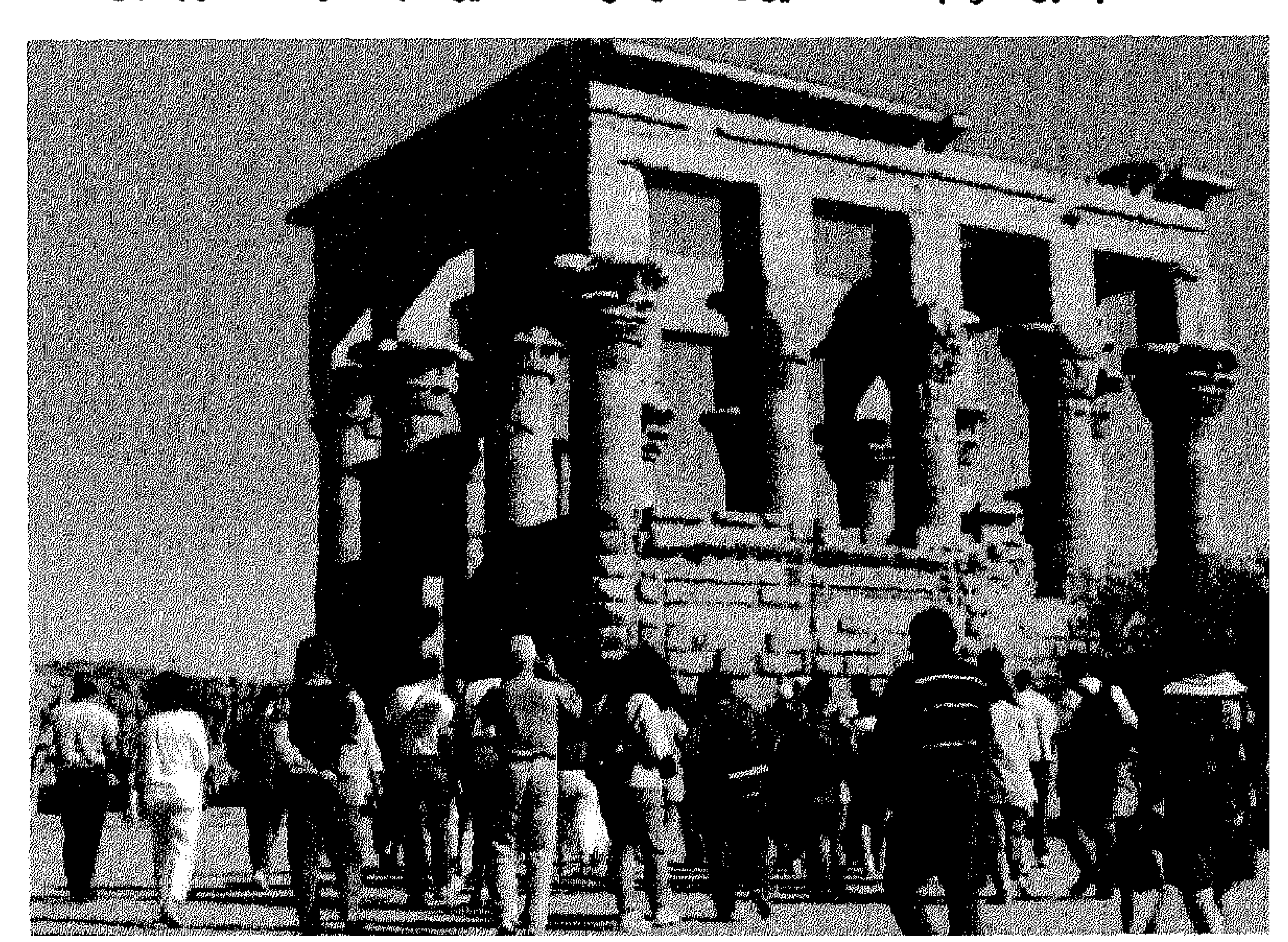
دولار في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام. في ما قدّرت الخسائر الإقتصادية الإجمالية جرّاء التطوّرات العالمية بعد 11 أيلول/سبتمبر بنحو 250 مليون دولار في العام 2001 وذلك من دون احتساب الانخفاض في عائدات النفط الخام، أما الخسائر الإجمالية في المدى المتوسط، أي بما في ذلك الجزء الأول من 2002 على الأقل، فتقدّر بنحو 700 – 800 مليون دولار، وتأثّر الاقتصاد الأردني سلباً، وخصوصاً القطاع السياحي، ليس فقط بأحداث 11 أيلول/سبتمبر وإنما أيضاً بتصاعد الانتفاضة والأعمال العسكرية في المناطق الفلسطينية، وفيما كانت التوقّعات في بداية 2001 تُشير إلى إمكانية تحقيق نسبة نمو بواقع 4 في المئة، فإن تطوّرات الربع الأخير من السنة جعلت هذا الرقم متفائلاً جداً، وفي مواجهة دين عام يبلغ نحو 80 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي سعت الحكومة الأردنية لإعادة جدولة خدمة هذا الدين، التي من المقدّر أن تصل إلى ثلث موازنة العام 2002، من خلال نادي باريس وإلى إلغاء جزء منه أيضاً.

لبنان

واستمرّ نمو الدين العام اللبناني في العام 2001 بحيث تخطى الـ 150 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، فيما واصلت الحكومة جهودها لمعالجة هذا الدين وتخفيض العجز في الموازنة الذي بلغ نحو 47 في المئة من الإنفاق في الأشهر العشرة الأولى من السنة مقارنة مع أكثر من 50 في المئة في الفترة المماثلة من العام 2000. وحقق القطاع السياحي اللبناني نمواً سريعاً في الفترة حتى نهاية أيلول/سبتمبر إذ ازداد عدد الزائرين بأكثر من 18 في المئة عن العام 2000، وهو لم يتأثر كثيراً بأحداث 11 أيلول/سبتمبر حيث أنه يعتمد بشكل أساسي على السياحة البينية العربية. وظهرت مؤشرات عن إمكانية تحقيق الاقتصاد اللبناني نسبة نمو في حدود 0,5 إلى 1 في المئة في العام 2001 بعد الانكماش الذي عرفه العام 2000. وحققت الحكومة اللبنانية تقدماً ملحوظاً في الالتزام بشروط القوانين الدولية لمكافحة تبييض الأموال والانضمام إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية الذي من المفترض التوقيع عليها في بداية العام 2002.

قطاع الطيران

وأخيراً فقد واجه قطاع الطيران العربي مصاعب متزايدة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر أسوة بصناعة الطيران العالمية. وهناك تقديرات بأنّ حركة السفر بالجو من والى الدول العربية تراجعت بنحو 37 في المئة في الفترة من 11 أيلول/سبتمبر وحتى نهاية العام 2001، كما أن هناك تقديرات متفاوتة بأن شركات الطيران العربية خسرت ما بين 500 مليون ومليار دولار. وكانت شركة الخطوط الملكية المغربية من أولى ضحايا هذا الوضع، إذ أنها واجهت انخفاضاً حاداً في عدد الركاب اضطرها إلى إلغاء نحو 20 في المئة من رحلاتها وباتت غير قادرة على تسديد الكثير من الالتزامات عليها بما في ذلك مستحقات طلبيات من كل من شركة بوينغ وايرباص. علماً أن الشركة كانت بحاجة لزيادة في رأس مالها بنحو 70 مليون دولار واستلام مستحقات من الدولة تصل إلى 100 مليون دولار قبل 11 أيلول/سبتمبر من أجل البقاء في العمل.



السياحة العربية: اصابات مباشرة

ملامح العام 2002

تنطلق التوقعات بشأن تطور الإقتصادات العربية في العام 2002 من مرتكزات وحقائق عدة تبدو بمعظمها سلبية، وهي تشمل توقع استمرار البطء النسبي في الاقتصاد العالمي وضعف أسعار النفط والحقائق السياسية والأمنية العالمية في مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 التي تثير تساؤلات عدة حول الأهداف الجديدة للحرب الأميركية على الإرهاب بعد أفغانستان، وتطور الأوضاع في المناطق الفلسطينية، ووضع منطقة الشرق الأوسط الستراتيجي في المرحلة المقبلة. وتتلخص هذه التوقعات بما يلي:

تراجع أسعار النفط

أولاً: في ضوء الترجيحات الأخيرة بأن معدل نمو الاقتصاد الأميركي في العام 2002 لن يتعدى 1 في المئة، وان الاقتصاد الأوروبي سينمو بدوره بنسبة ضعيفة في حدود 1,4 في المئة، وان التباطؤ الاقتصادي سيزداد حدة في اليابان، وفي ضوء الخلافات المستمرة بين منظمة الأوبك والدول المنتجة الأخرى خارج المنظمة حول تخفيض الإنتاج، فان الصورة بالنسبة لأسعار النفط في العام 2002 لا تبدو مشجّعة. وهناك مجال واضح للقول أن معدل سعر النفط سيبقى دون مستوى 20 دولاراً للبرميل في أفضل الاحتمالات، أي من دون معدل العام 2001 بنحو 25 في المئة، علماً أن بقاء السعر قريباً من عتبة 20 دولاراً للبرميل سيتطلب تخفيضاً ملحوظاً في الإنتاج. أما في أسوأ الاحتمالات وإذا لم يتم الاتفاق على تخفيض متناسق في الإنتاج بين دول الاوبك والدول الأخرى المنتجة، وإذا لم يكن هناك إلتزام جاد بهذا التخفيض، فإن الأسعار قد تنخفض بشدة ومن دون مستوى 15 دولاراً للبرميل على الأقل في النصف الأول من السنة. وسيكون لهذه الأوضاع المتوقعة في سوق

النفط أثر واضح على الدول الخليجية خصوصاً والدول العربية الأخرى المصدّرة للبترول بشكل عام. ولو قامت دول الأوبك بتخفيض إنتاجها وفقاً للقرار المبدئي الذي اتخذته المنظمة بهذا الخصوص فإن أثر هذا التخفيض سيزيد من تأثير انخفاض سعر البترول مقارنة بمعدل العام 2001 على عائداتها النفطية. فتطبيق هذه الخفوضات سيعني مثلاً انخفاض إنتاج السعودية بنسبة 7 في المئة تقريباً عن مستوى 2001. وهذا يعني أن الإيرادات العامة السعودية التي من المقرر أنها ستنخفض بنحو 12 في المئة في العام 2001 إلى 58 مليار دولار، ستسجّل انخفاضاً إضافياً ملحوظاً في العام 2002. وبعد أن قرّرت الحكومة السعودية مؤخراً بأن الموازنة العامة لعام 2001 ستظهر عجزاً فعلياً بواقع 6,7 مليارات دولار بدلاً من توازن كما كان متوقعاً سابقاً، ومقابل فائض بلغ 6,1 مليارات دولار في العام 2000. أما موازنة 2002 فإنها تتوقع أن يرتفع العجز إلى 12 مليار دولار في السنة المقبلة، أو ضعف الفائض الذي تحقق في العام 2000 تقريباً. وتشير التقديرات الأخيرة انه إذا ما قامت المملكة بتغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض في السوق المحلية بدلاً من تسييل جزء من أصولها في الخارج، فان نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المقدّر لعام 2002 سترتفع إلى 107 في المئة.

وستواجه الدول الخليجية الأخرى تطورات مماثلة في العام 2002 من حيث انخفاض عائداتها النفطية وارتفاع العجز في ميزانيتها العامة. وذلك بعد التطور الإيجابي في أوضاع ماليتها العامة في العام 2000 والى حد ما أيضاً في العام 2001، وسيؤدي انخفاض العائدات النفطية أيضاً إلى تطور سلبي في الحساب الجاري لهذه الدول. ومن المرجّح أن انخفاض العائدات النفطية سيضطر دول مجلس التعاون بشكل عام للعودة إلى التشدد في الإنفاق ما سينعكس سلباً على نشاط القطاع الخاص ويسهم في تراجع نسبة النمو في المنطقة. وسيكون انخفاض أسعار النفط أشد وقعاً على الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والغاز مثل مصر وسورية والجزائر التي لا تتمتع بوضع مالي ومعطيات اقتصادية أساسية مماثلة كتلك في دول مجلس التعاون والتي قد تواجه أزمة حادة في موازين مدفوعاتها من جرّاء ذلك.

تراجع السياحة

ثانياً: لقد أصبح واضحاً أن العام 2002 سيشهد انخفاضاً حاداً في عدد السياح الوافدين إلى العالم العربي، وخصوصاً إلى: مصر والمغرب وتونس، وهي المقاصد السياحية الأهم في المنطقة، إضافة إلى دول عربية أخرى: كسورية والأردن واليمن. وسيكون لذلك أثر اقتصادي بالغ على تلك الدول التي أصبحت تعتمد على السياحة



كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي ومصدر رئيسي للقطع الأجنبي.

فمن المتوقع مثلاً أن تتراجع إيرادات مصر من السياحة إلى 2,5 مليار دولار في أفضل الحالات وربما إلى أقل من ذلك مقارنة مع نحو 4,5 مليارات دولار في السنة المالية 1999–2000 وكما بالنسبة لمصر فان عائدات السياحة في تونس، المغرب، سورية والأردن التي تراجعت في الربع الأخير من العام 2001، سينخفض بنسب إضافية متفاوتة قد تراوح ما بين 30 و 40 في المئة في العام 2002 مقارنة مع معدل 2000–2001.

والتباطؤ الحاد نسبياً المرتقب في القطاع السياحي سينعكس ليس فقط على العائدات السياحية بشكل عام وإنما أيضاً على النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعات الخدمات التي ترتبط بهذا القطاع، بما في ذلك شركات الطيران العربية، علماً أنّ الدخل المباشر وغير المباشر من السياحة في الدول العربية قدر بنحو 60 مليار دولار سنوياً قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر، وهو ما يعادل نصف مجموع العوائد النفطية العربية. ومن المقدّر أن السياحة أصبحت تساهم في توظيف 5 ملايين شخص من العالم العربي بصورة مباشرة وغير مباشرة. والمشاريع السياحية التي ستتأثر ولو مرحلياً بالتباطؤ المرتقب متعددة وضخمة في بعض الحالات منها مثلاً مشاريع جديدة على ساحل البحر الأحمر في مصر وفي مناطق صحراوية جديدة، تقدّر التكلفة الاستثمارية لواحد منها فقط بأكثر من مليار دولار، وبرنامج استثماري في القطاع السياحي في تونس يمتد حتى العام 2006 يهدف إلى تطوير منتجعات سياحية جديدة واستقطاب شرائح مختلفة من السياح من الولايات المتحدة واليابان، وبرنامج مماثل في المغرب يهدف إلى خلق 5 ملايين فرصة عمل جديدة من القطاع السياحي حتى العام 2005، وبرنامج لخصخصة جميع المؤسسات السياحية التابعة للقطاع العام في الجزائر وغير ذلك من مشاريع منها مثلاً في سورية ودبي والبحرين. ويبقى القول انه مع تردد السياح العرب في السفر إلى أوروبا والولايات المتحدة فإن هناك نمواً متوقعاً في السياحية البينية العربية خلال العام 2002 قد يساعد على تعويض جزء على الأقل من الانخفاض في حركة السياحة الغربية إلى العالم العربي.

تباطؤ التدفقات

ثالثاً: ستواجه الدول العربية في العام 2002 انخفاضاً في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية إليها بسبب إحجام رؤوس الأموال في الدول الصناعية عن مخاطر الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، إضافة إلى تأثير الركود الاقتصادي في الدول الصناعية والخسائر التي نجمت عن انخفاض أسعار الأسهم في أسواق المال العالمية الرئيسية منذ العام 2000 على استعداد المستثمرين للدخول في مخاطر جديدة. وهذا الانكماش المتوقع في تدفقات رؤوس الأموال الغربية سيأتي في الوقت الذي تسعى الدول العربية لاستقطاب المزيد من هذه الاستثمارات من خلال وضع القوانين واتخاذ الخطوات المختلفة لتحقيق الانفتاح الاقتصادي وتسهيل الاستثمار الأجنبي وتطوير أسواقها المالية. وهو يعني أنه قد يصعب تحقيق أهداف برامج ومشاريع التخصيص الموضوعة للعام 2002، ومنها مثلاً في لبنان، أو أن هذه البرامج والمشاريع ستحقق دخلاً أقل مما هو مطلوب أو متوقع. كما أن الاعتماد على مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنفيذ مشاريع التنويع الاقتصادي وفي توسيع قاعدة السيولة في الأسواق المالية العربية لن يؤدي إلى نتائج مجدية في المرحلة المقبلة وإلى أن يعود الاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي.

رابعاً: ستشكل القيود الجديدة والمتزايدة على انتقال رؤوس الأموال من الدول العربية إلى الغرب والتدقيق في أنشطة مؤسسات مالية وبنوك عربية بحجة مكافحة الإرهاب العالمي وتطبيق القرار 1373 عقبات في وجه نشاط البنوك العربية والقطاع المالي العربي في العام 2002. لكنه في مقابل ذلك وفي مقابل الانخفاض المتوقع في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العالم العربي فان هناك توقعات، بل ربما آمال، بأن يشهد العام 2002 بداية عودة رؤوس أموال عربية من الغرب إلى دولها الأم أو إلى المراكز المالية الرئيسية في العالم العربي، وذلك تهرباً من القيود والمضايقات في الخارج. لكنه من الضروري عدم المبالغة في حجم هذه الرساميل، إذ أن عودة مليارات الدولارات العربية التي يحكى عنها لا يمكن أن تتم بمعزل عن توفّر مجالات استثمار مجدية في العالم العربي. والسؤال الأساسي المطروح في هذا الصدد هو: هل بإمكان الإقتصادات العربية امتصاص رؤوس الأموال أم أنها ستودع في مصارف المنطقة لإعادة استثمارها من قبل هذه المصارف في أصول خارجية؟

وبشكل عام يمكن الاستنتاج بأن معدل نمو الإقتصادات العربية في العام 2002 سيكون اقل من نسبة 2,2 في المئة التي قدرتها اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا للدول العربية داخل المجموعة في العام 2001 (أي جميع الدول العربية بما في ذلك مصر ولكن باستثناء دول شمال أفريقيا الأخرى) وسيتركز التراجع في القطاعات النفطية. لكن قطاعات أخرى، ومنها بالطبع قطاعات السياحة والخدمات ستشهد تباطؤاً بدورها. ويمكن الاستنتاج أيضاً أن الدول العربية لن تحقق في العام 2002 تقدما ملموساً في توفير نحو 5,2 مليون فرصة عمل جديدة وهي فرص العمل المطلوبة سنوياً لمواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة.■



حركة السفر: مخاوف وحذر



القرار 1373

النظام العالمي الأمني الجديد

بقلم د. شفيق المصري

كان لا بدّ من الإقرار أنّ "النظام العالمي الجديد" الذي بشّر به الرئيس جورج بوش الأب لم يعدّ نظاماً ولا عالمياً ولا جديداً.

وعلى الرغم من جميع المحاولات الأميركية لتشديد فواصل هذا النظام الذي أُعلن مع حرب الخليج الثانية في أوائل التسعينات، فإنه تفكك الى أنواع متعددة من "الفوضى الدولية"، وكان على الادارة الأميركية أن تتعامل معها بأساليب ووسائل مختلفة. وبذلك شهدت مرحلة التسعينات من القرن الماضي إدارة أميركية لهذه الفوضى الدولية وإن بشكل احتكاري أميركي في بعض الأحيان والأماكن.

وكان الهاجس الأميركي يتوزع على ثلاثة محاور أساسية في إطار هذا النظام أو حتى الفوضى الدولية: المحور الاقتصادي الذي سعت دول الشمال عموماً الى تثبيته وتأسيسه من خلال منظمة التجارة الدولية، والمحور الدفاعي – العسكري الذي تأسس، هو الآخر، من خلال ستراتيجية رادعة أعلنت في ربيع العام 1999 مع "ستراتيجية الحلف الأطلسي للقرن 21".

إلّا أن الادارة الأميركية لاحظت، مع ذلك، ان الناحية الأمنية الداخلية والاقليمية وحتى الدولية لم تُضبط بعد سواء بالنسبة لبعض دول الجنوب أو بالنسبة لبعض الأصوليات المتطرفة في عدد من دول العالم، أو بالنسبة لبعض حركات المقاومة الوطنية التي لا تزال تجرؤ على الرفض والممانعة.

وكانت حادثة 2001/9/11 الفرصة المناسبة لتأسيس المحور الثالث (بعد الاقتصاد والدفاع) الأمني العالمي من أجل تعزيز النظام العالمي المطلوب أميركياً والمفروض عالمياً، وقد تمثّل هذا النظام العالمي الأمني الجديد في القرار 1373.

فوق كل الاتفاقات

جاء القرار 1373 استكمالاً لمضمون القرار 1368 (في 2001/9/12) من جهة وتأسيساً لنمط أمني جديد من العلاقات الدولية من جهة أخرى.

وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر القرار 1368 وفيه إجماع من قبل هذا المجلس على الإقرار بحق الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها وعلى مطالبة الدول الأخرى في مساندتها بذلك.

وعلى الرغم من الثغرات القانونية التي شابت القرار 1368 سواء لجهة أصول ممارسة الحق في الدفاع عن النفس أو لجهة الشروط المرافقة لذلك أو لجهة تحديد الدولة المعتدية...إلخ؛ فإنّ هذا القرار استند الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبذلك فهو ملزم لسائر الدول الأخرى من دون مناقشة ولا اعتراض.

ثم صدر القرار 1373 في 2001/9/28 مؤكداً القرار 1368 ومتضمناً بنوداً أخرى عديدة تتعلق بكافة الاجراءات القاضية بمكافحة الارهاب.

وفي سياق دراسة الطبيعة القانونية للقرار 1373 يمكن ابداء الملاحظات التالية:

– أن جميع الدول (ومن دون أي استثناء بما في ذلك الدول التي لم تنتسب بعد الى الأمم المتحدة كـ سويسرا مثلاً) ملزمة قانونياً بتنفيذ أحكام هذا القرار كونه مستنداً الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تستطيع أية دولة أن تعترض على احكامه لأنه يتعرض لسيادتها الوطنية. ولا تستطيع أية دولة أخرى أن تتذرّع بمخالفته لأحكام القانون الدولي التي قد تكون ملحوظة في اتفاقية دولية أو بموجب تعاقدي. فالمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن الدول ملتزمة بدعم ومساندة قرارات الأمم المتحدة. كما أن المادة 103 من الميثاق ذاته تؤكد أن القرارات الدولية المستندة الى الفصل السابع هي التي لم يُعتدّ بها اذا حصل أي تناقض أو تعارض بينها وبين أي موجب دولي آخر قد تلتزمه الدول.

يبقى السبيل الوحيد لتعديل هذا القرار هو مجلس الأمن ذاته ومن خلال قرار جديد معدّل أو مبدّل وعلى مستوى الإلزام القانوني ذاته.

التعريف الأميركي

ولهذا السبب تصح تسميته بـ"النظام العالمي الأمني الجديد". فالمطالب التي تضمّنها القرار 1373 لم تعد مجرد مطالب أميركية أي مطالب دولة معينة وإنما هي مطالب دولية ملزمة. والادارة الأميركية لم تعد وحدها المعنية بملاحقة هذه المطالب والتحقق من صحة تنفيذها وإنما اللجنة الدولية التي يرأسها المندوب البريطاني لدى مجلس الأمن. وهي الآلية المكلفة بالملاحقة والتعقّب ورفع التقارير الى المجلس الذي يتخذ، بالاستناد الى الفصل السابع ذاته، الاجراءات العقابية المناسبة في حال التخلّف أو المخالفة.

(ويمكن، في هذا السياق الاجرائي، التذكير بالعقوبات التي لا يزال مجلس الأمن يفرضها على العراق مثلاً بموجب قراراته المتكررة منذ أكثر من عشر سنوات والمستندة أساساً الى الفصل السابع ذاته).

– ومع أنّ هذا القرار المتعلق بمكافحة الارهاب الدولي قد أورد ضرورة التقيّد بكافة مطالبه من دون ان يلحظ أي تعريف لهذا "الارهاب الدولي". وهو بذلك ترك الأمر مفتوحاً عملياً للتعريف الأميركي ولإمكانية تعديل هذا التعريف وفقاً لتطوّر الحاجات وتغيّر الظروف.

والخطورة في هذه الثغرة القانونية أنّ الاجراءات الدولية خاضعة عملياً للوائح الأميركية المتجدّدة من جهة (ولتعديلاتها ضمناً) وانها خاضعة أيضاً للخلط بين الارهاب والمقاومة من جهة ثانية وللخلط أيضاً بين نشاط التنظيمات المصنّفة ارهابية والدول التي قد تُتّهم بمساندة الارهاب من جهة ثالثة وإن كان ثمة فروع لهذه التنظيمات في دول الشمال مثلاً.

ولعل الخلط الجديد المقصود أميركياً هو ما بدأ المسؤولون الأميركيون يصرّحون به من أن ثمة ترابطاً أساسياً بين الدول التي تقتني أسلحة دمار شامل

وبين الارهاب الدولي. وبذلك تتّسع دائرة تطبيق هذا القرار لكي تشمل دولاً محدّدة وإن لم يكن لديها أي ارتباط مع ناشطي الارهاب الدولي ولا محرّضيه.

مصرفي – اداري – قضائي

والمعروف أنّ القرار 1373 لا ينحصر بالشق الأمني فقط وإنما يتناول إجراءات أخرى ادارية ومصرفية وحتى قضائية، وهذا دليل آخر تأكيدي لتسميته بـ"النظام العالمي الأمني الجديد".

فالدول كلها مطالبة، بعد مرور ثلاثة أشهر على صدور القرار 1373، أن ترفع الى مجلس الأمن، بواسطة اللجنة – الآلية التي تشكّلها، أجوبة واضحة وموثّقة حول عدد من القضايا والاجراءات أهمها تلك المتعلقة بـ:

– مكافحة تمويل الأعمال الارهابية ووقفها ومدى كيفية تجريم مثل هذه الأعمال. و"كيفية التجريم" هنا تعني النص التشريعي المتّخذ والآلية التنفيذية أو القضائية المعتمدة لتطبيق هذا النص والنتيجة أو المحصلة العملية التي أسفرت عنها.

– تجميد الأموال والأصول المالية المستخدمة أو التي يمكن استخدامها لأعمال جرمية مع ذكر الأحكام التشريعية التي تقضي بذلك ومع تقديم اللوائح التفصيلية الصادرة أو التي ستصدر تطبيقاً لذلك.

– الامتناع عن تقديم أو تسهيل أي دعم لهذه الأعمال وللقائمين بها أو المحرضين عليها أو المشاركين بدعمها المباشر أو غير المباشر، وعدم توفير الملاذ الآمن لهم جميعاً.

– الابلاغ عن التدابير الوقائية المعتمدة وآليات الانذار المبكر لعدم وقوع الأعمال الارهابية أو انطلاقها من اقليم الدولة.

– التنسيق المطلوب مع الدول الأخرى بكل ما يتصل بالمعلومات وكيفية تبادلها والتعقبات والتحقيقات والتقارير الطارئة... الخ.

–التنسيق الكامل المتعلق بالشؤون الادارية والقضائية الأخرى العائدة لهذا الموضوع، والإبلاغ عن التشريعات والآليات المتعلقة بشروط اللجوء السياسي ومنع الافادة من مثل هذا اللجوء.

– الانضمام الى الاتفاقات الدولية الشارعة المتعلقة بمكافحة الارهاب وبسائر البروتوكولات الملحقة بها، والتنفيذ الكامل – مع تقديم البراهين والاثباتات – لهذه الاتفاقات والأحكام الدولية... الخ.

الأمر لي...

ويتّضح، في سياق هذا النظام العالمي الأمني الجديد:

أ – أن ما قامت به الولايات المتحدة وحلفاؤها في حرب أفغانستان لغاية هذه الساعة ورد تحت غطاء القرارين 1368 و1373 من دون أية مساءلة. حتى ان الرئيس الأميركي ذاته صرّح (في 2001/12/20) عن الإنجازات التي حققها في أفغانستان ومنها قتل عدد من أعضاء "القاعدة"؛ كما مرّر إمكانية اعتقال أي شخص غير أميركي من دون أية محاكمة وإنشاء محاكم عسكرية ميدانية اذا دعت لذلك الضرورة.

كذلك فإنّ وزير الخارجية البريطاني أعلن (في التاريخ ذاته) أن الجنرال البريطاني الذي سيتولى قيادة القوات الدولية الى افغانستان سيصدر الأوامر ميدانياً، ولكن "ستكون للجيش الأميركي السلطة النهائية في حال نشوب خلاف بين العمليتين العسكريتين". وقد وافق مجلس الأمن الدولي على الصيغة ذاتها إرضاء للجانب الأميركي، وبذلك يصبح تموضع هذه القوات الدولية وتحديد مهامها وإمرتها خاضعة للقرار الأميركي الأعلى من دون أية مشاركة ولا مراجعة.

ب – إن ما قامت به حكومة **شارون** الاسرائيلية بحق الفلسطينيين من هجوم وقصف ونسف واغتيالات كان ولا يزال يحظى بموافقة أميركية معلنة، كما أنه يحظى أيضاً بغطاء "مكافحة الارهاب" واستغلال القرارات الدولية التي اتخذت بهذا الصدد. وقد استطاع **شارون** أن يوظف ذلك إعلامياً في الخارج وسياسياً مع الأطراف الاقليمية والاوروبية وعسكرياً في الداخل على حساب ما تبقى للسلطة من رصيد تأسيس وما تبقى للانتفاضة من رمق مقاوم.

جـ – ان الخطوة التالية التي يمكن أن تتمحور حول دول أخرى مثل الصومال أو العراق أو اليمن أو السودان أو غيرها خاضعة، عملياً، للقرار الأميركي استناداً الى التفويض المفتوح من قبل مجلس الامن مع تغييب كامل لحق النقض ومع تأييد كامل أيضاً لكل المطالب الأميركية. وقد يتنوّع العقاب مع تنوّع الجرم الذي قد يصدر وهو يراوح بين مخالفة القرار 1373 وايواء ارهاب دولي واقتناء سلاح ذي دمار شامل و... الخ.

تأييد أوروبي

د – ان موقف الاتحاد الأوروبي ذاته يبدو أكثر استجابة الآن للمطالب الأميركية المتمثلة بالقرار 1373 طالما أنّ المصالح الأوروبية متوفرة في ظل القيادة الأميركية. ومن هنا يُفهم الموقف المتغيّر حيال الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي والذي بات أكثر انحيازاً الآن الى الجانب الاسرائيلي ذاته. ومن هنا أيضاً يظهر الاصرار البريطاني مثلاً على إدخال بند "مكافحة الارهاب" ومقتضيات تلك المكافحة في عقد الشراكة المزمع إنجازه بين لبنان والاتحاد الأوروبي. ومن هنا أيضاً يفهم موقف حلف شمال الأطلسي الذي أيّد كل الاجراءات الأميركية وأعلن استعداده المتكرّر للقيام بأية عملية عسكرية تطلبها الولايات المتحدة... الخ.

ولا يختلف الموقف الروسي عن موقف الاتحاد الأوروبي لهذه الجهة سواء في تسهيل الاختراق الأميركي لدول آسيا الوسطى، أو في حجب أي فيتو روسي ضد المطالب الأميركية في مجلس الأمن، أو في المواقف السياسية الاقليمية الأخرى الممتدة من السياسة الأطلسية في أوروبا الى مسألة البلقان الى الشرق الأوسط ذاته.

والملاحظ أنّ السياسة الروسية الراهنة تعتمد المشاركة عوضاً عن المواجهة. وهي تأمل ان تحصل على حصة محدّدة من كل عملية جيوستراتيجية أو اقتصادية أو عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة.

وما حصلت عليه روسيا حتى اليوم يؤكد ربحية هذا الموقف الروسي الجديد سواء في عودتها الى آسيا الوسطى أو في تشغيل خط نفط كازاخستان الى المرفأ الروسي على البحر الأسود أو في إطلاق يدها في مسألة الشيشان أو في اختراق تجارة الأسلحة مع أكثر من دولة في المنطقة.

هـ – أمّا على صعيد تبادل المعلومات والتنسيق الأمني – الاداري – القضائي الوارد في القرار 1373 فقد انتقل الى حيّز التنفيذ الفعلي بين الولايات المتحدة وعدد من دول المنطقة سواء في شكل استجابة مباشرة لبنود القرار أو في شكل معاهدات ثنائية تعقد تباعاً بين الولايات المتحدة وبين هذه الدول. ولعل اتفاق التعاون القانوني والقضائي الذي عُقد بين الولايات المتحدة ومصر في آخر تشرين الثاني/نوفمبر 2001 يشكّل مثلاً نموذجياً عن هذا الاتجاه. ■



سرعت أحداث 11 أيلول/سبتمبر الماضي الحملة الدولية ضد تمويل الإرهاب وتبييض الأموال التي بدأت منذ سنوات عدة، لكنها في الوقت نفسه، وسّعت نطاق صلاحيات السلطات الأمنية بشكل لم يسبق له مثيل مما قد يكون له آثار عميقة على القطاع المصرفي والمالي حول العالم. وأهم الإجراءات المتخذة مؤخراً، القانون الأميركي رقم 107–56 الصادر في 2001/10/26 الذي احدث اكبر تغيير في القوانين الأميركية منذ صدور أول قانون لمكافحة تبييض الأموال العام 1986. ويطلب القانون الجديد من المصارف العاملة في الولايات المتحدة تعزيز مراقبتها لحسابات المصارف المراسلة والمؤسسات المالية الأخرى الأجنبية. كما يوسع صلاحيات وزارة الخزانة الأميركية بما يسمح لها بمعاقبة دول أو حتى مصارف أجنبية إذا رفضت رفع السرية المصرفية عن حسابات مشتبه بها.

وقد قامت المصارف والمؤسسات المالية الأميركية الشهر الماضي بالطلب من كافة المصارف المراسلة لها توقيع إفادات تبيّن مركز عملها وهوية المساهمين الرئيسيين فيها والجهات المسؤولة عن الرقابة لديها. كما طلبت منها تعيين شركة وكيلة لها في الولايات المتحدة لتلقي أية تبليغات رسمية صادرة عن وزارتي العدل والخزينة الأميركيتين والمتعلقة بالقيود والعمليات التي تجريها بواسطة الحسابات المراسلة.

وحدّد القانون الأميركي رقم 107–56 الأنظمة والعمليات المصرفية التي يمكن استخدامها لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب كالتالي:

– مراكز الأوف شور المصرفية التي توفّر التكتم ولا تتمتع بسلطات رقابية قوية، مما لا يسمح بتتبع آثار الأموال العائدة لعمليات التبييض والتهريب والإرهاب.

– التسهيلات للمصارف المراسلة (Correspondent Banking) التي تشكل آليتها وسيلة يمكن للمصارف خارج الولايات المتحدة استعمالها للسماح بتبييض الأموال عبر إخفاء هوية ذوي العلاقة المباشرين في العمليات المالية.

– خدمات الصيرفة الخاصة (Private Banking) التي يمكن لمبيضي الأموال استغلالها خصوصاً إذا تضمّنت هذه الخدمات إنشاء حسابات "أوف شور" وتسهيلات لتحويل مبالغ كبيرة من الأموال الخاصة.

وقد يرتّب القانون الجديد انعكاسات خطيرة على مصارف وقطاعات مالية عديدة في العالم بل ويمكن أن يشلها كلياً. فمن الخطأ الاعتقاد، كما ظن البعض في البدء، أن أية إجراءات قد تتخذها السلطات الأميركية لن تؤثر على أرصدة المصارف خارج الولايات المتحدة، إذ أن الدول الصناعية الكبرى الأخرى ستضطر إلى اتخاذ إجراءات مماثلة لئلا تتهم بمساندة الإرهاب وتبييض الأموال، بل أن بعض هذه الدول قد تكون سباقة في تجميد أموال بعض الأفراد أو المؤسسات المشبوهة لإظهار حسن نيتها وتعاونها مع الولايات المتحدة.

وبدأت بوادر هذا الاتجاه بالظهور، حيث فرضت السلطات النقدية في لوكسمبورغ في 2001/11/30 على أحد أبرز المصارف السويسرية المتخصصة في الخدمات الخاصة "بيكتيت" (Pictet) بوقف تعاملها في ثلاثة صناديق استثمار مسجلة في اللوكسمبورغ وتستقطب أموالاً لزبائن عرب بحجة إمكانية وجود علاقات بين هؤلاء الزبائن ومنظمات إرهابية. وقد بلغ مجموع الأموال المجمدة في هذه الصناديق نحو 80 مليون دولار أميركي، معظمها لمؤسسات عربية لا سيما مجموعة دلّه البركة التي يقرب اسمها من اسم الشركة المالية "البركات" الوارد على اللائحة الأميركية للمؤسسات والأفراد الذين يقومون بتمويل الإرهاب. ورغم استئناف مصرف "بيكتيت" قرار التجميد، الذي خلط بين أسماء متشابهة لمؤسستين مختلفتين، فلا شك أن الضرر قد حصل إذ أن هذه الصناديق لا تزال مجمدة بعد أكثر من شهر على صدور القرار.

الإجراءات السابقة

وكان مجلس الأمن في الأمم المتحدة قد أصدر الاتفاقية رقم 1373 في 2001/9/28 التي تبنى بموجبها إجراءات واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب. وبخلاف قراراته واتفاقاته السابقة في هذا المجال، أقرّت الاتفاقية الجديدة تأليف لجنة خاصة لمتابعة حسن التطبيق، كما دعت الدول الأعضاء إلى تزويد الأمم المتحدة بتقرير خاص حول الإجراءات المتخذة لتطبيق الاتفاقية في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ صدورها. وقد حثت الاتفاقية الدول الأعضاء على منع وإيقاف أي عمليات تمويل للإرهاب ومعاقبة المسؤولين عنها، وتجميد أموال كافة الأفراد والمؤسسات الذين لهم علاقة بعمليات إرهابية، بالإضافة إلى منع أي فرد أو مؤسسة في كل بلد عضو من تمويل أو تقديم خدمات مالية لأغراض إرهابية بشكل مباشر أو غير مباشر.

من الخطأ الاعتقاد أن أية إجراءات قد تتخذها السلطات الأميركية لن تؤثر على أرصدة المصارف خارج الولايات المتحدة

وقد جاءت هذه الاتفاقية بعد سلسلة من القرارات والاتفاقيات في الأمم المتحدة منذ العام 1994 ضد الإرهاب وتمويله، منها قرار بتجميد أموال نظام الطالبان العام 1999. لكن الخطوات السابقة فشلت

في كشف عمليات تمويل الإرهاب بشكل عام أو الحدّ منها نظراً لعمومية النصوص من جهة، وصعوبة ملاحقة مصادر الأموال الموجّهة نحو الإرهاب وتحديدها.

ورغم بذل المصارف جهوداً وموارد كبيرة في السنوات الأخيرة لكشف عمليات تبييض الأموال، إلا أن بعض الوسائل المستخدمة في هذه العمليات، والتي تشبه الطرق المستعملة من قبل العصابات، يصعب كشفها وتحديدها. ومن هذه الوسائل إيداع مبلغ كبير لدى المصرف مع تعليمات بتحويل أجزاء صغيرة منه إلى حسابات لدى مصارف في أنحاء عدة من العالم. ويصعب تتبع الأموال المحوّلة بهذه الطريقة، حيث أن الحصول على إذن قانوني لملاحقة حسابات مصرفية في دول مختلفة قد يتطلب سنوات عدة. لكن الأسلوب الأكثر استخداماً هو تحويل المبلغ المراد تبييضه في رحلة طويلة تطاول بلداناً عدة ليعود المبلغ في النهاية إلى البلد المصدر أو إلى البلد المستهدف، حيث يمر في بعض البلدان التي لا يوجد فيها أنظمة رقابة قوية على المصارف، ما يسمح بإخفاء أثر المبلغ ومساره. لكن هناك بعض الفروقات بين تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. فقد يكون مصدر الأموال الموجهة لتمويل الإرهاب "نظيفاً" في البداية ليصبح "وسخاً" فقط عند اقتراف الجرم الإرهابي، ما يزيد من صعوبة تعقبه من قبل المصارف، حيث يتطلب ذلك التكهن بوجهة استخدام المال مسبقاً. وهذا ما يزيد صعوبة ودقة اقتفاء أثر الأموال الموجهة نحو أعمال إرهابية.

مراكز "الأوف شور"

كانت مراكز "الأوف شور" المالية أولى الفئات التي تعرضت لحملات الحكومات الغربية، بدءاً بحملة دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ضد التهرب من دفع الضرائب منذ بضع سنوات، تلاها التحقيق الذي قام به "تجمع الاستقرار المالي" (Financial Stability Forum) العام 1999 حول ما إذا كانت مراكز "الأوف شور" تسهم في عدم الاستقرار المالي في العالم، وأخيراً اللائحة السوداء التي أعلنتها الهيئة العالمية لمكافحة تبييض الأموال (FATF) وضمّت 19 بلداً ومركزاً مالياً يشتبه بتسهيلها أو سماحها بعمليات تبييض الأموال.

تظهر حادثة إيقاف صناديق "بيكتيت" السويسرية أحد أوجه المشكلات التي يمكن أن تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية العربية

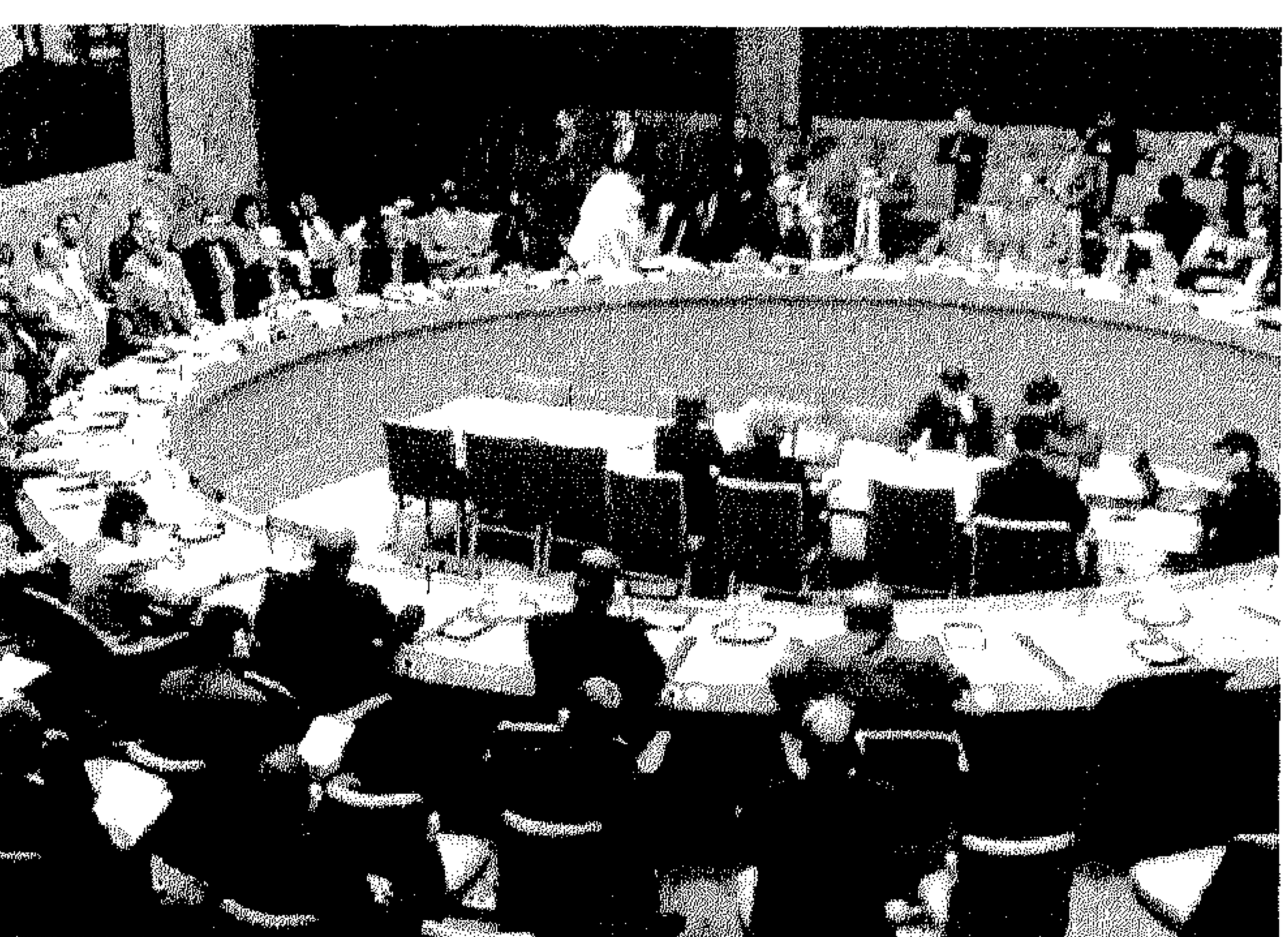
وقد سمح القانون الأميركي الأخير لوزارة الخزانة الأميركية بمنع المصارف الأميركية من التعامل مع الدول أو المراكز المالية التي تقرر الوزارة أنها تسهم في تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب. ومن المعلوم أن العديد من المصارف الدولية الكبرى، بما فيها المصارف الأميركية، لديها فروع أو شركات تابعة في مراكز "الأوف شور" المعروفة بإسم "الجنّات الضريبية". لكن بعض المراقبين يتوقعون أن تتقلص تدريجياً الفروقات بين مراكز "الأوف شور" ومراكز "الأونشور" ما قد يزيل الجدوى من وجود مراكز "الأوف شور". وبالفعل، فقد أقدمت معظم مراكز الأوفشور على إصدار تشريعات جديدة متشددة حيال عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خصوصاً تلك التي وردت على اللائحة السوداء.

شركات "الحوالة"

أخذ مسؤولو الخزانة الأميركية يبدون مؤخراً قلقهم حول شركات الصرافة والتحويل التي يفوق عددها 160،000 شركة في الولايات المتحدة وحدها، ومنها شركات "الحوالة" التي يعتقد أن بعضها استعمل من قبل منظمة "القاعدة" لتحويل الأموال. وكان الكونغرس الأميركي حثّ إدارة الرئيس كلينتون منذ العام 1993 على تنظيم أعمال هذه الشركات التي لا تخضع لأي رقابة أو إشراف من قبل السلطات النقدية. لكن الإدارة الأميركية السابقة كانت مترددة بالنسبة لكيفية الطلب من هذه الشركات بإرسال تقارير حول عملياتها الكبيرة عددياً لكن قيمها ضئيلة. ولولا أحداث 11 أيلول/سبتمبر، لكانت إدارة بوش أيضاً تنوي التريث في تطبيق أية إجراءات بالنسبة لهذه الشركات. لكنها مؤخراً عادت وطلبت من كافة الشركات تسجيل أسمائها لدى الخزينة والبدء بإرسال تقارير حول العمليات التي تجدها مشبوهة تحت طائلة العقوبة أو التوقف عن العمل.

وقد شكّلت وزارة الخزانة الأميركية فريق تحقيق خاص يستهدف الجمعيات الخيرية وشركات "الحوالة"، ويضم خبراء من وزارة العدل ومسؤولين من الجمارك والضرائب ومكتب التحقيقات الفدرالي لتحديد المصادر التي يحتمل قيامها مستقبلاً بتمويل عمليات إرهابية وإيقاف أعمالها. ويشبه هذا الفريق فرقاً سابقة تم إنشاؤها لملاحقة عمليات تبييض أموال، مثل تلك التي ساهمت في قضية بنك الاعتماد والتجارة الدولي. ورغم ذلك، تبقى ملاحقة شركات ومنظمات صغيرة كشركات "الحوالة" والجمعيات الخيرية مهمة صعبة، وإن كانت تعتمد بشكل أساسي على المعلومات والأساليب الإستخباراتية.

وقد كان الفقراء في الدول الإسلامية الضحية الأولى للعقوبات التي بدأت تتعرض لها الجمعيات الخيرية وشركات تحويل الأموال. ويشكل حظر التعامل مع شركة البركات مثالاً واضحاً على ذلك، حيث كانت الشركة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل أموال المغتربين إلى ذويهم في الصومال. كذلك الأمر بالنسبة لجمعية الأرض التي مركزها في الولايات



مجلس الأمن وانعكاسات القرار 1373 على المصارف

المتحدة التي كانت ترسل تبرعات من المقيمين العرب في الولايات المتحدة إلى الأراضي الفلسطينية.

تجدر الإشارة إلى أن مرتكبي اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر الماضي لم يحتاجوا على الأرجح سوى إلى مبالغ صغيرة من المال، جزء منه دخل إلى الولايات المتحدة نقداً وجزء آخر تمّ الحصول عليه من خلال بطاقات ائتمان مصدرة داخل الولايات المتحدة نفسها. لكن أحداً من الدول الصناعية الكبرى لن يفوت هذه الفرصة الذهبية لتشديد الرقابة على الأنظمة المالية حول العالم بهدف تضييق النطاق حول مبيضي الأموال والمتهربين من دفع الضرائب. وقد أعلنت مؤخراً مستشارة الرئيس الأميركي للأمن القومي، أنه تمّ تجميد مئات الملايين من الدولارات من الحسابات العائدة لتمويل الإرهاب، لكنه مبلغ ضئيل مقارنة مع حجم الأموال غير الشرعية التي يتم تبييضها عبر القطاع المصرفي في العالم والتي تتراوح بين 600 و1,500 تريليون دولار سنوياً حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، أي ما يوازي بين 2 و5 في المئة من الناتج القومي العالمي.

الصيرفة الخاصة

يتّسم موضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب حساسية إضافية في مجال الصيرفة الخاصة، التي غالباً ما يكون عملاؤها من الأشخاص ذات النفوذ، الذين يطلبون التكتم في تعاملاتهم المصرفية. من هنا دقّة وضع المصارف التي تقدم خدمات الصيرفة الخاصة والتي عليها أن توازن بين تعاونها مع السلطات المحلية والدولية في الجهود الرامية إلى كشف عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومع حرصها على حماية خصوصية عملائها. فإذا كان من الأسهل نظرياً تتبع تدفقات الأموال في الصيرفة الخاصة منه في نظام المصارف المراسلة أو شركات "الحوالة"، إلاّ أنه عملياً يصعب التدقيق في مصادر أموال الأثرياء من عملاء الصيرفة الخاصة أو السؤال عنها في مثل هذا القطاع الذي يتسم عادة بالسرية والتكتم. كذلك، فقد بيّنت التجارب السابقة أن قدرة المصارف على تقديم معلومات عن الإرهابيين محدودة، حيث لا يمكن معرفة أو تحديد الإرهابي بشكل مسبق، خصوصاً إذا كان سلوكه عادياً ولا يدعو إلى الشك.

بيّنت التجارب أن قدرة المصارف محدودة في تقديم معلومات عن الإرهابيين

المصارف العربية والإسلامية

تُظهر حادثة إيقاف صناديق مصرف "بيكتيت" السويسري بوضوح أحد أوجه المشكلات التي يمكن أن تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية العربية. فإن التشابه في الأسماء يمكن أن يعرضها لمخاطر كبرى، خصوصاً إذا لم تتوفر لديها وثائق ودلائل تبدد الشكوك حول طبيعة عملياتها وهوية عملائها. وهذا يتطلب مضاعفة الجهود، من قبل المؤسسات والسلطات النقدية على حد سواء، لتعزيز الإجراءات الرقابية لديها بهدف كشف العمليات المشبوهة وذلك من خلال إنشاء وحدات خاصة لهذه الغاية وتعديل الأنظمة والبرامج المعلوماتية لتسهيل عمليات المتابعة والكشف. وبالفعل، أقدمت غالبية الدول العربية على اتخاذ إجراءات لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك إنشاء هيئات رقابية خاصة لمتابعة الموضوع.

وقد كانت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الهدف الأول في الحملة الدولية ضد تمويل الإرهاب، حيث تعرض مصرفان في البحرين ومصرف في الإمارات لبعض الإشاعات والتهم سرعان ما ردّت عليها هذه المصارف. لكن ذلك أثار مخاوف العديد من المستثمرين والمؤسسات المالية العربية والإسلامية، حيث أشارت تقديرات أولية لمنظمة الإسكوا أن نحو 6 مليارات دولار من الأموال السعودية العائدة لأفراد ومؤسسات، قد تمّ إعادتها من الولايات المتحدة إلى السعودية بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر. كما أفادت مصادر مصرفية سويسرية عن تحويل مبالغ كبيرة من أوروبا والولايات المتحدة إلى باكستان تخوفاً من تجميد حسابات تخص أفراداً ومؤسسات إسلامية. غير أنه يبدو أن موجة التحويل قد خفت مؤخراً، بعد أن أصبح واضحاً أن إجراءات التجميد وحظر التعامل يمكن أن تطاول الأفراد والمؤسسات أينما كانوا. وبالتالي فإن المصارف والشركات المالية العربية والإسلامية التي لديها حسابات لأفراد أو مجموعات مصنفة كإرهابية، لن تتعرض للإجراءات العقابية الأميركية فحسب، بل سيتعذر عليها التعامل مع أي من المصارف والمؤسسات المالية في الخارج، بل وحتى في الداخل.

لكن حتى الآن لم يتم الإعلان لدى المصارف العربية والإسلامية، مع بعض الاستثناءات البسيطة والمحدودة، عن وجود حسابات تذكر للأشخاص والمؤسسات المتهمين بالإرهاب والواردة أسماؤهم في اللوائح التي أعلنتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة وبريطانيا، بل كانت معظم الأموال التي تمّ تجميدها في الأشهر الأخيرة مودعة في الخارج، خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا، وحتى في اليابان. ورغم توقع اتساع لوائح أسماء المتهمين بالإرهاب، فمن الأرجح أن يستمر النمط نفسه أي ببقاء معظم الحسابات العائدة لهؤلاء في مصارف خارج المنطقة العربية، حيث من المنتظر أن تتشدد أكثر السلطات الرقابية والمصارف العربية في فتح حسابات أو تقديم أية خدمات مصرفية لعملاء مشبوهين. ■



المصارف العربية: إجراءات لمكافحة تمويل الإرهاب

Ratings Can Be Used As Benchmarks Of Quality

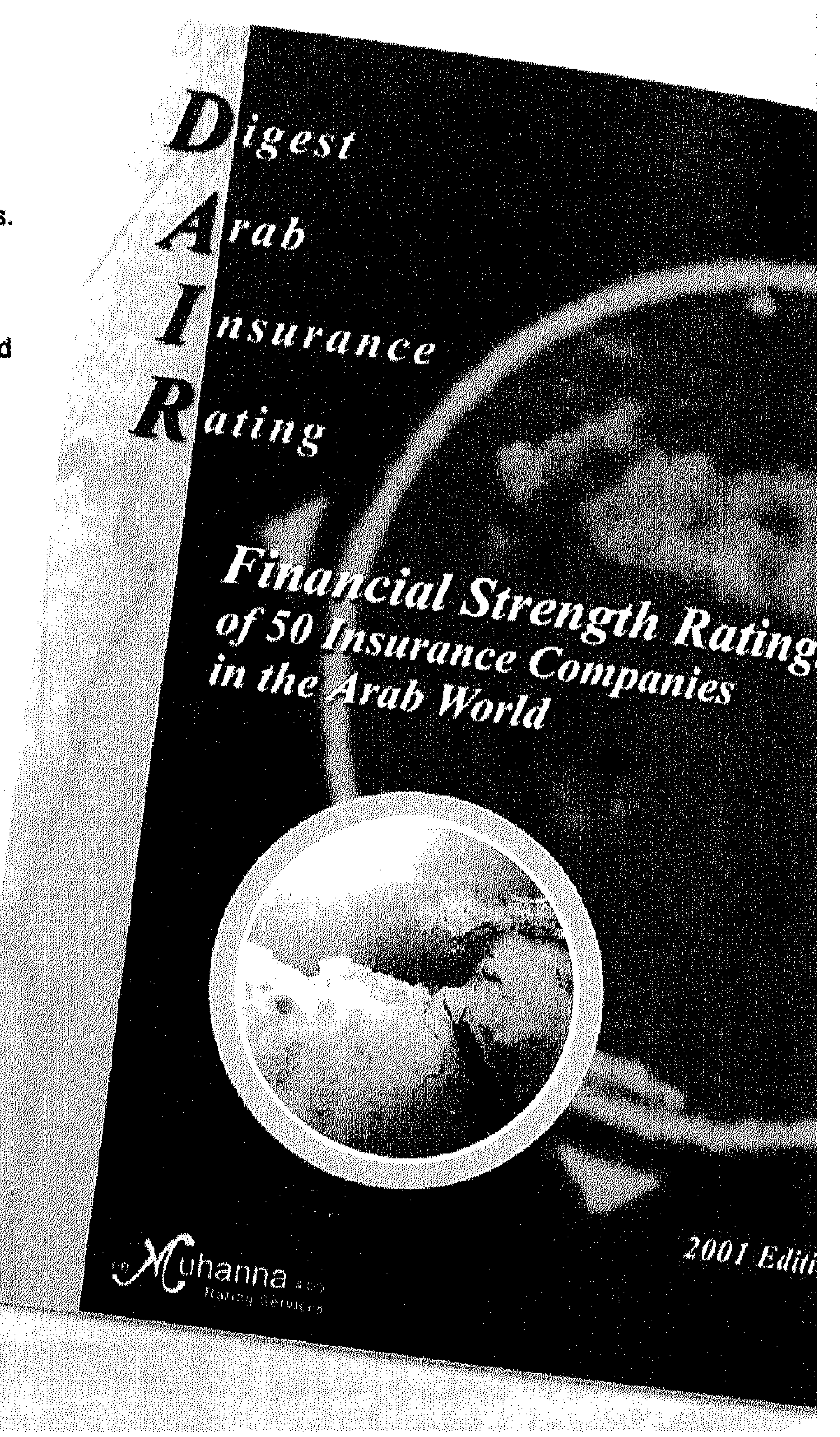
Rating is now widely adopted for improving business performance through an understanding of best practice standards and processes. We expect the competitive climate of the world's insurers to intensify further. The globalization of financial markets and the growing investor sophistication will demand not only financially sound entities but also financially stronger than ever.

Ratings Are Based On Information Provided By The Insurer

The i.e. Muhanna & co. Financial Strength Ratings are based on a comprehensive analysis of published accounts, third party exposure, solvency characteristics, liquidity, operating performance, financial flexibility, management quality, regulatory regime, local economic conditions, etc.

Ratings Are Opinions And Not Recommendations

The i.e. Muhanna & co. Financial Strength Ratings provide a powerful decision-making tool. It is our opinion of an insurance company's future ability to meet obligations to its policyholders under a range of different economic conditions and regulatory matters compared with our quantitative and qualitative standards.



Digest Arab Insurance Rating (DAIR):

As an annual publication, the Financial Strength Digest is revised and updated to provide financial strength opinions on insurance companies in the Arab world. Each opinion contains i.e. Muhanna's conclusion on the financial condition of each insurance company summarized in a straightforward rating. Every grade is supported by a detailed rationale describing the key issues behind our conclusions and helps a third party make an informed choice when checking the financial security of an insurer. DAIR contains insurance companies that operate in different countries and therefore under different socio-economic influences. The rating mechanism developed allows each company's financial indicators to be measured against its average country standard, average regional standard, and against international standard.

General Arab Insurance Federation (GAIF)

In its commitment to serve the Arab insurance industry, **GAIF** has helped coordinate the promotion of **DAIR**.

I.e. Muhanna & co.

Our team of actuaries, auditors, financial & management consultants has the capacity to handle sophisticated and specialized tasks with technical expertise and knowledge of the international and local insurance industry.
Our services are based on an unwavering commitment to excellence, integrity and objectivity.

وزير قطاع الأعمال العام في مصر

خطاب: المطلوب بدائل عربية للتنمية الذاتية



شكّلت أحداث 11 أيلول منعطفاً أساسياً في السياسة الدولية. وآثار هذه الأحداث وخصوصاً على البلدان العربية عميقة بكافة المقاييس. وقد تستمر مفاعيلها لسنوات طويلة. ما هي هذه الآثار؟ وكيف يمكن التعامل معها؟

د. مختار الخطاب وزير قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية يتناول هذا الموضوع مع التركيز على الحالة المصرية ومستقبل برنامج الإصلاح والخصخصة في مصر. وهنا نص الحوار:

■ **شكلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة منعطفاً حاسماً على الساحة الدولية، ودعت جهات عدة إلى إعادة النظر في مسائل كثيرة من بينها الانفتاح الاقتصادي والاتّكال على تدفق الاستثمار الأجنبي. ما هي قراءتكم لمرحلة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر وانعكاساتها على مصر والمنطقة العربية عموماً خصوصاً لناحية تدفق الاستثمارات الأجنبية؟**

□ أعتقد أن الغموض لا يزال يكتنف الصورة، والفترة القصيرة من 11 أيلول/سبتمبر حتى الآن لا تسمح بالفعل بتقييم انعكاسات هذه الأحداث ونتائجها المباشرة وغير المباشرة على المنطقة العربية واقتصاداتها.

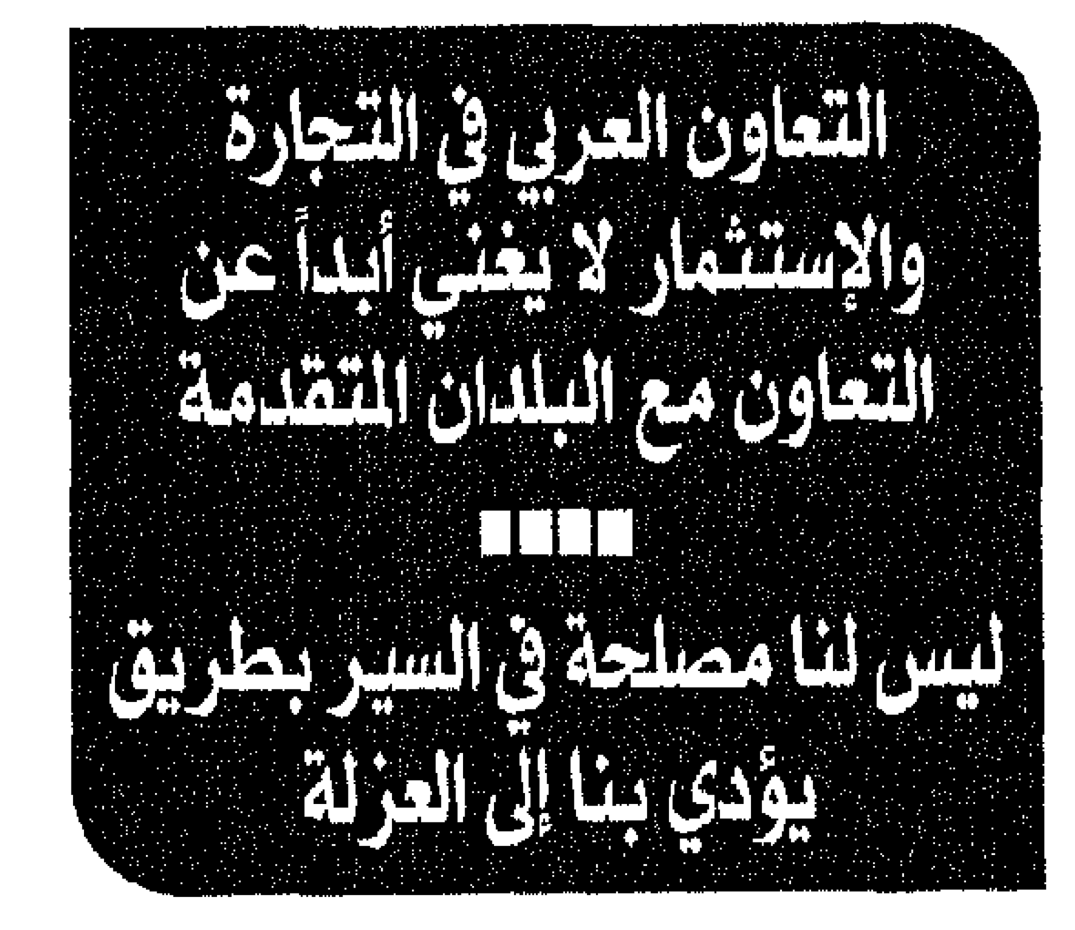
بالنسبة لمصر، برزت نتيجة هذه الأحداث مؤشرات سلبية في بعض القطاعات والأنشطة تحديداً السياحة والسفر وبعض الصادرات المصرية الى الولايات المتحدة وأوروبا.

لكن في المقابل برزت مؤشرات ايجابية تمثّلت بزيادة ملحوظة في مبيعات السلع المهمة في السوق المحلية بعكس ما كان متوقعاً. فقطاع الغزل والنسيج شهد خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة زيادة في حجم المبيعات الداخلية بلغت 24 في المئة رغم القلق الكبير من انعكاسات سلبية لأحداث 11 أيلول/سبتمبر على القطاع. طبعاً هذه الزيادة جاءت نتيجة حزمة الاصلاحات والسياسات التي نفّذتها الحكومة المصرية لتطوير قطاع الغزل والنسيج خصوصاً على مستوى تحسين الجودة وتطوير المعدات والأجهزة وتعزيز الادارة ورفع القدرات التسويقية للشركات.

الاستثمارات لم تتأثر

■ **ماذا عن تأثر التدفقات الاستثمارية الى مصر؟**

□ بعكس ما كان متوقعاً، لم يتأثر نشاط الاستثمار العربي والدولي بالخصخصة في مصر. فقد زادت اتصالات المستثمرين العرب بالحكومة المصرية سواء لشراء شركات قائمة أو تأسيس شركات جديدة والدخول في مشاريع استثمارية مختلفة. أما الشركات الأجنبية فلم تتراجع عن المشاريع التي كانت تتفاوض بشأنها مع الحكومة المصرية قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر، وذلك رغم عدم وجود تعهدات أو اتفاقيات مكتوبة. باختصار يمكن القول ان المناخ العام في مصر لم يتغير، هذا مع تشديدي على ضرورة التحسّب والاحتياط لأية انعكاسات سلبية على المدى المتوسط نتيجة أحداث 11 أيلول/سبتمبر.



■ **مثل ماذا؟**

□ كما تعرف، هناك حملات سياسية وإعلامية محمومة في الغرب حول صدام الحضارات جنباً الى جنب مع مضايقات يتعرض لها العرب في الدول الغربية. وقد تكون لهذا المناخ السياسي العام انعكاسات سلبية على قرارات المستثمرين الأجانب في الدول العربية. من هنا يجب أن نحتاط كعرب لذلك عن طريق ايجاد البدائل والأدوات العربية الذاتية للتنمية. لقد آن الأوان لتفعيل آليات البديل العربي والاستثمار العربي – العربي.

متطلبات البديل العربي

■ **برأيك ما هي المعوقات في وجه "البديل العربي" الذي تتحدث عنه. ما الذي يعيق زيادة التدفق السلعي والخدماتي والاستثماري بين الدول العربية؟**

□ هناك مجموعة من العوامل والأسباب الموضوعية التي تعيق التجارة والاستثمار بين الدول العربية، وإذا لم نتدارك هذا الأمر ونعمل على حلّ هذه المشاكل وإزالة هذه المعوقات، سيتفاقم تدني التدفقات السلعية والاستثمارية العربية البينية.

التجارة العربية البينية لا تتجاوز 9 في المئة من إجمالي حجم التجارة العربية مع الخارج. هذه نسبة متدنية جداً وأعتقد ان

لدينا فرصة حقيقية لزيادة هذه النسبة الى 20 أو 25 في المئة. طبعاً هذا يتطلب توفير جملة من العناصر والعوامل في مقدمتها: **أولاً**، توسيع شبكات الربط بين الدول العربية، إذ لا يمكن زيادة التبادل التجاري العربي البيني من دون ربط المرافئ والمطارات وشبكات الطرق بين الدول العربية؛ **ثانياً**، توحيد المقاييس والمواصفات بين الدول العربية اضافة الى اعتماد نظام للمنشأ؛ **ثالثاً**، إنشاء شركات لتمويل وضمان مخاطر الصادرات، وهذا يعتبر عنصراً أساسياً في البنية المؤسسية للتصدير بين الدول العربية.

صحيح ان هناك اتفاقيات طموحة بين الدول العربية، ويعود تاريخ بعضها الى أكثر من نصف قرن كمشروع السوق العربية المشتركة، لكننا لم نبحث بآليات تنفيذها والمراحل المطلوب إنجازها.

بالنسبة للسوق العربية المشتركة مثلاً، لم نضع قوائم سلعية تفضيلية ولم نمر بمنطقة عربية حرة واتحاد جمركي واتحاد نقد وكلها خطوات ومراحل ضرورية للوصول الى السوق المشتركة.

■ **أعتقد أن هناك عاملاً آخر يتمثّل بتقارب الانتاج العربي حيث التنويع ضعيف جداً، إضافة الى سياسات الدعم في معظم الدول العربية، ما يشكّل عائقاً حقيقياً أمام تنمية التجارة العربية البينية.**

□ هذا صحيح. الانتاج العربي متقارب جداً وهو مبني بشكل أساسي على صناعة السلع الاستهلاكية. وعملية التكامل تكون أسهل اذا تخصصت دول عربية بإنتاج الأجهزة والمعدات، وأخرى بالسلع الوسيطة، وأخرى بالسلع النهائية. الواقع هو التكرار في إنتاج السلع نفسها.

■ **لكن مع تحرير الاقتصادات العربية ونمو القطاع الخاص العربي، ليس من مهمة الدول أو الحكومات تقسيم العمل واعتماد التخصص على مستوى الانتاج. القطاع الخاص هو المعني بانتاج سلعة معينة في هذا البلد العربي أو ذاك وفق مزايا البلد التفاضلية التي تجعل السلعة تنافسية.**

□ طبعاً طبعاً. ليس علينا أن نعود الى مرحلة التخطيط الذي يفرض على هذه الدولة أو تلك شروطاً للوصول الى التكامل الاقتصادي الذي تصورناه في الخمسينات والستينات على اساس توزيع القطاعات في ما بين الدول العربية، فهذا يتنافى مع آليات السوق. لكن ما أقوله انه على الأقل يجب الاتفاق على اطار عام للتخصص وتقسيم العمل في الانتاج، كأن تتخصص منطقة الخليج عموماً بالصناعات البتروكيميائية ومصر بالصلب والحديد ودول المغرب بالصناعات الزراعية وبعض الصناعات الميكانيكية ودول المشرق بالصناعات الغذائية والملبوسات. هذا بالطبع اطار عام أو توجّه عام للوصول الى تكامل بقدر معين بين الاقتصادات العربية.



الوزير خطاب (الثاني من اليسار) مع الرئيس الحريري وعدنان القصار

الدعم ينسف الاتفاقيات

■ **ماذا عن سياسات الدعم؟**

□ بعض الدول العربية تتمتع بموارد مالية وهي تدعم الانتاج، بينما دول عربية أخرى غير قادرة على ذلك. هذا الأمر يؤدي بالفعل الى انعدام التكافؤ في المنافسة ويخلق حساسيات كثيرة. هذه المسألة برأيي تشكّل عائقاً كبيراً أمام تنشيط التبادل التجاري العربي – العربي، وعليه، يجب الاتفاق على قواعد محدّدة لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وغيرها. بصراحة أقول أن الاتفاقيات بين الدول العربية لا تنفذ لأن هناك دولاً تدعم صناعاتها وانتاجها، ما يجبر الدول غير القادرة على الدعم إما إغلاق منشآتها الانتاجية والصناعية أو عدم تنفيذ الاتفاقيات وغالباً يكون الخيار عدم تنفيذ الاتفاقيات لما يترتّب على إغلاق المنشآت من مشاكل اجتماعية في طليعتها تسريح العمالة والبطالة.

من هنا أنا أدعو الى اعتماد التخصّص كإطار عام مع وضع قواعد للتبادل على غرار قواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية القاضية بإلغاء الدعم ومنع الإغراق. علينا أن نقبل بالتضحية ببعض الصناعات التي قامت سابقاً بطريقة عشوائية والتي لا تزال مستمرة وقائمة على الدعم الحكومي من دون أن تكون لها أية جدوى اقتصادية حقيقية.

أي تحرير غير مدروس للقطاعات في البلدان التي تتمتع ببنية صناعية واسعة قد يخلق أزمة إجتماعية ويضرب مقومات الصناعة

■ **لكن قدرات الحكومات العربية على دعم الانتاج تتضاءل وهي لا تكفي لدعم السياسات الحكومية الاجتماعية؟**

□ هذا صحيح. لكن هناك اشكال من الدعم التي لا يمكن حصرها لأنها غير ظاهرة كأن تقدم الحكومات الأرض مجاناً لإقامة الصناعات، وتزويدها بالطاقة بأسعار منخفضة أو مدعومة، وتوفير القروض الميسّرة من دون فوائد أو بفوائد مخفضة جداً. وعليه من المستحيل التنافس بين منتجين ومصدرين يحصلون على أشكال الدعم هذه ومنتجين آخرين يتعاملون وفق القواعد والأسعار الدولية ووفق آليات السوق.

هناك رغبة عربية عامة في التعاون والتكامل والانفتاح بين الدول العربية، لكن في المقابل هناك حاجة للحفاظ على مقومات الصناعة المحلية وعلى المنشآت الانتاجية المحلية. من المستحيل القبول بفتح السوق لسلع تُنتج بأقل من كلفتها الاقتصادية كونها تحظى بالدعم الحكومي على مختلف أشكاله في غير دولة عربية.

رفض العزلة العربية

■ **كيف تنظر الى العلاقات العربية مع الدول المتقدمة خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر؟**

□ التعاون العربي – العربي لتنمية التدفقات السلعية والاستثمارية بين الدول العربية لا يغني أبداً عن التعاون مع الدول

المتقدمة. والمسألة هنا ليست تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية بقدر ما هي تدفق التكنولوجيا الغربية.

فالانتاج العربي يقوم على مدخلات مستوردة من رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمدخلات والمواد الوسيطة. من هنا ليست لنا أية مصلحة في السير بطريق يؤدي بنا الى العزلة. نحن بحاجة ماسة الى زيادة التجارة والاستثمار والسياحة بين الدول العربية وهذا يشكل ضمانة لنا وعامل قوة في مواجهة العالم الخارجي، كما اننا بحاجة الى تقوية جسور الثقة والتعاون مع الدول الصناعية.

■ يعني يجب ألا تؤدي الأحداث الأخيرة الى فجوة نفسية أكبر بيننا وبين الدول الغربية لأننا بحاجة الى تدفق المعرفة والتكنولوجيا الغربية والحصول على مزيد من الاستثمارات.



في مؤتمر أسواق رأس المال 2000

□ بالضبط. السباق الصناعي والعلمي والتكنولوجي سريع جداً بحيث ان من يتخلف فيه سيتخلّف عن العصر. وأنا أقول ان التواصل مع الدول الغربية يمكّننا من زيادة التعاون العربي - العربي. فإذا تفاعلت سوق عربية ما مع الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا العالمية، يمكنها أن تنتج منتجاً يلبي احتياجات سوق عربية أخرى بدل انتاج وتكرار السلع نفسها.

كثيرون ينظرون الى الاستثمار الأجنبي المباشر كتدفق أموال فقط من الخارج، في حين اعتبره تكنولوجيا قادمة من الخارج. مصادر التمويل متاحة لدول كثيرة من بينها مصر، لكن المشكلة في التكنولوجيا بشكل رئيسي وليس التمويل. من هنا أقول أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في كونه قاطرة للتكنولوجيا. نحن في مصر نسعى الى جذب رأس المال الأجنبي ليشارك ولو بنسبة 5 في المئة في أي مشروع، بكل بساطة لأن وجود المستثمر الأجنبي يؤمن التكنولوجيا ويساعد في تحديث الادارة وفي التسويق وهذه عناصر أساسية في أية بنية انتاجية وصناعية عصرية.

صناعة المعرفة

■ لكل نهضة ترتكز على التكنولوجيا والمعرفة مجموعة مقومات تتمثّل بالتعليم والاستقرار الاجتماعي والقوانين المحفّزة للاستثمار. الهند استطاعت خلق بنية صناعية تكنولوجية جذبت الاستثمارات الأجنبية وخلقت فرص عمل كبيرة وزادت الصادرات الى الخارج وبالتالي رفعت الناتج القومي الاجمالي ومعدلات النمو.

السؤال كيف نبني جيلاً قادراً على خلق وانتاج منتجات معرفية قابلة للتصدير؟ السؤال الآخر، دول عربية كثيرة تسعى لإقامة مناطق تكنولوجية حرّة، فلماذا لا يكون كل البلد منطقة حرة للتكنولوجيا، وما هو السبيل لخلق ثقافة لإنتاج التكنولوجيا وهذا هو الأهم؟

□ من حسن الحظ ان المرحلة هي مرحلة صناعات المعرفة، وبعض الدول العربية بدأت بدخول هذا المجال كمصر ولبنان والأردن وبعض دول الخليج والمغرب العربي.

أعتقد أن هناك مجالاً واسعاً لنمو الصناعات المعرفية في الدول العربية كونها تقوم أساساً على العقول والتصميم. العرب تخلّفوا عن الدول المتقدمة في الصناعات التقليدية، ويجب علينا أن نطوّر الصناعة المعرفية كي لا تتسع الهوة أكثر بيننا وبين الغرب.

من المستحيل أن تنافس مؤسسات الخمسينات المؤسسات الجديدة المنشأة وفق معطيات القرن الجديد

بالنسبة لإقامة المناطق الحرة، أعتقد أن المشكلة تكمن أساساً في الهياكل الاقتصادية والصناعية العربية التي هي هياكل مشوّهة وضعيفة قامت في ظل الحماية والانغلاق. مع انفتاح الأسواق بعد جولة الاوروغواي وزيادة هذا الانفتاح مع العولمة بداية التسعينات، بدأت الهياكل الاقتصادية والصناعية العربية تتعرض لضغوطات شديدة كونها قامت على الحماية والدعم ما يستوجب بالفعل صياغة معادلة جديدة توفّق بين متطلبات التحرير والانفتاح ومتطلبات استمرار صناعاتنا الوطنية. من هنا أقول ان من الصعب تحويل البلد كله الى منطقة حرة.

الدول التي اعتمدت خيار التحول الكامل الى منطقة حرة ليست لديها صناعات محلية كبيرة، بل ان اقتصاداتها تقوم على التجارة والترانزيت وبالتالي من مصلحتها إزالة العقبات كافة في وجه تدفق السلع والخدمات. واذا كانت لبعض هذه الدول صناعات، فإن هذه الأخيرة تلقى دعماً حكومياً كبيراً ما يجعلها من أرخص الصناعات لناحية كلفة الانتاج.

أما الدول التي تتمتع ببنية صناعية واسعة كمصر مثلاً، فإن جرعات التحرير تضر بقطاعات وكيانات صناعية نشأت في حقبات بداية التحول الى التصنيع، وهي قطاعات موظّفة لشرائح واسعة من العمالة المحلية. من هنا أي تحرير غير مدروس يخلق أزمة اجتماعية اضافة الى ضرب مقومات الصناعة. وبالتالي أقول انه لا بدّ من تحقيق تسوية أو توفيق بين الكيانات والهياكل القديمة، ومقتضيات التحديث والتحرير وإلا ستحدث مخاطر وأزمات اجتماعية.


الخصخصة وإلغاء الحماية

■ هذا يتطلب علاجات ووسائط لولوج المرحلة الجديدة؟

□ للخروج من هذه المعضلة، نعمل في مصر على حصر الكيانات القديمة وتحسين المناخ الذي تعمل فيه.

طبعاً اعتمدنا الخصخصة كأحد الأساليب لبيع الكيانات القديمة الى القطاع الخاص كي يستثمر فيها ويعمل على تحديثها ويدخلها في الاقتصاد الحديث، اقتصاد المنافسة، أي ما يُعرف بعملية تذويبها (Dilution) في الاقتصاد الجديد.

أما الأسلوب الآخر فتمثّل بالتخفيض


فندق ومجمع البورتيميليو
Portemilio
ص.ب. :٧٦٦ -كسليك - لبنان هاتف: ٩٩٣٣٣٠٠ (٩٦١) - فاكس: ٩٩٣١٨٦٦ (٩٦١)
البريد الالكتروني: portemilio@lebanon.com
Web Site: www.portemilio.com
Non-Stop Promotions

المستمر للحماية الجمركية بهدف تغيير المناخ العام، اضافة الى إنشاء المناطق الحرة المتخصصة مع وضع الأنظمة الكفيلة بتحفيز الصناعات وتنمية المنشآت الانتاجية. هذه السياسات الحكومية نجحت بخلق مناخ تنافسي واستثماري أفضل، ومن دونها لكانت أغلقت مؤسسات ومنشآت كثيرة. فالمؤسسات الانتاجية المصرية أنشئت بدراسات جدوى في الخمسينات والستينات، ومن المستحيل أن تنافس مؤسسات تنشأ بدراسات جدوى العام 2000 و2001.

مناعة الاقتصاد المصري

■ **خلال العامين الأخيرين، شهدت مصر تباطؤاً في النمو الاقتصادي. هل خرج الاقتصاد المصري من هذه المرحلة؟**

□ قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر، كان الاقتصاد المصري قد خرج تقريباً من كل المشاكل الاقتصادية وكانت مؤشرات الانفراج الاقتصادي واضحة. أضف الى ذلك ان الحكومة سدّدت متأخرات كثيرة كانت على الدولة، وبدأت السوق تتحرك من جديد.

أحداث 11 أيلول/سبتمبر كان لها انعكاسات سلبية على الأسواق العالمية والاقليمية وبالتالي على الاقتصاد المصري، حيث تأثرت قطاعات النقل والتأمين والسفر والسياحة والقطاعات الأخرى المرتبطة بها. كل ذلك سينعكس سلباً على الايرادات العامة وعلى حجم الانفاق الحكومي، هذا مع الاشارة الى ضرورة أن تضخ الدولة السيولة في الاقتصاد لمساعدة بعض القطاعات.

■ **هل سيتمكن الاقتصاد المصري من استيعاب هذه الانعكاسات السلبية؟**

□ يتمتع الاقتصاد المصري بعناصر قوة بنيوية تتمثّل بطبيعة التدفقات الخارجية التي تشكّل هيكل الدين الخارجي المصري. فهذه التدفقات بمعظمها طويلة الأجل وعلى شكل استثمارات مباشرة في حين ان الدين التجاري والتدفقات المالية القصيرة الأجل محدودة، الأمر الذي يجنّب الاقتصاد المصري من الضغوطات خلال الأزمات. صحيح أن خلال الأزمات الحادة لا تدخل تدفقات جديدة، لكن في المقابل لا تخرج الرساميل لأنها طويلة الأجل ولأنها استثمارات مباشرة في القطاعات الانتاجية.

من هنا أؤكد ان الاقتصاد المصري قادر على امتصاص تأثيرات أحداث 11 أيلول/سبتمبر خصوصاً انه اقتصاد على قدر كبير من التنوع. والمؤشرات الاقتصادية تدل على ذلك حيث ان معدلات النمو شهدت انخفاضاً طفيفاً من 5,8 الى 5 في المئة فقط، كما أن سعر الصرف بقي على حاله، علماً انه متروك بالكامل لمعادلة العرض والطلب في السوق من دون أي تدخل حكومي.

لم تتراجع الشركات الأجنبية عن الاستثمارات التي كانت تتفاوض عليها قبل 11 أيلول

إنجاز برنامج الخصخصة

■ **مرّ برنامج الخصخصة بمراحل رواج ومراحل تباطؤ. أين أصبح البرنامج؟**

□ بعد أزمة جنوب شرق آسيا بنحو 9 أشهر، بدأت الأسواق في مصر تتأثر سلبياً. رغم ذلك، استطاعت الحكومة المصرية خلال هذه الفترة وحتى الآن، بيع معظم الشركات الحكومية التي كان بالامكان بيعها. من حسن الحظ انه خلال فترة اندفاع الأسواق واشتداد الطلب على شراء الأسهم المصرية، بعنا أهم الشركات التي لو بقيت مع الحكومة لكانت تحوّلت الى شركات خاسرة.

أما الشركات المتبقية، فمن المتعذّر بيعها من دون إصلاح وإعادة هيكلة، وهذا ما نعمل عليه تمهيداً لخصخصتها. كما ان هناك عدداً من الشركات الضعيفة الربحية سنبيعها كما هي.


الوزير خطاب مع محمد الزعتري

■ **يعني يمكن القول ان الجزء الأساسي من برنامج الخصخصة اكتمل؟**

□ نعم. لقد بعنا 184 شركة حتى الآن، وهي من شريحة الشركات الكبيرة التي تضم 6 الى 8 آلاف عامل وموظف أي انها توظف مئات الآلاف من العمالة المصرية. والشركات الباقية عددها 180 شركة نعمل على إصلاحها كتلك العاملة في قطاع الغزل والنسيج. هذه الأخيرة نفّذت فيها الحكومة حزمة من الاصلاحات لتحسين جودة الانتاج ورفع كفاءاتها وقدراتها الانتاجية والادارية والتسويقية، وبفضل هذه السياسات الاصلاحية زادت مبيعات قطاع الغزل والنسيج في السوق المصرية نحو 24 في المئة خلال الفترة الأخيرة كما ذكرت.

دروس الخصخصة

■ **ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة الخصخصة في مصر والتي قد تستفيد منها دول عربية أخرى؟**

□ أولاً، من يستطيع ان يخصخص البنوك في المراحل الأولى للخصخصة فليفعل ذلك. ثانياً، اعتماد أقصى درجات الشفافية واحترام القانون والاهتمام الكبير بالرأي العام وتوضيح كافة الامور والسياسات له، لأن أي إخلال في هذه العناصر الحيوية سيؤدي الى وقف البرنامج في بداياته. **ثالثاً**، العناية الكبيرة بالبعد الاجتماعي للخصخصة ورعاية العاملين خصوصاً في المرافق ذات العمالة الزائدة. البعد الاجتماعي بمنتهى الأهمية والأولوية تقضي بعدم فتح جبهة مع العاملين والتسبّب بمشكلة بطالة وبالتالي بأزمة اجتماعية. **رابعاً**، على الحكومات أن تستمع الى نصائح ووجهات نظر المؤسسات الدولية لكن عليها أن تنفذ منها ما يتناسب مع الواقع فقط. قد تكون النصائح ووجهات النظر صحيحة نظرياً، لكن بعضها قد يؤدي الى كوارث اجتماعية لا بل الى انهيار النظام الاجتماعي ككل.

في مصر سمعنا الكثير من النصائح التي كانت تدعو الحكومة الى عدم الاستثمار في الشركات العامة المنوي خصخصتها، والى بيعها كما هي لأن القطاع الخاص هو الأقدر على الاستثمار. هذا الكلام سليم نظرياً، لكن عملياً وبعد التجربة، تبيّن أن في ذلك خطورة شديدة. لماذا؟ لأن في بدايات عملية الخصخصة، يكون هناك زخم وطفرة فيتوهم البعض ان بالامكان بيع كل الشركات والمرافق العامة خلال سنتين. لكن تبيّن بعد التجربة ان الأسواق صعبة ومتذبذبة، وان برنامج الخصخصة في أية دولة وحتى في الدول المتقدمة قد يأخذ عشر سنوات. فهل نوقف الاستثمار في الشركات العامة عشر سنوات بانتظار خصخصتها؟ هذا مستحيل لأن قيمتها ستنخفض وستتعرض للإفلاس.■

حاوره فيصل أبو زكي

الحكومة السورية الجديدة: نقلة إقتصادية

"استمرارية سياسية ونقلة إقتصادية".
بهذه العبارة كان ثمة إجماع على وصف الحكومة السورية الجديدة التي أبصرت النور أواسط كانون الأول/ديسمبر الماضي، وهي الحكومة الأولى في ولاية الرئيس د.**بشار الأسد**.

وهذه الحكومة التي تشكّلت بعد يومين من استقالة الحكومة السابقة، تمّ الإعداد لها على مدى ستة أشهر، وتمّ خلال هذه الفترة استعراض مجموعة واسعة من الأسماء شملت المقيمين منهم والعاملين في الخارج، إلى أن رست الغربلة على هذه التشكيلة التي ضمت 34 عضواً، وبرئاسة رئيس الحكومة السابقة د.**محمد مصطفى ميرو**.

أما وان الحكومة الجديدة تمثّل "استمرارية سياسية ونقلة إقتصادية" فإنها بهذا المعنى تعكس مضمون خطاب القسم الذي أداه الرئيس **بشّار الأسد** عند توليه القيادة، والذي أكّد فيه على الثوابت القومية والسياسية لسورية، كما أكّد على



غسان الرفاعي: الإقتصاد والتجارة الخارجية

ضرورة الانخراط في ورشة التحديث والتطوير الإقتصاديين بما يمكّن سورية من تحقيق الانفتاح الإقتصادي والاندماج بالإقتصاد العالمي، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص. أما وأن الحكومة الجديدة جاء تشكيلها مناصفة بين الوزراء القدامى والوزراء الجدد، فإن ذلك يعكس توجّه القيادة السورية على تحقيق التحديث تدريجاً، واعتماد منهج التطور بدراية وهدوء بعيداً عن النقلات السريعة

د. عصام الزعيم: التخطيط للصناعة

وما تنطوي عليه من محاذير. فمنذ أن تسلّم الرئيس د. **بشّار الأسد** مقاليد القيادة بدا واضحاً حرصه على عدم حرق المراحل وعلى عدم الانزلاق في مطب التسرّع، بل العمل بعقلانية وبتوفير الظروف الموضوعية لكل خطوة جديدة يعتزم اتخاذها.

أما وأن الحكومة الجديدة شهدت تخفيضاً ملموساً لحصة حزب البعث الحاكم، فإن في ذلك دلالة على ما أعلن عنه الرئيس **الأسد** حول تحقيق المشاركة باتجاه مختلف الشرائح والقوى حيث ارتفعت في الحكومة الجديدة حصة الجبهة الوطنية التقدمية وحصة المستقلين.

نقلة إقتصادية

غير أن الأبرز في الحكومة السورية الجديدة أنها شكّلت بالفعل نقلة



د. محمد مصطفى ميرو: المهمة الجديدة

إقتصادية واضحة من خلال طبيعة وخلفيات الذين أسندت إليهم الحقائب التي تتعلق بالقضايا الإقتصادية والخدماتية مثل وزارات: الإقتصاد والتجارة الخارجية، المالية، السياحة، المواصلات، النفط، الزراعة وسواها. وتميّز الوزراء الجدد لهذه الحقائب بالآتي:

— إنهم من حملة الشهادات الجامعية وممن تلقوا علومهم في الخارج وعملوا في بلدان غربية كـ فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

— إن بعضاً منهم عمل وتعاطى مع مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، وسواها من المؤسسات والمنظمات التي تلعب دوراً حيوياً في تحقيق خطط التنمية القطرية.

فوزير المالية الجديد **محمد الأطرش** حائز على شهادة دكتوراه في الإقتصاد من جامعة لندن وعمل لفترة في البنك الدولي وشغل بعد ذلك مسؤوليات عدة في البنك المركزي وفي وزارة الإقتصاد.

أما وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية **غسان الرفاعي** فعمل هو الآخر في البنك الدولي واهتم بشكل أساسي بشؤون المراحل الانتقالية في الإقتصاد الآسيوي.

أما وزير الصناعة **عصام الزعيم** فعمل أيضاً سابقاً في برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وشغل مناصب عدة في فرنسا، وهو يحمل شهادة دبلوم في الدراسات العليا في العلوم السياسية وشهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية من جامعة باريس. ولا شك أن استلامه حقيبة

وزارة التخطيط في الحكومة السابقة قد وفّرت له رؤيا متكاملة تؤهله للتعاطي مع الشأن الصناعي بواقعية.

وفي الحكومة الجديدة أيضاً حقيبة وزارة النفط التي أسندت إلى **إبراهيم حداد** الذي تسلّم وظائف دولية منها رئيس قسم الخبراء في الوكالة الدولية للطاقة (أول شخص من الدول النامية يشغل هذه الوظيفة) ومعاون نائب المدير العام للوكالة نفسها لشؤون التعاون التقني. أما على المستوى المحلي فتسلّم العديد من الوظائف الأكاديمية المهمة.

واحتفظ المهندس **مكرم عبيد** بحقيبة وزارة النقل في الحكومة الجديدة، علماً إنه يحمل شهادة بكالوريوس في هندسة الكهرباء والإتصالات، وعمل في المؤسسة العامة للاتصالات وأجرى العديد من الدورات التدريبية في بريطانيا، السويد، فرنسا والولايات المتحدة.

والملاحظ كذلك أن وزير الزراعة والإصلاح الزراعي **نور الدين منى** حائز على دكتوراه فلسفة في الإقتصاد الزراعي من الولايات المتحدة الأميركية، وله استشارات دولية للأمم المتحدة والبنك الدولي ومركز الأصول الوراثية ومنظمة الفاو.

إلى ذلك، يتميز معظم الوزراء الجدد للحقائب الإقتصادية إلى كفاءاتهم العلمية وتعاطيهم مع المؤسسات الدولية،


د. محمد الأطرش : المالية

بانتمائهم إلى العصر وإلى الإقتصاد الجديد الذي يوليه الرئيس **الأسد** اهتماماً خاصاً. فثلاثة وزراء في الحكومة الجديدة كانوا أعضاء في الجمعية المعلوماتية في


د. سعد الله آغا القلعة: السياحة


د. محمد بشير المنجد : المواصلات

سورية التي أسسها وترأسها الرئيس **الأسد** نفسه قبل أن يتولى رئاسة البلاد.

ففي الوزارة **سعد الله آغا القلعة** وزير السياحة الذي يحمل شهادة في الهندسة المدنية، ودبلوم الدراسات العليا في الهندسة الجغرافية ودكتوراه في الحسابات المتعلقة باستخدام الكمبيوتر من فرنسا". وإلى ذلك، للوزير الجديد اهتمام واسع بالموسيقى. وفي الوزارة الجديدة أيضاً **بشير المنجد** الذي أسندت له وزارة المواصلات، وهو كان عضواً في مجلس إدارة الجمعية المعلوماتية.

واللافت في الحكومة كذلك وزير التعليم العالي الحاصل على شهادات عدة منها دكتوراه في النظم المعلوماتية للقياسات ويتقن اللغات الإنكليزية والروسية والفرنسية وملم باللغة الألمانية.

والواضح أن رئيس الفريق الإقتصادي في الوزارة هو د. **محمد الحسين** الذي عيّن نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية وهو يحمل دكتوراه في الإقتصاد من جامعة بوخارست (رومانيا) وعمل أستاذاً في كلية الإقتصاد في جامعة حلب.

والتطور البارز في الحكومة الجديدة هو إلغاء وزارة التخطيط التي ارتبط وجودها بأنظمة الإقتصاد الموجّه، حيث تمّ استحداث هيئة مركزية للتخطيط تابعة لرئيس الوزراء.

مزيج جيد

من هنا يتبين أن الحكومة الجديدة تشكل مزيجاً جيداً من الاختصاصات والكفاءات والخبرات الذي يحتاج إلى قيادة قادرة على خلق التناغم، وقد أسندت هذه المهمة مرة أخرى لرئيس مجلس الوزراء د. **محمد مصطفى ميرو**.

ولا شك أن الإبقاء على رئيس الوزراء ينطوي على اعتراف بالجهود التي قامت بها الحكومة السابقة والتي عملت على مدى أكثر من عام ونصف العام على تهيئة الإطار التشريعي للتحديث، فأصدرت عدداً ليس قليلاً من القوانين لا سيما منها المتعلق بإنشاء المصارف الخاصة والمشتركة وسوق الأوراق المالية.

من هنا، يمكن القول أن الحكومة


مكرم عبيد : النقل

الجديدة تشكل بالفعل نقلة إقتصادية يؤمل منها المضي في ورشة الإصلاح الإقتصادي والإداري، التي رسم ملامحها الأساسية خطاب القسم. ■

أهداف التعديل الوزاري في مصر

تحسين الأداء الاقتصادي ومعالجة تشابك الصلاحيات

القاهرة – محمود عبد العظيم

جاءت التعديلات الأخيرة في هيكل المجموعة الاقتصادية الوزارية في مصر، والتي جرت مؤخراً لتمثّل فاصلاً جديداً في مسيرة حكومة د. **عاطف عبيد** التي تولّت المسؤولية قبل عامين.

وعلى الرغم من أنّ هذا التعديل لم يكن مفاجئاً للرأي العام، بل كان مطلباً أساسياً لدوائر الأعمال منذ بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تطل برأسها مطلع هذا العام، إلّا أنّ "التغيير" الذي طاول أربع حقائب وزارية فقط هي: وزارات التخطيط والكهرباء والصناعة والبيئة، وطاول وظائف ومسمى وزارة الاقتصاد ليصبح اسمها الجديد وزارة التجارة الخارجية، لم يلبِ الطموح الذي كان متوقعاً.

فقبل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر الماضي كانت الدوائر الاقتصادية والسياسية تتحدث عن ضرورة إحداث تعديل جذري في الستراتيجية الاقتصادية والتصدّي بحزم لمظاهر الخلل في بنية الأعمال ومعالجة مشاكل سعر الصرف وتزايد العجز في ميزان المدفوعات – بلغ 13 مليار دولار نهاية حزيران/ يونيو الماضي – وانفلات عمليات الاستيراد وتدهور القيمة الشرائية للجنيه أمام العملات الرئيسية خصوصاً الدولار الأميركي والريال السعودي – يقدّر بنحو 130 قرشاً حالياً مقابل 96 في بداية الأزمة – وتزايد حدة ظواهر البطالة والركود ونقص السيولة والتوقف عن الدفع.

ومع الإجراء الأخير الخاص باستحداث آلية جديدة للتعامل مع أزمة سعر الصرف يوم منتصف آب/ أغسطس الماضي "آلية التعويم المدار مركزياً للجنيه" ونتج عنها تخفيض سعر صرف العملة المصرية بنحو 8,5 في المئة وشعور السوق بأن هذا الإجراء غير ذي جدوى، أصبح الحديث عن التغيير الوزاري خبزاً يومياً للجماهير وأبرز هموم دوائر صنع القرار.



د. عاطف عبيد

إسماعيل حسن

لذلك لم يكن مستغرباً أن تتعرّض بعض تصريحات الرئيس **حسني مبارك** – قبل 11 أيلول/ سبتمبر – لقضية التغيير الوزاري رداً على تساؤلات الصحفيين في مناسبات عدة بقوله أن التغيير سيحدث عندما يكون هناك أسباب موضوعية لذلك وأنه – أي الرئيس – لا يفضل التغيير من أجل التغيير في حدّ ذاته وإنما التغيير بهدف دفع أداء الحكومة وتطوير عملها لتلبية احتياجات الجماهير.

ثم جاءت بعد ذلك أحداث أيلول/ سبتمبر وتداعياتها لتغلق ملف التغيير الوزاري مؤقتاً إلى أن جاء التوقيت المناسب أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر.

من البنك المركزي

ورغم توافر الأسباب الموضوعية للتغيير منذ شهور عدة، إلّا أن انتهاء المدة القانونية لمحافظ البنك المركزي السابق **إسماعيل حسن** وإعلانه رغبته في عدم الاستمرار في منصبه شكّل أرضية مناسبة لإعادة التفكير في عملية التغيير، حيث كان على الحكومة البحث عن شخص مناسب ليتولى هذا الموقع المهم.

أيضاً كان عدم استمرار محافظ البنك المركزي السابق في منصبه مؤشّراً على عدم تناغم أداء المجموعة الاقتصادية والتنافر في الرؤى والسياسات بل وربما الأهداف التي تعاني منها هذه المجموعة حيث كان الخلاف بين **إسماعيل حسن** محافظ البنك المركزي ود. **يوسف بطرس غالي** وزير الاقتصاد – الذي حاول اختطاف مهام وصلاحيات وسلطات البنك المركزي في الشهور الستة السابقة على التغيير – سبباً رئيسياً لخروج **إسماعيل حسن** من موقعه.

أيضاً كان تداخل الاختصاصات بين وزارات عدة قد ظهر على السطح في الفترة الأخيرة وكشف هذا التداخل عمليتي طرح سندات دولارية في الخارج وتحديث الصناعة المصرية وفقاً لاتفاقية الشراكة الأوروبية. بالنسبة لعملية طرح السندات كشفت عن تنازع اختصاص إدارة عملية الطرح واستثمار الحصيلة بين وزارتي المالية والاقتصاد من ناحية والبنك المركزي من ناحية ثانية.

أمّا برنامج تحديث الصناعة الذي رصد له الاتحاد الأوروبي مبلغاً يقدّر بنحو ملياري جنيه ولمدة 7 سنوات، فقد كشف

عن وجود خلافات عميقة داخل المجموعة الوزارية الاقتصادية من ناحية ووزارة الخارجية من ناحية ثانية خصوصاً وأن الوزارة كانت قد أدارت باقتدار مفاوضات الشراكة انتهاء بتوقيع الاتفاقية بل وأنشأت وحدة خاصة للمتابعة والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بقضية تحديث الصناعة والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

وعلى رغم من أنّ هذه الخلافات قد



د. يوسف بطرس غالي

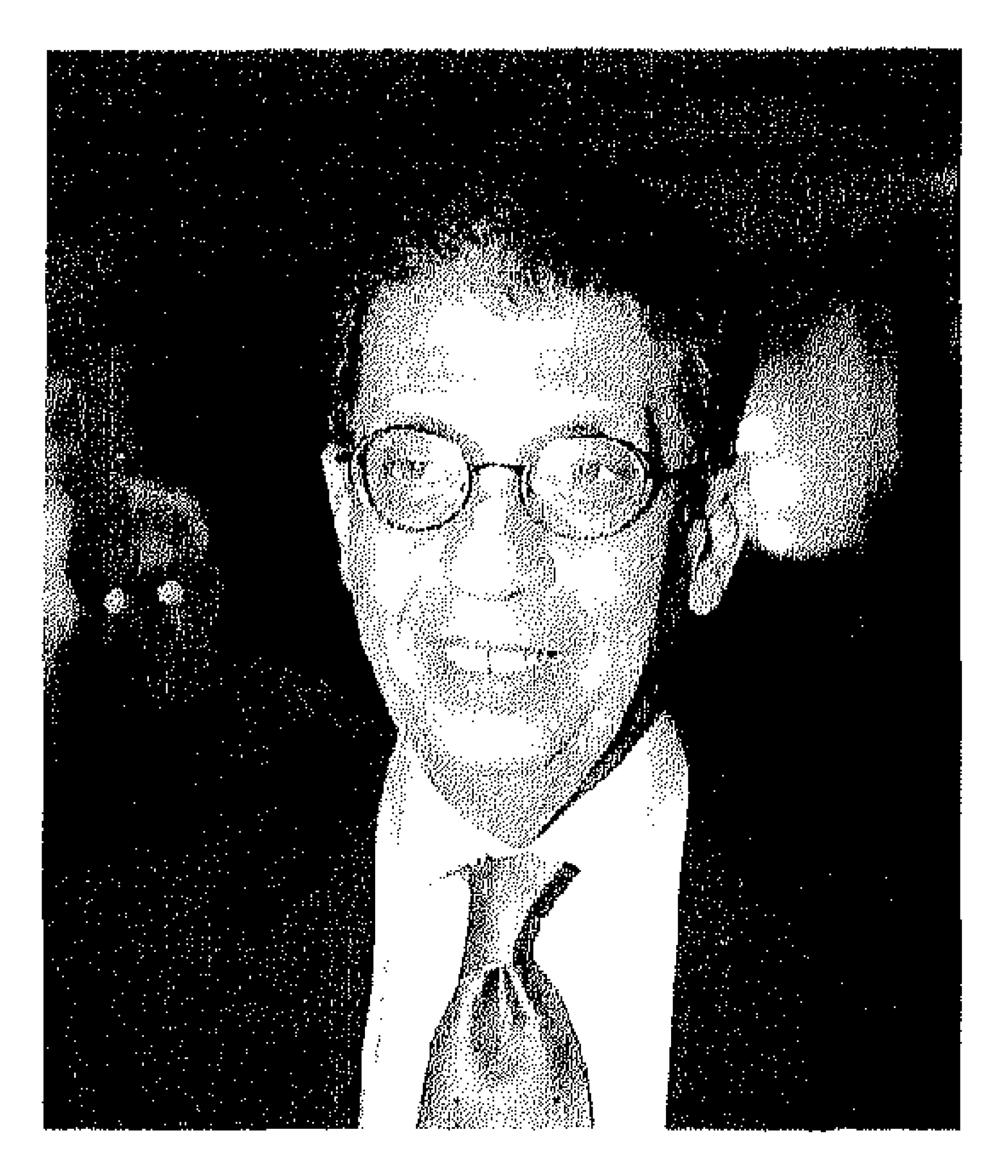
انتهت بانتصار المجموعة الاقتصادية وحل وحدة الشراكة الأوروبية في وزارة الخارجية مع تولّي السفير **أحمد ماهر** حقيبة الوزارة خلفاً لـ **عمرو موسى**، إلّا أن الخلافات حول قضية الشراكة وتحديث الصناعة ما لبثت أن تفجّرت داخل المجموعة الوزارية الاقتصادية ذاتها خصوصاً بين وزارتي الصناعة والاقتصاد، حيث أرادت كل وزارة الاستئثار ببرنامج التحديث تنفيذاً وإشرافاً.

أيضاً ساهمت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة إلى حدّ ما - تأثّراً بالأحداث العالمية بعد تفجيرات واشنطن ونيويورك - وفشل الحكومة في احتواء مشاكل التعثّر المصرفي وتدبير الأموال اللازمة لسداد ديون الحكومة للموردين والمقاولين وتعثّر إجراءات إنعاش السوق الداخلية، ما زاد من وطأة الركود، ساهم كل ذلك في ضرورة التعجيل بالتغيير.

أهداف التغيير

حدّد الخطاب الرسمي المصاحب لعملية التعديل الوزاري المحدود وإعادة هيكلة وزارة الاقتصاد ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تنشيط الصادرات وحل مشاكل المصدّرين بهدف سد عجز الموازنة خصوصاً بعد أن أصبحت قضية استنزاف موارد النقد الأجنبي في واردات ترفيهية واستهلاكية تمثّل مأزقاً حقيقياً في مصر بعدما صعد إجمالي الواردات في العام الماضي ليقترب من حاجز الـ 18 مليار دولار لأول مرة مقابل صادرات لا تزيد في أفضل الأحوال عن 5 مليارات دولار.



عمرو موسى

ولما كانت مشاكل التصدير تشمل أسباباً إدارية وبيروقراطية نابعة من تعدّد الجهات الحكومية المعنية بالتصدير والمصدّرين لتمتد من الصحة إلى الزراعة إلى الصناعة إلى المالية والمحليات إلى الاقتصاد كان لا بد من توحيد الجهات المشرفة على التصدير لتصبح جهة واحدة، ما يحصر المسؤولية في هذه الجهة ويطلق يدها في الوقت ذاته - عبر تعزيز صلاحياتها - في التصدّي لمشاكل المصدّرين وهو ما تمّ في وزارة الاقتصاد التي أصبحت تحمل اسم وزارة التجارة الخارجية حيث سيقتصر دورها على تولّي "ملف" التصدير. وتجلّى ذلك في عملية إعادة هيكلة الجهات التابعة لها حيث كان يتبع هذه الوزارة في السابق أكثر من 10 جهات تعمل في اختصاصات متباينة منها هيئة سوق المال المشرفة على بورصة الأوراق المالية والهيئة العامة للرقابة على التأمين المشرفة على شركات التأمين وإدارة النقد الأجنبي المشرفة على شركات الصرافة ثم هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وإدارة التعاون الدولي. أمّا في الأوضاع الجديدة فقد اقتصرت تبعية وزارة الخارجية على الجهات المتعاملة مع قضية التصدير وفي مقدمتها هيئة الرقابة على الصادرات والواردات. ونزعت إعادة الهيكلة صلاحيات عدة من الوزارة أبرزها ما يتعلّق بالإشراف على النقد الأجنبي والتفتيش على شركات الصرافة ورئاسة الجمعيات العمومية للبنوك حيث تمّ نقل هذه الصلاحيات إلى البنك المركزي لتعزيز صلاحياته في مجال السياسة النقدية، وكذلك تمّ نقل هيئة سوق المال لتصبح تابعة لهيئة الاستثمار وكذلك مصلحة الشركات التي تمّ نقلها أيضاً من وزارة الاقتصاد إلى الهيئة العامة للاستثمار.

- الهدف الثاني من التعديل الوزاري هو تفعيل الأداء الاقتصادي للحكومة بعدما تراجع هذا الأداء في الفترة الأخيرة نتيجة أسباب متعددة ودفع الحكومة لإنجاز أهدافها الاقتصادية عبر برامج زمنية محددة وعبر توزيع الأدوار بدقة والمحاسبة على النتائج بحيث لا تتنصّل وزارة من مسؤولياتها.

- الهدف الثالث هو بالطبع فض الاشتباك السياسي بين المجموعة الوزارية الاقتصادية وتحديد سلطات وصلاحيات كل وزير وإنهاء حالة التنافر وعدم الانسجام التي سادت داخل مجلس الوزراء في الفترة الأخيرة وإرساء قواعد تناسق الأداء الحكومي.

قوانين جديدة

ولضمان إنجاز هذه الأهداف بدأت حكومة د. **عاطف عبيد** إعداد عدد من القوانين الجديدة منها قانون جديد للبنك المركزي يعزز استقلاليته وصلاحياته ويجعله تابعاً مباشرة لرئيس الجمهورية بعد أن كان تابعاً لوزير الاقتصاد ثم رئيس الوزراء بعد ذلك. كذلك تمّ تعديل قانون البنوك بما يسمح بإطلاق نشاط هذه البنوك في مجال التمويل العقاري لكسر حلقات الركود التي تحكم سيطرتها على السوق منذ فترة. وكذلك إعداد مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى تعديل القانون الرقم 95 للعام 1992 الحاكم لنشاط بورصة الأوراق المالية بهدف تنشيط البورصة ومساعدتها على لعب دور أكثر تأثيراً على الساحة الاقتصادية.

كل هذه التشريعات التي ستُحال إلى البرلمان لإقرارها تباعاً في الشهرين المقبلين ستؤدي من دون شك إلى تحسين الأداء الحكومي وهو الهدف الرئيسي للتغيير. ■



"سيدة الاستثمار" في الأردن لـ "الاقتصاد والأعمال"

ريم بدران: الترويج للاستثمار في قطاعي التكنولوجيا والأدوية

رغم أنّ تسمية "سيدة أعمال" لم تأخذ حقّها حتى الآن في مجتمع "البيزنس" العربي، إلا أن بعضهنّ أثبتن أن "كيدهنّ" لعظيم... ولكن في مجال المال والأعمال، فتألّقن في نشاطات اقتصادية متنوّعة، مصرفية وتجارية وسياحية وصناعية.

لكن د.ريم بدران، مدير عام مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن، شكّلت علامةً فارقة، كأوّل امرأةٍ عربية تتولّى هذا الموقع الخطير، وفي بلدٍ يُعدّ الاستثمار أوكسيجين حياته الاقتصادية. أمّ لطفلين، تهزّ السرير بيمينها وتجذب الاستثمار بيسارها. تتمنى على المستثمرين عند القدوم إلى الأردن، أن يأتوا إلى مؤسسة تشجيع الاستثمار قبل الذهاب إلى أيّ مكان آخر، فلديها الإجابة على كافة تساؤلاتهم واستيضاحاتهم، وهي واثقة من ذلك، كما خلال الإجابة على كافة أسئلة "الاقتصاد والأعمال" في هذا الحوار الشامل.

أجرى الحوار: مروان النمر

■ **ما هي أبرز القطاعات التي تروّجون للاستثمار فيها؟**

□ أولاً قطاع تكنولوجيا المعلومات، حيث شكّل جزءاً من تحويلات المغتربين والبالغة نحو مليار دولار سنوياً، إضافة إلى الاستثمارات المحلية والأجنبية والموارد البشرية المؤهّلة، رافداً مهماً للاقتصاد الوطني ولتأمين البنية التحتية الملائمة لتطوير هذا القطاع، الذي يلقى الدعم الكامل من جلالة الملك عبد الله الثاني. القطاع الثاني قطاع صناعة الأدوية، الذي يتميّز بالنمو المطّرد ويتوفّر الموارد البشرية، وتُضاف إلى قوة هذا القطاع الإمكانات الطبيعية الكبيرة المتوفّرة على البحر الميت لتصنيع منتجات التجميل الصحية. وما يساعد في تكثيف نشاط هذا القطاع في هذه المرحلة بالذات، قرار منظمة التجارة العالمية في الدوحة حول حماية حقوق الملكية الفكرية، إذ أن أكثر ما يهمّ المستثمر الجديد أن يكون المنتج محمياً من القرصنة.

صناعة الأدوية

■ **لكن قرارات الدوحة الأخيرة سمحت للدول النامية بتصنيع أدويتها لفترة ثلاث سنوات، واستثنتها من قانون حماية الملكية؟**

□ لم يتمّ استثناء أحد بالمطلق، بل وضعت منظمة التجارة برنامجاً زمنياً للدول التي تصنّع أدويتها للخروج من نشاط القرصنة. كما وضعت لائحة بالأدوية التي يمكن تقليدها، كالسماح بإنتاج الدواء إذا كان عمره أكثر من ثلاثين عاماً، طبق المواصفات العالمية لهذا الدواء. والأردن عضو في المنظمة منذ نيسان/أبريل 2000، وهو يسير منذ ذلك الوقت على هذا البرنامج، إذ من الممنوع إنتاج أيّ دواء إلاّ إذا كان يحمل براءة اختراع عالمية وأوراقاً رسمية تثبت صحّة إنتاجه وعدم قرصنته.

■ **ألم يكن لهذا القرار تأثير على بعض المصانع؟**

□ من الطبيعي أن يكون له تأثير على بعض المصانع التي لم تعد قادرة على إنتاج بعض الأدوية بعد الآن، وهي لا زالت تعاني آثاره على المدى القصير، لكن سيكون له مفاعيل إيجابية كبيرة على المدى الطويل، إذ يشجّع الشركات العالمية على إقامة استثمارات في الأردن لأنه يشعرها بالحماية، كما يزيد من ثقة الدول التي تستورد المنتج الأردني لمراعاته المواصفات العالمية. هذه هي العولمة، علينا الاستفادة من حسناتها والتعايش مع سلبياتها.

النسيج وشروط "الكوتا"

■ **قطاع الصناعات النسيجية شهد نمواً فما هي حوافز هذا القطاع؟**

□ ما يساعدنا أنه لا يوجد حصة "كوتا" على التصدير إلى الولايات المتحدة الأميركية، ما شجّع الكثير من المستثمرين والشركات المحلية والأجنبية على إقامة مشاريع ومصانع خلال العامين الماضيين، خصوصاً من الشرق الأقصى، ومن مصر والإمارات وبعض الدول العربية.

■ **البعض يتحدّث عن استثمارات إسرائيلية في هذا القطاع، فكم حجمها؟**

□ هي ليست باستثمارات، بل مُدخَلات على الإنتاج بنسبة 8 في المئة من قيمة السلعة، لكي يصبح المنتَج قادراً على الدخول إلى السوق الأميركية من دون جمارك وبعيداً عن نظام الحصص، ومعظم المصانع تسعى للحصول على هذه القيمة المضافة من عرب إسرائيل.

■ **وكم يبلغ حجم الصادرات في كلّ من هذه القطاعات؟**

□ بالنسبة للصناعات النسيجية يبلغ حجم الصادرات 150 مليون دولار سنوياً، في حين أنها لم تكن تتجاوز الـ 30 مليون دولار قبل عامين، وهي تتركّز إلى الولايات المتحدة. أمّا قطاع الأدوية فتبلغ صادراته 164 مليون دولار، وموجّهة تحديداً إلى أسواق أوروبا والدول العربية. لكن أكبر القطاعات من حيث التصدير هو قطاع التعدين، لوجود المواد الأساسية كالفوسفات والبوتاس، ويضم القطاع شركات كبيرة أردنية ـ أميركية وأردنية ـ أوروبية، وتمّ مؤخراً إنشاء شركتين هما "برومين" و"مغنازيوم أوكسايد"، وتبدأن

بالإنتاج في العام 2002.

السياحة: مشاريع بالجملة

■ **السياحة كانت أكثر القطاعات تأثّراً بالأحداث الأخيرة، فهل شهدت بعض المشاريع إحجاماً عن الاستثمار؟**

□ تأثرت السياحة بحجم كبير خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ونزلت أرقام الإشغال في الفنادق بشكل هائل، ففترة الذروة بالنسبة لسوق السياحة والسفر في الأردن تتمثّل في فصلي الخريف والربيع، في الخريف حدث ما حدث وطالت الخسائر الجميع، ويتمّ الآن التركيز على السياحة البينية العربية وعلى الترويج في دول آسيا للتعويض في فصل الربيع.

بالنسبة للاستثمار لم يشهد قطاع السياحة إحجاماً بالمعنى الدقيق للكلمة، بل تمّ تأجيل بعض المشاريع، ثمّ عاد بعض المستثمرين إلى مشاريعهم بعد فترة ترقّب. لكن آثار الأحداث الأخيرة كانت أشدّ خطورة على التصدير، خصوصاً إلى الولايات المتحدة الأميركية، وتحديداً بالنسبة لقطاع تكنولوجيا المعلومات، حيث يسود الترقّب والانتظار معظم الشركات المستوردة، فبعض الذين كانوا يريدون القدوم من الولايات المتحدة فضّلوا التريث، كما أن الكثير من رجال الأعمال والوفود من دول أميركا وأوروبا لم يشاركوا في المؤتمرات الدولية التي عُقدت في الأردن خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة.

■ **ما هي أبرز المشاريع التي يشهدها الأردن الآن في قطاع السياحة؟**

□ نحاول توجيه الاستثمارات إلى مناطق ذات طبيعة مميّزة وتفتقد المنتج السياحي، ويتمّ الآن إنشاء فنادق ماريوت وموفنبيك وانتركونتيننتال على البحر الميت. وهنالك مشروع أردني - خليجي بقيمة 20 مليون دولار لإنشاء شاليهات في المنطقة ذاتها. كذلك في منطقة عجلون، التي تفتقد بشدّة إلى المنتجات السياحية رغم تميّز طبيعتها، هنالك مشروع أردني لإنشاء فنادق ومدينة مائية، والقيّمون على المشروع يفاوضون الآن سلاسل الفنادق العالمية الراغبة في التواجد في تلك المنطقة. كما تشهد العقبة استقطاب مشاريع كثيرة، خصوصاً بعد إعلانها منطقة اقتصادية حرة، وأبرزها مشروع رجل الأعمال المصري سمير ساويروس مع شريكين أردنيين هما زارا Zara وأبو جابر، وضمنهم مساهمون في تلك الشركات مثل الأمير الوليد بن طلال وصبيح المصري ومحمود ملحس، لإنشاء Tala Bay وهي قرية سياحية متكاملة تضمّ 4 فنادق 5 نجوم ومارينا للقوارب وأسواقاً تجارية ومدينة سكنية ومجمّعاً تجارياً ومسرحاً، وتبلغ قيمة المشروع نحو 500 مليون دولار، وتنتهي المرحلة الأولى الخاصة بالفنادق خلال 3 سنوات، وجميع المراحل الباقية خلال 5 سنوات. كذلك هنالك منتجع لـ ماريوت على البحر الأحمر، وفندق انتركونتيننتال لشركة زارا على الشاطىء الشمالي، ومشروع لشركة تركية بقيمة 27 مليون دولار، وهذه المشاريع يبدأ العمل على إنشائها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

الحصة العربية

■ **ما دمنا نتكلّم عن العقبة، كان هنالك حديث عن إدارة ميناء جبل علي لميناء العقبة، فأين وصلت المفاوضات؟**

□ العقبة طرحت مناقصة لتوسيع الميناء وتطويرها كمشروع متكامل، في البداية كان هنالك اهتمام من منطقة جبل علي، لكنهم أحجموا في وقت لاحق ولم تُعرف الأسباب.

■ **كم تبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن خلال العام الحالي مقارنةً بالعام الماضي؟ وإلى أيّ القطاعات توجّهت؟ وكم نسبة الاستثمارات العربية منها؟**

□ الاستثمارات العربية لا زال حجمها ضئيلاً جداً. أمّا بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في المشاريع التي تستفيد من قانون تشجيع الاستثمار، خصوصاً المشاريع الصناعية وإنشاء الفنادق والمستشفيات، فقد بلغت العام الماضي 702 مليون دينار أردني (نحو 953 مليون دولار)، وتركّز معظمها في القطاع السياحي، ورغم أن المعدّل العام للاستثمار في هذا القطاع إلى نمو، لكنه يصعد عاماً ويهبط عاماً. أما هذا العام فقد قفزت الاستثمارات إلى 862 مليون دينار (نحو 1293 مليون دولار)، وتركّزت في القطاع الصناعي، خصوصاً الصناعة الإلكترونية والتجميع، صناعة البرمجيات، صناعة المحيكات، والمطابع التي شهدت نمواً كبيراً. ولدينا الآن بعض المشاريع نفاوض المستثمرين حولها، خصوصاً في قطاع السياحة، وبعض الشركات الصينية في مجال صناعة الإلكترونيات.

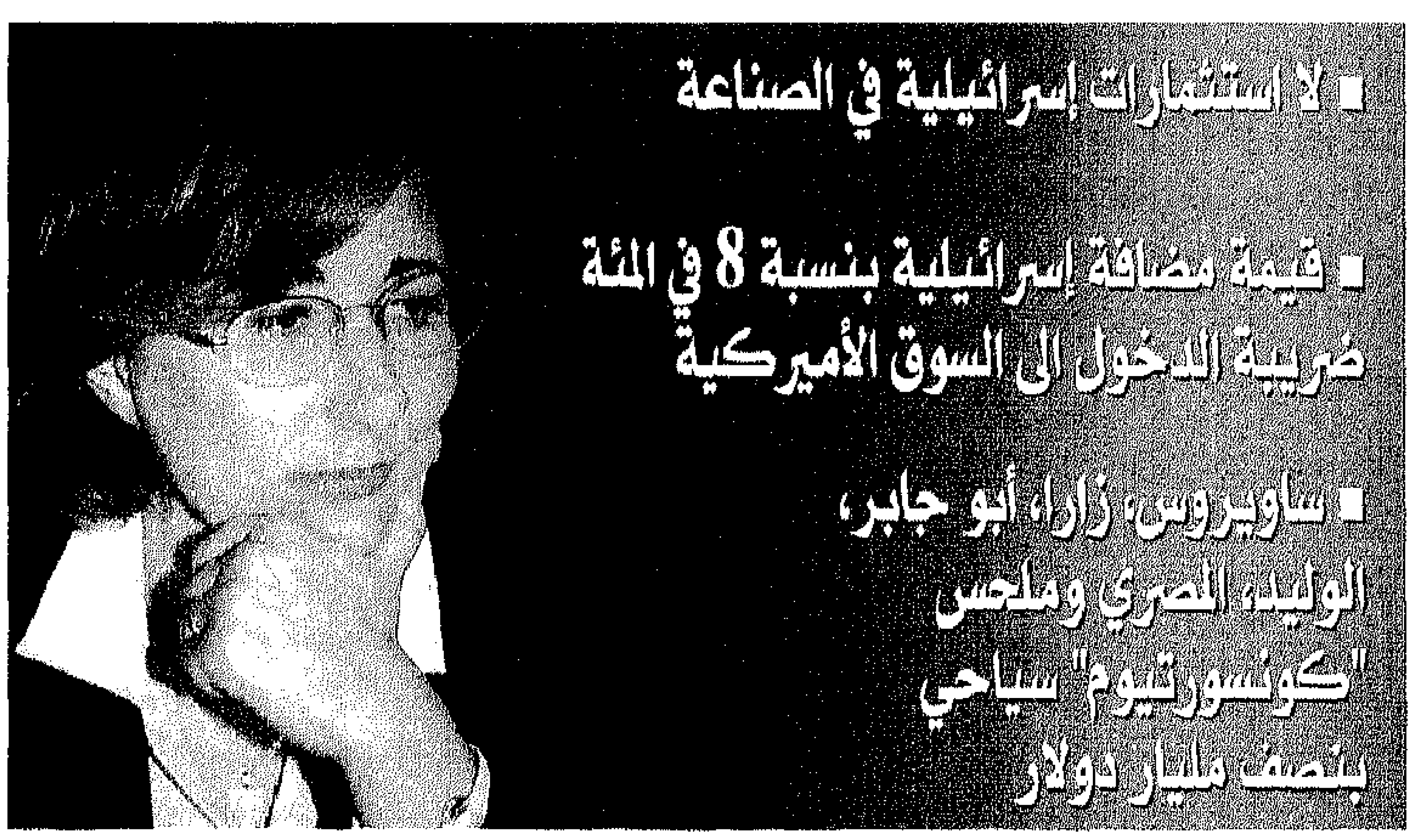
تكامل مع مصر ودبي

■ **هل لديكم خطوات عملية للتنسيق والتكامل مع بعض الدول العربية لجذب الاستثمارات؟**

□ نسعى لذلك، خصوصاً مع مصر ودبيّ في مجال تقنية المعلومات، حيث نمتاز مع مصر في مجال صناعة البرمجيات، ويمكن أن نعمل معاً على تدريب الموارد البشرية، والتكامل من خلال تخصّص كلّ دولة ببرمجيات محدّدة لقطاعات معيّنة، مثل: برامج الشؤون الإدارية، التأمين، المصارف، الصحة، التربية، وأمن المعلومات، ومن ثمّ التسويق من خلال دبيّ التي تضمّ الشركات العالمية. كذلك إذا كان هنالك عرض لمشروع عالمي، يمكن لهذه الدول الثلاث أن تتقدّم معاً بقوة للحصول على عقد المناقصة، وهذه الحلقة يمكن أن تتوسّع مستقبلاً لتضمّ إليها بيروت وتونس.

■ **وما هي العوائق؟**

□ ليس من المفروض أن يكون هنالك عوائق، لأن المصلحة المشتركة للدول الثلاث قائمة ولا تعارض المصلحة الخاصة لأيٍّ منها. كذلك ترويج لبنان والأردن وسورية سياحياً كحزمة واحدة، أمر يجب أن لا تكون



هنالك عوائق في طريقه، لتشابه المنتج السياحي والتكامل وسهولة المواصلات.

■ **وهل هنالك اتفاقات قريبة لتشجيع الاستثمار مع دول عربية؟**

□ نحن في طور المفاوضات حول اتفاقية تجارة حرة مع المملكة العربية السعودية، ولدينا اتفاقية مماثلة مع دبيّ، وننتظر ملاحظات الطرف الإماراتي على اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات.

■ **ولكن هل تلاقي الدعوة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات بالمنطقة تجاوباً، في الوقت الذي يشهد فيه القطاع انهياراً حول العالم؟**

□ صحيح أنّ بعض شركات تكنولوجيا المعلومات والـ"دوت. كوم" تراجعت إيراداتها وتحقّق خسائر حالياً، لكن لا زال العائد على رأس المال مرتفعاً لديها مقارنة بالصناعات التقليدية. ويمكن للطلب أن يكون في مرحلة انخفاض لكنه يبقى موجوداً، خصوصاً في المنطقة العربية حيث المصارف مطالبة بتقديم الخدمات عبر الإنترنت، كذلك قطاع التأمين والصحة وغيرها، ومشاريع الحكومات الإلكترونية. ولدينا فرصة علينا استغلالها في هذا الوقت، لجذب شركات جديدة أو توسيع شركات قائمة وتقديم خدمة ممتازة بأسعار معقولة. ففي أوروبا هنالك حاجة لآلاف المبرمجين، وفي بعض الشركات الكندية والأميركية، لافتقادها للموارد البشرية، تنجز عملها وبرامجها في الأردن وتسوّقها في الولايات المتحدة.

■ **وهل يواكب ذلك تطوير في البرامج الأكاديمية، لتخريج كوادر بشرية مؤهلة تواكب احتياجات السوق؟**

□ يتخرّج في الأردن سنوياً نحو 1100 طالب وطالبة متخصصين في مجال تقنية المعلومات، من 19 جامعة، بعض هذه الجامعات عندما تريد وضع برامجها التعليمية تتصل بالشركات لمعرفة متطلبات السوق وتوجيه الاختصاصات نحو هذه الاحتياجات، كما أنّ بعضها أقام مختبرات مشتركة مع شركات عالمية، وهو ما يوفر كافة عناصر الإبداع وفرص العمل للطلاب بعد تخرّجهم.

تكنولوجيا المعلومات

■ **تقرير REACH 1 وضع الستراتيجية المستقبلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن حتى العام 2004، لكن تمّ تعديله إلى REACH 2 قبل تحقيق أهدافه، فما هي الأسباب؟**



5 محاور لجذب الاستثمار: التعدين، الأدوية، النسيج، السياحة وتكنولوجيا المعلومات

□ صحيح أنّ تقرير REACH 1 هو خطة عمل حتى العام 2004، ويهدف إلى استقطاب استثمارات أجنبية بحجم 150 مليون دولار، وتوفير 30 ألف فرصة عمل، وتحقيق صادرات خارجية بقيمة 550 مليون دولار سنوياً. لكن الدراسة لم تقارب الواقع وكانت متحفّظة جداً خوفاً من الأحلام الوردية والوقوع بالاحباط، ففي العام الأول 2000 حققنا نحو 60 في المئة من الهدف، وكان الإنجاز أكبر بكثير من المتوقّع، إذ استقطبنا 150 مليون دولار استثمارات، ووفرنا جزءاً كبيراً من فرص العمل، وبلغت الصادرات 60 مليون دولار، رغم أنّ الفترة التأسيسية عادة ما تكون صعبة جداً على الشركات إلى حدّ أنها تخرجها من حساباتها التصديرية، لذلك نرى أنّ هدف الـ 550 مليون دولار قريب المنال.

■ **وما هي العوامل التي ساهمت في هذا النجاح السريع؟**

□ كلّ ذلك تحقّق نتيجة توفير المناخ الملائم للشركات وتحقيق متطلباتها. طلبوا إلغاء الجمارك، وكانوا يتوقعون الانتظار عاماً، فتمّ لهم ذلك خلال شهر. أرادوا تخفيض ضريبة الدخل على منتجاتهم إلى 15 في المئة، فاعتُبرت صناعة وخُفّضت الضريبة. أضافة إلى تعديل قانون العمل، ليصبح لصاحب العمل الحصة الأكبر من العائد على فكرة العامل ومن مردود ابتكاره، بعد أن كانت 50 في المئة. وأخيراً المطالبة باعتماد التوقيع الإلكتروني، لكنه يتطلب تعديل نظام العمل بين المؤسسات بالكامل، ويحتاج الوقت لتحقيق ذلك. أضف إلى ذلك البنية التحتية المتطوّرة، وخفض قيمة الاتصالات بنسبة 75 في المئة، إذ يعدّ اشتراك الإنترنت في الأردن الأرخص في العالم.

■ **في خضمّ هذه النجاحات، جاء انهيار شركة One World أوّل وأكبر شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن، فما هي الأسباب؟**

□ ليس انهياراً، بل انخفض إنتاجها بشكل كبير نتيجة ارتباطها الكامل بالسوق الأميركية، وبتأمين خدمات لشركات أميركية انخفض الطلب لديها مع انحدار السوق، فأثر ذلك في One World أكثر من سواها. ونتوقّع أن تستعيد الشركة عافيتها خلال فترة قريبة، لأنها من الشركات الرائدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن.

■ **وماذا عن تسهيلات الدعم المادي لشركات قطاع تكنولوجيا المعلومات؟**

□ تمّ إنشاء صناديق عدّة لدعم وتشجيع صناعة تكنولوجيا المعلومات، وساهمت مساهمات جيدة في نموّ هذا القطاع ودعم شركاته، وآخرها صندوق يُعلن عنه رسمياً خلال وقت قريب، بالتنسيق بين الحكومة وسيتي بنك وبعض الشركات الكبرى، وتديره شركات عالمية متخصصة، ويبلغ حجم الصندوق 15 مليون دولار، وهو قابل للزيادة حسب العرض والطلب.

■ **وهل سيتمّ قريباً فرض الاكتتاب في السوق المالية على الشركات؟**

□ يجب أن تكون الشركة مساهمة عامة ليتمّ الاكتتاب في السوق المالية، بالإضافة لإعلان الميزانيات والأرقام حسب متطلبات السوق، وهذا التحوّل يحتاج وقتاً ودراسة. لكننا نسعى لربط السوق المالية الأردنية مع بعض الأسواق العربية الأخرى، خصوصاً دبيّ والبحرين، فيتمّ بداية السماح بتداول أسهم بعض الشركات وثمّ نتوسّع، وهو ما يشكّل نواة للربط الشامل بين هذه الأسواق، ومع باقي الأسواق العربية مستقبلاً.

الحكومة الالكترونية

■ **أين أصبح مشروع الحكومة الإلكترونية في الأردن؟**

□ هنالك بعض الدوائر بدأت بتقديم بعض الخدمات عبر الإنترنت، والشركات تستفيد منها حالياً، مثل خدمة الإعفاء الجمركي. والأولوية لدينا توفير الخدمات التي تشهد طلباً متزايداً عليها، مثل تسجيل الشركات وضريبة الدخل، والخدمات غير المعقّدة التي لا تستوجب جهات عدّة للموافقة، ويتمّ توفير هذه الخدمات تباعاً حسب جدول أولوية خلال ثلاث سنوات، ليتمّ التوجّه بعدها إلى الخدمات الأكثر تعقيداً والأقل طلباً، ومن ثمّ الربط المتكامل بين الدوائر. ■





الجزائر: موازنة العام 2002 أبعاد اقتصادية واجتماعية

وزير المال الجزائري مراد مدلسي

الجزائر – هناء ازباغدي

عرفت الجزائر منذ أواخر الثمانينات توجّهات سياسية جديدة دفعت بها إلى انتهاج سياسة اقتصادية ترتكز على حرية السوق والمنافسة وانفتاح التجارة الخارجية، وهو ما جعل إصلاح القوانين ضرورة للتكيّف مع آليات اقتصاد السوق وشرطاً أساسياً لإدماج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي.

وتماشياً مع هذه التوجّهات أصدرت الجزائر وعدّلت خلال السنوات الأخيرة قوانين عدة أهمها قانون النقد والقرض وقانون التجارة والمرسوم المتضمّن إنشاء البورصة والقانون المتعلّق بتسيير رؤوس أموال الدولة وقانون المنافسة، والأمرين المتعلّقين بتطوير الاستثمار وخوصصة وتنظيم المؤسسات العمومية اللذين دخلا حيّز التنفيذ في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

ويأتي قانون المالية 2002 الذي صادقت عليه مؤخراً الغرفة الثانية للبرلمان تجسيداً لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة** والقاضي بتخصيص ما يقارب 8 ملايين دولار (525 مليار دينار جزائري) لتحسين المرافق العمومية وبعث الفلاحة والصناعة وتطوير شبكة المياه وخلق نحو 800 ألف وظيفة عمل خلال السنوات الثلاث المقبلة من بينها 300 ألف في العام 2002.

ويتوقع القانون الذي أعدّ على أساس سعر 22 دولاراً لبرميل النفط وسعر صرف بـ 78 ديناراً للدولار صادرات بـ 17,69 مليار دولار وواردات بـ 11,1 ملياراً وناتجاً محلياً خاماً قدره 4266 مليار دينار جزائري ونمواً بـ 5,7 في المئة وعائدات بـ 1457.75 مليار دينار (63 في المئة منها ناتجة عن الجباية البترولية) ونفقات بـ 1559,85 مليار دينار، وهو ما يجعل عجز الميزانية المرتقب للعام 2002 معقولاً بالنظر إلى التوازنات المالية التي تعرفها الجزائر حالياً والتي يميّزها انخفاض الديون الخارجية إلى 22,5 مليار دولار واحتياطات الصرف إلى 18 ملياراً.

وسيسمح رصيد صندوق ضبط الإيرادات (وهو صندوق يموّل من حصيلة الفارق بين عائدات النفط الفعلية وتلك المتوقعة في قانون المالية) الذي يرتقب وصول إيراداته إلى 245 مليار دينار بتغطية الجزء الأصلي من إجمالي الدين العمومي (الداخلي والخارجي) للعام 2002 المقدّر بـ 195,4 مليار دينار ونحو 33 في المئة من الجزء الأصلي للدين العمومي للعام 2003.

(يذكر أن إجمالي المديونية العمومية (الأصلي زائد الفوائد) يقدّر حالياً بـ 2800 مليار دينار، أي ما يعادل 37 مليار دولار).

ويرجع ارتفاع نفقات الميزانية التي زادت بـ 7,4 في المئة مقارنةً بالعام 2001 لارتفاع فوائد الدين العمومي ونفقات العمال وزيادة المنح العائلية وبعض الإعانات وتعويض الدولة للجماعات المحلية عن تخفيض بعض الرسوم وكذا تكفلها بتكاليف تصفية المؤسسات العمومية.

ويقضي القانون في هذا الإطار بإقفال تصفيات المؤسسات الاقتصادية العمومية المحلية وإتمام مسار بيع أصول البعض منها لصالح العمال وإلغاء ديون ومستحقات هذه المؤسسات على الجماعات المحلية وتحصيل الديون التي لم تتمّ بعد تسويتها.

ويرتقب أن تنتقل أرباح القطاع العمومي هذا العام إلى 4,5 مليارات دينار (مقابل 4 في المئة العام 2001) كما ينتظر أن يحقق قطاع الفلاحة نمواً قدره 6,8 في المئة والمحروقات 6,7 في المئة والبناء والإشغال بـ 6,5 في المئة والخدمات 6 في المئة، في حين ينتظر أن تنمو الصناعة بـ 2,5 في المئة.

وخصص القانون 446,45 مليار دينار (نحو 6 مليارات دولار) لتمويل اعتمادات الدفع ومبلغ 63,23 مليار دينار (أكثر من 800 مليون دولار) لعمليات رأس المال.

وفي مجال تشجيع الاستثمار نص القانون على إنشاء صندوق لدعم الاستثمار خصص له مبلغ 1,3 مليار دينار (17 مليون دولار) كغلاف مالي موجّه لإنجاز الأشغال والهياكل الضرورية لقيام الاستثمارات.

ويعتمد قانون المالية 2002 على إجراءات جبائية جديدة من شأنها عصرنة الإدارة الجبائية وتبسيط إجراءاتها وتعزيز منظومة مكافحة الغش والتهرّب الجبائي ومراجعة نسب بعض الرسوم وكذلك تخفيض بعض الأتاوات لصالح المؤسسات الاقتصادية.

وينص القانون على تخفيض نسبة الدفع الجزافي من 5 إلى 4 في المئة ومراجعة الرسم الإضافي المؤقت وتخفيض رسوم التسجيل المطبّقة على الشركات تشجيعاً على خلق شركات ذات رساميل كبيرة.

وتأتي هذه التخفيضات لتدعم الإجراءات المقرّرة السنة الماضية في إطار قانون المالية 2001 والمتعلّقة بنقل نسب الرسم على القيمة المضافة من 7 و14 و21 في المئة إلى 7 و17 في المئة وتخفيض الرسم الإضافي المؤقت، المفروض على مواد التجهيز المستوردة والتي تنتج في الوقت نفسه محلياً، إلى 12 في المئة سنوياً لينعدم العام 2005 وذلك كوسيلة لتحضير المؤسسات الجزائرية تدريجياً للمنافسة الأجنبية.

وكان الرئيس **بوتفليقة** وقّع في

آب/ أغسطس الماضي أمراً يتعلّق بتطبيق نظام جديد للتعريفات الجمركية يعوّض نسب 0 و5 و15 و45 في المئة بنسب جديدة هي 5 في المئة (تطبّق على المواد الأولية) و15 في المئة (المواد الوسيطة) و30 في المئة (المواد واسعة الاستهلاك).

وأولى التشريع الجديد اهتماماً خاصاً بمكافحة الغش والتهرّب الجبائي من خلال إلزام المتعاملين الاقتصاديين باستعمال رقم التعيين الإحصائي عند كل تصريح جبائي وجعل نشاط استيراد البضائع التي يعاد بيعها على حالها حكراً على الشركات من دون الأشخاص نظراً لتمتع الشركات بظروف أفضل للتعرّف عليها.

وبهدف تسهيل وتنظيم عملية تحصيل الضرائب لدى الشركات الكبرى التي تدفع في مجموعها ما يعادل 75 في المئة من المحصول الجبائي سيتمّ إنشاء هيئة جديدة مهمتها تسيير ملفات كبريات الشركات.

ويشمل هذا الإجراء، إلى جانب الشركات العاملة في قطاع المحروقات، الشركات المنتمية لمجموعات أجنبية (وإن لم تكن تملك مقراً دائماً في الجزائر) وشركات رؤوس الأموال التي يفوق رأس مالها السنوي أو ما يعادل 100 مليون دينار (1,3 مليون دولار) ومجموعات الشركات كلما حققت إحدى وحداتها رقم الأعمال المذكور.

وفضلاً عن هذا أولى القانون عناية بالغة بحماية البيئة، إذ نصّ على تعديل الرسم الخاص بالنشاطات الملوثة للبيئة وتأسيس رسوم تحفيزية لإزالة النفايات وإقامة أجهزة حديثة لحرق النفايات على مستوى المستشفيات.

وفي هذا الصدد، قرر التشريع الجديد رفع الرسم الداخلي على الاستهلاك المطبّق على التبغ بأنواعه بتأسيس رسم إضافي قدره 2,5 دينار على كل علبة سجائر ليخصص العائد لتمويل صندوق المستعجلات ونشاطات العلاج الطبي، كما قرر رفع سعر اللتر الواحد من البنزين بنوعيه (العادي والممتاز) ديناراً ليخصص نصف العائد لتمويل صندوق الطرقات والطرقات السريعة، فيما يخصص النصف الآخر لتمويل صندوق البيئة ومكافحة التلوث.

وهكذا، فإن قانون المالية للعام 2002 يتميّز عن القوانين التي سبقته بمزاوجته بين البُعدين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إعطائه الأولوية لخلق وظائف العمل والتركيز على تكثيف الإسكان الاجتماعي وهو ما سيعطي نتائج إيجابية إذا ما تمّ التحكّم في النفقات بصرامة وعقلانية. ■

السودان: فرص متنوعة في القطاع السياحي

المجتبى: نشجّع الاستثمار في الفنادق والمنتجعات

الخرطوم: دريد عوده

يشهد السودان ورشة سياحية كبيرة للنهوض بالقطاع السياحي وجعله واحداً من المصادر الأساسية للدخل الوطني.

فالحكومة السودانية تنظر إلى السياحة كأداة لإعادة إحياء الحوار والتواصل بين السودان والعالم خصوصاً بعد رفع عقوبات مجلس الأمن، وكقاطرة للاستثمارات الدولية والعربية في مختلف القطاعات، إذ أن الاستثمار السياحي يطاول فعلياً قطاعات البنى التحتية والنقل والتطوير العقاري والفندقي وغيره، وكلها استثمارات مطلوبة في "بلد قيد الإنشاء" كالسودان حيث قرّرت الحكومة الانسحاب الشامل من الاقتصاد وترك المبادرة كاملة للقطاع الخاص الوطني والخارجي.

"الاقتصاد والأعمال" التقت في الخرطوم وزير الدولة السوداني للثقافة والسياحة صدّيق المجتبى الذي تحدث عن تفاصيل خطة النهوض بالقطاع السياحي وفرص الاستثمار الكبيرة المتوفرة أمام المستثمرين والمناطق السياحية كقرية عروس ومنتجع الدندر ومنطقة عقيق ومشروع جبل مرة والمدينة السياحية العالمية وغيرها. وهنا الحوار:

■ **كيف ترى مستقبل السياحة في السودان وما هي خطة الحكومة لجعلها مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل القومي السوداني؟**

□ أولاً، يتمتع السودان بموارد وإمكانات سياحية كبيرة جداً تؤهّله لاحتلال موقع متقدم على الخريطة السياحية العالمية. ففي السودان تنوّع جغرافي ومناخي كبيرين، إذ أن البلد يمتد من المنطقة الاستوائية إلى الصحراء مروراً بالسافانا الفقيرة والغنية ومنطقة الوسط حتى النيل. ويتمتع السودان بمواقع سياحية طبيعية برية وبحرية منها المنطقة المطلة على البحر الأحمر التي توفّر سياحة السباحة والغطس، وفيها أروع الحقول والحدائق المرجانية في العالم قرب بور سودان، أضف إلى ذلك المواقع التاريخية الأثرية. فالسودان يتمتع بحضارة ضاربة في القدم، وآثارها قائمة على وادي النيل وفي بقاع أخرى من البلاد. والدليل على عراقة الحضارة السودانية التي تعود إلى نحو سبعة آلاف سنة قبل الميلاد، أن المواقع الأثرية المكتشفة فيها والتي سُلّط الضوء عليها في معرض حضارات النيل الذي نظّمه معهد العالم العربي في باريس، هذه المواقع المكتشفة قلبت الموازين في علم الآثار. لقد تحوّلت الدراسات من دراسات مصرية إلى



دراسات نوبية (Nubology)، ومن المعروف أن نوبيا هي الأرض الواقعة جنوب مصر، وهي تشكل السودان الذي توجد فيه أهرامات عريقة سابقة لأهرامات مصر.

كما يتمتع السودان بحياة برية ساحرة وغنية بالحيوانات حيث أن كل الحيوانات الأفريقية موجودة فيه. السودان بكامله يشكّل محمية طبيعية تلعب دور ربط حركة هجرة الحيوانات في العالم.

أرض الحوار والسلام

■ **إذاً هناك تعدّد مناخي وجغرافي وطبيعي في السودان، إضافة إلى المواقع الأثرية، ما يسمح بقيام سياحة على مدار السنة. ما هي خطة الوزارة لتنشيط القطاع السياحي؟**

□ في الماضي لم تكن السياحة مورداً رئيسياً في الاقتصاد السوداني الذي يعتمد على الزراعة والأنشطة الاقتصادية التقليدية. الآن توجّه الدولة السودانية هو لجعل السياحة أحد أهم الموارد الاقتصادية والذي لا يقل أهمية عن قطاع النفط، بل يفوقه أهمية خصوصاً في مجال الاستثمار وتأمين فرص العمل. فالاستثمار السياحي لا يحتاج إلى مدخلات خارجية كثيرة، بل إلى العمل على تحسين بنية الاتصالات والمواصلات وتعزيز الطاقة الإيوائية للفنادق، هذا بالإضافة إلى الترويج السياحي الداخلي والخارجي وتعزيز مستوى الخدمات السياحية وبث الوعي الثقافي السياحي في المنطقة ككل.

وبرأيي أن من بين أهم الجوانب السياحية في السودان هو الإنسان السوداني نفسه. الشعب السوداني شعب مضياف ومسالم ويحب الغرباء، وهذا يعود إلى طبيعة السودان المهجرية، فالسودان كان ولا يزال أرضاً مهجرية تأتي إليها الهجرات العربية والأفريقية وتندمج في المجتمع السوداني مشكّلة هذا التنوّع الاجتماعي والثقافي السوداني.

كما أن السودان أرض مهاجر النيلين، النيل الأبيض الذي يأتي من أعماق القارة الأفريقية من بحيرة فيكتوريا والنيل الأزرق الذي يأتي من أعالي الهضبة الأثيوبية. والنيلان الأزرق والأبيض يلتقيان في الخرطوم ويشكّلان معلماً سياحياً ساحراً. وهناك أسطورة في الميثولوجيا اليونانية القديمة تقول أن الآلهة عندما يختلفون سيلتقون في ملتقى النيلين ليتصالحوا ويصلحوا أوضاع العالم. طبعاً هذا رمز إلى أن السودان أرض المصالحة والحوار والسلام، وهكذا كان العالم القديم ينظر إلى الأرض السودانية.

الجواذب السياحية الأخرى هي السياحة البيئية (Ecotouris) وسياحة المؤتمرات والرياضة والثقافة. وهذه الجواذب تعمل الحكومة السودانية ووزارة السياحة على استثمارها للنهوض بالقطاع السياحي.

مدينة سياحية عالمية

■ **ما هي أهم المشاريع والاستثمارات السياحية الآن؟**

□ من بين أبرز المشاريع مشروع إقامة مدينة سياحية عالمية في الخرطوم. هذه المدينة مصمّمة لتجمع كل الثقافات ولتعبّر عن التنوّع الثقافي للشعب السوداني، بحيث أن السائح سيتعرّف على كل السودان في موقع واحد. وسيكون في المدينة عدد من الفنادق إضافة إلى مجموعة من المطاعم المحلية والعالمية لتلبية مختلف الأذواق.

■ **ما هي فرص الاستثمار التي توفّرها المدينة لرجال الأعمال العرب والأجانب؟**

□ مشروع المدينة السياحية العالمية مفتوح بالكامل أمام القطاع الخاص السوداني والخارجي حيث ستقدم الحكومة السودانية الأرض والتسهيلات للمستثمرين. فالدولة حرّرت الاقتصاد بالكامل وهي لا تريد الدخول في مشاريع جديدة، إنما ستفتح المجال والآفاق للمبادرات الخاصة من أجل تعزيز الاستثمار. وبالفعل عندما فتحنا المجال للقطاع الخاص شهد الاقتصاد السوداني حيوية كبيرة.

تكلفة المشروع بملايين الدولارات، وقد تلقينا طلبات كثيرة من مستثمرين عرب وأجانب من بينهم شركة ألمانية وأخرى قطرية قدّمتا معاً عرضاً لاستثمار المدينة السياحية. والشركتان تريدان تحويل النيل إلى منتجع دولي لسباق الزوارق كحدث عالمي سنوي. وهناك مستثمرون آخرون أبدوا استعدادهم للاستثمار في إقامة الفنادق والمنتجعات السياحية في المدينة العالمية.

بيل غايتس... والسودان

■ **ما هي المشاريع الأخرى وفرص الاستثمار فيها؟**

□ الآن هناك مشروع تأهيل وتطوير قرية عروس السياحية في بور سودان على البحر الأحمر، وهي من أروع المواقع السياحية في العالم. القرية كانت أساساً في عهدة الشركة العالمية السياحية وهي شركة سودانية مختلطة. ومؤخراً طرحت الشركة مشروعاً للإيجار والاستثمار ورسا العطاء (المناقصة) على شركة سودانية خاصة. وهنا ألفت إلى أن بيل غايتس صاحب مايكروسوفت العالمية قال أن أجمل عشرة أيام في حياته قضاها في قرية عروس في السودان.

كما أن هناك مشروع منتجع الدندر السياحي الذي يوفر الفرصة للسيّاح الذين يريدون الاستجمام في الحياة البرية. هذا المنتجع مطروح بالكامل أمام الشركات والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. أضف إلى ذلك مشروع بناء منتجع سياحي

في منطقة الولاية الشمالية بإشراف وإدارة شركة إيطالية متخصصة بسياحة الآثار. هذه الشركة تقدم خدمات سياحية راقية ومتنوعة تشمل تنظيم الرحلات والزيارات إلى المواقع الأثرية وتقديم دليل سياحي كامل عنها وتوفير المرشدين السياحيين.

■ يبدو أن هناك تركيزاً كبيراً من الحكومة السودانية على منطقة الولاية الشمالية.

□ هذا صحيح. الحكومة السودانية تسعى إلى جعل الولاية الشمالية منطقة سياحية تعتمد كلياً على الموارد السياحية خصوصاً أنها تشكّل شريطاً جغرافياً على النيل، كما أن هناك مطاراً دولياً في بور سودان لاستقبال الطائرات القادمة من أوروبا والدول العربية، وهذه ميزة إضافية للسياحة على البحر الأحمر وتحديداً سياحة القطز وسياحة العروس ومنطقة عقيق في البحر الأحمر وكلها مناطق سياحية رائعة تُضاف إلى مشاريع سياحية أخرى مثل مشروع الردوم ومشروع جبل مرة. مشروع جبل مرة فيه عدد هائل من الشلالات والاستراحات ويعتبر ولاية سياحية كاملة. ولاستثمار هذا المنتجع الطبيعي الخلاب، بدأت الحكومة تشقّ الطرق الحديثة إليه وبناء سكة حديد لأن جبل مرة مورد سياحي واقتصادي مهم نظراً لثروته الحرجية والحيوانية الكبيرة.

■ برأيك كيف سيؤثر رفع عقوبات مجلس الأمن على السياحة في السودان؟

□ بعد رفع الحصار، تلقينا بالفعل عدداً كبيراً من الاتصالات والطلبات من شركات غربية وعربية للاستثمار في السودان، كما أن الطلب على تأشيرات الدخول ارتفع بشكل كبير في الأونة الأخيرة، وهذا ما يبشّر بانفتاح عالمي على السودان سياسياً واقتصادياً. وهناك أيضاً انفتاح عالمي إعلامي على البلاد، إذ أن مؤسسات إعلامية غربية قدمت إلى السودان لتسلّط الضوء على النواحي الثقافية والسياحية. هذا المناخ السياسي والإعلامي سينعكس إيجاباً على القطاع السياحي والاستثمار فيه.

■ ما هي الحوافز التي يقدمها السودان للاستثمارات العربية والأجنبية في السياحة تحديداً؟

□ الحوافز تأتي طبعاً ضمن قانون الاستثمار الذي يعامل المستثمرين العرب والأجانب معاملة وطنية. من بين هذه الحوافز، إعفاءات جمركية على المدخلات المتعلّقة بالقطاع السياحي وإعفاءات ضريبية لسنوات عدة حتى ينطلق المشروع السياحي، أما الرسوم الأخرى المتبقية فهي منخفضة جداً.

نحن في السودان في حالة انفتاح شامل لأننا نريد اجتذاب الاستثمارات الأجنبية مهما كان حجمها لأنها تعتبر مورداً اقتصادياً جديداً للبلاد. كما أننا نشدّد على الاستثمارات السياحية لأننا نعتبر السياحة أداة للحوار والتواصل بين الشعوب ووسيلة لتغيير الصورة السلبية عن السودان التي تروّج لها جهات سياسية وإعلامية كثيرة في الدول الغربية.



فرص استثمار كبيرة

■ ثمة عوامل موضوعية تعيق عملية النهوض بالسياحة السودانية من بينها تدنّي مستوى البنى التحتية وعدم كفاية قطاع النقل وقلة الفنادق، والأهم من ذلك كله ضعف الخطوط الجوية السودانية. ما هي الخطة لإزالة هذه العقبات؟

□ بالفعل هناك نقص كبير في عدد الفنادق حيث الطاقة الإيوائية للفنادق الموجودة لا تستوعب السيّاح ورجال الأعمال. لذا فتحنا المجال واسعاً للاستثمار الفندقي، ومؤخراً تقدمت جهات عربية بطلبات لتشييد الفنادق أو الدخول في المشاريع التي تنوي الوزارة إطلاقها على هذا الصعيد. فهناك مشروع إقامة فندق جديد طرحته الوزارة مؤخراً وهو فندق الرئيس في منطقة فندق هيلتون. الأرض المخصصة لفندق الرئيس ملك الوزارة، وسنمنح استثمار بناء الفندق لإحدى الشركات إما بقيمة إيجارية منخفضة أو بصيغة الاستثمار المشترك، والمشروع مطروح الآن للعطاء.

هناك أيضاً مشروع إقامة فندق في المطار وعدد من الفنادق سيقام في الولايات وخصوصاً في المناطق الأثرية والسياحية، وأصحاب هذه المشاريع يلقون كل الدعم والتشجيع من الوزارة. كما نشجّع أيضاً الاستثمار في مجال المنتجعات وبيوت الاستراحة وبيوت الشباب لتنمية سياحة الشرائح الشعبية أيضاً.

هناك في العالم 800 مليون سائح يستقطب منهم السودان حالياً 600 ألف فقط، وخطة الوزارة تقضي بجذب مليون إلى مليون ونصف سائح في السنوات القليلة المقبلة.

لذا وضعت الوزارة خطة متكاملة للترويج السياحي، بحيث سيُعاد فتح مكاتب الترويج في الخارج واستخدام السفارات السودانية والملحقين الثقافيين والسياحيين في عملية الترويج. هذا مع الإشارة إلى أننا افتتحنا موقعاً خاصاً بالسياحة السودانية على شبكة الإنترنت، ونحن الآن في صدد إدخال السياحة الإلكترونية، كما أننا أنجزنا الأطلس السياحي لكل ولاية ومنطقة سياحية.

خصخصة الخطوط السودانية

■ ماذا عن قطاع النقل والخطوط الجوية السودانية؟

□ أنشئت شركات نقل كثيرة مؤخراً وهي توفر خدمات للسيّاح ورجال الأعمال. والوزارة لا تتساهل مطلقاً بالنسبة لمسألة جودة الخدمة، إذ عمدت على وضع معايير ومواصفات عالية لقطاع النقل الداخلي بحيث أن أية جهة لا يمكنها الاستثمار في قطاع النقل الداخلي ما لم تلبّ هذه الشروط والمواصفات التي ترقى إلى مستوى المعايير العالمية في هذا المجال.

بالنسبة للخطوط الجوية السودانية، ثمة اتجاه فعلي لخصخصتها قريباً بحيث تسهم الشركة في النهوض بالقطاع السياحي. فخصخصة الخطوط الجوية لا تنظر إليها من منظار نقل الملكية إلى القطاع الخاص فقط، بل كمحفّز للاستثمار السياحي في السودان. وهناك اتفاق بين وزارة السياحة والخطوط الجوية لتصبح هذه الأخيرة واجهة للسودان وأحد المرافق السياحية في البلاد. ومن بين الخطوات المشتركة التي نعمل على إنجازها معاً، إعداد برنامج للرحلات السياحية وإصدار "مجلة المسافر" التي ستعرف بالسودان وتسلّط الضوء على مرافقه ومواقعه السياحية، إضافةً إلى إنتاج أفلام عن الحياة السودانية والآثار التاريخية في السودان تعرض في الطائرة. ■


We light up your way
الانارة السعودية
Saudi Lighting
شركة الانارة السعودية المحدودة
Saudi Lighting Company Ltd.
ص.ب ٢٥٦٠٩ الرياض ١١٤٧٦ - المملكة العربية السعودية - تلفون : ٢٦٥١٠١٠ - فاكس : ٢٦٦٥٢١٩٤
P.O. Box 25609 Riyadh 11476 Saudi Arabia Tel.: 2651010 Fax: 2652194
E-mail: slc@saudilighting.com Web site: www.saudilighting.com


وزير السياحة التونسي
المنذر الزنايدي

السياحة التونسية تتوجه نحو الأسواق العربية

- تحرّك واسع واجراءات لمواجهة انعكاسات أحداث 11 أيلول/سبتمبر
- إعادة افتتاح المكتب السياحي في جدّه وخطوط جوية تربط تونس بدول الخليج
- جولة ناجحة لوفد سياحي تونسي في الخليج

تعتبر تونس إحدى أهم الوجهات السياحية جنوب المتوسط، وهي تستقبل سنوياً نحو 6 ملايين زائر أكثرهم من الأوروبيين، وبالتالي كان من المرتقب أن تتأثر صناعة السياحة في هذا البلد بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر والحرب في أفغانستان.

الى أي مدى انعكس هذا التأثر سلبياً على القطاع السياحي، وما هي ردة الفعل في تونس لمجابهة الانعكاسات، وهل يكون التوجّه نحو استقطاب السيّاح العرب جزءاً من المعالجات المرتقبة بعد أن أعلنت وزارة السياحة عن إعادة فتح مكتب "الديوان القومي التونسي للسياحة" في جدّه؟

الزنايدي: تحرّك واسع

لم ينتظر وزير السياحة التونسي المنذر الزنايدي أن تبدأ الانعكاسات السلبية على صناعة السياحة التونسية ليقوم بتحرّك مضاد، بل عمد منذ حصول أحداث 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الى إعداد خطة مواجهة لتراجع مرتقب، وقام بتحرّك واسع في اتجاه جميع الأسواق التقليدية المصدرة للسياح باتجاه تونس لا سيما الأسواق الأوروبية وصولاً الى الشرق الأقصى، وعلى خط موازٍ، أشرف الزنايدي على خطة تحرّك باتجاه العالم العربي وخصوصاً بلدان الخليج والمشرق شارك في تنفيذها كبار موظفي وزارة السياحة والديوان الوطني للسياحة الى جانب مشاركات من القطاع الخاص التونسي.

تراجع ملموس

في ندوة لاحدى المجموعات الفندقية في تونس (أبو نواس) انعقدت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تحدث الوزير الزنايدي عن الآثار السلبية التي خلّفتها الأحداث على القطاع السياحي فذكر أنّ موسم 2001 كان متجهاً لتسجيل أرقام قياسية جديدة قبل 11 أيلول/سبتمبر، ثم بدأ يشهد تراجعاً في نسبة النمو مقارنة مع العام الماضي. فخلال 8 أشهر من العام 2001 الماضي سجّل عدد السياح زيادة 14 في المئة وارتفع عدد الليالي بنسبة 6 في المئة، ثم تراجعت الليالي المقضاة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر لتصل نسبة النمو الى 3,6 في المئة.

وفسّر الزنايدي هذه المؤشرات بأنها ناجمة عن تخوّف السياح من السفر والتنقل خصوصاً في الطائرة، علماً أنّ 98 في المئة من زوّار تونس يأتون عن طريق الجو، الأمر الذي أدى الى إلغاء نسبة كبيرة من الحجوزات وتأجيل الكثير من المؤتمرات والتظاهرات التي كانت ستستضيفها تونس خلال الفصل الأخير من العام 2001، من دون ان يعني ذلك تراجعاً في العائدات التي يرتقب أن تسجّل زيادة بمعدل 7 – 10 في المئة.

اجراءات للمواجهة

وأعلن الزنايدي عن اجراءات وتحركات لاستدراك الأمور في حال استمرار الأزمة لفترة طويلة. أهم هذه الاجراءات، ما يأتي:

– تعزيز العلاقات والاتصالات مع وكالات السفر ومنظمي الرحلات، والعمل على إبراز الصورة الحقيقية لتونس كبلد حضاري متسامح ينعم بالأمن والاستقرار وببنية سياحية عصرية ومتنوعة.

– الحرص على الاعتناء بزوّار تونس وتحسين أسلوب التعامل معهم لكي يعودوا بانطباع جيد عن تونس فيساهمون بتصحيح الصورة التي تكونت عن البلدان العربية والاسلامية لدى الغرب.

– رفع مستوى الخدمات من دون اللجوء الى خفض الأسعار بشكل عشوائي، وعدم الرضوخ الى ضغط وكالات السفر كما حصل خلال حرب الخليج في عدد من البلدان.

والقطاع الخاص ينشط لتعزيز السياحة البينية


فوزي مجذوب

عقد اتفاق بين شركة الهوذج للخدمات السياحية والتجارية (سعودية) وشركة "ايزي تور" التابعة لمجموعة باطام التونسية. وقضى الاتفاق بافتتاح مكتب للشركة التونسية في جدّه بالتعاون مع شركة الهوذج للتعريف بالمنتوج السياحي التونسي والترويج وتنظيم الرحلات السياحية.

وبهذه المناسبة لبّى رئيس شركة الهوذج عبد الله محمد العتيق دعوة المدير العام لـ"ايزي تور" فوزي مجذوب لزيارة تونس والتعرف على ثروتها السياحية. وقام العتيق بجولة على أهم المواقع السياحية في تونس فابدى إعجاباً شديداً بمنطقة الجنوب التونسي والسياحة الصحراوية، كما نوّه بما حققته تونس من تنويع في منتوجها وخصوصاً المعالجة بمياه البحر. وعبّر فوزي مجذوب عن أمله بقيام تعاون واسع مع الشركة السعودية في القريب العاجل بعد أن تمّ اختيار موقع المكتب في جدّه واستئجاره. وتتجه النية لإرسال موظفين تونسيين من أصحاب الخبرة في التعريف والترويج للسياحة التونسية.

التحرّك أوروبياً وعربياً

بادر الوزير **الزنايدي** الى زيارة فرنسا وألمانيا وبريطانيا وهي أهم البلدان الأوروبية المصدّرة للسياح باتجاه تونس (الى جانب ايطاليا)، وشارك في تظاهرات سياحية كبرى في هذه البلدان عرض خلالها المناخ العام في تونس وواقع القطاع السياحي.

وفي الوقت نفسه قام وفد من الديوان الوطني للسياحة بجولات في عدد من البلدان العربية منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اضافة الى زيارة الى روسيا.

ودعا وزير السياحة التونسي الى تعاون عربي – عربي لتعزيز السياحة البينية بما يعوض النقص المرتقب في عدد السياح الأجانب، الأمر الذي يعيد التوازن للقطاع السياحي في البلدان المتوسطية، خصوصاً أن التوقعات تشير الى أن العديد من السياح ورجال الأعمال العرب لا سيما الخليجيين باتوا عازفين عن السفر نحو أوروبا وأميركا بعد المضايقات التي تعرض لها الكثيرون منهم. في حين ان تونس قادرة على توفير الكثير من متطلبات السائح العربي والعائلات العربية بفضل منتوجها الجيد وارتفاع مستوى الخدمات. وبذلك يجد السائح العربي ما يطلبه وهو آمن ومطمئن على حياته وكرامته.

جولة خليجية

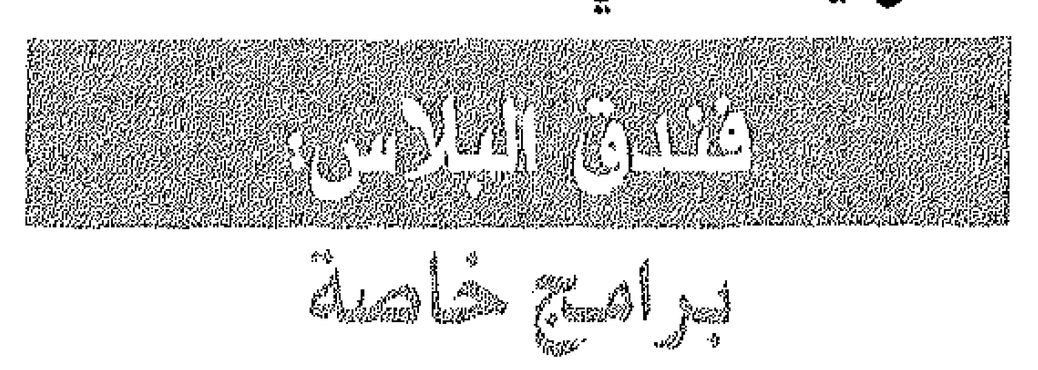
بناء لتوجيهات الوزير **منذر الزنايدي** قام وفد من الديوان الوطني للسياحة التونسية بجولة على عدد من البلدان الخليجية، لربط الصلة مع الهيئات الحكومية ومكاتب السياحة والسفر والتعريف بالامكانات التونسية والمنتوج السياحي التونسي. وضم الوفد كلاً من **محمد سيف الله الأحرم** (رئيس مدير عام الديوان) و**عبد السلام الزرماطي**، مدير العلاقات العامة في وزارة السياحة والترفيه والصناعات التقليدية. تمت الجولة على مرحلتين شملت الأولى: البحرين، أبو ظبي، دبي، مكة المكرمة، جدّه والرياض. فيما اتجه الوفد في المرحلة الثانية الى الكويت ورافقه المدير التجاري لمجموعة فنادق أبو نواس **حسان بن ثابت**.

وكانت الجولة ناجحة التقى الوفد خلالها بعدد من المسؤولين في القطاعين العام والخاص. ففي البحرين زار الوفد وزير الاعلام **نبيل بن يعقوب الحمر** و**كاظم رجب** الوكيل المساعد لشؤون السياحة، بحضور السفير التونسي، كما تمّ لقاء موسّع مع أصحاب مكاتب السياحة والسفر.

وفي الامارات كانت للوفد محطة لدى الوكيل العام للخطوط التونسية ولقاءات مع مكاتب السياحة أهمها وكالة أطلس للسياحة. أما في دبي، فإلى جانب النشاط الاعلامي واللقاء مع وكالات السفر عُقد اجتماع في مكاتب دائرة السياحة والتسويق التجاري.

اهتمام سعودي

لقيت زيارة الوفد التونسي اهتماماً مميزاً في السعودية تتوج بلقاء مع الأمير **سلطان بن سلمان** الأمين العام للهيئة العليا للسياحة، اضافة الى لقاءات مع المدير العام للمبيعات في الخطوط السعودية (المنطقة الوسطى)، ومع مدراء وكالات السياحة والسفر، كما التقى الوفد في مكة رئيس لجنة السياحة الوطنية في مجلس الغرف السعودية، فضلاً عن نشاط واسع في جدّه التي يرتقب أن تشهد إعادة افتتاح مكتب الديوان الوطني التونسي للسياحة.





وأعلن كمال بو هلال المدير العام لمجمع "البلاس" في قمرت شمال العاصمة التونسية، عن إعداد برنامج خاص لجذب السياح العرب واستقبالهم في فترة العطل والأعياد المقبلة.

ويتضمن البرنامج تعرفة خاصة للعائلات وللاقامة الطويلة، وخدمات اضافية فضلاً عن برامج الترفيه واللهو التي يوفرها الفندق في مطاعمه وحاناته.

والمعروف أنّ "البلاس" هو أحد أفخم وأرقى الفنادق في تونس ويضم عدداً كبيراً من الغرف والأجنحة بمستويات مختلفة، وهو مشروع سعودي كويتي تونسي مشترك. وخلال بضع سنوات أصبح الفندق مقصداً لرجال الأعمال والسياح العرب، كما تحوّل الى مقر لأهم المؤتمرات التي تعقد في تونس بفضل ما يوفره من قاعات وتجهيزات. علماً أنّ الفندق استقبل أهم ضيوف تونس من رؤساء وملوك وأمراء وشخصيات فنية وثقافية.

نشاط إعلامي في الكويت

في الكويت التقى الوفد التونسي الشيخ **أحمد الصمد الأحمد الصباح** وزير الاعلام، والشيخ **مبارك دعيج الابراهيم الصباح** (وكيل مساعد مسؤول عن الاعلام الخارجي)، وعقد الوفد ندوة صحافية تحدث خلالها عن واقع تونس السياسي والأمني والسياحي قبل أن يجتمع بالمسؤولين عن مكاتب السياحة والسفر.

ربّ ضارة نافعة

على الرغم من الانعكاسات السلبية للأحداث التي شهدها العالم ولا يزال منذ نحو 4 أشهر، فلا شك أنّ هذه الانعكاسات يمكن أن تؤدي الى نتائج ايجابية في مجال السياحة العربية البينية، إذا استمر التواصل والتحرّك من جميع الفرقاء للتعرّف والتعريف والترويج ومعالجة العوائق لإزالتها. ويبدو أن عدوى الاقتناع والاهتمام بالسياحة العربية البينية انتقلت من الوزير **الزنايدي** الى جميع المسؤولين الرسميين والى أهل المهنة.

وهناك إجراءات عاجلة يجري تنفيذها لمتابعة التحرّك الذي حصل حتى الآن وتوفير التواصل الذي بدأ يعطي ثماره. وأبرز الاجراءات إنجاز مواد ترويجية مثل الأدلة والنشرات والأقراص المدمجة (CD)، وتنظيم الزيارات المتبادلة مثل دعوة وكالات السياحة والسفر وممثلي وسائل الاعلام لزيارة تونس، وتنظيم جولة خليجية لأصحاب الفنادق ومكاتب السفر التونسيين، ومتابعة الزيارات الرسمية.

ودعت وزارة السياحة التونسية أهل المهنة (فنادق ووكالات) الى اعطاء الأهمية للسوق العربية ورسم ستراتيجية خاصة بها توفّر المتطلبات التي ترضي الأذواق العربية من توفير وسائل النقل والملاهي ومحلات التسوّق وتغيير بعض العادات والخدمات في الفنادق. وتمّ الاتفاق مع جمعية أصحاب الفنادق وجمعية أصحاب وكالات السفر في تونس على اختيار عدد من الفنادق والوكالات تكون مختصة بالتعامل مع السياح العرب. كما تمّ الاتفاق مع الخطوط التونسية للقيام بجهود خاصة لفتح خطوط مباشرة مع عدد من بلدان الخليج والتفكير جدياً بمنح شركات الطيران العربية حرية النقل الخامسة. الى ذلك سيتم تنظيم أسبوع سياحي تونسي في البحرين أواخر شهر نيسان/ابريل المقبل، وبعد ذلك تنظيم أسبوع مماثل في دبي خلال "الملتقى". ■

الاستثمارات العربية في تقنية المعلومات

نمو في ظل الخصخصة والتحرير



الشيخ حمدان بن راشد

أين هي الدول العربية من تقنيات المعلومات؟ وماذا ترصد من ميزانيات وتضع من خطط وآليات لتشجيع الاستثمار في هذا الاقتصاد الجديد؟

هذه الأسئلة شكّلت المحور الرئيسي للمؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد في دبي واكتسب أهمية ثلاثية الأوجه: انعقاده بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، تخصصه وارتكاز أوراق العمل على موضوع واحد "الاستثمار في تقنية المعلومات"، ثمّ استجابته لقرارات القمة العربية الأخيرة التي استضافها الأردن في آذار/مارس 2000.

نظّم المؤتمر الذي ينعقد مرة كل عامين، جامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام لغرف التجارة العربية وغرفة تجارة دبي بالتعاون مع اتحاد الغرف في الامارات، ورعاه الشيخ **مكتوم بن راشد آل مكتوم** نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء. وشارك في المؤتمر عدد من الوزراء العرب ورؤساء ومدراء مؤسسات تشجيع الاستثمار ورؤساء وأعضاء الغرف العربية وحشد من رجال الأعمال.

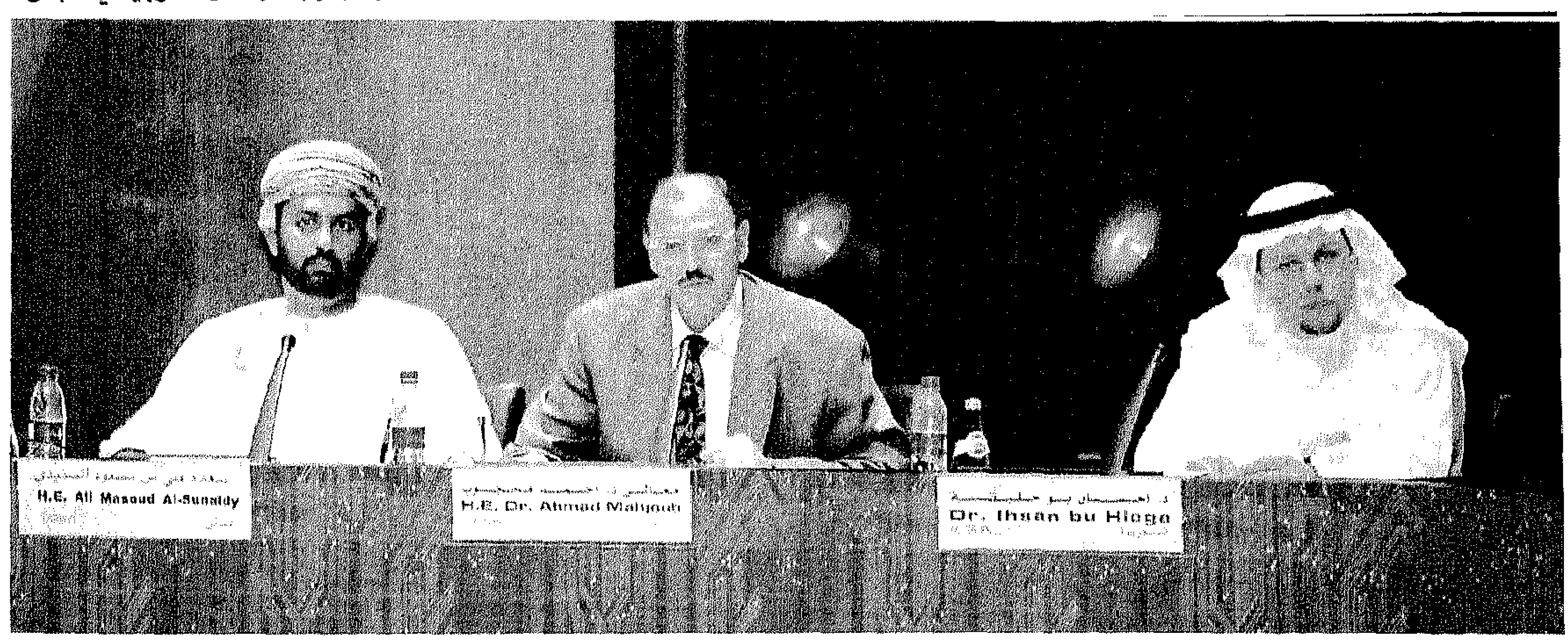
وكان افتتح المؤتمر بالنيابة نائب حاكم دبي وزير المال والصناعة الشيخ **حمدان بن راشد** الذي اعتبر تقنية المعلومات سمة للتقدم والاستثمار فيها مؤشراً على درجة الرقي، لافتاً الى المستوى الذي بلغته الامارات في هذا المجال. وتحدث الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية **عبد الرحمن** السحيباني، مشيراً الى توافر فرص التكامل العربي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وركّزت كلمة ضيف الشرف **عبد الرحمن اليوسفي** الوزير الأول المغربي التي ألقاها بالنيابة الوزير المغربي **أحمد حليمي علمي** على قدرة البلدان العربية للتأثير على النظام العالمي الجديد، مؤكداً أنّ منطقة التجارة الحرة العربية بداية مهمة لهذا الدور.

ودعا رئيس الاتحاد العام للغرف العربية **خالد أبو اسماعيل** الى رصد المزيد من الأموال والمساعدات الفنية للبحث العلمي وتوفير الكفاءات اللازمة لردم الهوة. وتناول **سعيد بن جبر السويدي** رئيس اتحاد الغرف في الامارات، المتغيرات الطارئة على الخريطة الاقتصادية العالمية.

المتحدث الرئيسي وزير الأشغال العامة والنقل اللبناني **نجيب ميقاتي** أكّد على أهمية تخصيص الشبكات الوطنية وتحرير القطاع، والانطلاق من دبي في تحرك متكامل تتوزع فيه الأدوار لبلورة دور عربي يجعل من الدول العربية شريكاً أساسياً في القرار العالمي. وشدّد **ميقاتي** على أهمية انسياب التبادل الحر للمعلومات.

وخصّص المؤتمر جلسات عدة لاستعراض تجارب البلدان العربية في مجال



من اليمين: د. احسان بو حليقة، الوزير د. أحمد محجوب، علي بن مسعود السنيدي

الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات. ويمكن ايجاز هذه التجارب في الآتي:

الامارات: بلورة نموذج

قدّم التجربة الاماراتية السادة: وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة **محمد خلفان بن خرباش**، رئيس المناطق الحرة والموانئ **سلطان بن سليم**، **أحمد بن بيات** الرئيس التنفيذي لمدينة دبي للإنترنت، **محمد القرقاوي** مدير عام منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية، ومفاد الجلسة أنّ دبي نوعّت قاعدة انتاجها، وأن الامارات تحتل المركز الـ 22 في نسبة مستخدمي الإنترنت الى عدد السكان (24,5 في المئة – 660 ألف مستخدم) ووفّرت بنية تحتية متطورة. فكانت مدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي للاعلام، وواحة دبي للمشاريع والحكومة الالكترونية...

الأردن: آن الأوان

تحدثت عن تجربة الأردن مديرة مؤسسة تشجيع الاستثمار **ريم بدران** فعرضت للحوافز المتاحة لهذه الصناعة لجهة الاعفاء الجمركي والضريبي (15 في المئة بدلاً من 25 في المئة) فضلاً عن حسومات ضريبية مدتها 10 سنوات.

وأشارت الى أنّ الفرص الاستثمارية متاحة في التعليم الالكتروني وصناعة البرمجيات والنظم المختلفة وتطبيقات الإنترنت وتصميم المواقع والتعريب ومراكز البحوث والتطوير. وعددت **بدران** بعض الشركات التي برزت في هذا القطاع، مشيرة الى استهداف الأردن لاجتذاب استثمارات بـ 150 مليون دولار وخلق 30 ألف فرصة عمل.

مصر: القرية الذكية

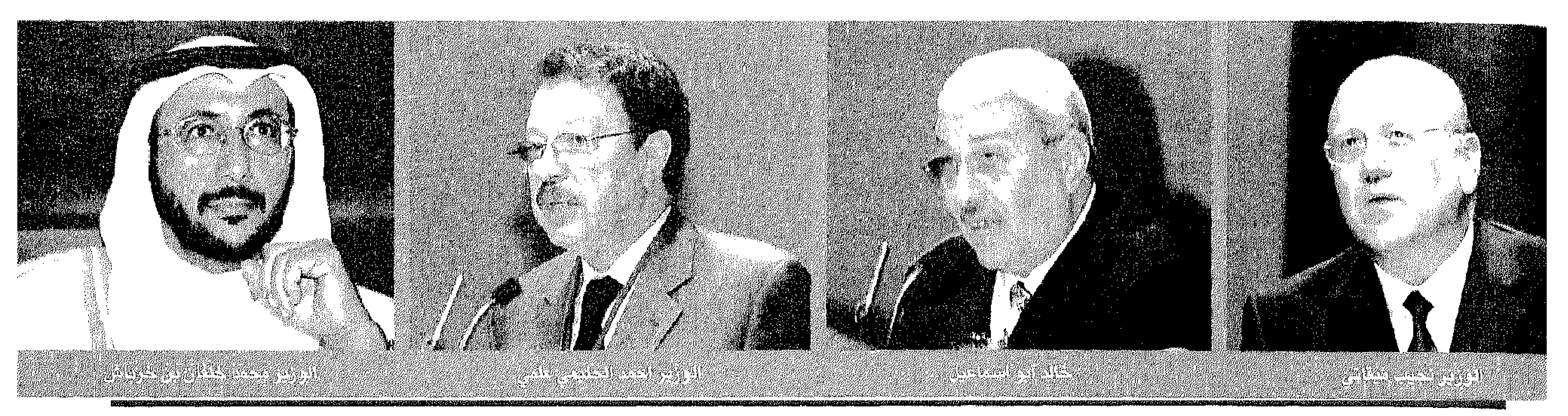
تعتبر مصر أبرز اللاعبين على الساحة العربية، وشهدت نمواً في انتشار الكمبيوتر بمعدل سنوي 14 في المئة، وارتفاعاً في مستخدمي الإنترنت بنسبة 67 في المئة مع انخفاض أسعارها بنسبة 60 في المئة، فضلاً عن وجود 120 مركزاً لتقنية المعلومات. عرض ذلك **محمد الغمراوي** رئيس السلطة العامة للاستثمار والمنطقة الحرة، مشيراً الى استعداد مصر للمشروع الضخم "مشروع القرية الذكية" المتوقع انتهاء بنائه منتصف العام الحالي، وسيضم 53 مكتباً ونحو 12 ألف موظف ومركز للمؤتمرات. وهذه القرية مزوّدة ببنى تحتية ذكية من حيث سرعة شبكات النقل وتعددية نوعية وسائل الاتصال من كابلات وتلفاز وفيديو.

وتعمل مصر على نشر مفهوم مصر الالكترونية E-Egypt، ورخصت مؤخراً لعدد من الشركات لبناء وتشغيل البنى التحتية لتوسيع خدمات نقل البيانات.

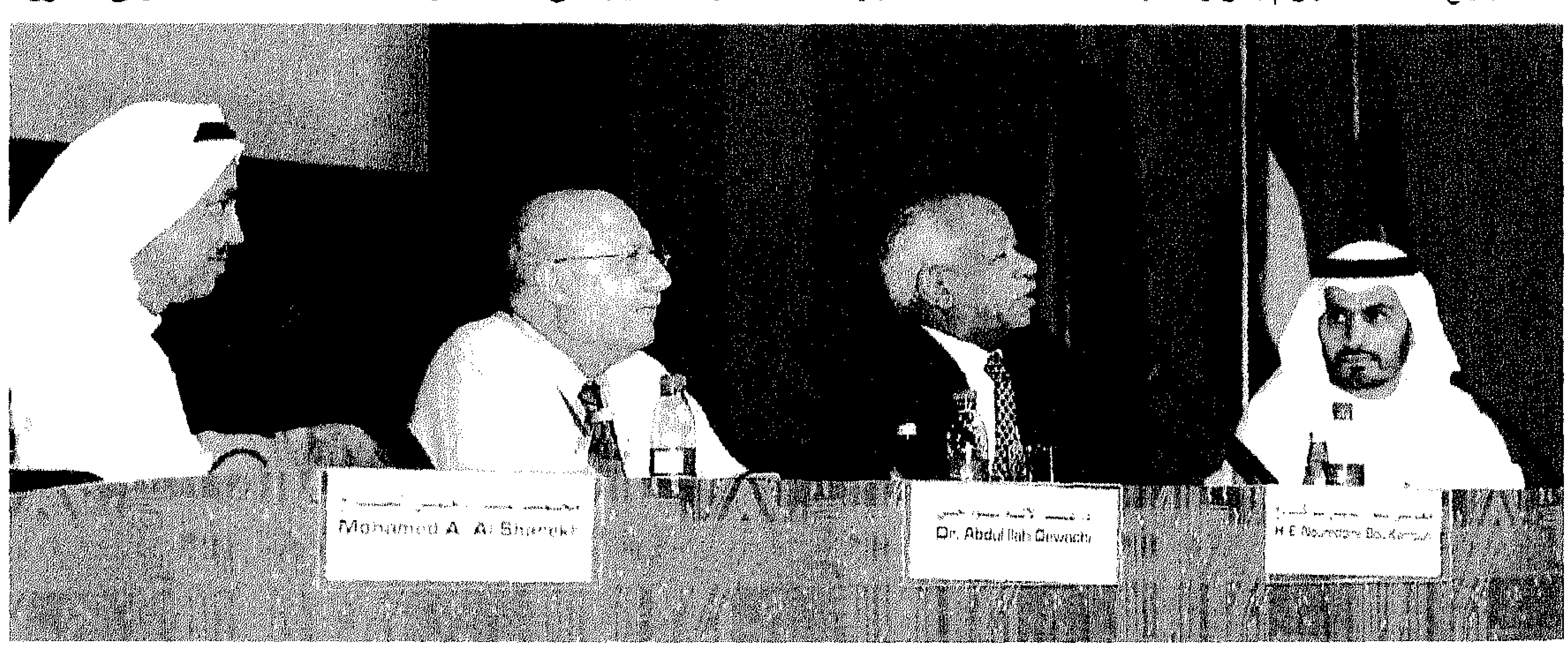
أمّا على صعيد الاتصالات فتبحث "تليكوم مصر" عن كونسورتيوم من المستثمرين والمشغلين ومزودي المعدات في إطار شراكة تمكّنها من توسيع خدماتها ورفع الفعالية لشبكة تحتوي على 5 ملايين خط للسنوات الخمس المقبلة. والطريقة الفضلى لهذه الشراكة هي الـ B.O.O. لمدة 15 عاماً.

الجزائر: مدينة Start Up

الوضع الاستثماري في الجزائر في تقنيات المعلومات عكسته مداخلتان: الأولى من **نورة**



الوزير نجيب ميقاتي – خالد أبو اسماعيل – الوزير احمد الحليمي علمي – الوزير محمد خلفان بن خرباش



من اليمين: الشيخ خالد بن زايد صقر آل نهيان، مأمون إبراهيم حسن، د. عبد اللّه الديوه جي، محمد الشارخ



سعيد سيف بن جبر السويدي | سلطان بن سليم | أحمد بن بيات

بو زيدة مستشارة وزارة المساهمة وتنسيق الاصلاح و**تاودنت خالد** مدير الاعلام الآلي في وزارة الاتصال الجزائرية. وفي الجزائر 60 خط هاتف لكل ألف مواطن و10 آلاف مشترك في الإنترنت، وثمة طلبات عالقة لدى الادارة لـ 600 ألف خط للثابت و500 ألف خط للنقّال. وللخروج من هذا الوضع تعتمد الجزائر خطة ذات محورين: تحديث الشبكة الموجودة والمكونة من 2500 ألف جهاز تحويل و30 ألف كلم من وصلات التراسل و120 ألف خط هاتف محمول. والمحور الثاني يقوم على إعادة النظر في المنظومة القانونية والتشريعية لرفع الاحتكار عن السوق. وتدخل الجزائر مرحلة تحديث شبكتها القاعدية للاتصالات لإدخال أحدث الأنظمة منها: نظام الترقيم الجديد والربط اللاسلكي، والرقمنة الكاملة للمحطات الأرضية، وتأمين شبكة اتصالات قاعدية بإنجاز دعامات عدة تراسل بألياف بصرية...

ويتضمن المخطط الوطني للانعاش الاقتصادي إنجاز مدينة تكنولوجية بهدف دمج مجالات التكوين والبحث وتطوير المنتجات وخدمات التكنولوجيات الجديدة للاعلام. وستكون هذه المدينة موقعاً لاستقبال ومساعدة أصحاب مشاريع إنشاء مؤسسات مبتكرة Start Up.

تونس: اهتمام متزايد



يتمتع قطاع الاتصالات في تونس ببيئة تحتية ذات جودة عالية وفي تطور مستمر. وتطورت الاعتمادات الممنوحة لهذا القطاع منذ العام 1992 بشكل لافت ووصلت بين الفترة الممتدة من 1997 الى 2001 الى 1500 مليون دينار، ونسبة النمو السنوية لهذا القطاع 17 في المئة. ووفق تقرير للأمم المتحدة تمّ تصنيف تونس بين المستعملين الديناميين للتكنولوجيات الحديثة، كما يصنف المركب التكنولوجي بتونس (الغزالة) من بين المركبات العالمية الـ 46 للإبتكارات التكنولوجية.

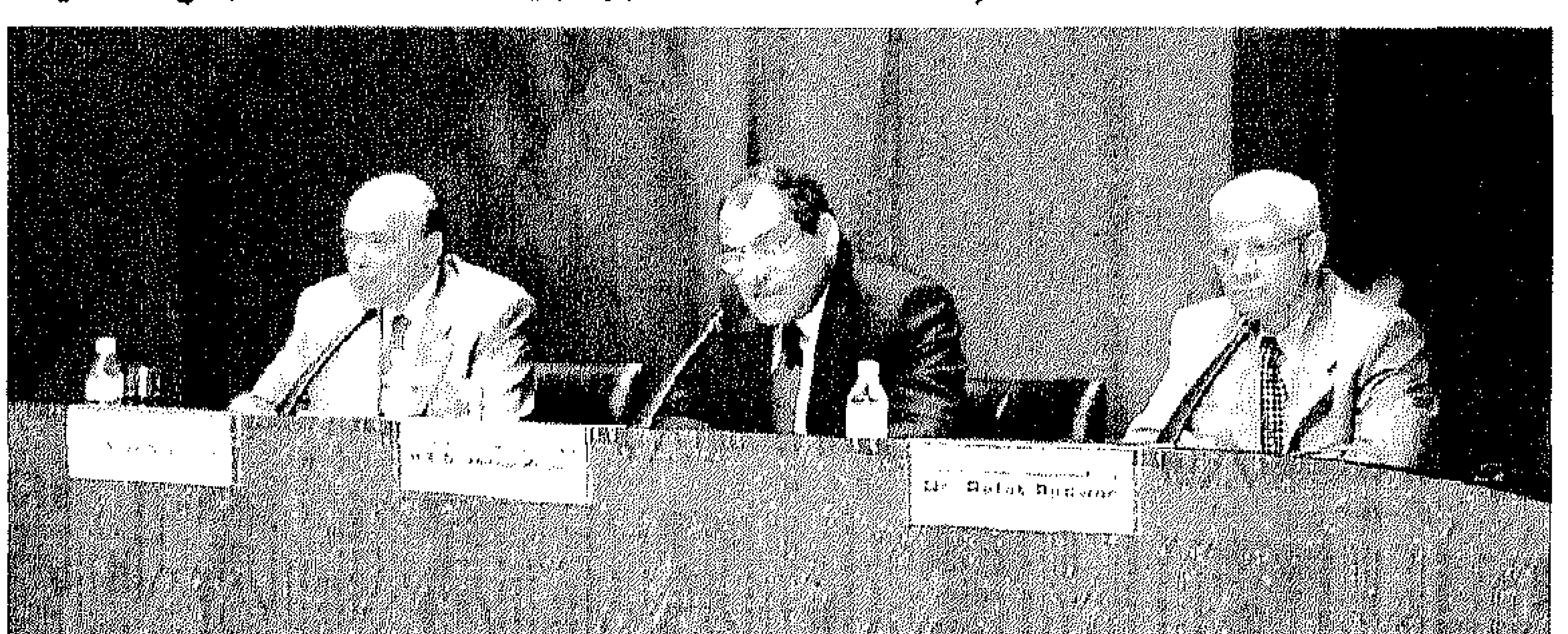
أمّا ما توفّره تونس من مشاريع تعدّ فرصاً مربحة بالنسبة للإستثمار الخارجي فهي: مراكز الاتصال المندمجة والتجارة الإلكترونية بين شركات الهندسة الإعلامية وصناعة نشر البرمجيات والخدمات الاعلامية مباشرة وخدمات تقنيات المعلومات في قطاعات السياحة والمصارف والأسواق المالية الى جانب الحاجة الى طباعة أقراص ممغنطة باللغة العربية. وضمن المخطط العاشر 2002 – 2006 ستمنح تونس رخصة ثانية للخليوي.

المغرب: إصلاح وانفتاح

وتجربة المغرب التي خاضت عملية إصلاح وانفتاح لتحرير سوق الاتصالات تحدث عنها رئيس جامعة غرف التجارة **عبد الله زهير**، مشيراً الى اهتمام متزايد بقطاع تكنولوجيا المعلومات، وأفرزت السياسة المتّبعة زيادة عدد المشتركين بالهاتف النقّال الى 4 ملايين مشترك، وتزايد عدد الشركات الأجنبية التي لها فروع. ومن المتوقع ان يحقق هذا القطاع في العام 2005 نحو 4 مليارات دولار كحجم معاملات، وسيخلق نحو 80 ألف فرصة عمل مباشرة و200 ألف غير مباشرة.

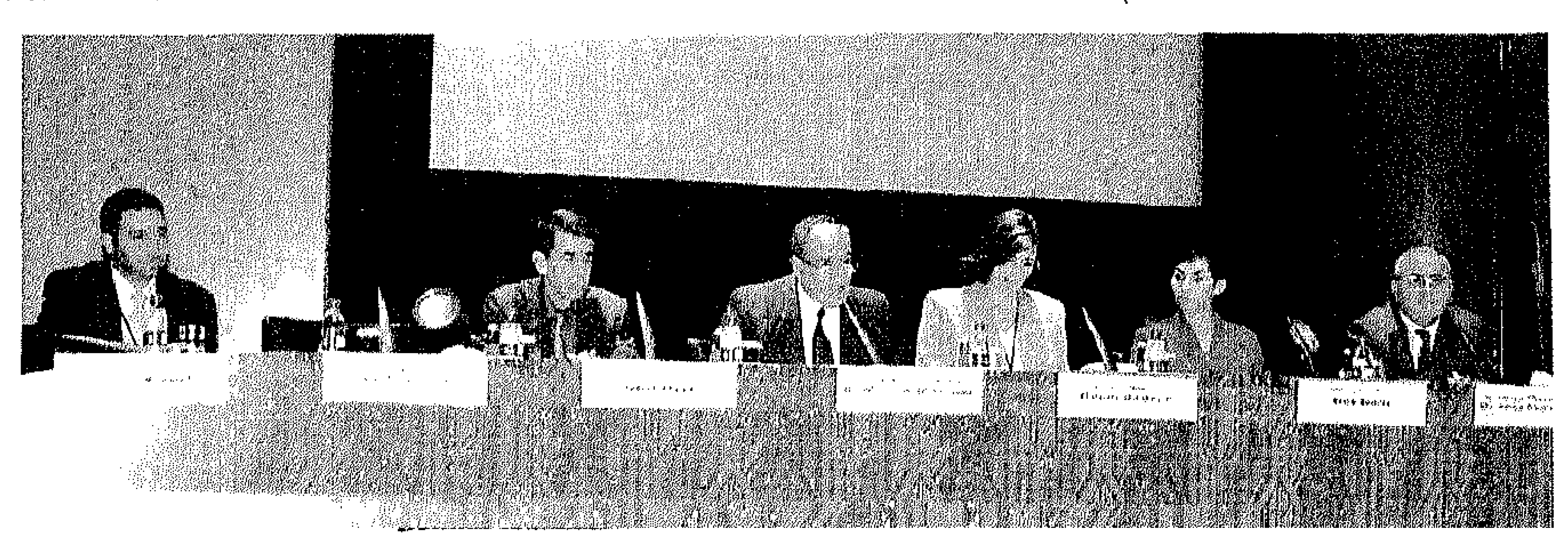
عُمان: مجمّع متكامل

وتستنفر سلطنة عُمان كافة مقوماتها لتجهيز سوق تقنية المعلومات التي هي في توسّع مستمر. وتشهد السوق احتياجات في حقل البرمجيات للخدمات المالية والصحية



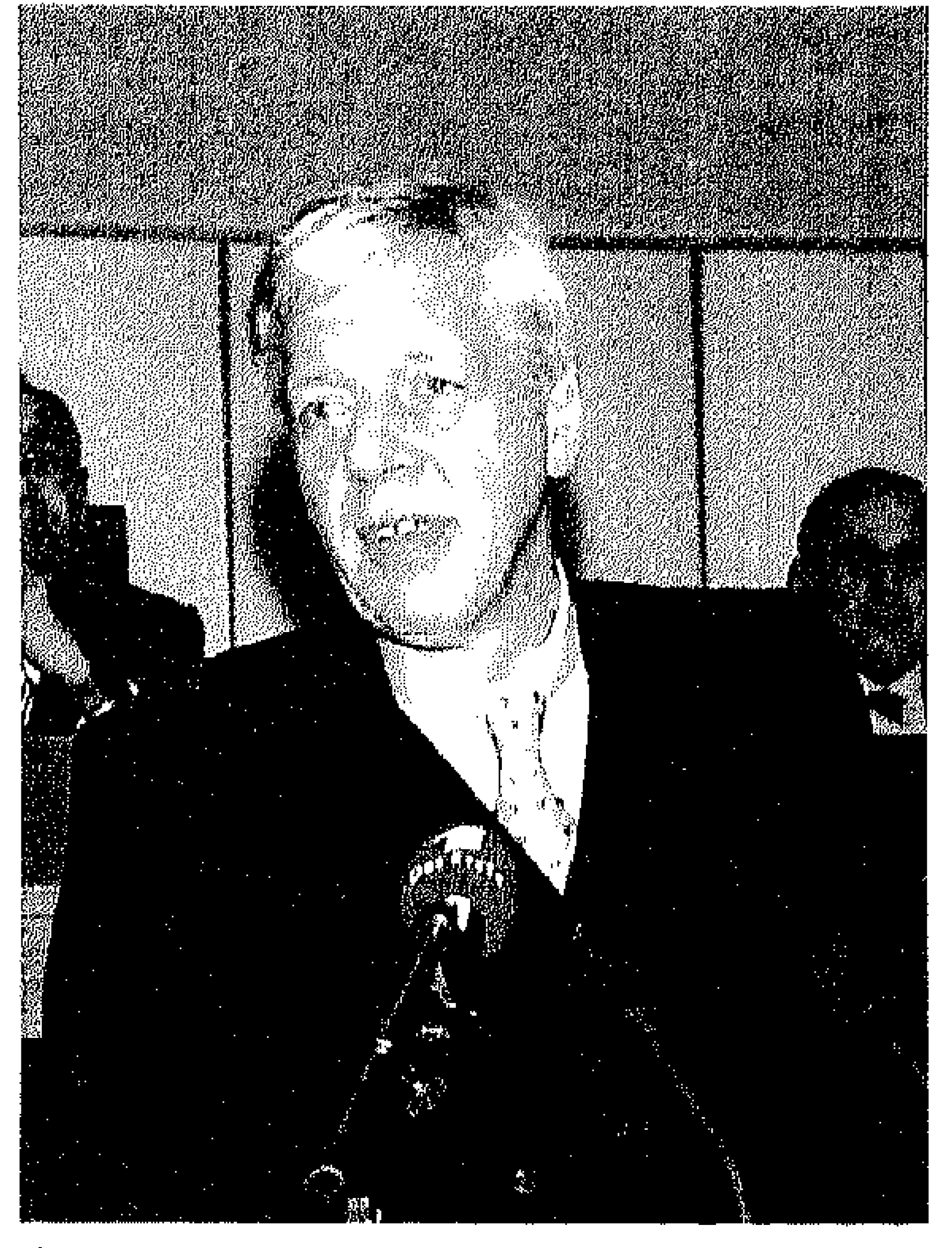
من اليمين: د. رأفت رضوان، الوزير د. حسن خضر، د. الياس غنطوس

والتعليم والاتصالات. وأنشأت الحكومة مركزاً يهدف الى خلق تكامل بين مختلف مصادر تطوير تقنية المعلومات. ويعرف هذا المشروع الذي يقوم على مساحة 400 ألف متر بـ مجمع مسقط لتقنية المعلومات. وقال وكيل وزارة التجارة والصناعة **علي بن مسعود السنيدي** أن المجمع يضم كليات تقنية المعلومات ووحدات لبحوث برمجيات الاتصالات وحاضنات لأصحاب المبادرات الفردية، بالاضافة الى منطقة سكنية وخدمات أخرى. ■



من اليمين: عبد السلام منصور، نورة بو زيدة، ريم بدران، محمد الغمراوي، تاودنت خالد، د. رامي محمد سعيد

آفاق التعاون الاقتصادي العربي الألماني



بقلم الدكتور فيرنر مولر*

باشرت الهيئات المنظمة للملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع تحضيراتها لهذا الملتقى الذي يُعقد في برلين يومي 27 و28 حزيران/يونيو 2002.

وقد تلقت غرفة التجارة والصناعة الألمانية رسالة من وزير الاقتصاد والتكنولوجيا الألماني د. فيرنر مولر يؤكد فيها استعداده للمشاركة في الملتقى المقبل، كما خصّ مجلة "الغرفة" ومجلة "الاقتصاد والأعمال" بكلمة افتتاحية حول الملتقى.

يذكر ان غرفة التجارة والصناعة الألمانية تنظّم الملتقى مع مجموعة الاقتصاد والأعمال وبالتعاون مع الوزارة المذكورة ومع اتحاد غرف التجارة والصناعة الألماني.

وهنا نصّ كلمة الوزير الألماني:

نجحت غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية في تعزيز العلاقات التقليدية وإقامة علاقات ودّية جديدة بين ألمانيا والبلدان العربية خلال العقود الماضية، وعبر دعمها المتنوع والمستمر للتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي إضافة الى نشاطها الإعلامي المكثّف إذ ساهمت في بناء جسور قوية بين بلداننا. ومن خلال مبادرات عدة ساهمت في تحسين العلاقات مع البلدان العربية بشكل مستمر.

لقد صدمتنا جميعاً أحداث 11 أيلول/سبتمبر المروّعة، ولكنها أدت أيضاً الى توحيد صفوف مختلف بلدان العالم. ومن خلال الجهود المكثفة، تمّ التوصل الى تحالف عالمي ضد الإرهاب، وأصبح المجتمع الدولي عازماً أكثر من أي وقت مضى لتحقيق نقلة نوعية على طريق السلام في الشرق الأوسط.

ومن جانبها ستقوم ألمانيا مع بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى بتكثيف الاتصالات مع بلدان الشرقين الأدنى والأوسط وشمال أفريقيا في مختلف المجالات. فحسن الجوار والمصالح المشتركة معها تتطلب توسيعاً شاملاً للحوار الذي يتضمن تبادل الآراء في مجالات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والصناعي والعملي/الفني والتقني. وتتميّز العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والبلدان العربية بتطور مستمّر يدعو للارتياح على صعيد التبادل التجاري. وخلال هذا العام، تابعت التجارة العربية الألمانية تطوّرها المطرد. ويلفت النظر هنا النمو الواضح للصادرات الألمانية الى سوقين مهمتين هما سوقا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتنمو هذه الصادرات بشكل ملحوظ الى الكويت والأردن وسورية. وبدورها سجلت الواردات الألمانية من البلدان العربية نسب نمو واضحة. وعلى العكس من ذلك، ما تزال الاستثمارات الألمانية ضعيفة في هذه البلدان، حيث يبلغ نصيب المباشرة منها 1 في المئة فقط من مجمل الاستثمارات الألمانية في الخارج. وعليه فإن هناك إمكانات وفرص نشاط عدة للشركات الألمانية في هذا المجال.

تضع العولمة البلدان العربية أمام تحديات كبيرة. فالمعرفة ورأس المال يشهدان نشاطاً لم يُعرف من قبل. وسيجدان طريقهما بالدرجة الأولى الى البلدان التي توفّر أطراً مناسبة. ويسري ذلك على البلدان التي تتّبع سياسة اقتصادية مستقرة ويسود فيها القانون وقواعد المنافسة والمعايير الاجتماعية والبيئة المطلوبة. وعليه أدعو البلدان العربية الشريكة لمواصلة سياسات الإصلاح بشكل حثيث. فالانفتاح الأوسع للسوق ودفع عمليات الخصخصة من خلال تحسين أسواق المال والأنظمة الإدارية والقانونية يؤدي الى تفعيل طاقات كامنة في الداخل والخارج.

ويولي الاقتصاد الألماني اهتماماً بتعاون اقتصادي وثيق مع البلدان العربية. وتدعم الحكومة الألمانية ذلك بوسائل تشجيعية متنوعة. وعلى سبيل المثال أود أن أذكر هنا ضمانات الصادرات وحماية الاستثمارات وتشجيع المشاركة في المعارض الخارجية. وخلال السنوات الماضية، تمّ توسيع شبكة غرف التجارة الألمانية في المنطقة العربية إضافة الى توسّع خدمات الوكالة الألمانية للتجارة الخارجية التي يقوم عاملوها في البلدان العربية بمراقبة الأسواق وتوفير المعلومات التي تلبي رغبات الزبائن وحاجاتهم.

وستقوم الحكومة الألمانية بدعم التعاون العربي الألماني بإجراءات ملموسة، غير أنه لا يمكنها تحقيق نجاح فعلي على هذا الصعيد من دون إشراك المبادرات الخاصة الاقتصادية منها أو الاجتماعية والثقافية في صياغة وبناء هذا التعاون. وأنا واثق أن غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية ستساهم في دفع هذا التعاون بشكل مهم. ويسعدني ولهذا السبب أن أجدّد مشاركتي في الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الذي ستنظّمه الغرفة للمرة الخامسة بالاشتراك مع اتحاد غرفة التجارة والصناعة الألماني ومجموعة الاقتصاد والأعمال في برلين يومي 27 و28 حزيران/يونيو 2002 م. ■

*وزير الاقتصاد والتكنولوجيا الألماني

Please send more information on:

Name: ______ Phone: ______

Fax: ______ E-mail: ______

الرجاء إرسال المزيد من المعلومات

الإسم ______ هاتف ______

فاكس ______ بريد إلكتروني ______

The Arab Telecom and Internet Economy Conference
11-12 February 2002 Phoenicia Intercontinental, Beirut - Lebanon.

German-Arab Tourism Conference
17 March 2002 Berlin Trade Fair, Berlin-Germany

Sudan International Investment Forum
11-12 March 2002 Friendship Hall, Al Khartoum-Sudan

Euro-Arab Banking Conference
3-4 April 2002 Geneva-Switzerland

The Arab Travel & Tourism Forum
10-11 April 2002 Phoenicia Intercontinental, Beirut - Lebanon.

Algeria International Investment Forum
17-18 April 2002 Algeria Sheraton , Alger-Algeria

The 8th Annual Arab Investment and Capital Markets Conference
23-24 May 2002 Phoenicia Intercontinental , Beirut-Lebanon

The Arab German Economic Forum
27-28 June 2002 House of German Economy, Berlin-Germany

Arab Insurance Forum
October 2002 Phoenicia Intercontinental, Beirut - Lebanon.

2002

المؤتمر العربي للإتصالات واقتصاد الإنترنت
12-11 شباط / فبراير 2002 فندق فينيسيا انتركونتننتال، بيروت - لبنان

مؤتمر السياحة العربي الألماني
17 آذار / مارس 2002 مركز معارض برلين، برلين - ألمانيا

ملتقى السودان الدولي للإستثمار
12-11 آذار / مارس 2002 قاعة الصداقة . الخرطوم - السودان

المؤتمر المصرفي العربي - الأوروبي
4-3 نيسان /إبريل 2002 جنيف - سويسرا

الملتقى العربي للسياحة والسفر
11-10 نيسان /إبريل 2002 فندق فينيسيا انتركونتننتال، بيروت - لبنان

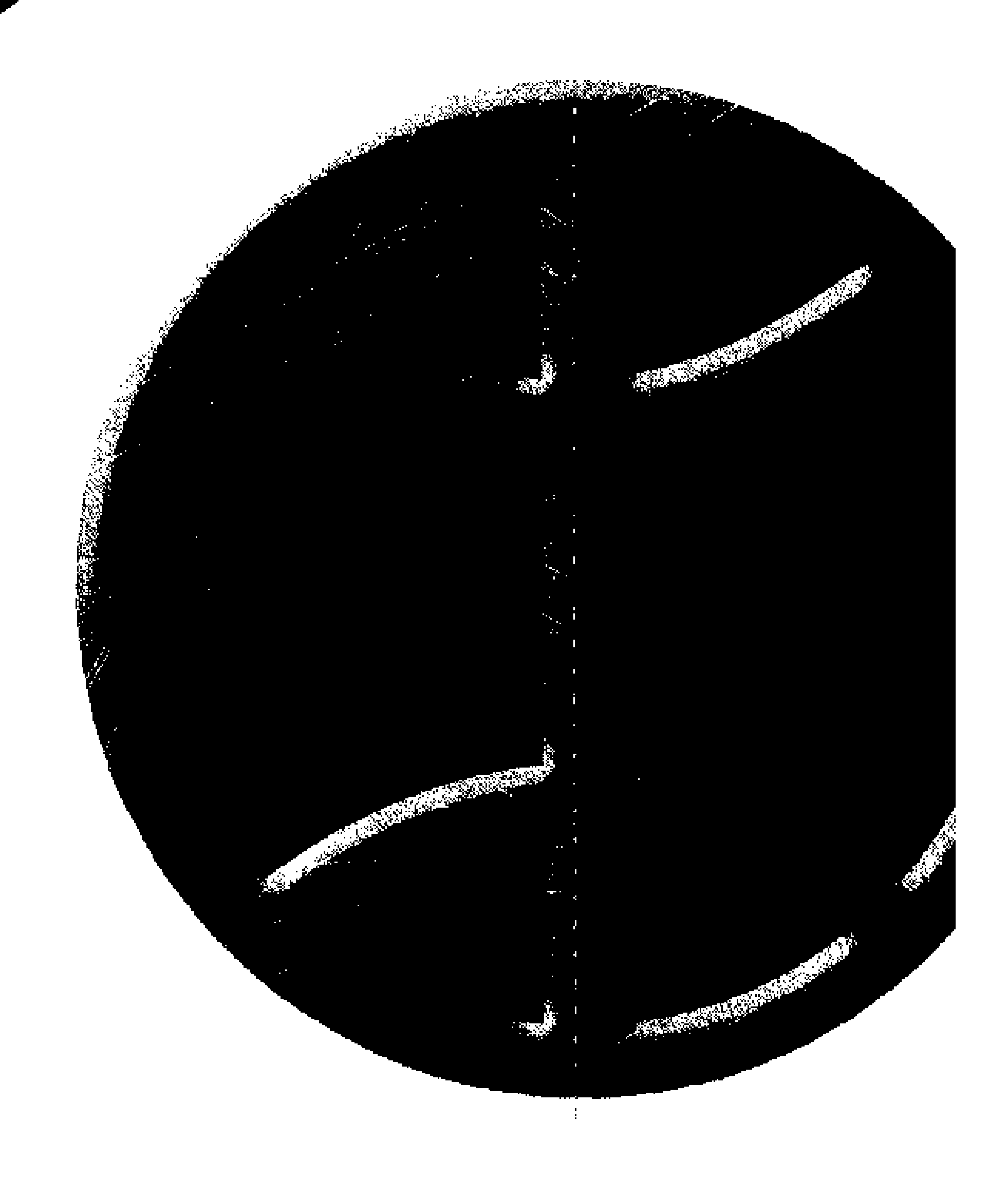
ملتقى الجزائر الدولي للاستثمار
18-17 نيسان /إبريل 2002 شيراتون الجزائر ، الجزائر

المؤتمر الإقتصادي العربي الألماني - برلين
28-27 حزيران / يونيو 2002 بيت الإقتصاد الألماني ، برلين - ألمانيا

المنتدى العربي للتأمين
تشرين الأول / أكتوبر فندق فينيسيا انتركونتننتال، بيروت - لبنان

مجموعة الاقتصاد والاعمال
Al-Iktissad Wal-Aamal Group

LEBANON P.O.Box 113-6194 Hamra Beirut 1103 2100 Tel: 961 1 780200 799911 Fax: 961 1 780206/7
SAUDI ARABIA P.O.Box 5157 Riyadh 11422 Tel: 966 1 4778624 5 4401367 Fax: 966 1 4784946
UNITED ARAB EMIRATES P.O.Box 55034 Dubai Tel: 971 4 2941441 Fax: 971 4 2941035
E-mail: conferences@iktissad.com



برنامج المؤتمرات
Events Agenda
2002

مجموعة الاقتصاد والاعمال
Al-Iktissad Wal-Aamal Group

الخط الأخضر: تميّز جديد في تصاميم اليخوت

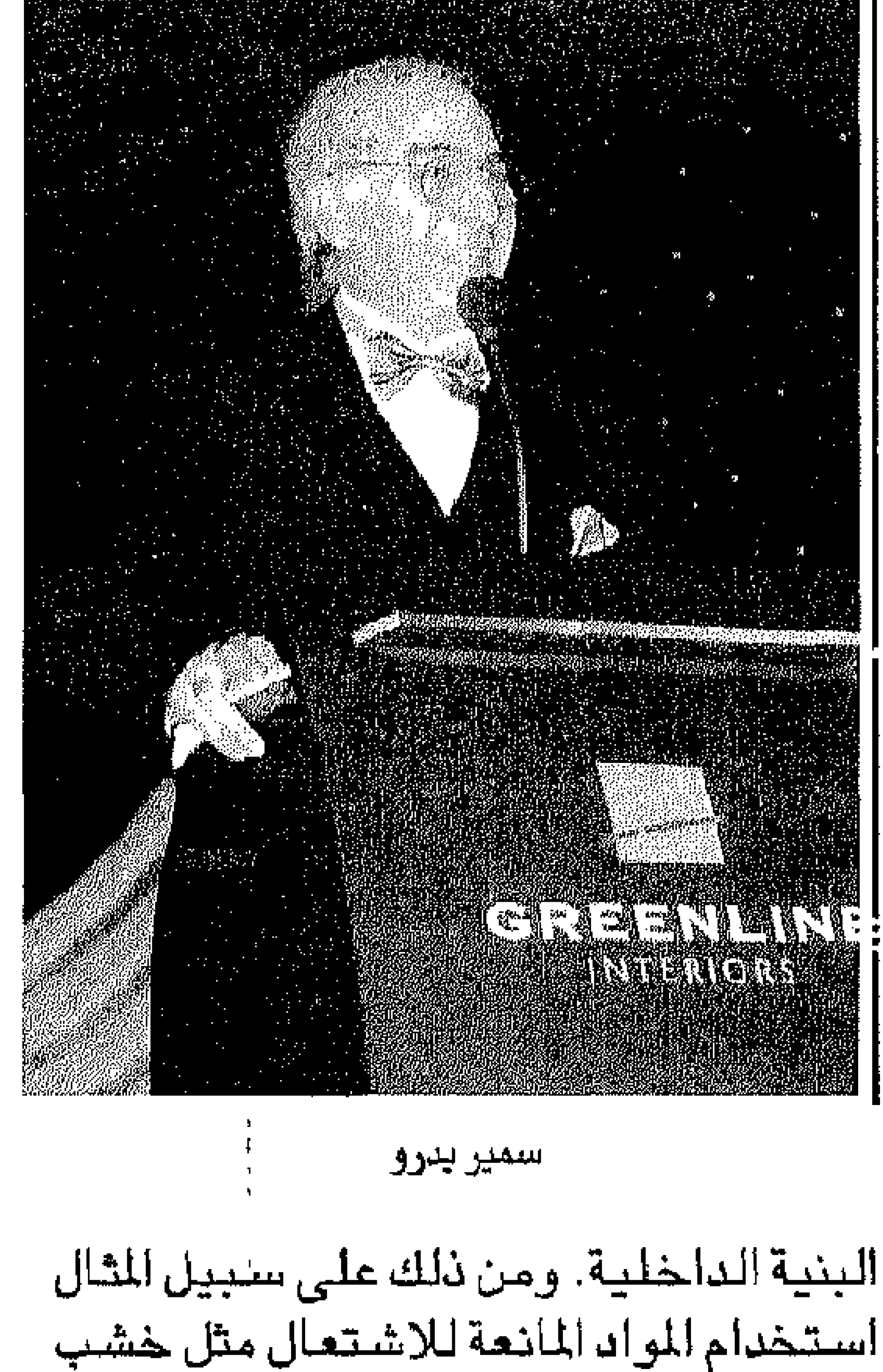
لم تعدّ بصمات الخط الأخضر Green Line مقتصرة على القصور والمكاتب والمطارات والفنادق والمنتجعات، بل باتت تشمل اليخوت Yachts على اختلاف مقاساتها. وبذلك أصبحت شركة الخط الأخضر تمتلك مجد الديكور الداخلي من طرفيه: البر والبحر.

فعلى صعيد البحر، والمتعلق بتصميم وتنفيذ الديكور الداخلي لليخوت السوبر، تتجه شركة الخط الأخضر الى أخذ مكان الصدارة في هذا المضمار من خلال تعاون قسم اليخوت Green Line Yachts، وعلى مدى السنوات العشر الماضية مع شركة Lazzar Yachts التي مقرها الولايات المتحدة الأميركية (ولاية فلوريدا) والتي تعتبر في طليعة الشركات المصنّعة لليخوت الضخمة. وقد أسفر هذا التعاون عن إنجاز تنفيذ التصاميم الداخلية للعديد من اليخوت التي تراوح مساحتها بين 20 و70 قدماً مربعاً.

ويتم هذا التعاون مع الشركة الاميركية على نحو متكامل بحيث يتم في شركة الخط الأخضر تصنيع كل الديكورات الخشبية الداخلية كالأبواب والصفائح ويتم تصديرها الى فلوريدا جاهزة للتركيب. وتبرز قدرة "غرين لاين" على تنفيذ عقود مع شركة Lazzers، مع العلم ان العمل في هذا المجال يتطلب الدقة والاهتمام بكل التفاصيل المذكورة في العقود. فضلاً عن ذلك، فإن تصميم الديكور الداخلي لليخوت ينبغي أن يراعي ضرورة استغلال المساحة الداخلية المتاحة، وضرورة التوفيق بين الناحيتين الجمالية والوظائفية. ولذا فقد أمكن التعاقد مع الشركة الأميركية على تنفيذ 48 يختاً بطول 76 قدماً وكان آخرهم يخت طوله 94 قدماً.

لقد تأسس قسم اليخوت في شركة الخط الأخضر ليلبي مستوى خاصاً من التصاميم، الأمر الذي سيقود في المستقبل القريب الى البدء بتصميم السفن السياحية البحرية Cruise.

ويقول الرئيس التنفيذي لـ الخط الأخضر، **سمير بدرو**: "ان النوعية الواضحة والمعهودة لدينا وهي من متطلبات العمل في اليخوت/السوبر، أعطتنا القدرة في الدخول الى هذه السوق التي تشهد نمواً متزايداً. الى ذلك، فالخبرة التي اكتسبناها في السنوات العشر الماضية برزت ليس في مجال النوعية والرفاهية وحسب، بل كذلك في مواصفات الملاحة العالمية والقوانين المتعلقة بمواد البنية الداخلية. ومن ذلك على سبيل المثال استخدام المواد المانعة للاشتعال مثل خشب الـ "Bapsa" ذي الوزن الخفيف، والاكسسورات الخاصة... وغير ذلك".

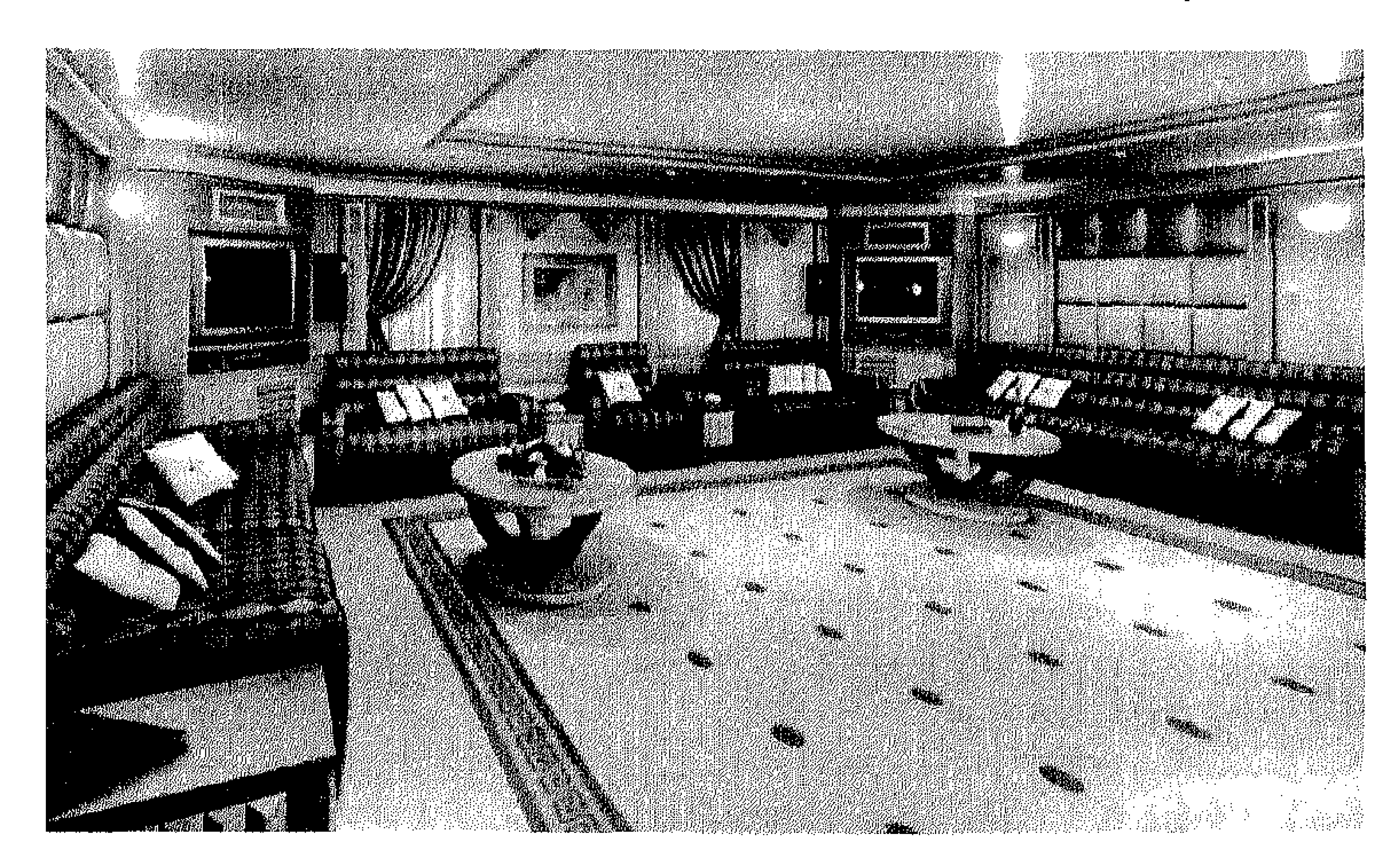


سمير بدرو

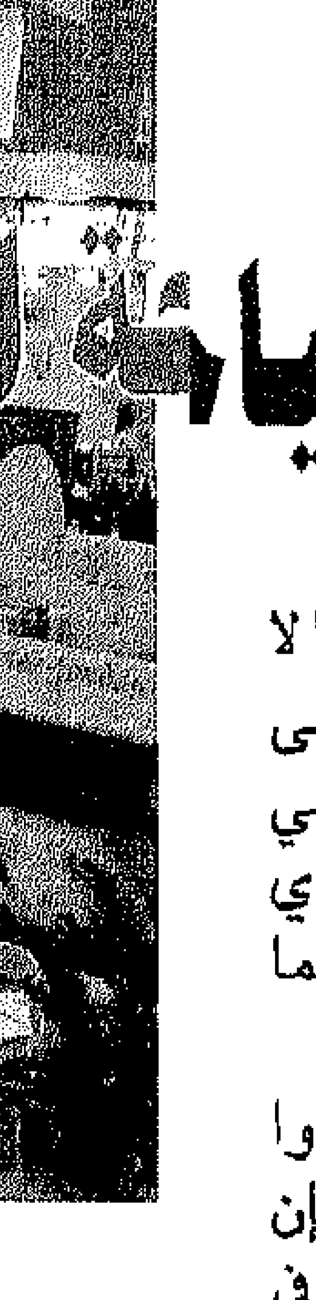
وختم بدرو: "ان معارض اليخوت أثبتت أن تكون تجربة ناجحة بالنسبة لنا، طالما اننا استطعنا تأسيس علاقات جيدة مع شركات رائدة في هذا المجال في أوروبا واوستراليا والولايات المتحدة. وقد أبدت هذه الشركات إعجاباً بنوعية تصاميمنا المصدّرة الى الخارج".

والمعروف أن شركة الخط الأخضر "Green Line" التي انطلقت في العام 1975 بعدد موظفين لا يتجاوز عدد أصابع اليد، باتت تستوعب حالياً فريقاً متكاملاً من الموظفين والفنيين يتجاوز عدده الـ 740 موظفاً. ويتوزّع هذا العدد بين المركز الرئيسي للشركة في الإمارات العربية المتحدة ومكاتبها المنتشرة في لندن، باريس، ميامي، لوس أنجلوس، فرانكفورت، بيروت ودمشق.

فعلى صعيد البر، فلشركة الخط الأخضر محطات تعتز بها، ولائحة من المشاريع التي تعتبر متميّزة بكل المقاييس. فإلى العديد من القصور الفخمة في غير مدينة عربية، وإلى صالتي الدرجة الأولى ورجال الأعمال لطيران الإمارات في مطار دبي... فإلى الجناح الخاص للرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش والمكتبة الرئاسية... والى العديد من الفنادق والمنتجعات.. تتوّجت كل هذه المشاريع بتنفيذ الديكور الداخلي لـ برج العرب ذي النجوم السبع، هذا العمل الذي لفت الأنظار وبهر الأبصار نظراً إلى فرادته ودقته وإتقانه التام. ■



مشاركة عربية في معرض السياحة العالمي



أحداث 11 أيلول/سبتمبر وتداعياتها لا سيما السياحية منها ألقت بظلالها على أجواء معرض السياحة العالمي World Travel Market (WTM) الذي استضافته العاصمة البريطانية مؤخراً وكما في كل عام.

وعلى الرغم من أنّ المنظمين اعتبروا معرض هذا العام بأنه الأهم، فإن 11 أيلول/سبتمير كحدث – منعطف، كان في كل الأحاديث الجانبية والرسمية، وشكّل الخلفية التي انطلق منها العارضون للتطلع إلى المستقبل، ولفتح صفحة جديدة، وللتخفيف من المخاوف والمحاذير التي سادت سوق السفر والسياحة، والتي أدّت إلى هبوط حاد في نسب إشغال الفنادق والطائرات.

والمعرض، كما في كل عام، شكّل تظاهرة سياحية عالمية جذبت إليها نحو 4843 عارضاً من 171 بلداً أي بتراجع نسبته نحو 6 في المئة في عدد العارضين، وبصورة إجمالية، فإن عدد الزوّار والعارضين الذين حضروا جاء أقل بنحو 13 في المئة من العدد الذي سجّله معرض العام 2000 وبلغ 50520 زائراً.

الجناح اللبناني

أسندت وزارة السياحة اللبنانية إلى شركة غلوبال بيزنس فوروم GBF التابعة لمجموعة الإقتصاد والأعمال مهمة تصميم وتنظيم الجناح اللبناني والإشراف عليه.

وقد لفت الجناح من حيث تصميمه انتباه الزوّار وحصد إعجاباً، كما تلقّى المشرفون عدداً كبيراً من الاستفسارات والأسئلة حول السياحة في لبنان أمناً وكلفة وترفيهاً.

وعلى هامش المعرض أكّدت منظمة السياحة العالمية WTO أنّ حجوزات السفر العالمية تراجعت ما بين 12 و15 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2000، وهي عزت ذلك جزئياً إلى أحداث 11 أيلول/سبتمبر، وجزئياً إلى الحرب في أفغانستان وضعف الإقتصاد العالمي.

ومع أن المعرض شهد تراجعاً في عدد الزوّار والعارضين، إلاّ أنّ الجهود التسويقية والترويجية التي بذلت خلاله كانت أكثر كثافة وشمولية، مستندة إلى مشاريع وأفكار محدّدة. كما استهدفت الاتصالات رصد التوقعّات والإتجاهات لتمكين العاملين في قطاعي السياحة والسفر من رسم ستراتيجياتهم للعام 2002.

المشهد العربي

وعلى الرغم من التراجع الجزئي الذي شهده قسم الشرق الأوسط في المعرض، فإنّ الحضور العربي حافظ عموماً على زخمه من خلال أجنحة لمعظم المقاصد العربية السياحية مثل: لبنان، البحرين، دبي، سلطنة عمان، الكويت، مصر، تونس، المغرب والجزائر. غير أنّه لوحظ غياب المملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي. ■





Internet shopping made *Easy*....

you've got mailBox

A new service from **ARAMEX** that finally allows you access to easy online shopping. The SHOP 'n SHIP service offers you an official address in the United States of America, to have your internet orders shipped to; you may also use this mailbox to receive any US mail you have. **ARAMEX** will then ship the contents of your mailbox and deliver them to you at very competitive rates.

ARAMEX will also arrange for you a Web Surfer Card. The prepaid Master Card will provide you with online payment facilities and security.

Your SHOP 'n SHIP account will therefore give you total solutions to easy internet shopping.

For more details on how you can subscribe to the SHOP 'n SHIP service please contact your local **ARAMEX** office or visit our web site @

www.aramex.com/shopnship



بهدف تنشيط السياحة البينية

وفد مصري مشترك يجول على 6 دول عربية



السفير المصري في بيروت حاتم سيف النصر مع رئيس جمعية رجال الأعمال اللبنانية – المصرية رفيق زنتوت وعدد من رجال الأعمال والدبلوماسيين

في إطار الجهود لتنشيط حركة السياحة البينية بين الدول العربية ودعم التعاون السياحي العربي، جال وفد سياحي مصري، من القطاعين العام والخاص، على عدد من الدول العربية.

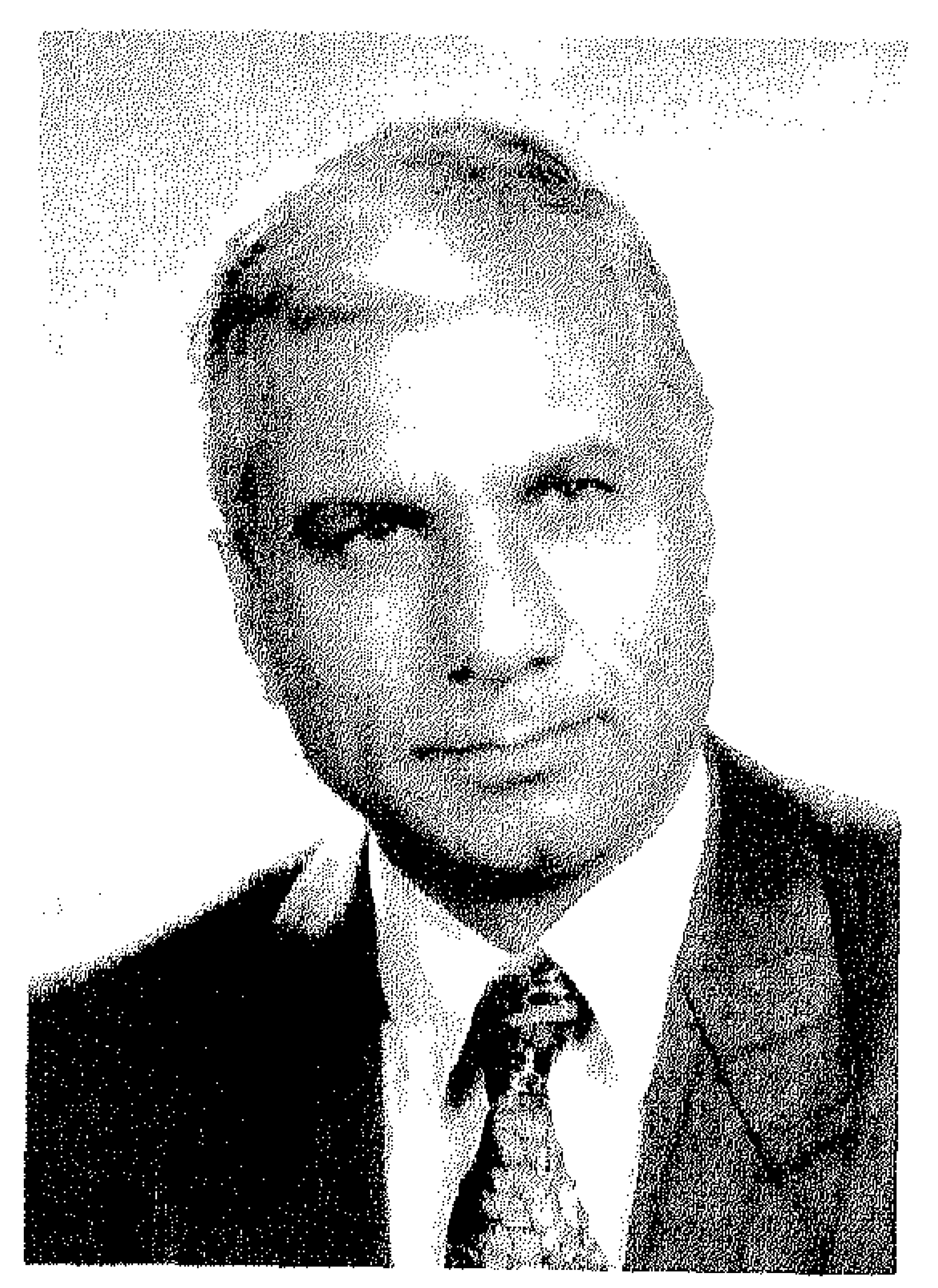
ومن الدول التي زارها الوفد: المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة والكويت في مرحلة أولى، أمّا المرحلة الثانية فشملت: لبنان، الأردن وسورية.

عضو الوفد، **عز الدين الشبراوي**، رئيس الشركة المصرية الأميركية للرحلات وعضو مجلس إدارة غرفة شركات السياحة والسفر ورئيس إحدى لجان الاتحاد المصري لغرف السياحة، أكّد أنّ الزيارات التي قام بها الوفد ركّزت على إجراء لقاءات بين شركات القطاع الخاص المصرية والعربية لترويج وتسويق المقاصد الإقليمية في شكل مشترك. وذلك انطلاقاً من أنّ السياحة صناعة وهي تتطلب دراية وتقوم على أسس علمية تنطلق من أهمية التسويق السياحي.

وأوضح **الشبراوي** أنّ أحد أهداف هذه الزيارات هو التعامل مع انعكاسات أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على المنطقة العربية لتنشيط السياحة البينية. وقال: "أصبح من غير المرغوب أن يسافر العربي إلى أوروبا لأنه يشعر بأنه غير مرحّب فيه. فكلمة عربي في أوروبا أصبحت مرادفة لكلمة إرهابي".

فالبديل الطبيعي للسائح العربي هو زيارة دول عربية أخرى. فالناس ترغب في السفر والتعرّف إلى بلاد جديدة وإلى آثارها وثقافاتها وتقاليدها المختلفة. والتقارب الجغرافي ووحدة اللغة في المنطقة لا بد أن تشجّع هذه العملية، على حسب ما ذكر **الشبراوي**.

غير أنّ هناك معوقات عدّة يجب على القيمين على القطاع تذليلها، من أهمها الاجراءات الحدودية، وطرحت مسألة تأشيرات الدخول إلى مصر في حضور السفير المصري في بيروت خلال حفل أقامته



عز الدين الشبراوي

السفارة المصرية على شرف الوفد السياحي في فندق الكومودور – ميريديان.

وأكّد السفير المصري **حاتم سيف النصر** أنّه سيقوم بدراسة هذا الموضوع في شكل جدي لتسهيل دخول السواح اللبنانيين إلى مصر.

وأوضح **الشبراوي** أيضاً أنّ أحد أهم العوائق أمام التعاون العربي هو صعوبة الحجوزات على متن شركات الطيران لزيارة بلدان عدة في المنطقة، ودعا إلى إجراء اتفاقات تعاون بين شركات الطيران العربية لتسهيل حركة السفر بين دول المنطقة، وذلك على غرار الاتفاقات بين الشركات الأوروبية.

وعلى الصعيد الاستثماري، أكّد **إلهامي الزيات**، رئيس اتحاد وكالات السياحة والسفر المصرية، أنّ مصر ترحب بالمستثمرين العرب وأن هناك فرصاً استثمارية مهمة في البلاد. كما أوضح **حسن جمال الدين**، وكيل أول في وزارة السياحة المصرية، أنّ هناك حوافز كثيرة تقدمها الحكومة المصرية إلى المستثمرين منها إعفاءات ضريبية وحقوق قانونية عديدة.

وأكّد **الشبراوي** من ناحية أخرى، أنه يجب إيلاء مسألة السياحة الإقليمية إلى القطاع الخاص لأنّ لرجال الأعمال حلولاً عملية ولأن لديهم سرعة في التفكير وفي معالجة الأمور، مؤكداً على أهمية الاتفاقات الإقليمية الموقعة بين وزراء السياحة العرب خلال السنوات الماضية. ■





روتانا مشروعا أبو ظبي

حصة روتانا في أبو ظبي 30 في المئة من إجمالي غرف فنادق الفئة الأولى

سيكون لدى روتانا 30 في المئة من إجمالي عدد الغرف الفندقية من مستوى 5 نجوم في أبو ظبي. تمتلك روتانا هذه الطاقة الاستيعابية بعد تنفيذ مشروعي توسع رئيسيين وإنجاز منشأة ثالثة بقيمة إجمالية استثمارية تبلغ 500 مليون درهم.

ويجري حالياً التوسّع في فندقي أبو ظبي غراند والشاطئ التابعين لـ روتانا، إضافة الى إنجاز أجنحة المها الجديدة..

ويخضع فندق الشاطئ لعملية توسّع بكلفة 250 مليون درهم، وسيتم خلال 18 شهراً المقبلة إنجاز 190 غرفة مطلة على البحر و5 طوابق تنفيذية وثلاثة أجنحة رئاسية. وهذا العمل الذي يتم إنجازه كجزء من مركز أبو ظبي التجاري سيشهد اضافة قاعة حفلات كبرى بمساحة 1400 متر مربع وتتّسع لـ 2000 شخص، و7 قاعات اجتماعات جديدة. ويضاف الى ذلك موقف لـ 3000 سيارة وآخر خصوصي يتّسع لـ 250 سيارة لضيوف المآدب.

أما فندق أبو ظبي غراند فيشهد توسّعاً بقيمة 120 مليون درهم يتضمن اضافة مبنى جديد من 5 طوابق يزيد اجمالي عدد الغرف من 197 الى 305. كما سيتم إنشاء منطقة مخصصة للمطاعم ومرآب تحت الأرض وقاعة حفلات سعة 500 شخص، اضافة الى مركز لياقة بدنية جديد وحدائق وأحواض سباحة.

أما أجنحة المها الجديدة بكلفة 120 مليون درهم قيد التطوير حالياً جاهزة للأشغال أواسط العام الحالي، وستضم 290 جناحاً وشقة مزوّدة بالخدمات وقاعات اجتماعات ومطاعم.

وتدير روتانا حالياً 17 فندقاً منتشرة في كافة أنحاء الشرق الأوسط ولديها فنادق ومنتجعات أخرى قيد التطوير.

من جهة أخرى، أعلنت روتانا عن افتتاح 3 مكاتب مبيعات جديدة لها في لندن والكويت والقاهرة، وهذه العملية في إعادة الهيكلة والتوسّع باتت ضرورية بالنظر الى النمو المحقق في الأشهر الأخيرة.

ولـ روتانا 4 مكاتب مبيعات عاملة تتوزع بين أبو ظبي وبيروت والقاهرة ودبي.

الى ذلك، أعلنت روتانا عن إنشاء موقع على شبكة الانترنت، كما أعلنت عن إنشاء نظام حجوزات مركزي يواكب اتجاهات الأعمال العالمية والفرص التي توفرها التقنيات الجديدة والتجارة الالكترونية. ■



بدء العمل بمشروع "درة البحرين"

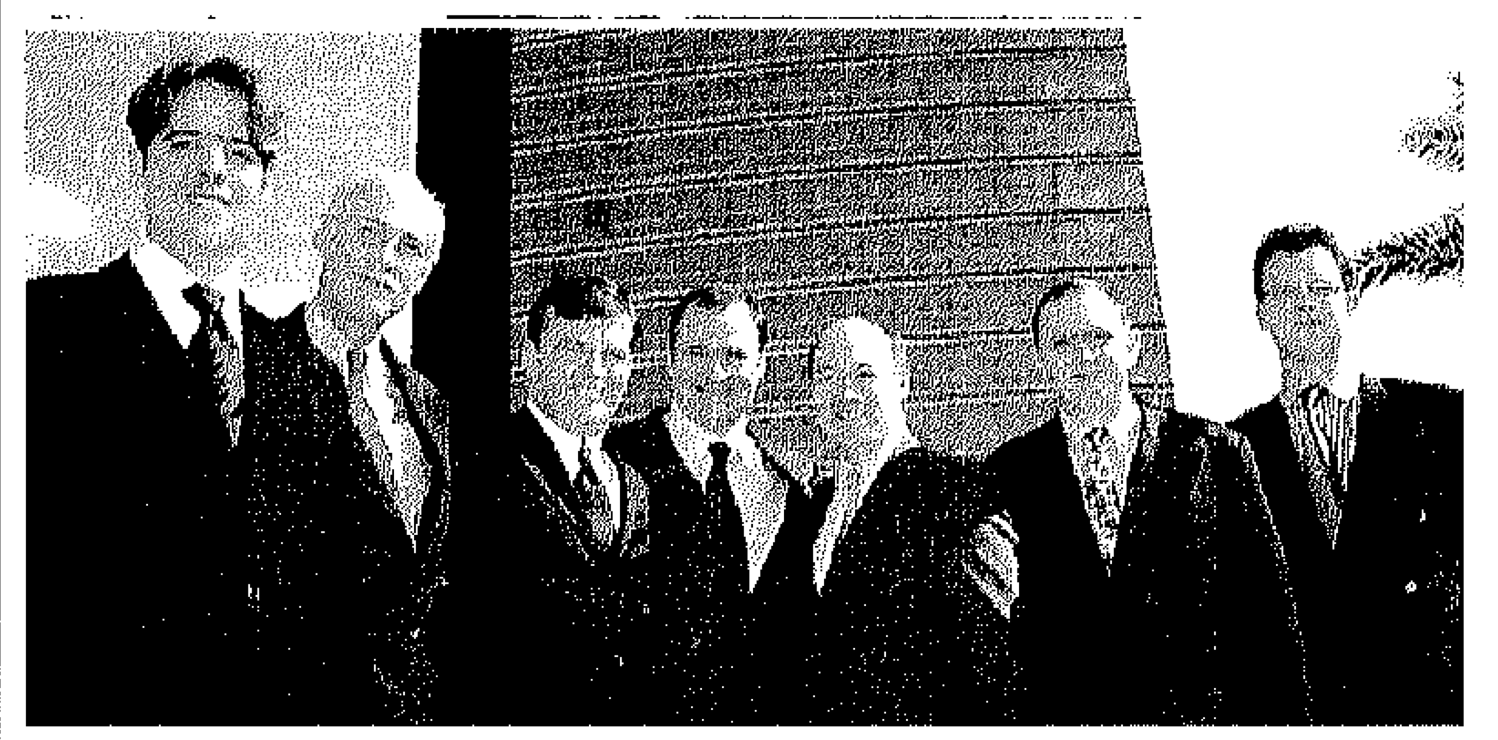
بدأ العمل في المرحلة الأولى من مشروع "درة البحرين" الذي يمثل أكبر مدينة سياحية متكاملة في الشرق الأوسط وتبعد نحو 25 كيلومتراً عن العاصمة المنامة.

وتقوم فكرة المشروع الذي تشترك في تنفيذه دولة البحرين ومجموعة دلّه البركة على تطوير مساحة 20 كيلو متراً مربعاً على الساحل الجنوبي الشرقي للبحرين لإقامة مدينة تتوافر فيها كل مقومات السكن الشرقي المطل على البحر.

وتضم المناطق الترفيهية للمشروع : ملعب الغولف الدولي، منطقة المرسى، مدينة الفنون، مدينة الملاهي، الحديقة المائية.

يُذكر أن الكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ نحو 1,5 مليار دولار.

هيلتون انترناشونال تتوسّع في الخليج



كبار مسؤولي مجموعة هيلتون انترناشونال

اجتمع كبار مسؤولي هيلتون انترناشونال في دبي لبحث أوضاع واحوال الفنادق التي تم افتتاحها مؤخرا في دول الخليج ، بالاضافة الى خطط التوسع في المنطقة . وحضر الاجتماع المدير التنفيذي في هيلتون إنترناشونال **انتوني هاريس** ورئيس منطقة الشرق الاوسط وآسيا **كوس كلين** وعدد من مسؤولي هيلتون .

وقال **انتوني هاريس** "يعدّ التوقيت الحالي من التوقيتات المهمة والمحفزة لهيلتون انترناشونال على مستوى العالم وفي منطقة الخليج بشكل خاص حيث نستمر في خطتنا نحو اطلاق المزيد من الفنادق الجديدة معرباً عن اعتقاده بأن "حركة القادمين الى منطقة الخليج سوف تستمر في التزايد بشكل ثابت" .

ولقد شرعت هيلتون انترناشونال في تبني برنامج اقليمي للتوسعة من خلال افتتاح ثلاثة فنادق جديدة في دول الخليج في العام الجاري ، وسيشهد العام المقبل افتتاح هيلتون الكويت .

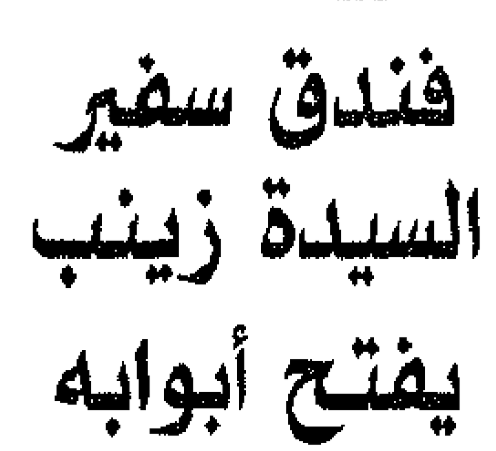
متروبوليتان العالمية واستعدادات العام الجديد


اجتماع فنادق متروبوليتان العالمية

ميزانية العام 2002 كانت محور النقاش في اجتماع فنادق متروبوليتان العالمية الذي عقد في قاعة الميرا سويت في فندق متروبوليتان – دبي . وقد ترأس العرض رئيس مجموعة الحبتور **خلف الحبتور**، والرئيس التنفيذي للمجموعة **محمد الحبتور**، والرئيس التنفيذي – قسم الفنادق **رحيم ابو عمر**، والمدير المالي للمجموعة **ك.ب.راجان**، والمدير المالي لفنادق متروبوليتان العالمية **علي الحسيني**. وحضر عرض الميزانية المدراء العامون ورؤساء الاقسام في فنادق متروبوليتان دبي، متروبوليتان بالاس، متروبوليتان الشاطىء، متروبوليتان ديرة، متروبوليتان بالاس – بيروت ، وفندق مونكي ايلاند – لندن والمت كلوب.

من جهة اخرى، استضاف فندق ومنتجع متروبوليتان الشاطىء الحفل السنوي لموظفي شركة اتقان اليواردي للكمبيوتر وقُدّم العشاء في ارجاء مطعم البيتش كلوب .

فندق سفير السيدة زينب يفتح أبوابه



أنجزت شركة السيدة زينب للسياحة والسفر بناء فندق سفير السيدة زينب في ريف دمشق بتكلفة بلغت نحو 600 مليون ليرة سورية (12 مليون دولار). تعود ملكية الفندق لشركة السيدة زينب ورأس مالها 750 مليون ليرة سورية يساهم فيها كل من **صائب نحاس** بنسبة 9 في المئة، شركة ترانستور للسياحة والنقل السورية بنسبة 10 في المئة، مجموعة دلة البركة بنسبة 8 في المئة، منظمة الحج والزيارة الايرانية بنسبة 3 في المئة، مؤسسات اسلامية لبنانية بنسبة 9 في المئة، ادارة مقام السيدة زينب في سورية بنسبة 10 في المئة، بينما جاءت مساهمة رجال أعمال كويتيين بنسبة 51 في المئة من رأس مال الشركة، وهم **جواد بو خمسين**، **مشاري خالد**، **عبد الوهاب الوزان**، **زيد الخالد**، **عبد الله معرفي** والشركة العقارية الكويتية.

وقال **صائب نحاس** لـ "الاقتصاد والأعمال" أن الفندق فتح أبوابه لاستقبال الزوار، موضحاً ان فندق سفير السيدة زينب من فئة 4 نجوم وبسعة 151 غرفة يضم 5 أجنحة وشقة لكبار الزوار وجناحاً ديبلوماسياً ومطعماً للأطباق الايرانية وآخر شرقياً ومقهى صينياً ومجمعاً تجارياً وصالات للحفلات والافراح والمؤتمرات.

وبيّن **نحاس** ان شركة السيدة زينب تعاقدت مع شركة سفير الدولية لإدارة الفنادق (كويتية) على ادارة الفندق والترويج لخدماته في المنطقة.

ميريديان ونسبة نمو 130 في المئة

حققت فنادق ومنتجعات ميريديان العام الماضي نمو نسبة 130 في المئة في دخل الحجوزات الخارجية، ما يجعل منطقة الشرق الاوسط وغرب آسيا اسرع المناطق نمواً في العالم لمجموعة ميريديان.

واوضح نائب الرئيس الاقليمي للمبيعات والتسويق في مجموعة فنادق ومنتجعات ميريديان **راسل شارب** ان حملات الترويج والبريد المباشر والعلاقات العامة والشركاء المحليين ساهمت بصورة رئيسية في تحقيق هذا الانجاز. واضاف "بينما تأثر قطاع السياحة والسفر على المدى القصير، فإننا نركز على اسواقنا الحالية المتواجدة في الدول المجاورة، والتي يمكننا الاعتماد عليها في تزويد فنادقنا بالسائحين ورجال الاعمال ووفود الشركات والزائرين".

وكانت ميريديان اعلنت عن استمرار عمليات توسّعها في المنطقة، وتركّز حالياً على تطوير الفنادق والمنتجعات في مصر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، بالاضافة الى استعدادها لافتتاح فندق في مجمع سيتي ستارز هيليوبوليس القاهرة أواخر العام 2002.


راسل شارب – الرئيس الاقليمي للمبيعات والتسويق في مجموعة ميريديان

جولة في كراون بلازا بيروت

جال رئيس فنادق الـ Six Continents في الشرق الاوسط وشمال افريقيا **ريمون خليفة** في فندق كراون بلازا بيروت. رافق **خليفة** في جولته فريق من منظمي الرحلات العالمية المهتمين بتسويق لبنان كمركز سياحي.

واطلع الوفد على جهوزية الفندق حيث ان ستة طوابق من اصل واحد وعشرين اصبحت جاهزة تماماً، كما وُضعت اللمسات الاخيرة على الدرج الرئيسي للفندق المصنّف من فئة الخمس نجوم. ومع ان افتتاح فندق كراون بلازا بيروت مقرر في شهر آذار/مارس من العام 2002، الا انه بدأ في إستقبال الحجوزات.

خليفة توقّع ان "المسافر الخليجي سيختار لبنان بدلاً من اوروبا والولايات المتحدة الاميركية خصوصاً بعد احداث 11

افطارات فندق سيف جدة

استضافت الادارة الجديدة في فندق سيف جدة نخبة من رجال الاقتصاد والاعلام في حفل افطار بمناسبة شهر رمضان المبارك، وكان الإفطار مناسبة لتعريف المدعوين على مرافق الفندق وخدماته.

وصرّح رئيس مجلس ادارة فندق سيف ومجموعة خالد بن عبيد التجارية **خالد بن عبدالله بن عبيد** أن "الادارة الجديدة ستقوم بانشاء صالات افراح كبيرة تتسع لـ 1500 شخص، كما ستخصص برامج سياحية وترفيهية للنزلاء. وسيكون هناك برامج وعروض عديدة للتخفيضات والاتفاقيات الخاصة لبعض القطاعات". هذا وخصصت الادارة الجديدة ارقام هاتف وفاكس لتلقي مقترحات وطلبات الجمهور وتسجيلها كي تؤخذ في الاعتبار.

النتائج المالية لشركة Six Continents

زادت الأرباح الإجمالية للفنادق التابعة لشركة Six Continents بنسبة 13,6 في المئة شاملة فنادق بوست هاوس التي اشترتها المجموعة مطلع العام الماضي. وبلغت نسبة أرباح فنادق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا 22,4 في المئة.

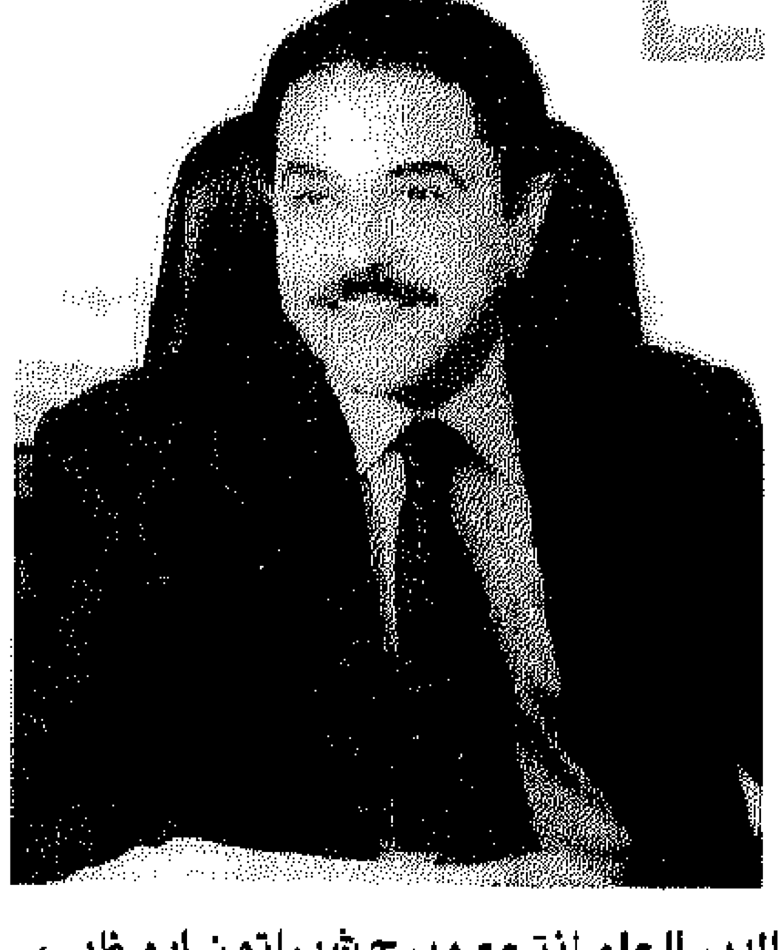
وسجّل البرنامج الخاص بولاء العملاء "بريوريتي كلوب" نمواً بنسبة 20 في المئة، أي ما يعادل مليوني عضو جديد ليصل مجموع أعضاء النادي إلى 12,4 مليوناً.

وتدير الشركة حالياً في الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال علاماتها التجارية المختلفة 118 فندقاً، بالإضافة إلى 20 منشأة قيد الإنشاء والتطوير تحت علامات انتركونتيننتال وكراون بلازا وهوليداي إن.

وسجّلت الشركة ارتفاعاً في عدد غرف فنادقها ومنتجعاتها حول العالم بلغ 24 ألف غرفة ليصل الإجمالي إلى 515 ألف غرفة.

عمليات تحديث في الشيراتون

أدى التردّد في السفر على الصعيد العالمي الى تعزيز الاسواق الاقليمية في قطاعي الفنادق وشركات الطيران، وذلك عبر قيام العديد بالسفر وقضاء العطل في دولهم او المنطقة التي يعيشون فيها.



المدير العام لمنتجع وبرج شيراتون ابو ظبي، احمد خليفة.

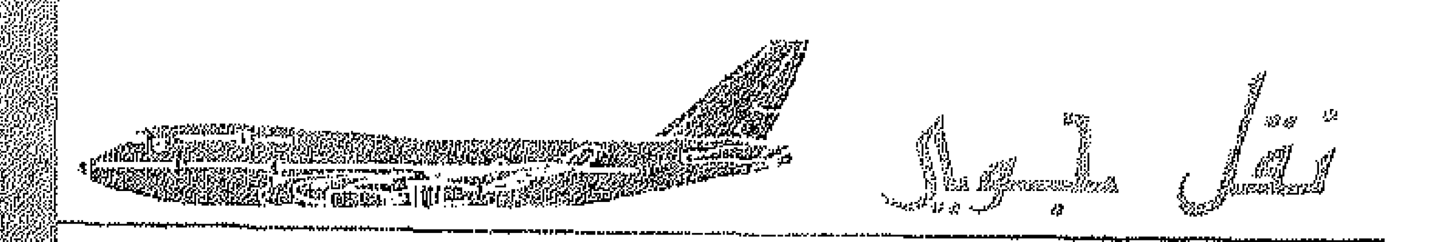
المدير العام لمنتجع وبرج شيراتون ابو ظبي **احمد خليفة** قال ان "الاوضاع الدولية ولّدت الحاجة الى الاستثمار والتركيز على المستوى المحلي حيث ان هناك توجهاً واضحاً لامتناع العديد من الناس عن السفر خصوصاً الى الوجهات البعيدة".

وتجدر الاشارة الى ان الفندق خضع مؤخراً لعملية تحديث رئيسية شملت كل تسهيلاته وبتكلفة نحو 30 مليون درهم.

أما القاهرة فقد شهدت عملية تحديث رئيسية لفندق وبرج وكازينو شيراتون القاهرة. وبلغت تكاليف عملية الترميم الكلية 38 مليون جنيه مصري، شاملة الغرف والاجنحة والمدخل والصالة والمطاعم. المدير العام الجديد للفندق **اسماعيل صدقي** اكد "ان الهدف من عملية الترميم هي ان يكون الفندق على مستوى الالفية الجديدة".



فندق شيراتون القاهرة



الخطوط الجوية القطرية

ستراتيجية التوسّع الذكي

بقيت الخطوط الجوية القطرية إلى حدٍّ كبير بمنأى عن تداعيات أحداث 11 أيلول/سبتمبر التي عصفت بشركات الطيران العالمية، بل بقطاع النقل الجوي في العالم ككل.

فعلى الرغم من إنخفاض عدد ركاب "القطرية" بنسبة 8 إلى 10 في المئة بموازاة إرتفاع تعريفات التأمين في أعقاب أحداث الولايات المتحدة مباشرة، إلّا أنّ المسؤولين في الشركة يعتبرون أنّ انعكاسات تلك الأحداث عليها ستكون قصيرة الأجل. وهذا يعني أنّ "القطرية" ستمضي قُدماً في تنفيذ خطة توسّعها في الأسطول وخطوط الرحلات.

التوسّع "آسيوياً"

ركّزت "القطرية" شبكة خطوطها بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية والشرق الأقصى، في حين أن رحلاتها إلى أوروبا والولايات المتحدة كانت محدودة بالمقارنة مع رحلاتها الآسيوية، الأمر الذي جنّبها الإنعكاسات السلبية التي خلّفتها أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

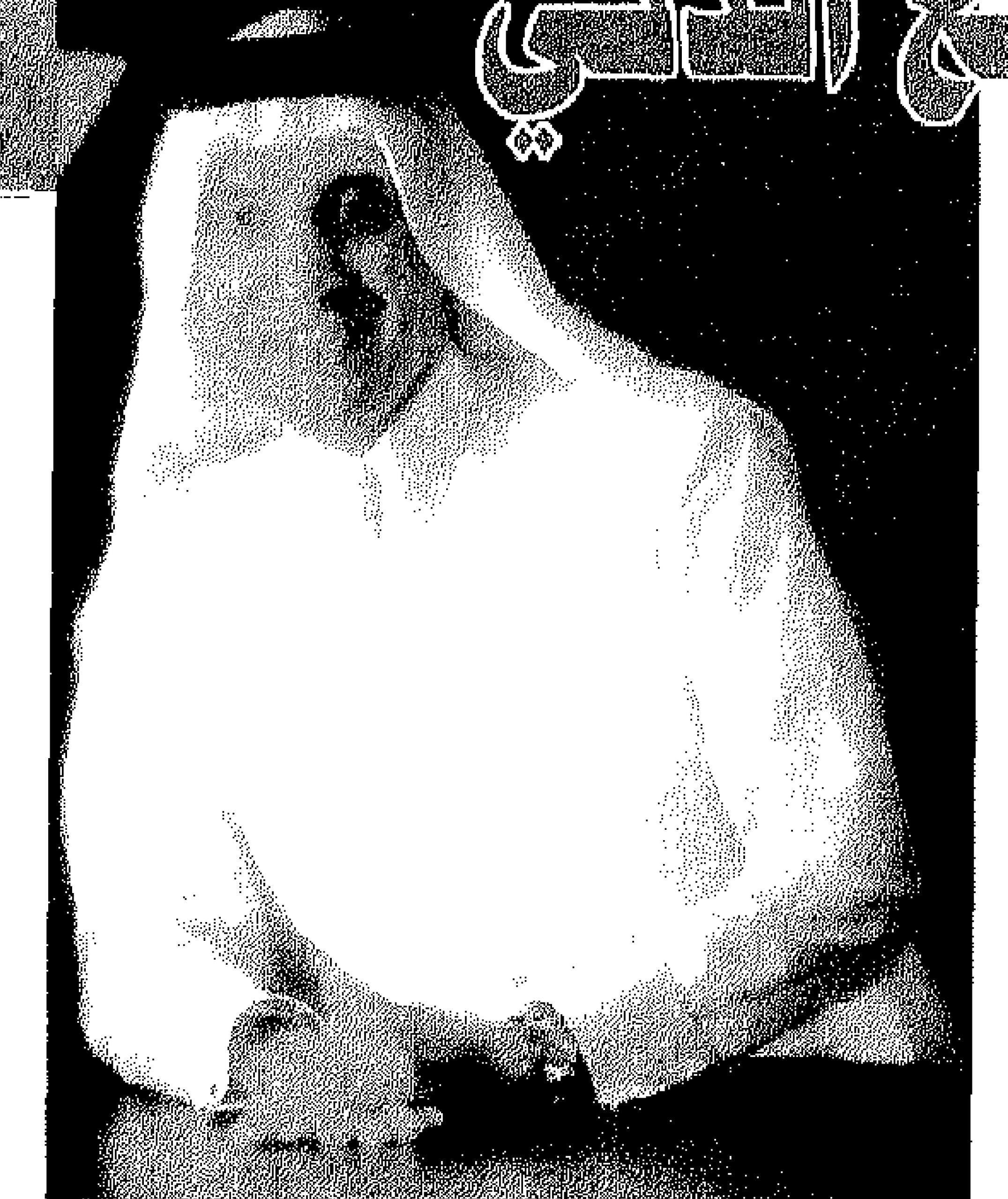
"شركات الطيران في المنطقة شهدت إنخفاضاً في عدد ركابها بنسبة 20 في المئة. والإنخفاض الأكبر حصل في وجهة الرحلات إلى أوروبا والولايات المتحدة"، يقول مدير عام الخطوط الجوية القطرية **أكبر الباكر**، مشيراً إلى أن "القطرية" لم تتوسّع كثيراً في شبكة خطوطها الأميركية والأوروبية ما جعل إنخفاض عدد ركابها محدوداً جداً.

ويضيف **الباكر**: "لم تؤدّ الأحداث إلى تعديلات في خطط "القطرية" المستقبلية، ونحن نسير حسب خططنا البعيدة والمتوسطة المدى للتوسّع في حجم الأسطول وعدد المحطات".

ولذا تنوي الخطوط الجوية القطرية تعزيز تواجدها وثقلها في الأسواق الآسيوية خلال الأشهر المقبلة. فالشركة تخطّط لزيادة عدد رحلاتها إلى سريلانكا على خلاف شركات طيران أخرى كانت قد عملت على تخفيض رحلاتها إلى كولومبو، بعد الهجمات التي قام بها "نمور التاميل" على مطار سريلانكا الدولي في الصيف الماضي.

هذا مع الإشارة إلى أنّ "القطرية" وفّرت رحلات وخدمات إضافية إلى ماليزيا وجزر المالديف الشهر الفائت.

وتُعتبر ستراتيجية التوسّع الآسيوي التي تنتهجها "القطرية" سياسة ذكية تستجيب بالكامل لمعطيات السوق. فعدد العمالة الآسيوية في منطقة الخليج كبير جداً، ويمكن إستغلال هذا العامل الحيوي في السوق لإعطاء زخم كبير لشركة حديثة العهد مثل الخطوط الجوية القطرية التي تأسست العام 1994، والتي تملك حالياً أسطولاً صغيراً نسبياً يضمّ 6 طائرات ايرباص A300 و5 طائرات ايرباص A320. وقد تفسّر ستراتيجية التوسّع باتجاه الأسواق الآسيوية، من بين عوامل أخرى، الإرتفاع المطّرد في عدد ركاب "القطرية" بنسبة 36 في المئة خلال السنة المالية المنتهية في شهر آذار/مارس الماضي، ما يجعل "القطرية" واحدة من بين شركات الطيران الأسرع نمواً في العالم.



أكبر الباكر - الرئيس التنفيذي للقطرية

زيادة الأسطول

من الطبيعي أن تعمل "القطرية" على توسيع أسطول طائراتها لاستيعاب العدد المتزايد من الركاب. وبحسب الخطة الموضوعة، سيصل عدد طائرات "القطرية" إلى 17 طائرة في نهاية العام 2002 ما يجعلها الشركة الأكثر نمواً بين شركات الطيران العالمية على مستوى توسيع الأسطول.

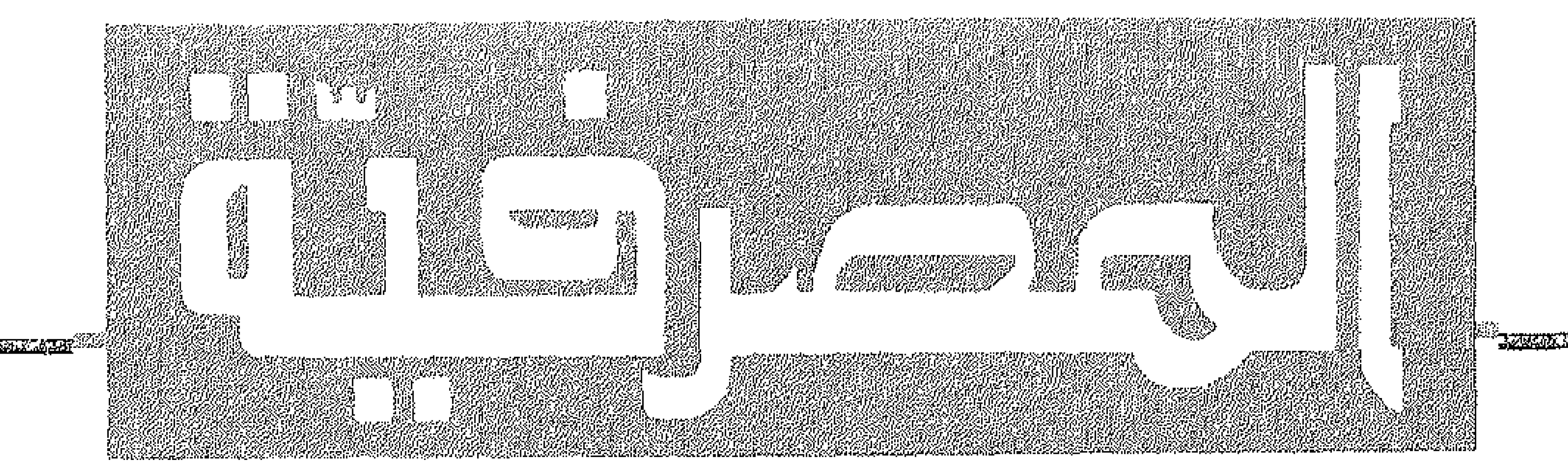
وبالفعل دخلت "القطرية" المرحلة الأكثر كثافة في برنامج تسلّم الطائرات الجديدة منذ نشأتها. في نهاية العام 2001، تكون "القطرية" قد تسلّمت طائرتها السادسة من طراز A320. وخلال ربيع العام 2002 ستتسلّم الشركة ثلاث طائرات A320 إضافية، وطائرة من أصل خمس طائرات طراز A330-200. هذا بالإضافة إلى طائرة شحن ستنضمّ إلى الأسطول خلال العام 2002.

وتأتي توسعة الأسطول في إطار الجهود الحثيثة التي تقوم بها "القطرية" لاختراق أسواق وشرائح جديدة من الركاب، حيث تتوقّع الشركة أن يصل عدد هؤلاء إلى 1،8 مليون راكب في نهاية سنتها المالية الحالية في آذار/مارس المقبل، مقابل 1،49 خلال السنة المالية الفائتة.

هذا وتترافق خطط التوسّع في الأسطول والشبكة مع الورشة القائمة لتحسين مطار الدوحة الدولي وتطوير منشآته حيث من المقرّر إستحداث ثلاث بوابات خروج إضافية، كما يؤكّد **الباكر**، وذلك بعد الإنتهاء من تحسين المحطة النهائية الحالية (terminal) بقيمة 13،7 مليون دولار.

ويأتي هذا التوسّع إنطلاقاً من سياسة الإنفتاح الإقتصادي والتركيز على التطوير السياحي، ولهذا يقول رئيس "القطرية": "أسسنا مؤخراً قسم (Qatar Holidays) يختص في بيع الرحلات الجماعية والفردية من قطر إلى معظم دول العالم وخاصة الدول السياحية وكذلك من الدول الأخرى إلى دولة قطر".

كما أنّ ستراتيجية التوسّع القوية التي تنفّذها "القطرية" تأتي تحضيراً لإنجاز المطار الجديد بين العامين 2005 و2006، والذي من المتوقّع أن يضاعف طاقة استيعاب المسافرين في الدوحة إلى نحو 8 ملايين راكب". ■



رأي

خطوات جديدة لتطوير المصارف الإسلامية

في الوقت الذي تتعرض فيه بعض المؤسسات المالية الإسلامية للملاحقة وتجميد الأرصدة ضمن الحملة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، برزت في الشهرين الأخيرين تطوّرات عدة في مجال تنظيم العمل المصرفي والمالي الإسلامي وتعزيز أوضاعها وشفافيتها. فقد أصدرت السلطات النقدية في باكستان تشريعات جديدة تمهيداً لتحوّل كل المصارف العاملة إلى النظام المصرفي الإسلامي في منتصف العام المقبل، لتصبح باكستان بذلك ثالث بلد في العالم، بعد إيران والسودان، يطبّق النظام المصرفي الإسلامي بكامله.

وأطلقت ماليزيا معايير محاسبية جديدة للمصارف الإسلامية تهدف إلى زيادة الشفافية والإفصاح في ميزانيات هذه المصارف وتوحيد قواعدها وتمكين مقارنتها مع المصارف الأخرى. كما أعلنت مؤخراً كل من: البحرين، ماليزيا، وإندونيسيا والسودان عن تأسيس أول سوق "انتربنك" إسلامي يهدف إلى تحسين وضع السيولة لدى المصارف الإسلامية ومساعدتها على تطوير منتجات مالية إسلامية جديدة. وتكمن أهمية هذه السوق في شمولها بلدان إسلامية عدّة، ومن المنتظر أن تنضم دول أخرى إليها بل حتى مصارف إسلامية منفردة في دول أخرى. إلى جانب ذلك، قرر مصرف تجاري تايلندي بدء تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية التي كانت محصورة في السابق في مصرف التوفير الحكومي فقط، ما يشير إلى وجود مجالات للتوسع في العمل المصرفي الإسلامي في بلد مختلط الأديان مثل تايلندا.

وتأتي هذه الخطوات في ضوء النمو البارز في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث تقدر حالياً أصول المصارف الإسلامية بحوالي 400 مليار دولار أميركي، مقابل 150 مليار دولار عام 1989، أي بمعدل نمو يقارب 15 في المئة سنوياً. وهناك اليوم 187 مؤسسة مالية ومصرفية إسلامية مقابل نحو 25 مؤسسة فقط عام 1985، ما يبيّن التوسّع الكبير والسريع لهذا القطاع خاصة في السنوات الأخيرة. أضف إلى ذلك الخدمات المالية الإسلامية التي أصبح يقدمها عدد متزايد من المصارف التقليدية في ظل الطلب المتنامي على مثل هذه الخدمات والاستثمارات، ما جعل المدخرات التي تدار على الطريقة الإسلامية تحتل جزءاً مهماً من إجمالي المدخرات في العالم الإسلامي.

من هنا أهمية تسريع الخطوات لتنظيم هذا القطاع ووضع معايير واضحة لعملياته الداخلية، بالإضافة إلى تحديد قواعد لتعامله مع القطاع المالي والمصرفي التقليدي. وهذا ما سيحدد استمرار نمو هذا القطاع وقدرته على اجتذاب الرساميل والاستثمارات في السنوات المقبلة.

خاص ... خاص ... خاص ... خاص ... خاص ... خاص ...

العيسى عضواً في مجلس إدارة البنك السعودي الأمريكي


عيسى العيسى

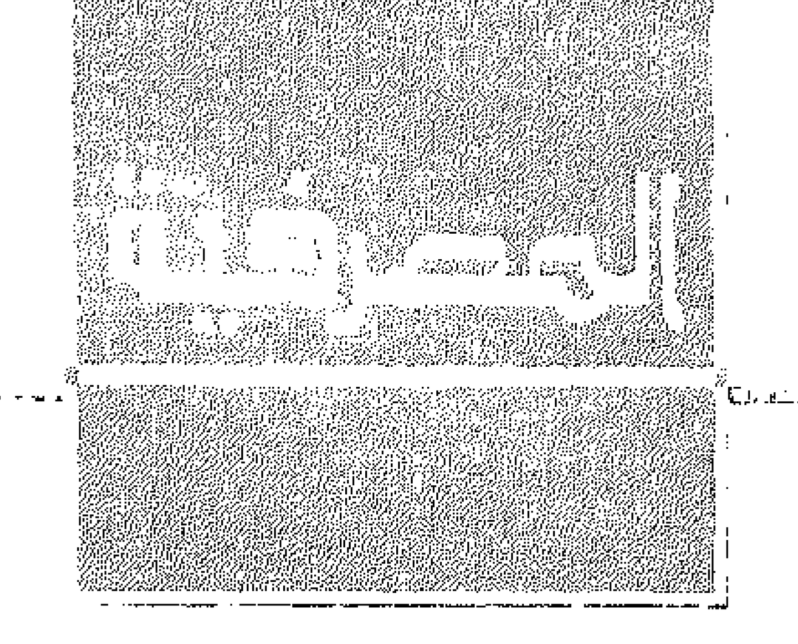
عين البنك السعودي الأميركي، مؤخراً، عيسى العيسى عضواً في مجلس الادارة خلفاً لـ د. **خليل كردي** الذي أمضى في هذا الموقع نحو 16 عاماً ممثلاً لمجموعة الموارد السعودية.

ويأتي تعيين **العيسى** عضواً في مجلس الإدارة، بعد أشهر على تعيينه نائباً للعضو المنتدب، وتتويجاً لمسيرة طويلة في البنك امتدت على مدى عقدين من الزمن، شغل خلالهما مناصب قيادية عدّة، كان أهمها: قيادة مجموعة خدمات التجزئة والاستثمار والخدمات الخاصة.

ويعتبر **العيسى** بين الكفاءات السعودية المميّزة في المجال المصرفي. ويشغل مناصب أخرى خارج البنك أهمها: عضوية الهيئة الاستشارية للمجلس الاقتصادي الأعلى، عضوية اللجنة الاقتصادية في الهيئة العليا للسياحة، وعضوية لجنة الاستثمار في مؤسسة الملك عبد العزيز... كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة فيزا العالمية لشرق ووسط أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وجاء هذا التغيير في مجلس إدارة البنك السعودي الأمريكي عقب بيع مجموعة الموارد للجزء الأكبر من حصتها في البنك والمقدرة بحدود 4 في المئة، وتشير مصادر مطلعة أنّ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هي الجهة التي اشترت الحصة التي باعتها الموارد التي تملك حصة مؤثرة في البنك السعودي الهولندي. ومعروف أن "التأمينات الاجتماعية" تمتلك مع صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التقاعد بحدود 17،3 في المئة من البنك السعودي الأمريكي قبل عملية الشراء الأخيرة. وبين المستثمرين السعوديين الرئيسيين في البنك الأمير **الوليد** بن طلال ومجموعة القصيبي ومجموعة الرميزان، في حين تبلغ حصة الشريك الأجنبي، سيتي بنك، بحدود 22،8 في المئة.

المحتويات



الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار الإسلامي الأول

عاطف عبد الملك: الربح أولاً والشريعة ثانياً

عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر ذهب عاطف عبد الملك إلى الولايات المتحدة ليقول للاميركيين في عقر دارهم: "نحن لا نختبئ ولسنا بخائفين". فهو يعتبر أن المصارف الإسلامية "قميص عثمان" وعليها أن تدافع عن نفسها بشراسة، لكنه لا يرى في الحملة التي تتعرّض لها خطراً داهماً عليها، بل يتطلّع بعمق إلى هواجس الصناعة المصرفية الإسلامية مباشرةً، من تطوير الهياكل الإدارية، إلى الحوافز الضرورية للإبداع، مروراً بخطر البنوك العالمية والمنافسة، وأهمية الاستثمار في الأبحاث والتطوير، إلى مشكلة السوق الثانوية في بورصات المنطقة، والحلول الممكنة والخيارات المتاحة للسوق الأولية لرفدها بالمنتجات، وصولاً إلى الهاجس الأكبر لدى البنوك الإسلامية، وهو الابتعاد عن التقليد وتحديداً في صيغ المرابحة، وابتكار منتجات تلبّي متطلّبات المستثمرين، واستقطاب هذه الأموال من المصارف العالمية، بدل أن تأتي الأخيرة لتقدّم لهم وفق الشريعة ما عجزت عن تقديمه المصارف الإسلامية. وهنا نصّ الحوار الشامل مع "الاقتصاد والأعمال".

■ **كيف تلخّصون التحدّيات التي تواجه البنوك الإسلامية في المرحلة الراهنة؟**

□ مفتاح النجاح لأيّ عمل، سواء إسلامي أو غير إسلامي، توفير الحوافز للموارد البشرية وتطوير القدرة على الإنتاج لتحقيق النتائج الأفضل. والقيّمون على إدارة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية قاموا بإنجازات مهمة خلال السنوات العشرين الماضية، لكن هذه المؤسسات أصبحت تتطلّب دماً جديداً، والعمل كفريق بعيداً عن منطق الفرد الذي يحكم العمل في معظمها، هذا هو التحدّي الأول. أما التحدّي الثاني، فيأتي من البنوك العالمية التي تتربص وتترصّد حجم السوق وجدواها، خصوصاً البنوك السويسرية التي تحوز ودائع كبيرة من المنطقة، ويزداد الضغط عليها من قِبل المستثمرين لديها لتقديم خدمات حسب الشريعة، لذلك فهي مضطرة لدخول العمل المصرفي الإسلامي، ما يزيد من ضراوة المنافسة وحدّتها.

■ **ما هو السبيل لمواجهة هذه المنافسة؟**

□ قوى السوق تدفعك إما إلى المنافسة أو الخروج، لكيّ تبقى عليك تقديم الخدمة الأفضل والمُنتَج الأفضل والعائد الجيّد، والمنافسة عامل إيجابي، فإذا كنّا نحن كبنوك إسلامية لا نستطيع تلبية طموح المستثمر، فلتقم البنوك العالمية بذلك. كذلك هنالك عامل تكبير الحجم، فالبنوك الصغيرة لن يكون لها مكان بين تكتّلات السوق الكبرى. والاندماج أو حيازتها من قِبل البنوك الأكبر حجماً هي العوامل الكفيلة باستمرارها.

■ **وهل تنطبق هذه الهواجس على البنوك الاستثمارية كما التجارية؟**

□ جودة المنتجات والابتكار في تقديمها هاجس البنوك الاستثمارية كما التجارية. في السابق كانت الأولوية بالنسبة للمستثمر أن تكون المحفظة حلالاً وحسب الشريعة الإسلامية، بعدها يتطلّع أن تأتيه بربح جيّد. هذا لم يعد يجدي بعد الآن، فالشريعة مهمة لكن نحن قطاع أعمال ورأس المال جبان، فمن يضع أمواله لديك لا يتطلّع فقط لأن تقدّم له مُنتَجاً حلالاً بل لتحقّق له الربح أولاً، وهذا ليس تقليلاً من شأن الشريعة في العمل المصرفي الإسلامي تحديداً، بل إنصافاً للمستثمر، فإذا فشل مُنتَج معيّن لا نعيد أسباب الفشل إلى كونه إسلامياً بل لأنه مُنتَج فاشل بحدّ ذاته.

■ **ما مدى تأثّركم بالأحداث الأخيرة، خصوصاً أن استثماراتكم تتركّز في الولايات المتحدة الأميركية؟**

□ استثماراتنا طويلة الأجل لذلك لمْ نتأثر. أما الذين لديهم محافظ استثمارية فلا بدّ أن يتأثروا، لأن عليهم تقييم محافظهم نهاية كلّ عام، فلا بدّ أن تظهر لديهم فوارق وانخفاضات كبيرة.

التنويع والتوزيع

■ **شاعت في الآونة الأخيرة مقولة الإحجام عن الاستثمار في الغرب، وعودة رؤوس الأموال العربية إلى المنطقة، ما رأيكم؟**

□ بعضهم يربط الاستثمار بالسياسة بنوع من الحساسية المفرطة، فيقول لماذا أستثمر في الولايات المتحدة الأميركية، والبعض الآخر يستثمر كلّ أمواله هناك، وكلاهما على خطأ، فكما نطالب الاستثمارات الأجنبية بالقدوم إلينا، يجب علينا أن نستثمر لديهم بالمقابل. الذين يقولون عكس ذلك هم الذين لا يملكون ما يستثمرونه، فكبار المستثمرين الخليجيين لا يضعون أموالهم في مكان واحد، بل التنويع والتوزيع يحكمان استثماراتهم. كذلك المستثمر من المنطقة لا يحتاج البنوك الاستثمارية هنا حيث هو موجود وعلى اطلاع بالسوق، بل حيث لا يستطيع أن يكون قريباً من استثماراته، وبعيداً عن السوق وفرصها. السياسة في جهة والاستثمار في جهة، إنها نظرة ضيّقة جداً أن نقول للعالم استثمروا لدينا ونحن لن نستثمر لديكم.

■ **لكن ألا تؤدي المضايقات التي تتعرّض لها رؤوس الأموال إلى بحثها عن بدائل؟**

□ اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية يمثّل 50 في المئة من حجم الاقتصاد العالمي، ومنطقة الخليج تمثّل نصف مخزون الطاقة العالمي، لا يمكن إلا أن يتقاطعا وكلاهما غير قادر على تجنّب التبادل. لا نقول أن يتمّ استثمار كلّ الأموال الخليجية هناك، لكن التنويع مطلوب وضروري لصالح الاستثمارات قبل أيّ شيء آخر.

فقاعة مالية

■ **ما هي الفرص المتوفّرة للأموال العربية إذا عادت؟**

□ الأموال كالأمواج، تأتي مداً وتذهب جزراً بحثاً عن الفرص، البعض حالياً خائف من الاستثمار في الولايات المتحدة، لكنه يعرف



أنها سوق الفرص الكبيرة، ولا بدّ أن تعاود الانتعاش فيعود إليها. كذلك لو أتت الأموال أين نضعها، أسواق الخليج والعالم العربي المالية قطرة في بحر هذه الاستثمارات، إذ تُقدّر الاستثمارات الخليجية وحدها في الولايات المتحدة بـ 800 إلى 1000 مليار دولار، في حين أن أسواق المنطقة كافة لا يتعدّى حجمها الإجمالي 10 إلى 20 ملياراً. من الخطر عودة هذه الأموال بما يفوق طاقة وحجم أسواق المنطقة لأن ذلك يخلق فقاعة مالية في بعض القطاعات والمنتجات، فلو توجّهت هذه الأموال للقطاع العقاري مثلاً، وهو أحد أكثر القطاعات شعبية، ارتفعت أسعار العقارات بسرعة كبيرة ثمّ انخفضت بعد ذلك بسرعة كبيرة. فالتعقّل مبدأ في الحياة وأكثر ما ينطبق على رأس المال والاستثمار.

الاستثمار المباشر

■ **ما هي القنوات الاستثمارية التي تركّزون عليها، وكيف تحققون النمو؟**

□ نركّز على ثلاث قنوات، أولاً الاستثمار المباشر، فاشترينا حتى الآن 9 شركات قيمتها الإجمالية نحو 900 مليون دولار، وخرجنا من اثنين منها بربح جيّد. المجال الثاني القطاع العقاري، الذي دخلناه منذ عام ونصف، وأنشأنا حتى الآن 5 محافظ استثمارية قيمتها الإجمالية 850 مليون دولار وأداؤها ممتاز، وتتركّز في القطاع السكني وفي المخازن الصناعية. القناة الثالثة إدارة الأصول، لدينا محفظة إجارة حجمها نحو 350 مليون دولار. النمو يتحقّق من خلال التوسّع الجغرافي في هذه المجالات، ويعود لمجلس الإدارة تحديد التوقيت خلال العامين أو الثلاثة المقبلة.

■ **وهل تفضّلون قطاعات معيّنة توجّهون استثماراتكم إليها؟**

□ أكثر محافظنا الاستثمارية تتركّز في القطاع العقاري، أما في الاستثمار المباشر فلا نركّز على قطاع معيّن، بل تتنوّع استثماراتنا بين شركات التكنولوجيا، شركات التجزئة، السيارات والعناية الصحية. حيث نقوم بالتملّك الكامل لشركة معيّنة، أو نتملّك منها الحصة المسيطرة Controlling Interest، خصوصاً في الشركات العائلية التي تراوح أحجامها بين 50 و150 مليون دولار.

أبرز الصفقات

■ **شهد العامان الماضيان نشاطاً كبيراً لبنك الاستثمار الإسلامي الأوّل، فما هي أبرز العقود والصفقات التي حققتموها؟**

□ بعد بيعنا لشركة CGI للكمبيوتر في معاملة بلغت قيمتها 248 مليون دولار، تملّكنا في نهاية 2000 حصة كبيرة في شركة "كاريبو" CARIBOU بقيمة 80 مليون دولار، وهي ثاني أكبر سلسلة متخصصة بالمقاهي في الولايات المتحدة والتي لا تمنح حقوق الامتياز لشركة أخرى، كما أجرينا مفاوضات مع مؤسسات مالية أميركية لتقديم تسهيلات نمو بقيمة 15 مليون دولار لتمويل عملية إنشاء متاجر جديدة للشركة، حيث نعتزم فتح 323 متجراً حتى العام 2005، تضاف إلى 150 تملكها "كاريبو". بالإضافة إلى ذلك تملّكنا حصة 72,7 في المئة في شركة TST بقيمة 26,2 مليون دولار، وهي شركة متخصّصة بتصنيع منتجات السلامة والمكوّنات الكهربائية اللازمة لصناعة السيارات والشاحنات. كذلك تملّك البنك بداية العام 2000 حصة 84 في المئة من شركة BR Lee Industries بقيمة 79,6 مليون دولار، وهي تحوز على 40 في المئة من السوق الأميركية لمعدات تعبيد الطرق. وفي أيلول/ سبتمبر 1999، اشترى البنك حصة 61,6 في المئة من شركة DVT بقيمة 39,5 مليون دولار، وتقوم بإنتاج وصناعة وتسويق أنظمة الفحص والتدقيق للمعدّات الصناعية وأجهزة التحكّم ومكائن التعبئة. كما قام البنك بإجراء صفقتين في قطاع عقارات المجمّعات السكنية في الولايات المتحدة الأميركية بلغت قيمتها 251 مليون دولار، بالمشاركة مع شركة Archestone، ونحن عازمون على تنفيذ سلسلة من الاستثمارات في القطاع العقاري في المستقبل القريب.

■ **ماذا عن العام الحالي؟**

□ أسسنا مشروعاً مشتركاً مع شركة "برولوجس" لامتلاك أصول إجارة في 27 منشأة توزيع صناعية في 13 سوقاً داخل الولايات المتحدة الأميركية، وبلغت قيمة الصفقة 243 مليون دولار. كما حصلنا على التمويل لعمليات مرابحة مستمرّة بإجمالي مبالغ قدرها 100 مليون دولار، بواسطة بنك أبو ظبي الإسلامي كمضارب، بالتعاون مع المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي وبنك أبو ظبي التجاري والشركة العربية للاستثمار، بصفتهم مجموعة المرتبين. كذلك تملّك بنك الاستثمار الإسلامي الأوّل حصة كبيرة من شركة "سيروس" بقيمة 133 مليون دولار، وتعدّ ثالث أكبر شركة في العالم لصناعة الطائرات الخاصة ذات المحرّك الواحد. وبهذا يكون البنك قد قام حتى الآن بعمليات استثمار مباشر تزيد قيمتها على 900 مليون دولار في الولايات المتحدة، وصفقات عقارية بأكثر من 709 مليون دولار.

■ **هل لديكم النيّة للاستثمار في المنطقة العربية مستقبلاً؟**

□ نتوجّه إلى المنطقة العربية متى تحقق فتح الأسواق، مع تطبيق اتفاقات التجارية العالمية خلال السنوات الثلاث المقبلة، هذا التوجّه موجود ضمن خطتنا المستقبلية، خصوصاً نحو القطاع العقاري، ومسألة التوقيت تعود لمجلس الإدارة. الآن الفرص محدودة، إذ تتنافس البنوك الاستثمارية كافة على بضع صفقات محدودة، لا تتعدى الأربعة كلّ عام، إنها كعكة صغيرة وهامش الربح فيها صغير بسبب المنافسة الشديدة. كذلك فإن منافذ الخروج Exit Opportunities وإمكانية تسييل الاستثمار، ناهيك عن القوانين، لا زالت غير واضحة وغير متوفّرة في أسواق المنطقة حتى الآن. ■

م.ن.

عبر ذراع شركة Arab Finance

المجموعة المالية - هيرمس تدخل قطاع المعلومات


علوي تيمور

في إطار ستراتيجية تقديم خدمات استثمارية متكاملة لعملائها التي تؤسس على خلفيتها المجموعة المالية المصرية - هيرمس، كل خطواتها التوسعية على امتداد المنطقة العربية، أطلقت المجموعة في العام 2000 أحدث ذراع استثماري لها في السوق وهي شركة "عرب فاينس" Arab Finance، والشركة الجديدة للمجموعة المالية تركّز نشاطها في مجال "بيزنس" المعلومات، الذي يعدّ جديداً على المستثمر العربي بصفة عامة والمستثمر المصري بصفة خاصة حيث تهدف الشركة من وراء هذا النشاط الى ترشيد القرارات الاستثمارية لرجال الأعمال العرب عبر إمدادهم بالمعلومات الكافية عن الشركات المسجّلة في أسواق بلدان عربية عدة.

ورغم أنّ نشاط شركة Arab Finance يوحي من الوهلة الأولى، بأنه نشاط في خدمة الصفوة من المستثمرين إلاّ أنّ واقع الحال يشير الى عكس ذلك، حيث تهدف الشركة الى الوصول الى قاعدة عريضة من العملاء تشمل مستثمرين صغاراً وكباراً مبتدئين ومحترفين في الوقت نفسه، فالشركة تعتبر "المستثمر الصغير" عميلها المفضل ومن ثم فإن الشركة لا تعمل من أجل زبائن "المجموعة المالية" الكبار خصوصاً بعد أن أصبحت "المجموعة" إحدى بنوك الاستثمار الكبيرة في المنطقة.

أهدافنا

وحول طبيعة أهداف ومجالات عمل الشركة الوليدة، قال علوي تيمور مدير عام الشركة في حوار خصّ به "الاقتصاد والأعمال"، أن هذه الأهداف تتوزّع على 4 محاور رئيسية هي: تعليم المتخرّج الحديث ومساعدته على القراءة الجديدة والصحيحة للأوراق المالية، والمحور الثاني، هو إمداد هؤلاء المبتدئين بالمعلومات الاقتصادية السليمة عن الشركات والأسهم المتداولة وقطاعات الأعمال المختلفة، وكذلك إمدادهم بأبحاث ودراسات المؤسسات المالية العالمية عن الأسواق والشركات العربية، بينما يمتد المحور الثالث ليشمل تعليم هؤلاء العملاء الجدد، عمليات بيع وشراء الأسهم من خلال شبكة الإنترنت، فيما يشتمل المحور الأخير تقديم الخدمات الأخرى من منتجات مالية متنوعة منها بطاقات الائتمان.

وهناك نشاط مواز يتمثل في الخدمات المقدمة للشركات وامدادها بجميع المعلومات المتوافرة في البورصة حيث يتم تقديم هذه الخدمات بجودة أفضل وبسعر أقل.

توسّع إقليمي

ويشير علوي تيمور الى أنه وعلى الرغم من الملكية الكاملة العائدة لـ "هيرمس" في رأس مال الشركة الجديدة وانطلاقها من السوق المصرية إلاّ أنّ تواجداً عربياً فاعلاً تسعى Arab Finance لتعزيزه على الساحة الاقليمية انطلاقاً من امتلاك الشركة للمعلومات الخاصة بنشاطات الأعمال والشركات المختلفة في عدد من الأسواق العربية بالاضافة الى "غطاء" الشركة الأم الذي يوفّر لها رصيداً من المصداقية والثقة لدى عملائها.

وتعمل الشركة حالياً في أربع أسواق عربية هي: السعودية، تونس، عمان والبحرين، بالاضافة الى السوق المصرية، وتتواجد الشركة في هذه الأسواق عبر تحالفات إقليمية مع شركات عدة أبرزها الشركة الأهلية في سلطنة عمان، وشركة Stock Securities Investment Company من البحرين، وشركة Tunisie Valeurs من تونس، وشركة Consulty Company Finance and Investment "C.C.F.I." في السعودية، بالاضافة الى شركات أخرى عديدة تقدم خدمات معلوماتية وتتحالف معها الشركة.

ويضيف علوي تيمور أنّ النجاح الذي حققته الشركة في السوق المصرية حتى الآن يعود الى تفردها في مجال خدماتها حيث لا توجد شركة في مصر تقدم خدمات استثمارية متكاملة لعملائها مثلما نفعل نحن في Arab Finance وبالتالي من المتوقّع أن تحقق الشركة حجم أعمال يغطي التكلفة ويتضمن بعض الفائض خلال العام 2002. هذا النجاح هو الذي دفعنا للخروج الى السوق الاقليمية الواسعة لزيادة النشاط في الوطن العربي بهدف تلبية الاحتياجات المتنوعة للمستثمر العربي داخل وخارج المنطقة العربية. ورغم ذلك فإن أسعار الخدمة التي نقدمها أقل بكثير مما هو متعارف عليه في هذا المجال، حيث تبلغ العمولة التي نتقاضاها 3 في الألف عن كل عملية، بينما السعر السائد يدور حول 5 في الألف.

بنية تحتية متقدّمة

ولأنّ نشاط شركة مثل Arab Finance يتطلب بنية تحتية تكنولوجية متقدمة، فإن الانتشار الهائل لاستخدام الإنترنت في مصر يوفّر مناخاً ايجابياً للتوسّع في أنشطة الشركة وتزايد قاعدة عملائها. من هنا يطرح علوي تيمور رؤية متفائلة بشأن المستقبل حيث ينمو حسب قوله - معدل مستخدمي الإنترنت في مصر بنسبة 10 في المئة شهرياً وهو يعدّ من أعلى المعدلات العالمية وسيبلغ إجمالي عدد مستخدمي الشبكة في نهاية العام 2002 نحو مليون مستخدم.

وحول رؤيته لطبيعة المشكلات التي تعاني منها السوق المصرية يقول علوي تيمور أن أبرز هذه المشكلات تتمثل في فقدان الاهتمام بالبورصة بين الجماهير العريضة بسبب انهيار أسعار الأسهم المتداولة - فقد مؤشر هيرمس 60 في المئة من قيمته العام الحالي - وبالتالي فإن إعادة الثقة مهمة صعبة يجب أن تتضافر فيها جهود عدة في مقدمتها هيئة سوق المال والشركات المتداولة واللاعبون الرئيسيون في بورصة الأوراق المالية. وبالنسبة للحكومة فإنه يجب عليها عدم المبالغة في تسعير قيمة الشركات المطروحة.

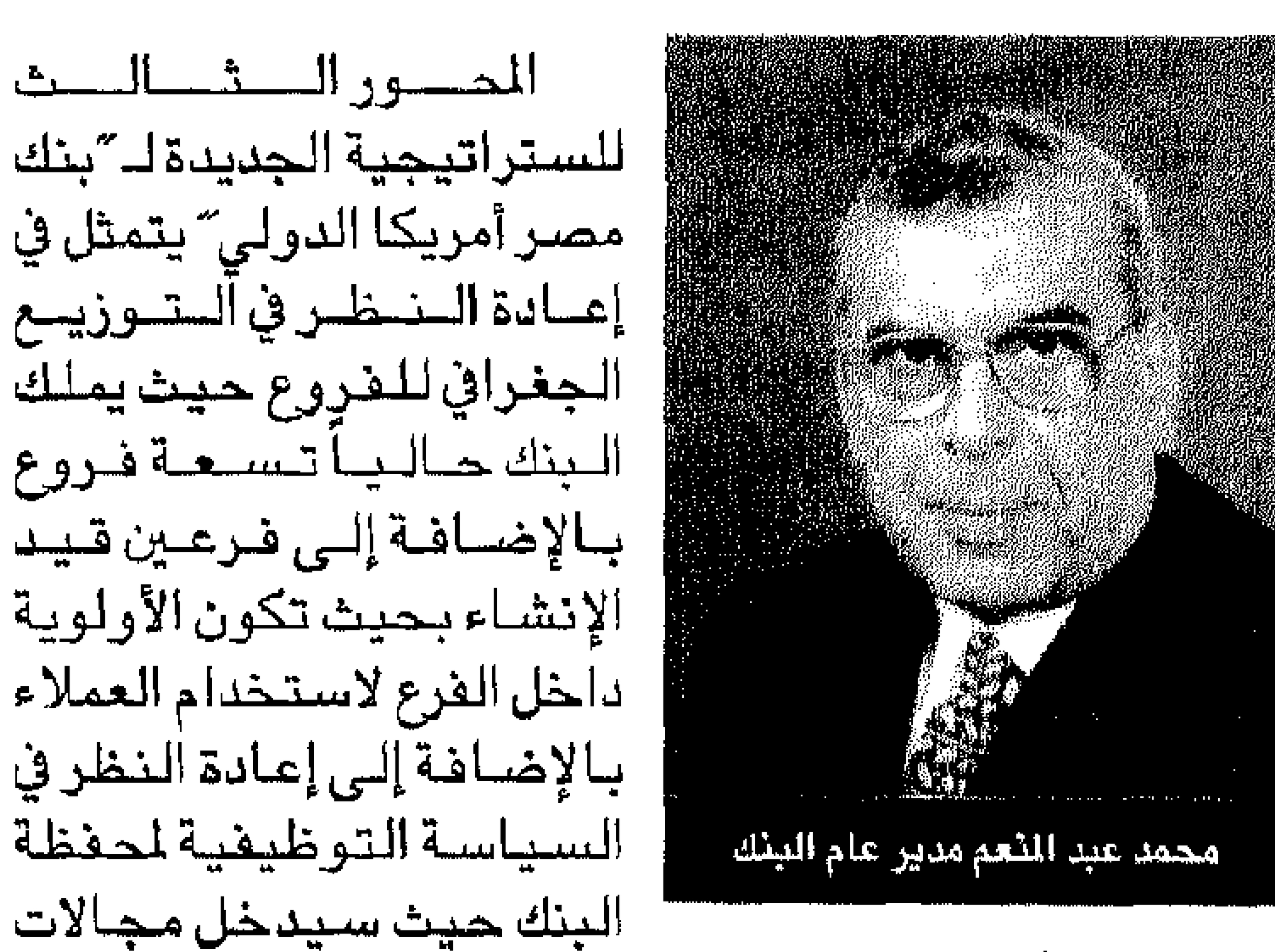
يذكر أن Arab Finance تهدف الى إن تكون البوابة المالية الشاملة للعالم العربي وتتمثل خدماتها في توفير نظام شركة المجموعة المالية - هيرمس، للتداول عبر الإنترنت وتقديم محتوى مالي شامل للمستثمر يتسم بالشفافية والسهولة. ■

"مصر أمريكا الدولي" التطوير تمهيداً للخصخصة بأعلى سعر

بدأ بنك مصر أمريكا الذي تأسس في العام 1977، تصميم وتنفيذ ستراتيجية تطوير جديدة تمتد لنحو 3 أعوام وتهدف إلى تحسين أوضاع البنك وتأهيله بصورة أفضل للبيع.

ويأتي ذلك بعد محاولتين لشراء البنك لم يكتب لهما النجاح.

وحسب مدير عام البنك **محمد عبد المنعم** فإن هذه الستراتيجية تستهدف التحول تدريجياً لممارسة أدوار جديدة على الصعيد المصرفي وعلى صعيد خدمة العملاء وتحديد الشرائح التي يمكن للبنك تنمية علاقاته التسويقية بها.


محمد عبد المنعم مدير عام البنك

وقال **محمد المنعم** الذي تسلّم مهام منصبه في أيار/مايو الماضي لـ"الإقتصاد والأعمال" أن الستراتيجية الجديدة للبنك والتي أقرّها مجلس الإدارة تتوزع على محاور عدة.

المحور الأول ويستهدف صياغة علاقة متزنة بين توسع في قطاع التمويل التجاري والصناعي (قطاع الأعمال) وتوسيع متحفظ في قطاع التجزئة المصرفية مع التركيز على العنصر البشري وتطوير قدراته وإعطاء أهمية كبرى لمستوى الخدمة عبر تطبيق شعار الخدمة الجيدة "تجذب عملاء جيدين".

المحور الثاني ويتمثل في ارتياد مجال التجزئة المصرفية بقوة حيث انتهى البنك من تقسيم السوق إلى ثلاث شرائح إجتماعية هي: شريحة ذوي الدخل المعتدل الذين يتمتعون بفائض يمكن توجيهه للادخار أو التوسّع في الاستهلاك، الشريحة الثانية ولديها جزء من المدخرات وتملك فائضاً مالياً جيداً وتريد التمتع بشعور التميز في تعاملاتها المصرفية وهذه الشريحة ستركز على التعامل الشخصي مع أفرادها، ثم الشريحة الثالثة وتضم كبار العملاء ولديهم فوائض مالية ضخمة ويملكون إستثمارات داخل وخارج مصر.

المحور الثالث للستراتيجية الجديدة لـ"بنك مصر أمريكا الدولي" يتمثل في إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للفروع حيث يملك البنك حالياً تسعة فروع بالإضافة إلى فرعين قيد الإنشاء بحيث تكون الأولوية داخل الفرع لاستخدام العملاء بالإضافة إلى إعادة النظر في السياسة التوظيفية لمحفظة البنك حيث سيدخل مجالات إستثمار جديدة سواء داخل مصر أو خارجها في أسواق المال العالمية.

(ديلفري..مصرفي.)

وأضاف **محمد عبد المنعم** أن هذه الستراتيجية سيتّم تنفيذها عبر أفكار تسويقية جديدة وتطبّق لأول مرة في السوق المصرية وتتمحور حول البعد الشخصي في التعاملات المصرفية حيث سندخل خدمات "الديلفري" المصرفي أي توصيل الخدمة المصرفية للعملاء في منازلهم ولأول مرة في مصر وستمكّننا عمليات التحديث التكنولوجي في البنك من تقديم خدمات أخرى عبر "البنك المحمول" وموقعنا على شبكة الإنترنت حيث يمكن للعميل إجراء كافة العمليات المصرفية بمجرد الدخول على الشبكة من منزله أو مكتبه. وقال أن البنك بدأ بالفعل في تنفيذ هذه الستراتيجية حيث قرّر طرح شهادات ادخار ثلاثية بعائد متغير مرتبط بسعر الفائدة الذي تدفعه وزارة المالية على أذون الخزانة وتستهدف جمع 75 مليون جنيه في العام الأول لطرح هذه الشهادة. وسيتم توظيف هذا المبلغ في ثلاثة اتجاهات: الأول هو قروض المشاركة عبر شراء حصص من الشركات الإستثمارية القائمة الناجحة أو تأسيس شركات جديدة. وسيخصص لهذا الاتجاه نحو 40 مليون جنيه من إجمالي المبلغ. والإتجاه الثاني هو مشروع لإقراض الموظفين بضمان تحويل الرواتب وهو المشروع الذي طبقته بنوك عدة في منطقة الخليج العربي وثبت نجاحه، وسيخصص لهذا المشروع مبلغ 25 مليون جنيه (عمل محمد عبد المنعم مع بنوك الكويت الوطني والقاهرة السعودي والمصري البريطاني قبل تسلمه منصبه في بنك مصر أمريكا) أما بقية المبلغ الناجم عن شهادات الادخار فسيتم توجيهه للتمويل طويل الأجل.

سباق المركز السادس

وقال **عبد المنعم** أن الهدف الرئيسي لستراتيجية تطوير أداء البنك هو احتلال موقع متقدّم على خريطة البنوك المصرية حيث نسعى للحصول على المركز الخامس أو السادس وهذا ليس صعباً، فالبنك يتمتع بإمكانات جيدة وهناك تجربة مماثلة في السوق وهي تجربة البنك المصري البريطاني الذي يعدّ بنكاً صاعداً ونحن لدينا خبرة هذه التجربة ونسعى لتطبيقها في مصر أمريكا الدولي".

ويشير أحدث تقرير للمركز المالي للبنك عن العام المالي 2000 إلى تراجع كبير في صافي الأرباح نتيجة حالة الغموض التي صاحبت خصخصة البنك حيث حقق البنك في نهاية العام 2000 أرباحاً صافية – تمثل خصم الضرائب – قدرها 10,9 ملايين جنيه مقابل أرباح صافية قدرها 26 مليون جنيه من العام السابق بنسبة انخفاض قدرها 58 في المئة.

وعزا التقرير ذلك إلى ظروف خصخصة البنك وما صاحبها من عدم التوسّع في النشاط على محفظة القروض والأوراق المالية وإيرادات النشاط. وكان لحالة البورصة أثرها السلبي أيضاً على محفظة الإستثمارات وإيراداتها حيث انخفضت أرباح بيع الإستثمارات المالية بمبلغ 2 مليون جنيه وانخفضت توزيعات الأسهم ووثائق الإستثمار بمبلغ 176 ألف جنيه وزيادة خسائر إعادة تقييم وثائق صناديق الإستثمار بمبلغ 333 ألف جنيه وتمّ زيادة تدعيم مخصّص هبوط أسعار الأوراق المالية بمبلغ 3,3 ملايين جنيه وتمّ زيادة تدعيم باقي المخصصات بمبلغ 6,2 ملايين جنيه.

يذكر أن رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل يبلغ 75 مليون جنيه تمتلك شركة مصر للتأمين 50,1 في المئة منه ويمتلك بنك القاهرة 32,8 في المئة وبنك التنمية الصناعية 17 في المئة وشركة إس إيه للإستثمارات ومقرّها لوكسمبورغ 17 في المئة. ■

المؤسسة العربية المصرفية:
ترتيب 3 قروض مشتركة


غازي عبد الجواد الرئيس التنفيذي

لعبت المؤسسة العربية المصرفية في الأسابيع الماضية دوراً أساسياً في إصدار وترتيب وتمويل 3 قروض مصرفية، بلغ إجمالي قيمتها نحو 217 مليون دولار أميركي. وتوزعت هذه القروض كالآتي:

تقاسمت المؤسسة العربية المصرفية بالتساوي مع مؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية ترتيب قرض تسهيل بقيمة 107 ملايين دولار لصالح شركة ألمنيوم البحرين "ألبا" يستخدم لتسديد سندات مستحقة.

بلغت مدة القرض 5 أعوام ويتّم تسديده على 10 دفعات نصف سنوية متساوية يبدأ استحقاقها بعد 6 أشهر من تاريخ توقيع العقد، أما الفائدة فكانت 45 نقطة أساس فوق "ليبور".

انضّم إلى القرض بصفة، مرتبين، وبقيمة 10 ملايين دولار لكل من البنوك الآتية: البنك العربي الوطني، باركليز، مجموعة ميزوهو العالمية، بنك قطر الوطني، بنك الرياض، ستاندرد تشارترد، البنك السعودي البريطاني.

كما انضمّ مشاركان في الترتيب وبـ 5 ملايين دولار لكل منهما وهما: البنك العربي المحدود والشركة العربية للإستثمار.

المعروف أنّ شركة "ألبا" باشرت مشروع توسّع جديد تبلغ كلفته الإجمالية نحو 1,7 مليار دولار.

2– وقعّت المؤسسة العربية المصرفية عبر فرعها في سنغافورة عقد تسهيل تمويل نفطي بنظام المرابحة الإسلامي بمبلغ قدره 60 مليون دولار أميركي لصالح شركة إس كي غلوبال هونغ كونغ المحدودة.

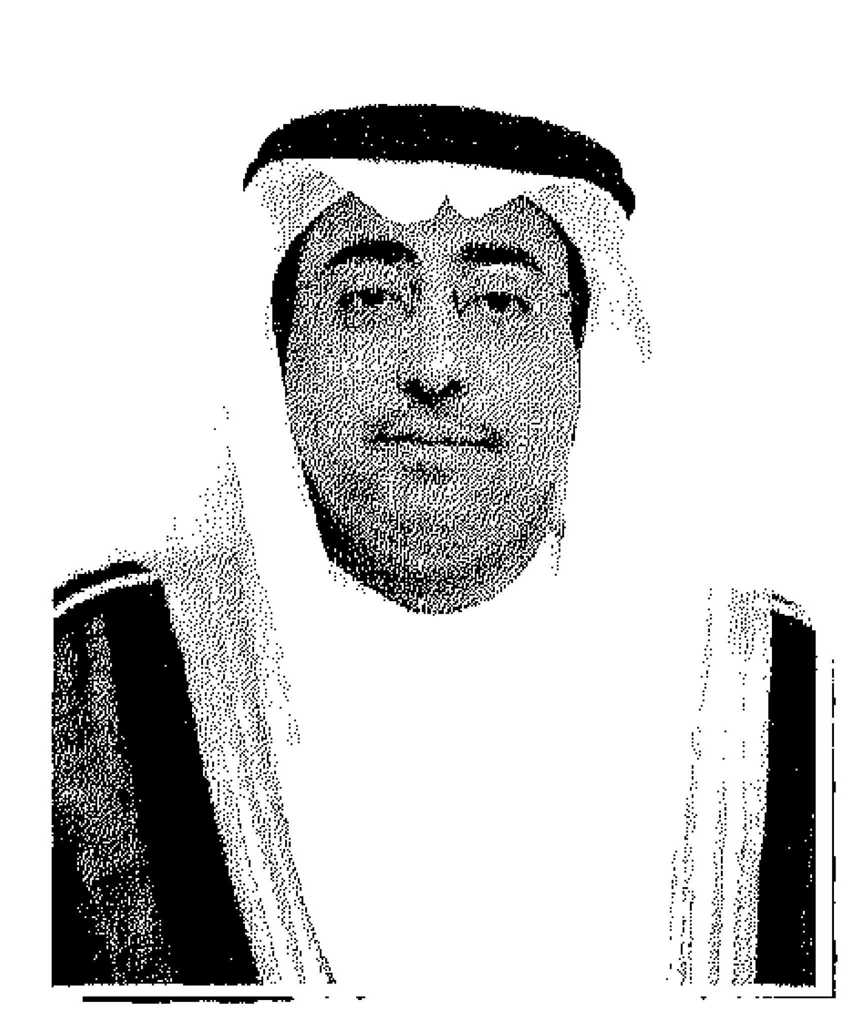
وتعتبر هذه الصفقة أول صفقة إسلامية يتّم ترتيبها لشركة إس كي غلوبال المحدودة عبر فرعها في سنغافورة.

شارك في ترتيب التسهيل كل من الشركة العربية للإستثمارات البترولية (ابيكورب) وبنك الرياض، كما شارك في الصفقة كل من الشركة العربية للاستثمار وبنك هنا. وسيستخدم مبلغ التسهيل كاملاً في تمويل واردات الشركة النفطية من شركة أرامكو السعودية.

3 – أتمت المؤسسة بالتعاون مع كريدي ليونيه قرضاً جماعياً مدته خمسة أعوام وقيمته 50 مليون دولار لصالح بنك الإسكان التونسي. ويمثل هذا التسهيل أول تجمع قرض بنكي لمصلحة بنك تجاري في تونس، وقد حاز القرض على اكتتاب ملحوظ فاق المطلوب، بمساندة عريضة من البنوك المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن بين المشاركين المرتبين للقرض: الشركة العربية للإستثمار، بنك بروسيل لامبيرت، بنك شمال أفريقيا الدولي، رفيسن زنترال أوستريش أيه جي، بنك تونس الدولي، بنك الاتحاد التونسي.

صندوق الرياض للأسهم
يحقق عوائد جيدة


طلال القضيبي

حقق صندوق بنك الرياض للأسهم رقم 3 مكاسب بلغت نسبتها أكثر من 23 % منذ تأسيسه في بداية العام 2001 وحتى 2/ 11/ 2001، كما وصل حجم أصول الصندوق الذي يتكون من نخبة من الأسهم الممتازة من الشركات السعودية المساهمة أكثر من 913 مليون ريال.

الرئيس التنفيذي المساعد لبنك الرياض طلال **القضيبي** قال أن الصندوق فتح للمستثمرين للاشتراك او استرداد وحدات في الصندوق بشكل أسبوعي ابتداءً من شهر تشرين الأول/ اكتوبر الماضي وأنّ غالبية المساهمين قد احتفظوا في وحداتهم في الصندوق، اضافة الى اشتراك مستثمرين جدد.

ويدير بنك الرياض حالياً 24 صندوقاً استثمارياً، تندرج تحت خمس مجموعات رئيسية، وهي: صناديق التجارة وأسواق النقد، صناديق السندات، صناديق الأسهم، صناديق رأس المال المضمون والمحافظ الاستثمارية المتنوّعة.

البنك السعودي للإستثمار:
أرباح قياسية

حقق البنك السعودي للإستثمار أرباحاً بلغت 243 مليون ريال في الربع الثالث من العام 2001، مقارنة بـ 213 مليوناً للفترة نفسها من العام 2000، أي بنمو نسبته 14 %.

وبلغ اجمالي دخل العمليات 375,2 مليون ريال، مقارنة بـ 338,5 مليون للفترة نفسها من العام 2000، أي بنسبة نمو بلغت 11%. كما بلغت نسبة الكفاءة 29 %. وبلغ العائد على معدل الموجودات 2,3%، (مقارنة بـ 2,1 %)، وارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين ليصل الى 16,1 %.

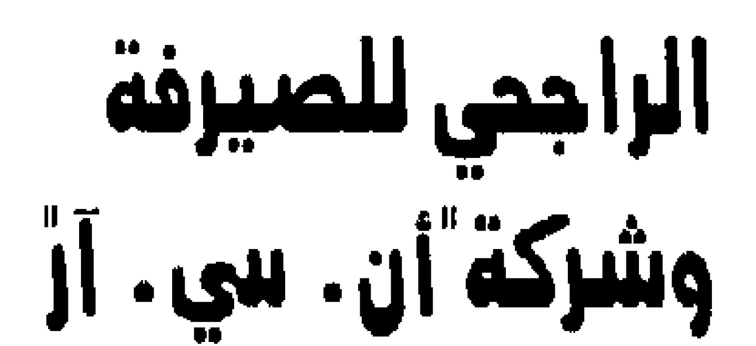
وأظهرت قائمة المركز المالي ارتفاع الموجودات لتصل الى 14,921 مليون ريال، بزيادة 1,627 مليون ريال عن الفترة نفسها من العام 2000. كما ارتفعت المحفظة الاستثمارية بمبلغ 703 ملايين ريال، ومحفظة القروض بنسبة 8 % لتصل الى 7,925 مليون ريال.

وارتفعت ودائع العملاء بمبلغ 1,282 مليون ريال، لتصل الى 11,310 مليون ريال، مقارنة بـ 10,028 مليون ريال، للفترة نفسها من العام 2000.

بطاقة "الإعتماد المبارك" من "العربي الوطني"

طرح البنك العربي الوطني مؤخراً بطاقته الجديدة، "الإعتماد المبارك"، المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، وذلك في اطار استمراره في تعزيز خدماته وتنويع منتجاته.

مدير عام مجموعة التجزئة المصرفية في البنك **هشام آل الشيخ** قال إن بطاقة "الإعتماد المبارك" مجازة من هيئة الرقابة الشرعية، حيث يقوم العميل حامل البطاقة في نهاية الشهر بتسديد اجمالي الرصيد القائم دون احتساب أي فوائد إضافية، إضافة الى قبولها العالمي، حيث يستطيع حاملها استخدامها كوسيلة للدفع، وسحب النقود عبر أكثر من نصف مليون جهاز صراف آلي ومؤسسة مالية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها. إضافة إلى أنّ رسوم اصدارها وتجديدها منافسة، وامكانية اصدار بطاقة بديلة في حال ضياعها خلال فترة قياسية، وامكانية منح بطاقة اضافية لافراد العائلة.



الراجحي للصيرفة وشركة "أن. سي. آر"

أعلنت مؤسسة الراجحي التجارية للصيرفة وشركة أن.سي.آر كوربوريشن عن البدء في تنفيذ مشروع كبير لإنشاء بنية تحتية للشبكات تتيح لمؤسسة الراجحي أن تكمل تحولها من شركة متخصصة في التحولات النقدية الخارجية إلى بنك رئيسي من بنوك التجزئة.

وتعد مؤسسة الراجحي رائدة شركات الصرافة والتحويلات الخارجية في السوق السعودية، فهي تمتلك أكثر من 120 فرعاً داخل المملكة.

وكانت مؤسسة الراجحي حظيت موافقة سلطة النقد السعودية حتى تتحول إلى بنك رسمي، ما يؤهلها لتلعب دوراً فعالاً في قطاع بنوك التجزئة في السعودية لذا لجأت المؤسسة إلى خدمات أن. سي. آر لمساعدتها في إنشاء المنصة التكنولوجية.

يوسف نائباً للرئيس لـHSBC الشرق الأوسط

تمّ تعيين **عبد الجليل يوسف درويش** نائباً لرئيس مجلس إدارة بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط، الذي يبقى محتفظاً بمنصبه كعضو مجلس إدارة تنفيذي إضافة إلى إشرافه على أعمال البنك في الإمارات العربية المتحدة.



عبد الجليل يوسف درويش

وتشمل المسؤوليات الإضافية التي يتولاها **عبد الجليل** في هذا المنصب دعم وتقوية العلاقات القائمة داخل منطقة الشرق الأوسط مع الحكومات والجهات التنظيمية وكبار عملاء HSBC.

كما يحتفظ **عبد الجليل يوسف** بمنصبه كرئيس لمجلس إدارة شركة إتش إس بي سي الشرق الأوسط للتمويل المحدودة.

وكان **عبد الجليل** عيّن رئيساً تنفيذياً لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط في الإمارات في العام 1992، وعضو مجلس إدارة تنفيذي في العام 1996.

"مجموعة مان": ارتفاع الصناديق إلى 8,9 مليار دولار



أنطوان مسعد،
رئيس منطقة الشرق الأوسط وآسيا

أظهرت النتائج نصف السنوية، غير المدققة، لـMAN GROUP للاستثمار (حتى شهر أيلول/ سبتمبر) نمواً واضحاً في الأداء، حيث وصل حجم الصناديق الاستثمارية التي تديرها المجموعة إلى 8,9 مليارات دولار، بنمو 33 في المئة عن العام السابق. وتضاعفت الأرباح، قبل احتساب الضرائب، إلى نحو 150 مليون دولار، بزيادة بلغت 104 في المئة. ونالت المجموعة تقييمات عالية جداً من Merril Lynch وCREDIT SUISSE. كما دخلت خلال شهر أيلول/سبتمبر مؤشر FTSE 100.

ووفق تقريرها لآخر السنة المالية الماضية (آذار/مارس 2001) وضعت المجموعة 3 أهداف أساسية، هي مضاعفة حجم الصناديق التي تخضع لإدارتها، والبالغة قيمتها 6,7 مليون دولار، خلال ثلاث سنوات، والاستمرار في نمو العائدات على الحصة، والهدف الثالث الحفاظ على مستوى عال من العائد على رأس المال. ويبرهن التقدم المحقق خلال النصف الأول من العام المالي الحالي قدرة المجموعة على تحقيق أهدافها. وأثمر المستوى العالي لإدارة الموجودات في زيادة صافي دخل عمولات الإدارة بنسبة 56 في المئة (نحو 75 مليون دولار).

وكانت المجموعة عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر أظهرت متانة مالية عالية المستوى، كما تبرّعت بمليون دولار إلى المؤسسات الخيرية وصناديق الكوارث. وتعدّ المجموعة اليوم من المؤسسات المالية الرائدة في تزويد المستثمرين من الشركات والأفراد بأدوات الاستثمار البديلة

شعاع كابيتال

المؤشر	التغير الشهري	
المؤشر المركّب للأسواق العربية نسبة التغير السنوي	+1.34%	+1.21%
مؤشر السعودية نسبة التغير السنوي	-0.12%	-2.37%
مؤشر الامارات نسبة التغير السنوي	+6.84%	+19.66%
مؤشر الكويت نسبة التغير السنوي	+4.31%	+31.93%
مؤشر مصر نسبة التغير السنوي	-8.63%	-44.06%

مؤشرات "شعاع كابيتال" لأسواق الأسهم العربية*

في 17/12/2001	المؤشر العام	نسبة التغيير الشهري	نسبة التغير السنوي
المؤشر المركّب للأسواق العربية	940.45	1.34%	1.21%
المؤشر المركّب لدول الخليج	1,105.85	1.82%	8.20%
مؤشر الامارات	950.29	6.84%	19.66%
مؤشر السعودية	1,126.29	-1.33%	-2.37%
مؤشر قطر	1,308.63	9.13%	36.94%
مؤشر عمان	626.65	-6.69%	-22.83%
مؤشر الكويت	1,456.15	4.31%	31.93%
مؤشر البحرين	808.23	1.45%	-1.14%
المؤشر المركّب لبلاد المشرق	884.57	-1.77%	10.73%
مؤشر فلسطين	794.83	-5.47%	-8.11%
مؤشر لبنان	565.79	-0.53%	-29.93%
مؤشر الأردن	1,027.76	-1.56%	31.02%
المؤشر المركّب لشمال افريقيا	459.42	-0.53%	-32.08%
مؤشر تونس	848.16	3.51%	-23.68%
مؤشر المغرب	661.31	7.24%	-18.03%
مؤشر مصر	315.47	-8.63%	-44.06%

*القيمة الأساسية للمؤشرات في 1999/12/31 تساوي 1000

والاستثمار بالأدوات المستقبلية ومروحة الخيارات المتنوّعة. وهي تضم نحو 1500 موظّف وتغطي خدماتها 13 بلداً.

التعمير والاسكان: البدء بتنفيذ زيادة رأس مال

بدأت خلال كانون الأول/ ديسمبر الماضي الاجراءات التنفيذية لزيادة رأس مال بنك التعمير والاسكان من 54 الى 108 ملايين جنيه، وذلك بعد اعتماد الهيئة العامة لسوق المال وهيئة الاستثمار قرارات الجمعية العمومية الأخيرة للبنك.

فؤاد بدر

كانت الجمعية العمومية للبنك قررت زيادة رأس مال البنك المدفوع الى 108 ملايين جنيه وزيادة رأس المال المصرّح به من 100 الى 300 مليون جنيه.

وقال **فؤاد بدر** رئيس مجلس ادارة البنك أنّ الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال البنك، تقتصر على المساهمين الأصليين وأن سعر السهم يبلغ 15 جنيهاً هو عبارة عن 10 جنيهات القيمة الاسمية للسهم بالاضافة الى 5 جنيهات علاوة إصدار. وقال أنه سيتم استثمار زيادة رأس مال البنك في تنفيذ خطة توسّع جغرافي وتكنولوجي لتلبية احتياجات المرحلة المقبلة خصوصاً بعد إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الرهن العقاري.

وتشمل هذه الخطة افتتاح فرعين جديدين في مدينة الشروق ومدينة قنا، ليصل عدد الفروع الى 33 فرعاً واستثمار نحو 20 مليون جنيه في شبكة حاسب آلي تربط حسابات كافة فروع البنك بحيث يستطيع الحاصلون على وحدات سكنية من وزارة الاسكان سداد أقساط هذه الوحدات في أي من فروع البنك.

اندماج بنك مسقط والبنك الصناعي العماني

تمّ في سلطنة عمان اندماج بنك مسقط وأكبر مصرف عُماني. والبنك الصناعي العُماني ليتشكل البنك الجديد "بنك مسقط" بأصول تصل إلى 1,84 مليار ريال.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك **عبد الملك بن عبد اللّه بن علي الخليلي** أنّ المصرف سيجني فوائد عدة من جراء الاندماج أهمها تقوية رأس المال. وكان بنك مسقط موّل عدداً من المشاريع الصناعية والخدمية الكبيرة في السلطنة ضمن سياسة مساندة المشاريع الصناعية ودعمها.

متابعة لجهود نقل العلاقات السياحية العربية الألمانية الى مستويات متقدمة

الملتقى السياحي العربي الألماني

مركز معارض برلين - ألمانيا

١٧ آذار / مارس ٢٠٠٢م

تنظيم



غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Arabisch-Deutsche Vereinigung
für Handel und Industrie e.V.

بالإشتراك مع

مجموعة الاقتصاد والاعمال
Al-Iktissad Wal-Aamal Group

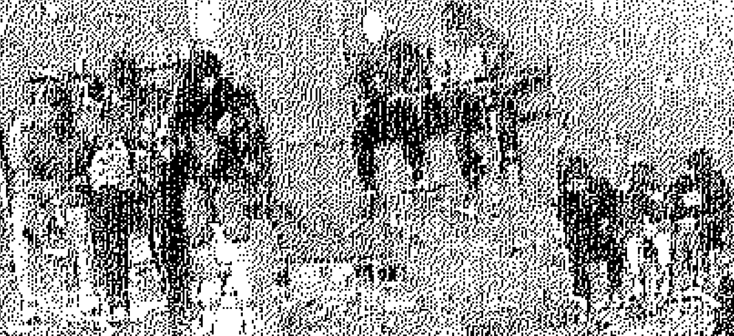
وبالتعاون مع:

- مجلس وزراء السياحة العرب
- وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية
- مؤسسة معارض برلين
- اتحاد غرف التجارة والصناعة الألماني

محاور الملتقى:

- تعزيز التعاون بين المؤسسات السياحية العربية والألمانية
- التعريف بالمشاريع السياحية المطروحة للاستثمار
- تبادل الخبرات وإقامة المشاريع المشتركة





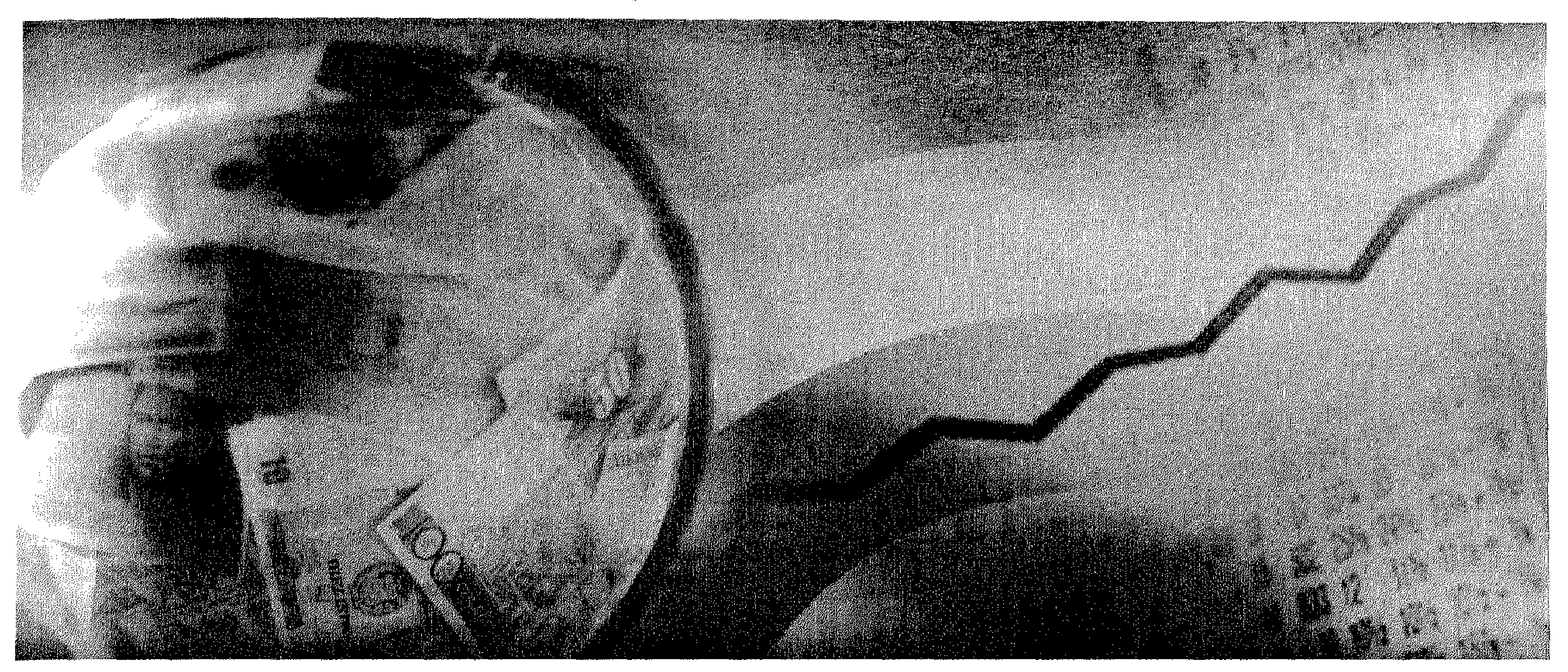
يتزامن انعقاد الملتقى مع موعد بورصة السياحة العالمية (ITB BERLIN 2002)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العناوين التالية:

Arabish- Deutsche Vereinigung Fuer
Handel Und Industrie e.V.
Garnisonkirchplatz 1 10178 Berlin- Germany
Tel : +49 30 278907-0 Fax: +49 30 27890749
e-mail: ghorfa@ghorfa.de

Al-Iktissad Wal-Aamal:
LEBANON P.O.Box 113-6194 Hamra Beirut 1103 2100 Tel: 961 1 780200, 799911 Fax: 961 1 780206/7
SAUDI ARABIA P.O.Box 5157 Riyadh 11422 Tel: 966 1 4778624 5 4401367 Fax: 966 1 [illegible]
UNITED ARAB EMIRATES P.O.Box 55034 Dubai Tel: 971 4 2941441 Fax: [illegible]
E-mail: conferences@iktissad.com

ملتقى السودان الدولي للإستثمار



11-12 آذار/مارس 2002

قاعة الصداقة، الخرطوم

أول ملتقى عربي دولي للاستثمار في الخرطوم يجمع بين المؤسسات السودانية العامة والخاصة وبين الهيئات المالية العربية والدولية والمصارف وشركات الاستثمار ومئات المستثمرين

السوق

34 مليون نسمة

- ثروات زراعية ومائية هائلة
- ثروات نفطية ومعدنية غير مستغلة
- برنامج شامل لفتح الاقتصاد

الفرص

- فتح الاقتصاد للاستثمارات الخاصة.
- اعادة هيكلة القطاع المصرفي تمهيداً للخصخصة
- برنامج تنفيذ البنى التحتية في اسلوب الـ B.O.T.
- فرص استثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة

تنظيم

مجموعة الاقتصاد والاعمال
Al-Iktissad Wal-Aamal Group

بالتعاون مع

مع الحكومة السودانية

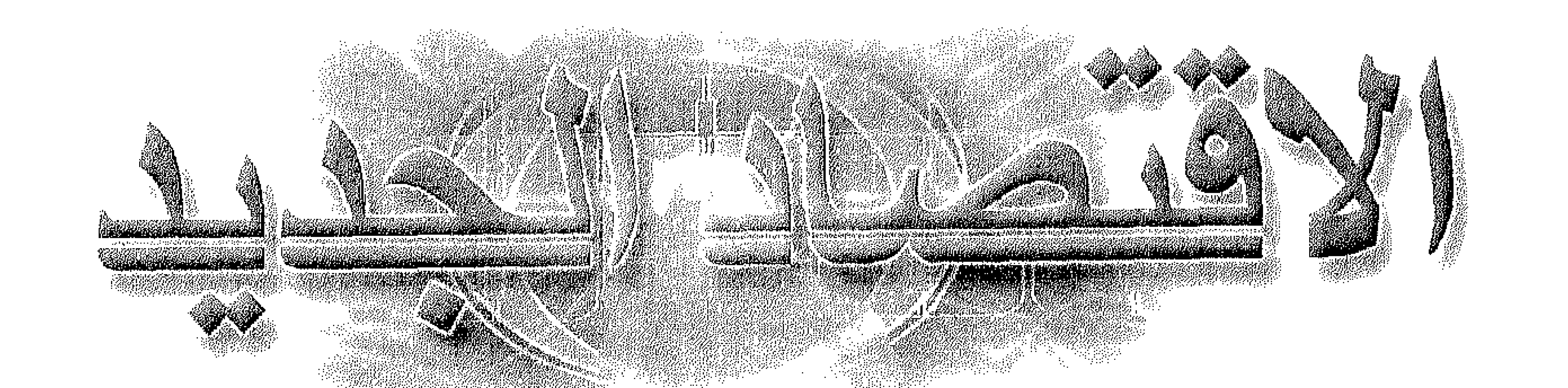
لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال على الارقام التالية

لبنان: ص.ب: 6194-113 الحمراء – بيروت 1103 2100، هاتف: 799911، 780200 1 961 ، فاكس: 7/ 780206 1 961

المملكة العربية السعودية: ص.ب: 5157 الرياض 11422، هاتف: 4401367 5 966، فاكس: 4784946 1 966

الإمارات العربية المتحدة: ص.ب: 55034 دبي، هاتف: 2941441 4 971، فاكس: 2971035 4 971

بريد الكتروني: conferences@iktissad.com



التسويق في الأزمات

منذ ان وقعت احداث 11 ايلول/سبتمبر والخبراء يحللون ويتوقعون ويدرسون الاعراض المحتملة التي قد تصيب اسواق تكنولوجيا المعلومات في المنطقة. لكن احداً لم يتوقع شيئاً من الامور التي تحصل اليوم.

التوقعات كانت: انخفاضاً حاداً في المبيعات يتزامن مع شلل في الاسواق ويترافق مع أعراض عن الشراء والتجهيز سببه صدمة نفسية اقتصادية ...

اما الذي يحصل اليوم فيمكن تسميته بعناوين عديدة الا الانخفاض. فالامور استمرت كما كانت: المنطقة تحتاج الى كل التكنولوجيا المصدرة اليها والى كل المهارات التي تعمل فيها، التمويل بقي متوفراً والمشاريع الجديدة استمرت بالتوافد وكأن شيئاً لم يحصل. اما سبب ذلك فقد يعود الى امرين اما منفصلين او متصلين.

الاول، هو ان قوّة الطلب التي كانت موجودة اصلا في سوق تكنولوجيا المعلومات ضمن اسواق مثل الامارات والسعودية استطاعت تخطّي الترنّح في المؤشرات والشائعات والتوقعات السلبية. وقد تكون ايضاً قوة الطلب هذه، من العوامل التي امتصّت شدة الصدمة التي حصلت ففقدت بالتالي بعض زخمها الا انها استطاعت الصمود.

اما الثاني، فيتلخّص في المقولة التي تفيد انه في وقت الازمات تشتد المنافسة على المراكز كي لا تفقد الشركات مواطئ اقدامها التي حققتها عبر السنين. ولذلك نرى احياناً الحملات الاعلامية وقد اشتدت وتوسّعت طمعاً في المحافظة على صورة الشركة Image واحتلال مراكز متقدمة ربما فقدتها شركات اخرى.. الا ان هذه "الهمروجة" الترويجية قد لا تعبّر بالفعل عن المواقع الحقيقية للشركات، التي تظهر عادة بعد انتهاء الاحداث.

وهذا عملياً ما نراه في اسواق تكنولوجيا المعلومات ليس عربياً فقط بل عالمياً، ويكفي ان يتنقل المشاهد بين بعض اهم محطات التلفزة العالمية لكي يكتشف بنفسه مدى قوة الحملات التي تقوم بها شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية.

إياد ديراني

كومباك تحتل المرتبة الاولى لأجهزة الخادم في الشرق الأوسط

أعلنت شركة كومباك كمبيوتر الشرق الأوسط، أنها حافظت على المركز الأول في سوق أجهزة الخادم. فطبقاً لتقرير أصدرته مؤخراً شركة IDC، كانت حصة كومباك من سوق أجهزة خادم الكمبيوتر الشخصي في الربع الثالث من هذا العام كما يلي: 50,2 في المئة في الإمارات، وهي حصة أكبر من مجموع حصص الشركات المنافسة على قائمة IDC و48,2 في المئة في السعودية و20,3 في المئة في مصر.

وجاءت هذه النتائج في أعقاب إعلان عالمي عن نجاح كومباك في المحافظة على الصدارة في أسواق أميركا الشمالية واللاتينية وآسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا، وقد عزّزت ذلك بارتفاع حصتها في الأسواق البريطانية لأجهزة الخادم المعتمدة على تكنولوجيا إنتل، والتي لا يتجاوز سعرها الـ25 الف دولار أميركي.

وطبقاً للإحصائيات التي IDC فإن كومباك تمتعت بمعدل نمو يفوق معدل نمو الشركات الأربع الكبرى في مجال تصنيع أجهزة الخادم خلال الربعين الأخيرين في أميركا الشمالية، وإلى أنها اكتسبت ست نقاط مئوية متتالية في كندا.

بتلكو تعلن عن تخفيضات مهمة على تعرفة الهواتف المتنقلة

أعلن الشيخ علي بن خليفة آل خليفة، وزير المواصلات ورئيس مجلس إدارة شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) عن تخفيضات مهمة على أجور خدمات الهواتف المتنقلة. وستطبق اعتباراً من مطلع كانون الثاني/يناير 2002 تخفيضات على تعرفة الهاتف النقال بفئتيه العادية والمدفوعة الأجر بما في ذلك رسوم التسجيل وأجرة المكالمات بالدقيقة وإيجار الخط الشهري، ورسوم الرسائل النصية القصيرة، وخدمة البريد الصوتي المتنقل واستعمال الإنترنت عن طريق الهاتف المتنقل.

وقال وزير المواصلات ورئيس مجلس ادارة بتلكو ان رسم التسجيل لخدمة الهاتف النقال سوف يخفض بمعدل 43 في المئة، كما ان أجرة الخط الشهرية لفئات الاستخدام المختلفة ستنخفض بنسبة تصل إلى 40 في المئة. فعلى سبيل المثال سوف يتم تخفيض الإيجار الشهري بالنسبة للفئة العادية من 10 إلى 6 دنانير. من ناحية اخرى فإن أجرة المكالمات في أوقات الذروة ستخفض بنسبة تصل إلى 16 في المئة، وبنسبة تصل إلى 13 في المئة، في غير أوقات الذروة. أما أجرة المكالمات لخدمة "سمسم" فسوف تخفض بنسبة تصل إلى 26 في المئة. حيث ستصبح الأجرة 70 فلساً في الدقيقة، ولأول مرة سوف تستحدث أجرة المكالمات المخفضة في غير أوقات الذروة بالنسبة لزبائن "سمسم" بتخفيض نسبته 47 في المئة عن الأجرة الحالية حيث ستصبح الأجرة 50 فلساً في الدقيقة.

المحتويات



مايكروسوفت شرق المتوسط:

إعادة خلط للأسواق على أسس جديدة


علي فرماوي

على أثر تعيين **علي فرماوي** مديراً لمنطقة شرقي المتوسط في مايكروسوفت وزيارته لبيروت لعقد اجتماعات خاطفة على مدى يومين مع مسؤولي مايكروسوفت وعلى رأسهم **شربل فاخوري**، أصرت "الاقتصاد والأعمال" على لقائه مع **شربل فاخوري**، فكانت جولة دسمة على أكثر من محور مع مديرين يعرفان جيداً ما تحتاجه مايكروسوفت لترتيب أوضاعها مع حكومات المنطقة وشركاتها الخاصة.

الاقتراب من الأسواق

مايكروسوفت تقترب من الأسواق بشكل مختلف وتحاول تفهّم حاجات وخصوصيات البلدان أكثر من قبل، وهذا يعني أنّ سياسة جديدة حالياً قيد التطبيق أو أن السياسة التي استمرت لاعوام تخضع لتكثيف في النشاط خاصة تحت عنوان: تفهّم الخصوصيات المحلية. ووجدت مايكروسوفت الخليج وشرق المتوسط انه من الضروري ايجاد الشخص الذي يناسب الاستهداف الجديد للأسواق فقامت باختيار **علي فرماوي** لقيادة منطقة شرق المتوسط Regional Manager- Eastern Mediterranean. وبهذا الخيار الذي اتخذته الشركة أخذ **كريم رمضان** مركز ادارة مصر، و**شربل فاخوري** استمر في تولي مهامه في الاردن ولبنان إلاّ انه انتقل بطبيعة الحال من مظلة جمعت لبنان بالخليج الى مظلة تجمعه بمصر، ولهذا فإن تسمية شرق المتوسط كانت الأكثر ملائمة.

ويقول **فرماوي** أنّ ما قررته مايكروسوفت كان الاكثر دقة لأنه من الضروري ان تكون السعودية وباقي دول الخليج في مجموعة واحدة بينما يتم وضع مصر، لبنان، الأردن، مع قبرص ومالطا، وبهذا تصبح تركيا لوحدها. ويعتبر **فرماوي** أنّ القواسم الثقافية المشتركة التي تجمع البلدان مهمة بقدر ما هي اعتبارات المبيعات. ويعطي مثلاً على ذلك عن لبنان وسورية اللذين يصدران الخريجين والخبراء الى المنطقة، أما باقي البلدان فتشترك أيضاً بأنها تمتلك النية للسير في مشروع الحكومة الالكترونية.

أمّا عن الدعم الذي يمكن أن تقدمه مايكروسوفت لهذه الدول فيشير **فرماوي** الى ان أول خطوة هي الاتصال بهذا البلدان للاطلاع على الرؤيا التي تملكها في مجال المعلوماتية، وثانياً فإن لدى مايكروسوفت مشاريع تطال المؤسسات الحكومية والجامعات إن عبر تخفيض اسعار بعض البرامج للاستخدامات الاكاديمية أو عبر تقديم محفزات للجهات الرسمية.

أمّا على صعيد العلاقات مع الشركاء فيشير الى أنّها ستأخذ الحيز الاكبر من الاهتمام ضمن السياسة التي يجري تطبيقها، ولهذا تأتي الزيادة المرتقبة في عدد الموظفين في مكاتب مايكروسوفت في المنطقة: "فالشركاء يحتاجون الى من يتابع احتياجاتهم خاصة أولئك الذين يعملون في وسط سوق صعبة فهم يحتاجون الينا ونحن نحتاج اليهم والعلاقة الناشئة بيننا مربحة للطرفين. والمعادلة الانسب هي التي تفيدنا نحن الاثنين فشركاؤنا يقومون بنحو 80 في المئة من التسويق ونحن نتابع ما يوازي 20 الباقية".

وعندما سئل **فرماوي وفاخوري** عن مشكلة التأخر الدائم في دعم اللغة العربية، أكدا أنّ التأخير الذي كان يحصل سابقاً مردّه الى صعوبات لم تعد موجودة، وخير مثال على ذلك آخر اصدار من ويندوز Win XP الذي تمّ تسويق نسخته العربية في ذات وقت النسخة الانكليزية تقريباً.

فاخوري: الاهتمام بأدق التفاصيل

ويعقب **فاخوري** على كلام **فرماوي** المرتكز على أهمية الشركاء والجامعيين والجهات الرسمية، فيقول: "نحن نلتقي الجميع على حدة ونحاول تفهّم كل مشكلة بمعزل عن الاخرى، فكل طرف يملك خصوصياته ولذلك علينا التعامل مع حالات مختلفة. ومؤخراً حين التقينا وزير الاصلاح الاداري في لبنان لمسنا توجهاً جدياً للحكومة اللبنانية نحو تطبيق سياسة توازن ما بين الوضع الاقتصادي والقوانين الخاصة بالملكية الفكرية التي أعلنت عام 1999. كذلك من جهة الجامعات فنحن على تواصل مباشر مع الادارات والطلاّب، أمّا الشركاء فهم على رأس لائحة اهتماماتنا دائماً لأننا نرغب في نقل الخبرات اليهم لكي يقوموا بايصالها على شكل خدمة جيدة بكلفة أقل. واليوم نحن سنتعامل مع مركزنا في مصر لكي نصل بخطة واضحة الى جميع القطاعات بما فيها الجانب الاكاديمي. وتحضيراً لذلك نحن اليوم على امتداد المشرق العربي سنرفع من اهتمامنا ومن عدد الموظفين وسنوسع الفروع ونتوسع تدريجياً في الاشهر الستة المقبلة، وهكذا سنشهد زيادة نحو 20 في المئة موظفين في فروعنا".



شربل فاخوري

أحداث 11 أيلول / سبتمبر

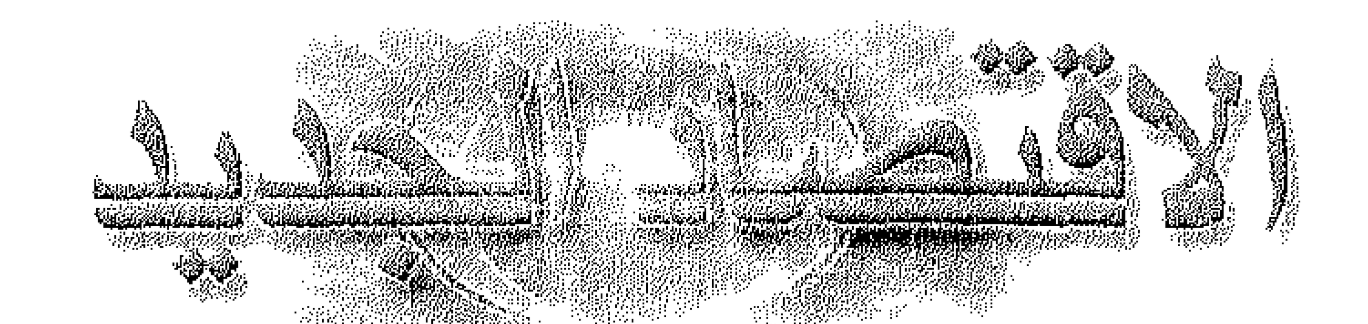
البلدان التي تأثّرت وستتأثر هي تلك التي تقع في صلب الاقتصاد العالمي الجديد، وهذا لا يعني أن بلداننا لم تتأثر، فهناك بعض أوجه التأثر في البلدان الناشئة، لكن من جهة أخرى تبقى قضية تغيير سياساتنا خاضعة لستراتيجيات محددة وثابتة تعكس ما نؤمن به:

1 – التكنولوجيا تحرّك الصناعات وبالتالي تؤثر بكل أوجه الاقتصاد، لذلك فهي ستبقى دائماً في صلب العمليات الاقتصادية مهما تغيّرت الظروف. فمن سيتخلّى عن مكتسبات التكنولوجيا بعد أن أعطته مركزه ووزنه في السوق؟

2 – عندما تدخل مايكروسوفت الى بلد فهي تعمل فيه على المدى الطويل لأن مجرد دخولها يعني أنها وجدت فيه ما يُلبّي شروطاً معينة.

ويضيف **فاخوري** على كلام **فرماوي**: "نحن في النهاية كشركة نساعد مجمل الاقتصاد على تخفيض التكاليف في رحلة التنمية والاصلاح، ولهذا فإن دولاً عدة وضعت في أعلى لائحة أولوياتها الاقتراب من التكنولوجيا ببرامجها ومعداتها لكي تنمي أعمالها وتخفف تكاليف تنميتها". ■

حاورهما: اياد ديراني





الطيب الحشايشي، عفيف الجرزي، سيف الله الأصرم، الناصر مالوش ومحاضرون أجانب

تونس: ندوة السياحة الالكترونية

السياحة تمثل 50 في المئة من المبيعات على الانترنت

نظّم الديوان الوطني التونسي للسياحة (ONTT) ندوة حول السياحة الالكترونية منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي هدفت الى التعرّف بالفرص التي تتيحها تقنيات الاتصالات لتطوير المنتوج السياحي وتسويقه ورفع قدراته التنافسية.

ما علاقة السياحة بتقنيات الاتصال، ولماذا تهتم تونس بهذا المجال؟ أحد المشاركين الأجانب أشار الى أن نحو 50 في المئة من المبيعات على شبكة الانترنت كانت من نصيب السياحة والقطاعات المتعلقة بها، ويتوقع ان يصل نصيب السياحة الالكترونية الى نحو 25 في المئة من النشاط السياحي العالمي خلال العقد الحالي.

الاصرم: تقنيات ذكية

لماذا تونس مهتمة بالسياحة الالكترونية؟ عن هذا السؤال أجاب الرئيس المدير العام للديوان الوطني للسياحة **سيف الله الاصرم** لدى افتتاحه الندوة، فذكر ان القطاع السياحي يساهم بنحو 6 في المئة من إجمالي الدخل القومي الخام، ويوفّر 80 ألف فرصة عمل أي نحو 4 في المئة من الطبقة العاملة (740 وحدة فندقية معظمها من فئة 4 و 5 نجوم)، اضافة الى عدد أكبر من فرص العمل في القطاعات المكمّلة للسياحة.

وأشار الاصرم الى ان القطاع السياحي بات يشهد مفاهيم عالمية جديدة ويحتاج الى أساليب تواصل حديثة مع السائح الذي لم يعد يؤمن ببعد المسافات واختلاف الثقافات، خصوصاً وأن أكبر عدد من زوار تونس يأتي من فرنسا وألمانيا وايطاليا وهؤلاء من أكبر مستخدمي الانترنت.

وأضاف: "البقاء الى جانب الكبار لا يعني القدرة على المنافسة والارتقاء بالخدمات السياحية وحسب، وإنما أيضاً القدرة على الاستجابة لكل طلبات السائح، والتمكّن من دخول جميع الأسواق المصدرة للسياح، وبالتالي لا بدّ من مواكبة المتغيرات والايمان بجدوى التقنيات الجديدة في مجالي المعلوماتية والاتصالات لتكون المؤسسات السياحية التونسية مجهّزة بوسائل المواجهة في معركة المنافسة السياحية العالمية.

رهان عالمي

أجمعت الآراء لعدد من المشاركين، ان تصوراً جديداً للتسويق السياحي بدأ يأخذ طريقه في العالم، وان السياحة الألكترونية باتت رهاناً عالمياً. ونظراً لتأخر المؤسسات التونسية في دخول هذا المجال، بات مفروضاً عليها اليوم الاستثمار بكثافة في مجال السياحة الالكترونية لتدارك النقص والمحافظة على حصتها التقليدية بين البلدان المتوسطية.

وقدّم أحد المشاركين الاجانب مقارنة بين الوسائل الترويجية القديمة والوسائل التقنية، فاعتبر ان الملصقات والكتيبات والاعلانات التلفزية هي ذات كلفة عالية وغير قادرة على تجديد المعطيات بسرعة، فيما يمكن للسائح القيام بزيارة افتراضية (Visite Virtuelle) للمواقع السياحية قبل اتخاذ قراره. واعتبر ان تأخر المؤسسات التونسية سيتيح لها الاستفادة من تجارب البلدان والمؤسسات التي سبقتها وتلافي بعض الأخطاء.

تجارب تونسية

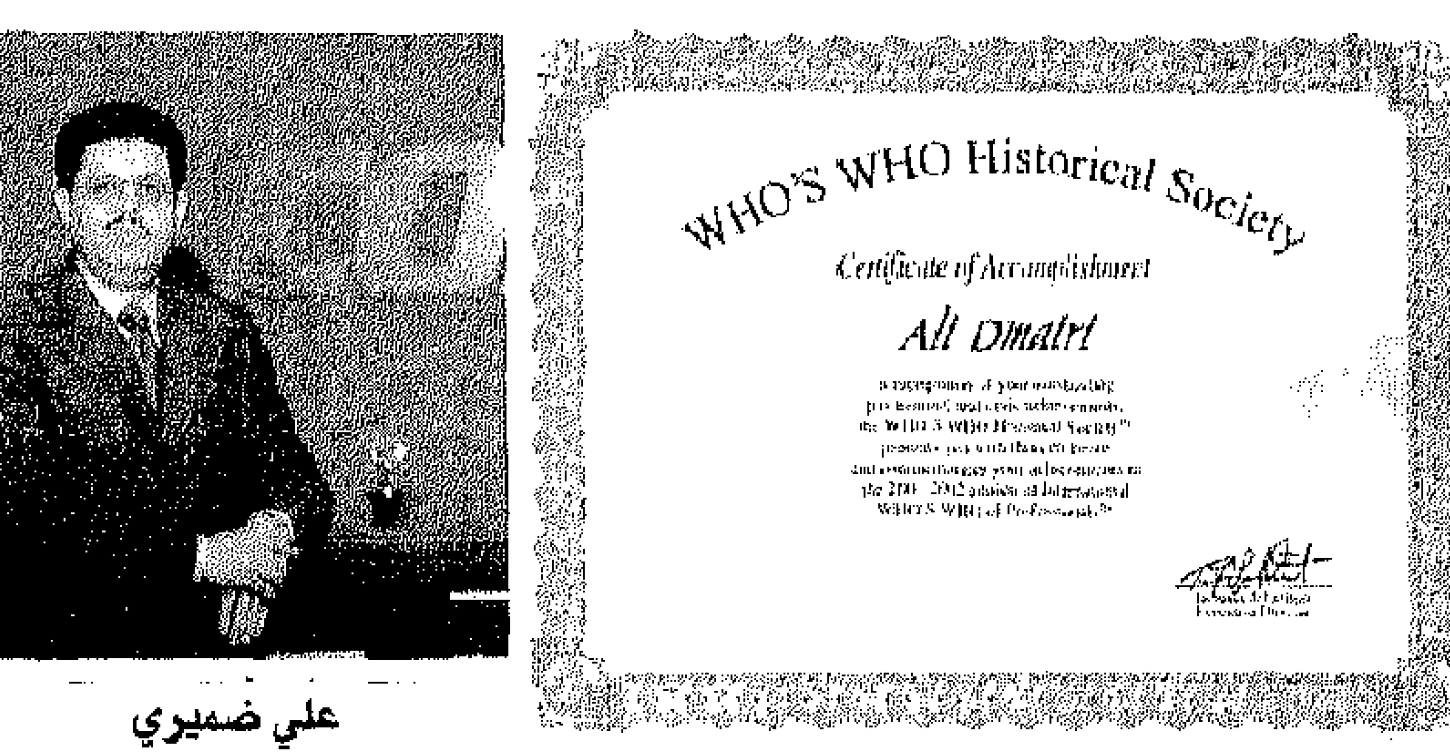
تأخر المؤسسات التونسية لا ينفي وجود تجارب بدأت تعطي ثمارها، تحدث عنها عدد من المشاركين، إذ أشار رؤوف **العموري** الى مشروع تونسي – كندي مشترك تحت عنوان "Hello Tunisia" يتميز بشمولية المعلومات وتعدّد العروض ويتضمن معلومات حول الفن المعماري التونسي والحضارات التونسية فضلاً عن حياة المواطنين اليومية والأطباق المتنوعة، كما يتضمن معلومات عن مواقع التنزه والرحلات.

وأضاف **العموري** ان نمو المبيعات على شبكة الانترنت سجّل نسبة 190 في المئة ما يؤكد أهمية الرهان على السياحة الالكترونية وإمكانية تقليل الاعتماد على وكالات السياحة والسفر العالمية والتخلّص من التبعية الخارجية. وذكر ان أهم المؤسسات المشاركة في هذا المشروع هي: مجموعة فنادق (HASDRUBAL)، ومجموعة فنادق الهنا ومؤسسة كندية.

كما تحدث المدير التجاري لمجموعة البرتقال "Les Orangers" **عبد السلام المقني** عن موقع المجموعة على الانترنت الذي أنجز بالتعاون مع مركز النهوض بالصادرات والشركة التونسية للبنك. وكان لهذا الموقع أثر ايجابي في ترويج السياحة العائلية والتداوي بالمياه "تالاسو". ويتميز هذا الموقع بـ5 لغات من بينها العربية، وبما يوفّره من خدمات مثل الحجز والدفع المسبق والاشتراك في نادي المجموعة للاستفادة من العروض، وإرسال البطاقات البريدية... وأصبح الموقع اليوم في صيغته الثانية (2ème Version)، وخلال العام 2001 تلقت المجموعة 500 عملية حجز عن طريقه لسياح غير تقليديين يزورون تونس للمرة الأولى.

تعدّدت الآراء من المشاركين وأكدت جميعها على أهمية الاسراع في تجهيز المجموعات والوحدات الفندقية التونسية بالمعدات والبرامج لمواكبة المتغيرات المتسارعة والمحافظة على القدرات التنافسية للسياحة التونسية. واعتبر أحد المشاركين ان كل مؤسسة سياحية تتخلّف عن هذه التطورات لن تكون قادرة على مواجهة "الكبار" لأن طرق التسويق والادارة التقليدية باتت مكلفة ولم تعد تلبي الاحتياجات.■

شهادة تفوق لمدير عام كومباك السعودية





علي ضميري

تلقى مؤخراً مدير عام كومباك السعودية **علي ضميري** شهادة من Who's Who Historical society التي تعطى تقديراً لانجازاته وقدراته المتميّزة في العمل.

ومن المفترض أن يدرج اسمه في كتاب يضم مجموعة الذين تلقوا هذه الشهادة في اصدار سنة 2001 – 2002.

نوكيا 9210 : تميّز أوروبي



– نوكيا 9210

صنّفت دراسة حديثة صادرة عن Canalys.com في بريطانيا، نوكيا كأكثر الأجهزة الشخصية شعبية في غرب أوروبا خصوصاً بعد طرح Communicator 9210 الجديد، ذلك أنّ الهاتف الجديد الذي طرح أوائل 2001 قدّم ما اعتبره الكثيرون أفضل قاعدة موجودة حتى الآن تجمع ما بين مزايا الكمبيوتر والهاتف النقّال.

سوني - اريكسون والهاتف الجديد T68



أطلقت سوني – اريكسون الهاتف الجديد T68 في منطقة الشرق الأوسط، والذي يتميّز بنظام GSM الثلاثي الموجات والشاشة الملونة. كذلك فإنّ الجهاز يتمتع بخيارات البريد الالكتروني ونظام بلوتوث Blue tooth الذي يتيح له تبادل المعلومات لاسلكياً مع الأجهزة الأخرى مثل الكمبيوتر المحمول وباقي الأجهزة التي تدعم التبادل اللاسلكي للبيانات.

سيمنز : هاتف جديد

ثلاثة هواتف نقّالة جديدة اطلقتها سيمنز تزامنت مع تدشين موقع لها على الإنترنت أعطته اسم "المدينة" City وعنوانه www.my-siemens.com/city.

الهاتف الأول هو ME45 الذي يعمل بنظام الرسائل EMS والذاكرة المرنة وتقنية GPRS. تسمح الذاكرة المرنة لهذا الهاتف بزيادة قدرات المزايا التنظيمية المتنوعة كالقدرة على تخزين حتى 500 اسم في دليل العناوين، أو أن تُخصص مساحة معينة من الذاكرة لتخزين رسائل SMS، وتؤمن تقنية GPRS نقلاً أسرع وأكثر أمناً للمعلومات من خلال ميزة الواب 1,2 .

Intel و IBM: تعاون في الخوادم

قالت مصادر شركة انتل Intel أنها بصدد تقديم تقنية جديدة ستغيّر قواعد "اللعبة" في مجال الخوادم المرتكزة على انتل Intel، ففي اعقاب الطرح الاخير لمزوّد eServer p690 المعروف بإسم Regatta ستقدم IBM العديد من القدرات ذاتها في النظم المرتكزة على eServer-xSeries من انتل وتضمّنها تقنيات IBM المتطورة مثل الرقائق النحاسية.

ومن معاني هذه الخطوة أن IBM التي راهنت على خوادم انتل منذ أعوام ستبدأ بجني ثمار تبدأ بطرح أول خادم شبكي يرتكز على معالج فوستر Foster الجديد التابع لشركة Intel.

سامي الجفالي يتسلّم جائزة

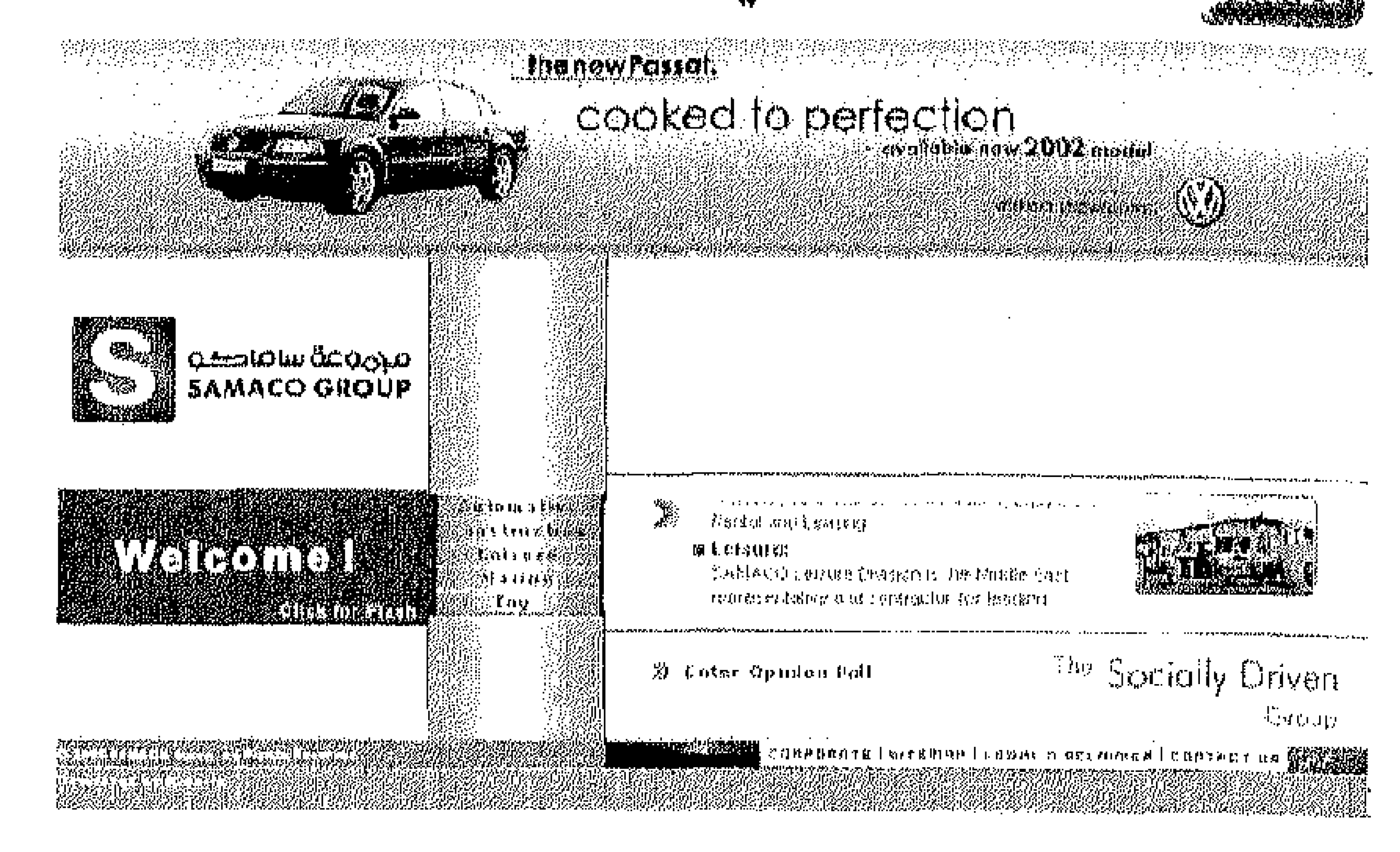


سامي الجفالي يتسلّم الجائزة

تسلّم مؤخراً رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للحاسبات الالكترونية **سامي الجفالي** جائزة التجارة الالكترونية من الأمير **عبد المجيد بن عبد العزيز**.

وكانت الشركة قد شاركت في مؤتمرات مختلفة ونشاطات تركزت حول شؤون التجارة الاكترونية في صيف 2001.

سامكو تطلق موقعها في السعودية



أطلقت مجموعة ساماكو موقعها الجديد على الانترنت www.samaco.com.sa الذي سيقدّم المعلومات عن انشطتها ومجالاتها المتنوّعة. ويتألف الموقع من عناصر عدّة بعضها يتناول انجازات الشركة.

ومن المميّز في الموقع قسم السيارات كون ساماكو الموزّع الرسمي لسيارات فولكس فاجن و أودي و بورش. وسيتوفر في هذا القسم من الموقع مجموعة من الخدمات للعميل تتضمن مبيعات السيارات وقطع الغيار والتمويل والكماليات وخدمات الصيانة. كذلك سيتوفر في الاقسام المميّزة في الموقع مجال للمعدات البحرية وآخر للألعاب الالكترونية وللأعمال والعقارات والانشاءات، وتنسيق الحدائق وشبكات المياه ...

سوني تتوقع زيادة في المبيعات

تتوقّع سوني ازدياداً في مبيعاتها لعام 2001 بنحو 10 في المئة، ويأتي هذا التوقّع بعد أن حققت الشركة مبيعات مرتفعة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وبمناسبة الاعلان عن هذه الأرقام قال مايلز فليت، رئيس سوني في أوروبا، أنّ احد الأسباب الرئيسية لنجاح سوني هو تطبيق سياسة الاقتراب من الأسواق.

الجريسي و HP يوقّعان اتفاقية توزيع في السعودية



الشيخ عبد الرحمن بن علي الجريسي رئيس مجموعة الجريسي — د. البرشت فيرنغ مدير عام شركة Hp في الشرق الأوسط

وقّعت مؤسسة الجريسي لخدمات الكمبيوتر والاتصالات اتفاقية توزيع لمنتجات شركة HP في المملكة العربية السعودية، وتشمل الاتفاقية عقدين تصبح بموجبهما مؤسسة الجريسي موفر حلول شاملة Value Added Resseler وموزعاً رئيسياً. ومن المتوقّع أن يتم توقيع اتفاقية أخرى في وقت قريب تصبح بموجبها المؤسسة مقدم خدمات الصيانة والدعم الفني Service Provider.

انترشوب ونايل سوفت في تحالف ستراتيجي

وقّعت شركة انترشوب، المتخصصة في تطوير برامج وحلول التجارة الالكترونية المتطورة، اتفاقية تحالف ستراتيجي مع شركة نايل سوفت المصرية لتطوير برامج المعلومات. ويتيح التحالف الجديد لكلتا الشركتين تعزيز نماذج التجارة الالكترونية في مصر عبر طرح برامج وحلول متطورة للتبادل التجاري الالكتروني، وخدمات الاستضافة وغيرها من الخدمات المتعلقة بشبكة الإنترنت.

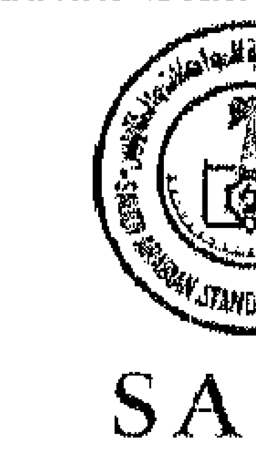
الاتفاقية تهدف الى تعزيز القطاع المصرفي المصري ورفده بنماذج متطورة للتجارة الالكترونية. وكجزء من الاتفاقية، ستعمل شركة نايل سوفت على طرح خدمات التشغيل والتدريب والدعم الفني لحلول انترشوب وخصوصاً برنامج انترشوب انفينيتي.

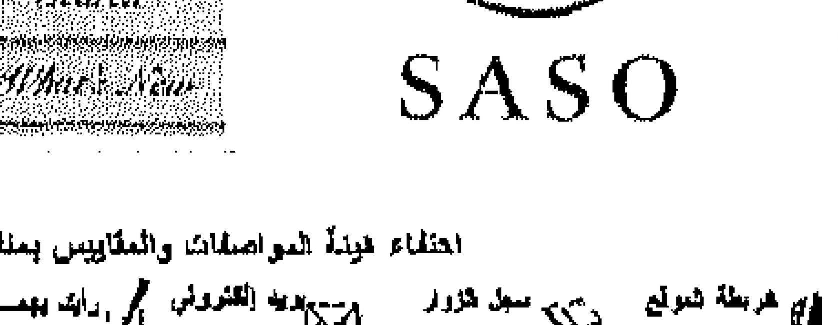
Saso موقع سعودي للمواصفات والمقاييس

الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس
Saudi Arabian Standards Organization

معلومات		Information
مواصفات		Standards
خدمات		Services
بحث		Search
ما الجديد	SASO	What's New







أنهت الشركة العالمية للإنترنت والاتصالات "العالمية إنترنت" تطوير موقع الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، وعنوانه على الشبكة www.saso.org.sa، مضيفة خدمات جديدة منها: دليل المواصفات ودليل مشاريع المواصفات، بالاضافة الى خدمة التصنيف الدولي للمواصفات ICS.

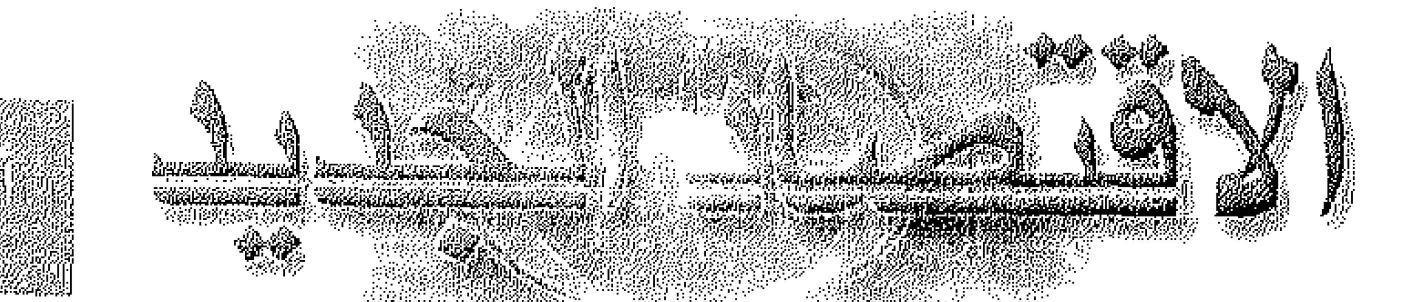
حلول ثري كوم تدعم ويندوز XP

توفّر شركة ثري كوم أكثر من 60 من منتجاتها الشبكية حول العالم تدعم نظام التشغيل ويندوز XP، حيث تأتي جميع برامج التشغيل الخاصة بهذه المنتجات بشكل تلقائي مع النظام الجديد.

ومن خلال العمل مع مايكروسوفت على مدى الأشهر الماضية، تمكّنت ثري كوم من ضمان جاهزية منتجاتها مع نظام ويندوز XP. وتشمل منتجات ثري كوم بطاقات الشبكات NIC بسرعة 10/100/1000 والحلول السلكية واللاسلكية الجوّالة.

"فرصة عظيمة" من اتحاد منتجي البرامج التجارية

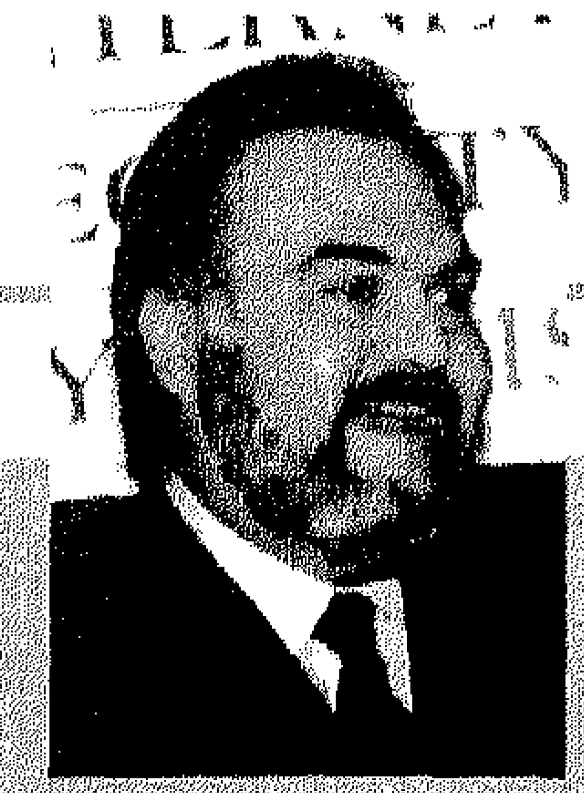
تشجيعاً منه على نشر الاستخدام الصحيح والمشروع للكمبيوتر، أطلق اتحاد منتجي البرامج التجارية، وهو هيئة دولية تضم عدداً من كبار منتجي الكمبيوتر وتطبيقاته، حملة "فرصة عظيمة" التي تمتد من 17 نوفمبر / تشرين الثاني 2001 ولغاية 2 كانون الثاني/يناير 2002 ■



اتصالات و اريكسون: عقد بقيمة 55 مليون دولار

وقعت اتصالات عقداً مع اريكسون قيمته 55 مليون دولار لانشاء بنية تحتية أساسية للاتصالات المتحركة ذات الحزمة الواسعة عبر الأقمار المدارية. ويعدّ هذا العقد خطوة أساسية لاتصالات حيث ستأخذ من اريكسون تقنية UMTS لكي تتمكن من اطلاق خدمات الشبكة العالمية ذات الحزمة الواسعة حسب الموعد المقرر خلال سنة 2004. وستصل معدلات سرعة نقل البيانات بواسطة الشبكة العالمية ذات الحزمة الواسعة الى 32 كيلو بايت في الثانية لتخدم جميع أنواع الشركات والمؤسسات التي تود الاتصال بشبكاتها المحلية أو الواسعة الخاصة بها من أي مكان في العالم.

ISS تحقق تقدما عالميا


مصطفى سرهنك رئيس شركة ISS M.E

أعلنت ISS الشركة المتخصصة في الأمن المعلوماتي أنّ IDC أطلقت عليها اسم الرائدة عالميا في مجال الامن للسنة الثانية على التوالي. وجاءت هذه التفاصيل في تقرير يتحدّث عن سوق الامن المعلوماتي في العالم وعوائده وارباحه. وتقسم IDC السوق الى 5 أقسام حيث يتم تعقب والتقاط المقتحمين للأنظمة وحماية الزبائن من أخطار مختلفة.

ويقول التقرير أن ISS حققت نحو 33 في المئة من السوق، وهذا يعد تقريباً ضعف ما يملكه أي شبيه لها في السوق ويأتي هذا خاصة بعد ضم ICE الى ISS.

IslamiQ والتصفح الشرعي للأسهم

أضافت شركة IslamiQ المتخصصة في الاستثمار والتمويل الإسلامي على الإنترنت تحسينات رئيسة إلى منهجيتها لتصفح الأسهم المعروفة بـ"تصفح إسلامك".

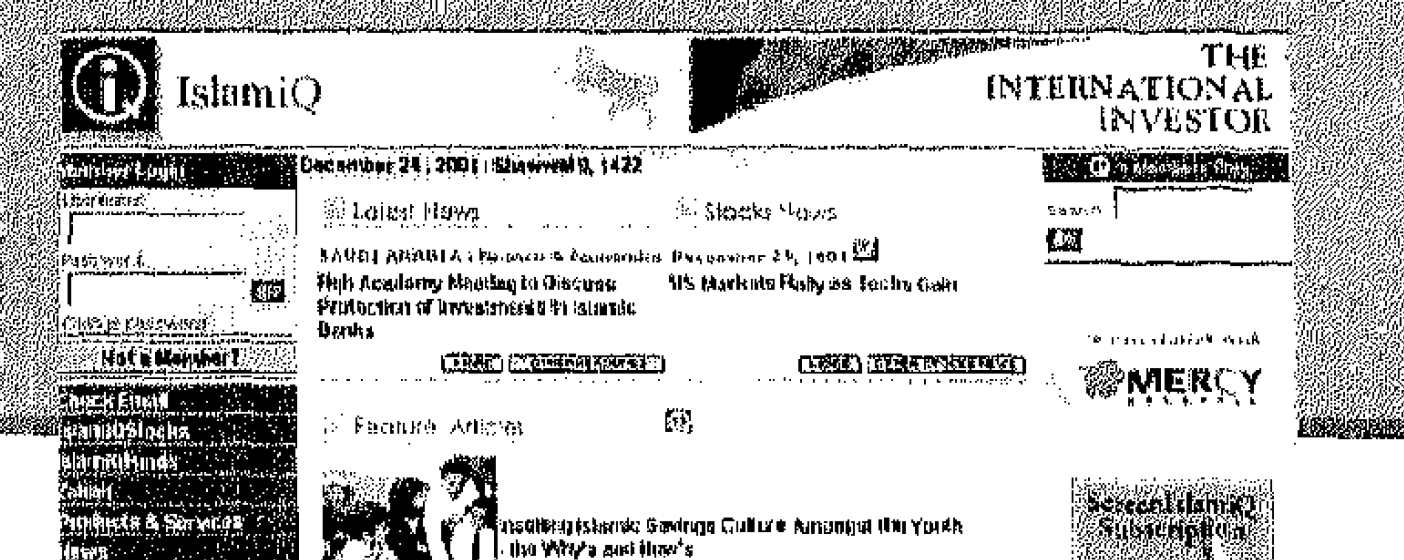
وقد تم تطوير عملية "تصفح إسلامك" التي تتم خلال أربع مراحل، والتي توضح قائمة أكثر الشركات نشاطاً والتي تتفق مع توجهات أحكام الشريعة الإسلامية، بواسطة الهيئة الشرعية الدولية للشركة.

وستشهد منهجية "تصفح إسلامك" تحسينات رئيسة بتقديم غربلة (تصفية) إضافية لتشمل معرفة الشركات التي تجني أرباحاً ربوية، وتقديم غربلة إضافية إلى تصفح إسلامك سيقتصر على السيولة النقدية للشركة كإيداعات ربوية أو استثمارات في أوراق مالية تولد أرباحاً بفائدة أو أدوات مالية تولد عائدات أكثر من 30 في المئة طوال 12 شهراً متوسط رسملة السوق. ونتيجة لتلك التغيرات ستكون المرحلة الثانية لمؤشر التصفح ليست مقصورة فقط على أصول الشركات التي تتلقى عائدات محرمة ولكن اتسعت لتشمل أيضا قدرتها على توليد دخول.

التغيير الثاني في منهجية تصفح إسلامك هو قوة تنقية مصفاة التصفح، من الديون بالفائدة للشركة مقاسه برسملة السوق فضلاً عن إجمالي الأصول. وهذه التصفية ستؤكد أن الديون بفائدة يجب ألا تتجاوز 30 بالمئة من رسملتها السوقية.

وتعليقاً على هذه التغيرات قالت د. حسنيتا هاشم المدير التنفيذي للشركة أنه اتفاقاً مع نصيحة مجلس الرقابة الشرعية فان IslamiQ مصممة على مواصلة تحسين منهجية تصفح الأسهم بتطبيق المزيد من الضوابط الشرعية الشاملة. والتغيرات الجديدة في تصفح إسلامك ستؤدي إلى المزيد من تبين وسائل تصفح الأسهم الجازة شرعاً، وبالتالي ستزيد من ثقة المستثمر واعتماده على منهجية تصفح إسلامك.

www.islamiq.com



Dell: التركيز على مصر

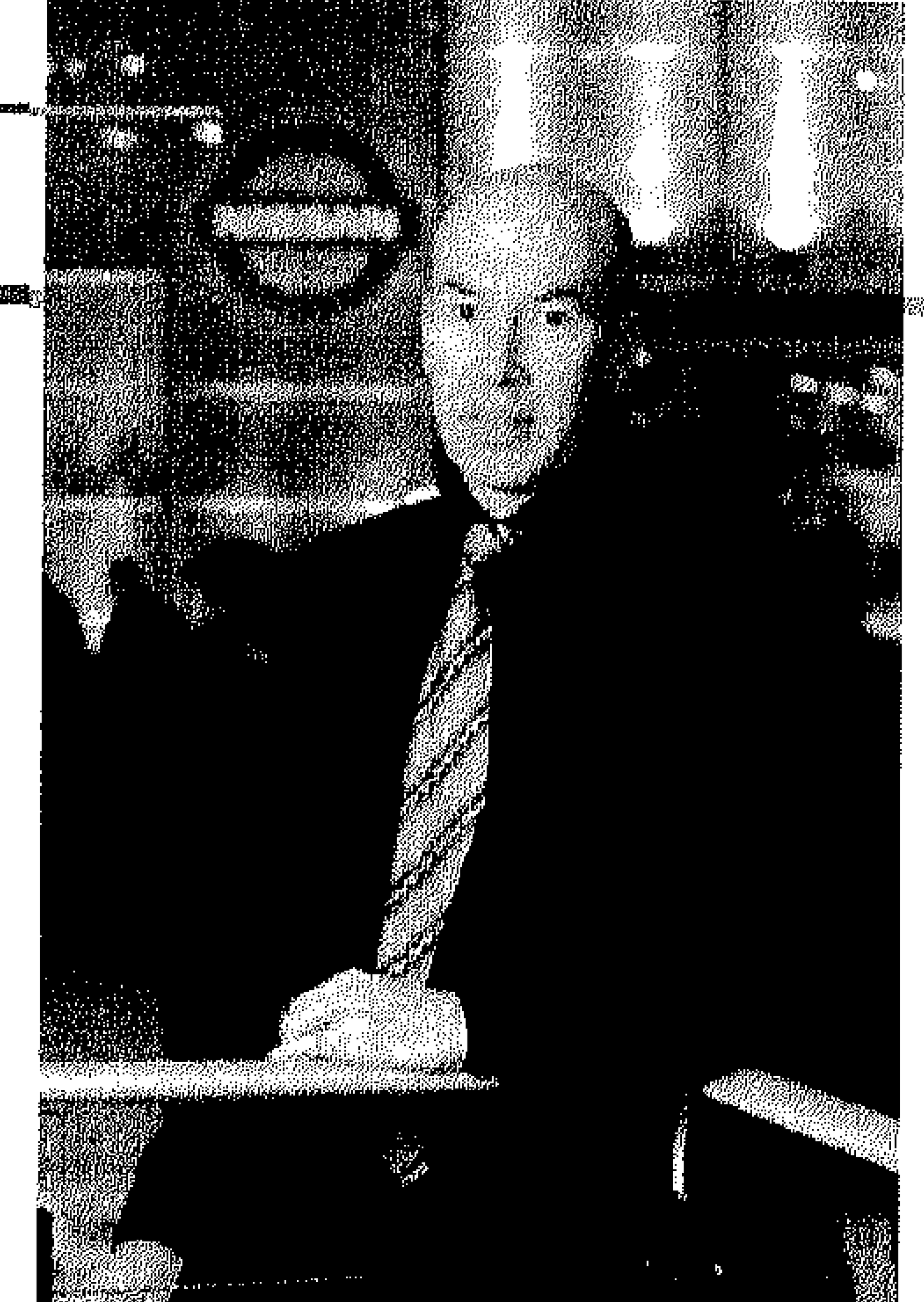
اعتبر غاريث وليامز Gareth Williams مدير عام شركة DEll للكمبيوتر في المنطقة أن نشاط الشركة في منطقة الخليج والمشرق العربي ومصر ارتفع بشكل ملحوظ وأدى الى نتائج مشجعة. وقدّر وليامز في حديث خاص بـ"الإقتصاد والأعمال" أن Dell تحتل المرتبة الثانية في سوق الإمارات من ناحية الحصة السوقية التي وصلت العام الماضي إلى 9 في المئة من سوق الكمبيوتر وان معدل النمو السنوي يصل إلى 51,9 في المئة. ويعود نمو أعمال الشركة في المنطقة إلى تركيزها على سوق المنظمات والشركات. وتعمد Dell في الوقت الحالي إلى توسيع قاعدة تواجدها في المنطقة من خلال ستراتيجية تعتمد على توفير أفضل المنتجات والخدمات والأسعار. وتمثل المملكة العربية السعودية أكبر سوق بالنسبة إلى الشركة تليها الإمارات العربية المتحدة. ولكن وليامز يرى أنه رغم تواجد الشركة في مصر فإنّ حجم الأعمال فيها لا يزال ضئيلاً فيما تشكل مصر سوقاً واعدة، ويضيف: "ونحن نعمل اليوم على دخول السوق المصرية من خلال شراكات قوية اقمناها مع عدد من الموزعين تمّ انتقاؤهم وفق معايير محددة".


غاريث وليامز مدير عام شركة DEll للكمبيوتر في المنطقة

ويرى وليامز أن النمو المستقبلي لمنتجات Dell سيرتكز على الكمبيوتر الشخصي notebook حيث حققت الشركة المرتبة الأولى في المبيعات خلال المعرض المخصص لبيع التجزئة والمترافق مع Gitex 2001. فهذا المنتج هو الذي سيحقق النتائج المشجعة خصوصاً وأنه حقق نسبة نمو في المبيعات وصلت إلى 25 في المئة في أوروبا وأميركا و10 في المئة في الشرق الأوسط بين الفترة الممتدة من شباط/ فبراير 2000 وحتى شباط/ فبراير 2001. كما رأى أن هنالك فرصاً ذهبية لتنمية الأعمال. كما ستركز "دال" عملها في المستقبل، ويعد دخولها إلى سوق الشركات الكبرى، على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث هنالك هوامش ربح عالية العوائد.

"نيسان" تستأثر بـ 20 في المئة من السيارات في الخليج

لوغوف: الشراكة مع رينو تقنية وليست اندماجاً



تستعدّ شركة نيسان Nissan لمرحلة جديدة بعد أن نجح كارلوس غصن في عملية الانقاذ التي لم تستكمل بعد، والخطوة الأولى لـ غصن جاءت وهو لا يزال يتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة رينو شراء هذه الأخيرة لـ 36,8 في المئة من حصة نيسان، وتجسّدت الخطوة الثانية في عملية إعادة الهيكلة التي بدأها غصن عند انتقاله لرئاسة الشركة في حزيران/يونيو العام 1999.

اليوم، وبعد نحو عامين ونصف العام من تطبيق خطة الإصلاح (Nissan Revival Plan)، أين تقف "نيسان"؟ ما هي هذه التحديات؟ وكيف تنظر "نيسان" الى شراكتها مع رينو الفرنسية؟

لتسليط الأضواء على هذه النقاط، التقت "الإقتصاد والأعمال" نائب رئيس شركة نيسان جون جاك لوغوف Jean Jacques le Goff، وكان معه هذا الحوار:

■ **تنتظر صناعة السيارات تحديات كبيرة بسبب الأحداث العالمية الحاصلة، كيف ستواجه "نيسان" الفترة المقبلة وهل من ستراتيجية خاصة؟**

□ منذ مطلع العام الحالي عرف العالم الكثير من الأحداث، واعتقدنا أنّ الأسواق ستكون واعدة أكثر بالنسبة لنا. إنما جرت الرياح بما لا تشتهي السفن، وتراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 3,8 في المئة خلال الفصل الأول من العام 2001.

كما شهدت سوق السيارات في الولايات المتحدة الأميركية التي تعدّ من أبرز الأسواق لـ "نيسان" انخفاضاً في النشاط منذ مطلع العام 2001، راوحت نسبته بين 6,5 في المئة عن العام السابق، ولم يكن لهذا الانخفاض من علاقة مع الأحداث التي طرأت مؤخراً على الساحة الدولية. لكن المفارقة اللافتة للنظر، هي استعادة سوق السيارات قوتها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر حيث حققت "نيسان" أرباحاً في وقت كانت فيه الشركات الأميركية تتكبّد خسائر فادحة وديوناً تجارية إثر الأحداث الأخيرة.

وأستطيع القول أننا نتوّقع تراجعاً اقتصادياً في كل العالم تستمر انعكاساته إلى بدايات العام الحالي وربما سيكون حجمه أقل في أسواق أوروبا واليابان، ولا نمتلك لغاية اليوم سيناريو معيناً لإدارة هذه الأزمة.

■ **هل من الضروري أن يكون لـ "نيسان" ستراتيجية دفاعية" لمواجهة مثل هذه الإنعكاسات؟**

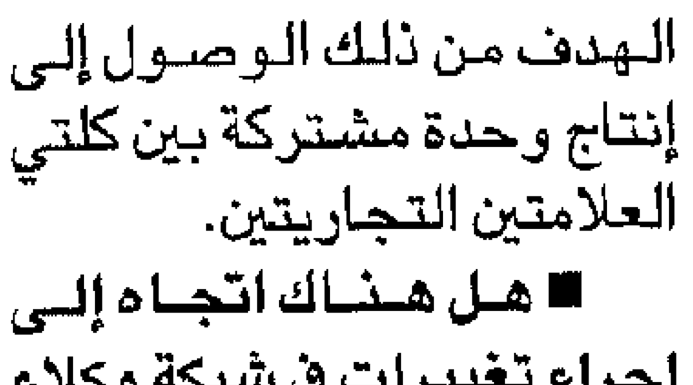
□ لن نقوم بما تقوم به الشركات الأميركية التي تستثمر الكثير من الأموال بغية تقديم الحوافز، ولم نقم لا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ولا تشرين الثاني/نوفمبر بحملات إعلانية أو ترويجية لتقوية الحوافز على خطى السياسات الأميركية التي أظهرت نتائجها ندم البعض على إتباعها، وسنكتفي على المدى المتوسط بأن يكون الطلب على منتجاتنا طلباً طبيعياً، وأول إجراء تمّ اتخاذه بالنسبة إلى مبيعات "نيسان" كان حذراً ووصلنا تقريباً إلى ما كنا نطمح إليه.

أما في ما يتعلق بإطلاق المنتجات فإنها أمور لا نستطيع تغييرها كونها مخططة مسبقاً. ففي اليابان تبحث السوق عن سيارات صغيرة ذات سعر مقبول وتتميز بطابعها العائلي، ورأينا أن ذلك الوقت كان مناسباً لإطلاق بعض المنتجات ولم يتم ذلك من باب الصدفة.

كما أننا لا نستطيع التخطيط مسبقاً بناء على أحداث تحمل آثاراً قصيرة المدى على فترة 6 أشهر أو أكثر، ولا نستطيع تأجيل إطلاق منتجاتنا لشهر أو اثنين، آخذين في الاعتبار الظروف الخاصة التي يتعرض لها العالم. ففي الخليج، على سبيل المثال، من البديهي أن ننتبه إلى توقيت إطلاق منتجاتنا خلال فصل الصيف أو شهر رمضان الكريم ولكن في ما عدا ذلك لن نؤخر إطلاق منتجاتنا لأننا لا نريد تغيير سياستنا.

وما هو مهم في أسواق تشهد أزمة هو إطلاق منتجات ذات قيمة بالنسبة للمستهلك الذي يبحث في هذه الفترة عن منتجات ذات نوعية وسعر جيد Valeur pour monnaie، ولهذا السبب لا نؤمن بسياسة الحوافز لأنها تقلّل من قيمة السيارة عند إعادة البيع Valeur residuelle والمستهلك رغم انجذابه للسعر سيصاب في ما بعد أي عند البيع بخيبة أمل لرؤية أن قيمة سياراته قد

مجموعة رينو نيسان السادسة عالمياً ونيسان تمثّل 4 في المئة من السوق العالمية



استهلكت. من هذا المنطلق، فإنه من الأهمية بمكان خلال هذه الفترة تقديم منتجات تحافظ على قيمة السعر عند الشراء ويكون موقعها جيداً في السوق.

شرط... وليس هدفاً

■ **استطاعت "نيسان" في الفترة الأخيرة وبعد شراء شركة رينو لحصة مهمة منها الانتقال من وضع الخسارة إلى الربحية، فما هي الوسائل والسياسات التي رافقت هذا التغيير وأنتجت الوضع الحالي؟**

□ ما كان مهماً بالنسبة لـ"نيسان" هو أن تقف الشركة مجدداً على أرجلها، وأن تستعيد حالة الربحية التي فقدتها في مرحلة ما. وهذا ما تمّ العمل عليه وتحقيقه. ففي السنة الأولى التزمنا ببرنامج إصلاحي Nissan Revival Plan للشركة وخولها ذلك الوصول إلى حالة الربحية وتحقيق النتائج التي وضعت لمرحلة 3 سنوات. وتمثلت هذه النتائج بأن عادت الشركة في العام 2000 إلى حالة الربحية، والهدف في العام 2002 هو الوصول إلى أرباح تشغيلية أعلى أو تساوي 4,5 في المئة من حجم المبيعات وتقليص الديون المجمعة إلى أقل من 700 مليار ين ياباني.

لكن الأمور لا تنتهي هنا لأنه لا زال لدينا حجم دين عال. وأحد الأهداف التي لدينا للمدى المتوسط هو تصفية كاملة للدين يبدأ بمرحلة تقسيم الدين لـ14 مليار دولار كمرحلة أولى إلى حين تصفية الدين بالكامل من خلال وسائل التمويل المتبعة لدينا.

إنّما هذا ليس هدفاً بحد ذاته بل شرط طويل المدى ورؤية الشركة ترتكز على تحقيق نمو ينتج عائدات. وهذه الخطوة تشملها مرحلة ما بعد المخطط الإصلاحي Post NPR Plan 180 حيث نطمح إلى تحقيق زيادة في المبيعات بقيمة مليون وحدة. واعتمدنا على ضرورة إيصال نيسان إلى مستوى مهم من الربحية، ويمثل ذلك أكبر تحد بالنسبة لنا، فتحقيق أرباح في أسواق صعبة ليس سهلاً، واليوم علينا الوصول في أوروبا التي تعتبر سوقاً صعبة إلى حالة من التوازن وهذا لا يعني على الإطلاق انه علينا التخلي عن أسواق تعد صعبة.

رينو ونيسان: تحالف تقني

■ **ما هي القيم المضافة التي حققتها الشراكة مع رينو؟**

□ إنّ خطة NRP نجحت من ذاتها ولم يكن للشراكة مع رينو أية مفاعيل في هذا الشأن. ويمكننا القول أن هذه الشراكة هي تقنية ولم يكن لها من أثر على المخطط الإصلاحي الذي انتهجته "نيسان" وما حملته هذه الشراكة من قيم مضافة تمثلت على صعيد الإدارة التي تغيرت وكذلك روحية الشركة، والقيادة في المؤسستين على قناعة تامة بضرورة أن يكون لكل من العلامتين التجاريتين هوية ونشاط مستقلين ومختلفين.

إن عمر الشراكة مع "رينو" سنتان فقط، ويحتاج هذا النوع من التحالفات إلى 5 سنوات لتثمر نتائجه ونحن في مرحلة التعاون التقني بغية تخفيض تكاليف الإنتاج حيث سيكون هنالك سيارات نيسان ورينو تتضمن العناصر الإنتاجية نفسها، وليس الهدف من ذلك الوصول إلى إنتاج وحدة مشتركة بين كلتي العلامتين التجاريتين.

■ **هل هناك اتجاه إلى إجراء تغييرات في شبكة وكلاء نيسان ورينو في الأسواق الدولية بشكل عام وأسواق المنطقة بشكل خاص؟**

□ لا تتداخل نقاط القوة التي تمتلكها "نيسان" مع مثيلتها لدى "رينو" ونحن نفضّل في هذه المرحلة عدم الخلط بين شبكتي التوزيع ونفضل أن يكون لكل علامة تجارية شبكة توزيع خاصة. إنما هذا لا يعني أننا لا نفكر بجمع جهود الشركتين لخفض بعض التكاليف واعني بذلك أنه يمكن في بعض الدول (وهو حال بعض الدول الأوروبية) أن يكون لدينا الوكلاء نفسهم لكن مع نقاط بيع مختلفة. إن دمج الموزعين تحت مظلة واحدة ليس عاملاً مزعجاً بحد ذاته إنما علينا الانتباه إلى كيفية إدارة هذا التوزيع لكل علامة تجارية على حدة، بما يعني أننا لا نريد أن يكون لكلا المنتجين الخدمات عينها المقدمة إلى المستهلك أو الصورة التجارية نفسها. وإذا أردنا تقليص الأكلاف فسنبحث عن أساليب لا تؤثر على الماركة وعلى سبيل المثال يمكن ضم خدمات الصيانة بين الشركتين.

عوائق في المنطقة

■ **ما هو تقييمكم لأسواق المنطقة، وما هي الأسواق الناشئة فيها؟**

□ لـ"نيسان" موقع قوي في سوق الخليج حيث تصل الحصة السوقية إلى 20 في المئة من سوق السيارات، كما أنه لدينا شبكة توزيع قوية. ونحن نأمل هذا العام الوصول إلى إنتاج 70 ألف وحدة نيسان مخصصة لسوق الخليج وذلك بهدف الوصول إلى 100 ألف وحدة في العام 2005 وهذا هو جزء من مخططنا. واعتقد أنه طالما السوق تعدنا بفرص مهمة سنستطيع تحقيق ذلك في فترة زمنية أقل.

ولا بد لهذه الأسواق من أن تتأثر بتراجع أسعار النفط لكني أعتقد أننا سنبقى محافظين على نسب نمو في هذه السوق. ففي نتائج الفصل الأول للعام 2001 بلغ حجم مبيعات التجزئة في هذه السوق 370 ألف وحدة أي أننا حققنا نمواً نسبته 21 في المئة.

وهنالك الكثير من الأسواق ذات طاقات مهمة والتي علينا الدخول إليها بقوة أكبر. ومن هذه الأسواق على سبيل المثال تركيا



التي هي سوق مهمة ولم ندخلها بعد على الشكل المطلوب وكان لدينا فيها طموحات كبيرة إنما أوقفت الأزمة التي شهدتها تركيا هذا المخطط. ونحن اليوم كذلك غير راضين من النتائج المحققة في سوق مصر ونهدف إلى تحسين الأداء فيها. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى سوق المغرب العربي. وفي العديد من أسواق المنطقة لدينا أفكار حول كيفية دخولها أو تقوية وجودنا فيها، إنما هنالك بعض الأسواق التي لدينا فيها بعض العقبات وسببها إما الضعف في شبكات التوزيع عندنا أو في العقبات التي تضعها بعض الدول والتي تمنعنا من الدخول إليها وتحقيق عائدات مهمة، وهذا يشكل بالنسبة لنا حدوداً لا نستطيع تجاوزها.

■ **هل ترون جدوى إقتصادية لإنشاء وحدات أنتاج أو تجميع لسيارات نيسان في منطقة الشرق الأوسط على غرار ما تقوم به بعض الشركات الاخرى مثل بي ام دبليو ومرسيدس وبيجو؟**

□ لا أستطيع التعليق على هذا الموضوع إنما نحن في طور النظر إلى كل بلد على حدة ومراقبة شبكة الموزعين فيه وقدراتهم وما يستطيعون أن يقدموا ويطوروا، ولا يتضمن مخططنا استثمارات مباشرة لإنشاء وحدات إنتاج أو تجميع.

مجموعات قوية

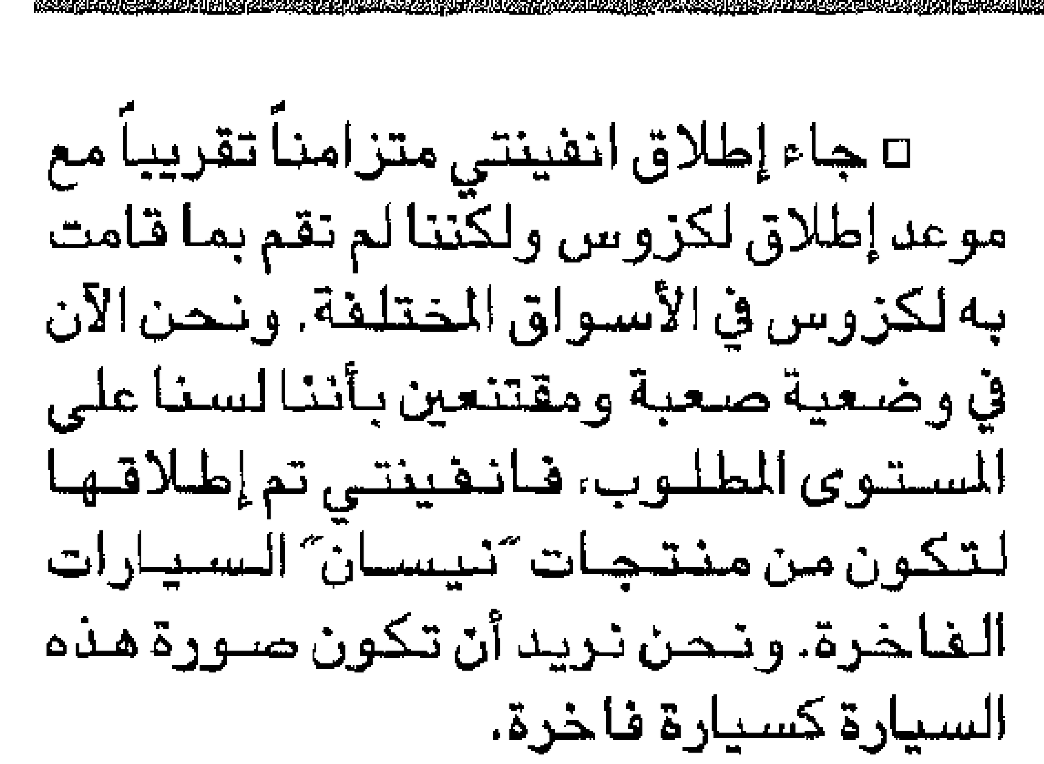
■ **هدأت مؤخراً فورة الاندماجات والشراء التي حصلت في صناعة السيارات العالمية. كيف ترون خريطة مستقبل هذه الصناعة، وما هو برأيكم مصير بعض الشركات التي لم تشملها هذه الفورة والتي يعتبر إنتاجها متواضعاً؟**

□ أعتقد أنه من الصعوبة بمكان أن تتعايش هذه الشركات مع الأزمات. فمؤخراً طال الحديث أن شركة بي ام دبليو وبيجو وسيتروان لن تستطيع مواجهة الأزمة الإقتصادية ولكنها فعلت ذلك. إنما يصعب تحقيق هذا على الأمد الطويل. فشراكة نيسان، التي تحتل 4 في المئة من سوق السيارات العالمية أمّنت مع رينو تكاملاً جغرافياً وتكاملاً في المنتجات لكلتا الشركتين. واعتقد أننا لا نستطيع تجنب هذا النوع من التحالفات واشك بقدرة الشركات غير المندمجة على اجتياز المرحلة المقبلة من الأزمات. كما أعتقد أنّ الاتجاه هو نحو إنشاء مجموعات عالمية ضخمة وقوية متواجدة في كل الأسواق. وهذا التنوع في التواجد يؤمن للشركات القدرة على الاستمرار ومواجهة الأزمات.

كما أنه بالامكان تخيل لاعبين مستقبليين من الشركات الصغيرة في سوق السيارات العالمية، إنما لهؤلاء أسواق محددة. ولا أعتقد أن عدد اللاعبين المستقبليين سيتجاوز الـ 7–8 شركات. فصناعة السيارات هي عالم ضخم يستلزم وسائل إنتاج وتمويل ضخمة.

أزمة هوية...

■ **تعاني سيارات إنفينتي من أزمة هوية كونها لم تحصل على استقلالية كيانية، كما لكزوس عند تويوتا مثلاً. وقد يكون ذلك وراء عدم نجاحها الكبير في سوق السيارات الفخمة. ما هو مصير انفينتي وهل من توجّه محدد لزيادة انتشارها، وبأية وسائل؟**



□ جاء إطلاق انفينتي متزامناً تقريباً مع موعد إطلاق لكزوس ولكننا لم نقم بما قامت به لكزوس في الأسواق المختلفة. ونحن الآن في وضعية صعبة ومقتنعين بأننا لسنا على المستوى المطلوب، فانفينتي تم إطلاقها لتكون من منتجات "نيسان" السيارات الفاخرة. ونحن نريد أن تكون صورة هذه السيارة كسيارة فاخرة.

على الصعيد التقني نحن راضون عن مستوى أداء السيارة التقني ولديها في هذا المجال الكثير من القيم المضافة، لكن المشكلة تكمن في مستوى إدارة التوزيع المعتمد. اليوم إن الهدف الرئيسي هو زيادة المنتجات في فئة انفينتي للسيارات الفاخرة فنحن من حيث عدد الوحدات المنتجة والتغطية للأسواق والقدرة على تقديم أفضل الأداء والراحة والتميّز، على قناعة كاملة بقدرة انفينتي على تحقيق ذلك. ولكن كأي ماركة جديدة فإنها تحتاج إلى الوقت لترسّخ موقعها. ونحن نعتقد أنّ لهذه السيارة سوقاً واسعة في أميركا وقد استطاعت أن تحتل فيها موقعاً مهماً، وفي معرض دبي الدولي للسيارات خصصنا مساحة أوسع لعرض منتجات انفينتي وذلك بحكم قناعتنا الكاملة بمفهوم وصورة هذا المنتج. كما أننا أطلقنا منذ فترة قريبة انفينتي 245 في أميركا وكانت التجربة ناجحة ونحن نستعد لإطلاقها في سوق الخليج العام المقبل. كما سنطلق انفينتي J35 التي هي أيضاً سيارة فاخرة إنما أقل سعراً وهي تتوجّه إلى السوق الوسطى. ■

حاورته: وداد أبو شقرا



فورد: ستراتيجية ومبادرات جديدة



دبي، خطار زيدان

شكّل معرض الشرق الأوسط الدولي للسيارات 2001 في دبي مؤخراً، مناسبة لـ فورد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإطلاع الصحافة العربية على ستراتيجيتها التسويقية الجديدة وأهدافها، إضافة إلى قيامها بتوزيع منح فورد لمشاريع مخصصة للمحافظة على البيئة، وصلت قيمتها هذا العام إلى 90 ألف دولار أميركي. كما أعلنت فورد عن إطلاقها لموقع على شبكة الإنترنت يتضمن أخبارها باللغة العربية. وكانت مناسبة أيضاً للصحافة لتجربة طرازات فورد المتنوعة للعام 2002، والإطلاع على آخر التقنيات في عالم صناعة السيارات، وخصوصاً طراز إكسبلورر الجديد بالكامل، والذي غاب عن أسواق الشرق الأوسط في العامين 2000 و 2001، ليشهد حملة إعادة تصميم كاملة، تسمح له العودة بقوة إلى أسواق المنطقة.

ستراتيجية تسويقية جديدة

"فورد، تولّ القيادة"، هذا هو العنوان الذي أطلقته فورد لستراتيجيتها التسويقية الجديدة التي أعلنت عنها خلال فعاليات "معرض الشرق الأوسط الدولي للسيارات 2001" في دبي مؤخراً، والتي ترتكز على إعادة تعريف أسواق المنطقة بمزايا علامتها التجارية العريقة، وما تجسّده من قيم الجودة والسلامة والقوة والأداء، وتعبر عن حرص فورد على تمتين الروابط مع عملائها في المنطقة، لتصبح "أقوى من أي وقت مضى"، كما أكّد **ديل ويندل** Dale Wendell، المدير التنفيذي ومدير عام عمليات الأسواق المباشرة العالمية في شركة فورد للسيارات، مضيفاً، أن هذه الحملة سوف تستمر لسنوات مقبلة، وستشمل طرح سيارات جديدة تم اختبارها محلياً وتم تعديلها بما يناسب الأجواء المحلية ومتطلبات المستهلكين في المنطقة، ومبادرات موجهّة إلى العملاء وجهوداً لترسيخ السمعة المؤسسية.

وستشمل الحملة إحداث تجديد شامل في أساليب الدعاية ورعاية الأحداث وتشكيلة السيارات والمعارض وتمويل السيارات وتوفير خدمات البيع وما بعد البيع. وهي تجسد، كما أشار **جيم بيننتندي**، Jim Benintende المدير التنفيذي لشركة فورد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أفضل قيم ومشاعر فورد القديمة، "في الوقت الذي تنقل

عمير والطاير وكلاء فورد في الإمارات

في عددها الصادر بتاريخ أيار/مايو 2001، يوم أعادت محكمة التمييز قضية فورد ـ كلداري (وكيلها السابق في الإمارات) إلى البداية، كانت "الاقتصاد والأعمال" أوّل من توقّع حلّ القضية بالتراضي بين الطرفين بعيداً عن ردهات المحاكم، كما توقّعت أن تؤول الوكالة إلى سعيد الطاير بعد حلّ النزاع.

وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت فورد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤتمراً صحفياً، في فندق أبراج الإمارات في دبي، أعلنت فيه عن تعيين الطاير للسيارات وكيلاً لها في دبيّ والإمارات الشمالية، ومجموعة عمير بن يوسف في أبو ظبي والعين، وعزم وكيلاً سيارات فورد ولينكولن وميركوري الجديدين على إنفاق 20 مليون دولار، خلال السنوات الثلاث المقبلة، في تشييد وتجهيز صالات عرض ومراكز خدمات وصيانة من الدرجة الأولى في أبو ظبي ودبيّ.

جيم بنتندي، المدير التنفيذي لـ فورد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان سعيداً جداً باستئناف الشركة لأعمالها، بعد غياب منتجاتها عن سوق الإمارات لمدة عامين، وخصوصاً للطريقة التي تمّ فيها حلّ النزاع، وهو من القائلين في مجالسه الخاصة: "لو لن تعود فورد إلى أسواق الإمارات، فلن تعود إلى وكالة كلداري". كلداري كانت تطالب بـ 10 ملايين درهم كتعويض، لكنها اكتفت بـ 4 ملايين وتنازلت عن الوكالة، حيث كان لتدخّل الفريق أول الشيخ محمد بن راشد، ولي عهد دبيّ وزير الدفاع في الإمارات، الكلمة الفصل في حلّ النزاع حبّياً، بعد أن انشغلت المحاكم بهذه القضية لعامين، من بداية إلى استئناف إلى تمييز، إلى بداية فاستئناف مرّة أخرى، فتغيير طاقم الخبراء مرتين، من دون الوصول إلى حكم قضائي مبرم لصالح أيّ من الطرفين، ويبدو أن قضايا الوكالات في الأسواق العربية لا زالت أكثر خصوصية وعمقاً من باقي القضايا التجارية، حيث لم توفر لنا قضية فورد ـ كلداري مشاهدة أوّل حلّ قضائي لأول نزاع كبير حول وكالة في المحاكم العربية.

فورد إكسبلورر: جيل جديد ونجاح واعد

عززت فورد تشكيلتها للعام 2002 بطرح الجيل الجديد من سيارتها الرياضية المتعددة الإستخدام اكسبلورر، بعد أن غابت عن أسواق المنطقة في السنتين الأخيرتين. وتمكن زوار معرض الشرق الأوسط الدولي للسيارات 2001 في دبي، من رؤية السيارة الجديدة لأول مرة في المنطقة، إلى جانب تشكيلة سيارات فورد، لنكولن وميركوري الجديدة.

من السهل ملاحظة التغيير في الجيل الجديد من إكسبلورر، وعلى كافة المستويات، ما جعلها أكثر أناقة، قوة، رحابة ونعومة، اضافة الى انها أصبحت أكثر أماناً.

التصميم الخارجي للسيارة، أصبح أكثر هيبة وجرأة، بفضل التغييرات التي شملت بشكل رئيسي الشبك الأمامي، مقابض الأبواب، النافذة الخلفية، مجال انفتاح أكبر للابواب، وارتفاع أقل للصعود والنزول من السيارة...

مقصورة الركاب أصبحت بدورها أكثر رحابة وهدوءاً والقيادة أكثر سلاسة وديناميكية، فإضافة إلى خفض ارتفاع الأرضية بمعدل 7 بوصات، بفضل نظام التعليق الخلفي الجديد المستقل بالكامل، يوفر نابض التعليق الأمامي توجيهاً أفضل ويقلص بفعالية الإهتزازات والخشونة الناجمة عن الطرق الوعرة، إضافة إلى أنه يسمح بقيادة هادئة وناعمة على الطرق المعبّدة، كما تمّ إطالة قاعدة العجلات بمقدار بوصتين والعرض الإجمالي بمقدار 2,5 بوصات، ما سمح باستحداث صف ثالث من المقاعد، وأصبح بإمكان المقصورة استيعاب 7 ركاب بالغين براحة كبيرة. مع امكانية طي مقاعد الصف الثاني والثالث بسهولة عند الضرورة.

زودت اكسبلورر بمحرك من 6 اسطوانات تبلغ سعته 4 لترات، بقوة 233 حصان وعزم قدره 267 قدم/ رطل، وقوة جر قدرها 3500 رطل.



هيكل اكسبلورر معلب بالكامل وبالغ الصلابة، بمعدل أكثر من 350 في المئة مقارنة بالجيل السابق، كما روعيت معايير السلامة بشكل رئيسي في الطراز الجديد، بعد أن تعرّضت للشك في قضية فايرستون، مع الطراز السابق. وزود بوسائد هواء ستارية للحماية من الحوادث الجانبية لركاب الصفين الأول والثاني، إضافة إلى واقي صدمات أكثر كفاءة ونوابض شد أحزمة أمان مسبقة الضبط، وأيضاً إلى نظام فورد للسلامة الشخصية الذي يشمل وسادتي هواء مزدوجتي المراحل للسائق والراكب الأمامي.

فيه رسالة واضحة حول التزامنا الثابت والمستمر تجاه المنطقة".

توزيع منح بيئية

وللعام الثاني على التوالي قدّمت فورد منحاً مخصصة لبرامج المحافظة على البيئة، وبلغت قيمتها هذا العام 90 ألف دولار، مقابل 60 ألفاً في العام الماضي. وقد شملت المنح هذا العام، إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، دول المشرق العربي، لبنان، سورية، والأردن. وهي تهدف إلى مساندة جهود الأفراد والمجموعات والهيئات البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي والمشرق العربي، الذين يسعون لتوعية مجتمعاتهم بالأضرار التي لحقت ببيئتهم المحلية، من جراء الكثافة السكانية والمخلفات والإهمال، وما تشكّله هذه العوامل من تهديد مباشر للكائنات الحية والتراث القديم.

وتوزّعت المنح هذا العام ما بين أصحاب مشاريع بيئية من المملكة العربية السعودية، الأردن، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر والإمارات العربية المتحدة، وراوحت حصصها ما بين ألفين و 12 ألف دولار أميركي. يُذكر أن برنامج شركة فورد للمحافظة على البيئة في دول الخليج والمشرق العربي يحظى بدعم مستمر من مؤسسة الصندوق العالمي للطبيعة، وانبثق عن برنامج جوائز هنري فورد لحماية البيئة الأوروبي السنوي الذي تأسس قبل 17 عاماً وقدم المساعدة لأكثر من 15 ألف مشروع و 110 آلاف فرد في 34 دولة أوروبية منذ العام 1983. وتغطي المنح اليوم أكثر من 50 دولة مشاركة، بما فيها دول واقعة في وسط وجنوب أميركا، آسيا، أوروبا والشرق الأوسط.

... وموقع عربي على الإنترنت

إضافة إلى الإعلان عن ستراتيجيتها التسويقية الجديدة وتوزيع المنح البيئية، أعلنت فورد عن استحداث موقع على شبكة الإنترنت باللغة العربية، يتيح الفرصة للوسائل الإعلامية والمهتمين بالإطلاع على أخبار الشركة وكافة المعلومات عن منتجات سيارات فورد، لنكولن وميركوري، وخصائصها في أسواق المنطقة. ويمكن لمتصفح الإنترنت أن يطلّع عبر العنوان الإلكتروني: www.media.ford.com على جميع النشرات والأخبار التي تصدرها فورد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باللغتين العربية والإنكليزية، كما أشارت سوسن نيغوغوصيان، مديرة العلاقات العامة في فورد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مضيفة أنه سيتم تحديث الموقع بانتظام، ليتضمن آخر أخبار الشركة ومنتجاتها في العالم والأسواق المحلية. ■

أخبار

"الامارات": مليون ساعة طيران مع محركات جنرال الكتريك



حققت طيران الامارات إنجازاً قياسياً باستخدامها لمحركات الطائرات من نوع جنرال الكتريك "سي إف 6 – 80 سي 2" GECF6-80C2، وذلك بعدما تمكّنت من قطع ما يزيد على مليون ساعة طيران.

وأظهرت محركات "GECF6-80C2" التي دخلت الخدمة في أسطول طيران الإمارات منذ العام 1985 تفوقاً وقدرة على الأداء بمرونة وفعالية. وتضطلع هذه المحركات بمهمة تسيير الطائرات من نوع إيرباص A310 وA300 ذات البدن العريض.

وقال **محمد اللمداني**، مدير عام المبيعات لشمال وشرق أوروبا والشرق الأوسط لدى جنرال إلكتريك لصناعة محركات الطائرات: "يعود الأداء المتميز لمحركات جنرال إلكتريك وخدمتها الطويلة للأسلوب المتطور الذي تدير من خلاله الإمارات أسطول طائراتها. ويتمّ استخدام محركات جنرال إلكتريك بشكل كبير في طيران الإمارات وهي قادرة على تحمل الضغط الناجم عن كثرة الاستعمال والظروف المناخية القاسية على مختلف الخطوط العاملة لدى الشركة، ويعبّر هذا الإنجاز عن قصة نجاح متميزة في الشركة".

وعملت جنرال إلكتريك وطيران الإمارات بشكل مشترك لتطوير وتحسين أداء المحركات بشكل دائم. وقال **اللمداني**: "ترتبط جنرال إلكتريك وطيران الإمارات بعلاقات متينة وقادرة على خدمة مصالح الطرفين".

كما توفّر جنرال إلكتريك لمحركات الطائرات، خدمات صيانة ودعم فني شاملة من خلال مراكز جنرال إلكتريك لخدمة محركات الطائرات سواء تلك التي تصنعها جنرال إلكتريك أو التي تصنعها الشركات الأخرى.

ارامكس تحصل على برمجيات EXE Technologies



(من اليسار) اياد كمال، مدير عام الخدمات اللوجستية في ارامكس انترناشيونال، ونيكولاس حبيب، مدير عام العمليات في إي اكس إي الشرق الاوسط، لدى توقيع الاتفاقية الجديدة

اتفاقية جديدة بين ارامكس وEXE Technologies حصلت الاولى بموجبه على ترخيص باستخدام احدث برامج الكمبيوتر التي تنتجها EXE. وستستخدم ارامكس برنامج "EXE Exceed" في المنشآت اللوجستية التابعة لها في جبل علي في دولة الامارات العربية المتحدة والاردن.

الرئيس والمدير التنفيذي لـ "أرامكس" **فادي غندور** اعتبر ان "استخدام تقنيات EXE Technologies سيسهم في ضمان تلبية احتياجات العملاء اللوجستية كما سيسهم في توثيق صلة العملاء بالشركة من خلال تقديم خدمات اكثر تنوعاً وشمولية وبمستوى عال من الفعالية والاداء".

من جهته، قال **نيكولاس حبيب**، مدير عام عمليات EXE Technologies في الشرق الاوسط: "يعد اختيار ارامكس لتقنيات شركتنا دليلاً على المكانة المتميزة التي يتمتع بها برنامج EXE Exceed الجديد في قطاع الخدمات اللوجستية، والذي يضم التخزين والتوزيع والتوريد".

"دارسي" للخدمات الاعلانية في الشرق الاوسط

أعلنت مجموعة بي كوم 3 القابضة لخدمات الدعاية والاعلان، التي تأسست نتيجة إندماج مجموعة "ليو بورنيت" القابضة مع شركة "دارسي" القابضة، عن افتتاح شبكة "دارسي" في منطقة الشرق الاوسط تحت مظلة بي كوم 3.

ولكي توضع هذه الستراتيجية الجديدة حيّز التنفيذ، سيتسع نطاق مسؤوليات **رجا طراد**، رئيس مجلس ادارة ليو بورنيت الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ليشمل كل قطاعات بي كوم 3 في المنطقة بما فيها تحديداً "دارسي" و"MS&L" و"ال بي ديجيتال".

وأعلن طراد ان "دارسي" ستعمل كشبكة وكالات متعددة في كل من المقر الرئيسي في دبي، جدة، القاهرة، بيروت والمغرب. وقد عُيّن رجا صوان مديراً تنفيذياً اقليمياً في "دارسي" – دبي لمنطقة الجزيرة العربية، ويحمل في جعبته 20 عاماً من الخبرة في ليو بورنيت.





المنسق العام لمهرجان دبي للتسوق حسين لوتاه في حفل الاعلان عن جائزة الصحافة

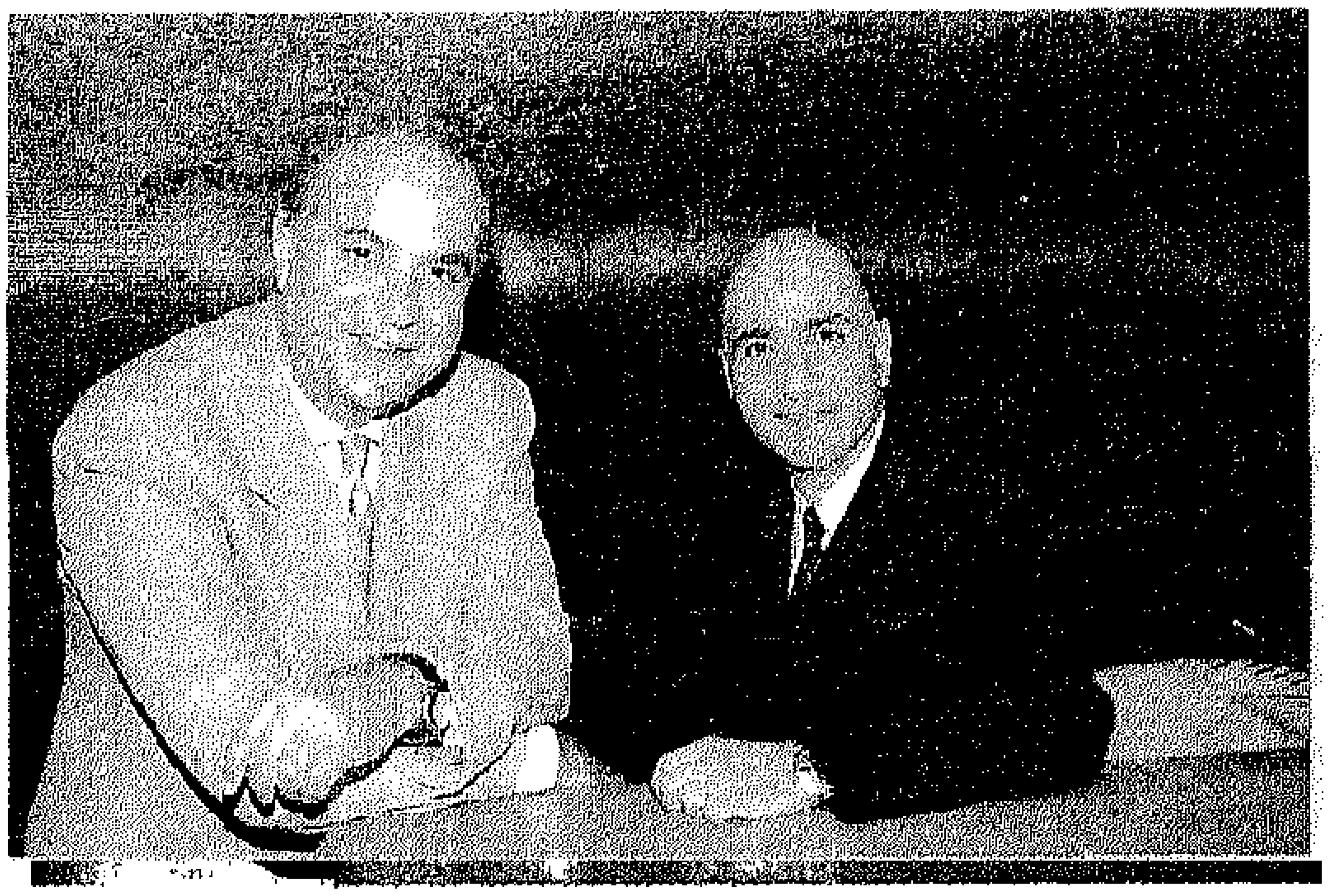
جائزة الصحافة من مهرجان دبي للتسوّق

اعلنت اللجنة المنظمة لمهرجان دبي للتسوق عن تنظيم جائزة الصحافة المحلية والعربية والعالمية خلال المهرجان الذي يُقام ما بين 1 و 31 آذار / مارس 2002 تحت شعار "عالم واحد، عائلة واحدة".

وأشار المنسق العام للمهرجان **حسين لوتاه** الى ان "هذه الجائزة اطلقت من مهرجان دبي للتسوّق الى الصحافة المحلية والعربية والعالمية التي تغطي نشاطات المهرجان، وهي تعمل على تحفيز المنافسة الفعالة بين المؤسسات الصحافية".

الجوائز تتوزّع على أربع فئات للصحافة المكتوبة باللغتين العربية والانكليزية، وتُمنح لافضل موضوع محلي وخليجي وعربي ودولي. هذا وستُمنح جوائز محلية خاصة لافضل صورة عن المهرجان تنشر في الصحف المحلية، وأفضل تغطية لنشاطات المهرجان تقوم بها صحيفة محلية باللغتين العربية والانكليزية، وأفضل اخراج لصفحات المهرجان.

أما الفائزون فيحصلون بالاضافة الى الجائزة التقديرية على جائزة مالية قدرها 5 آلاف دولار أميركي.



رئيس مجلس ادارة ليو بورنيت الشرق الاوسط وشمال افريقيا رجا طراد والمدير التنفيذي لمكتبي ليو بورنيت في دبي والكويت

ليو بورنيت: أفضل شبكة للإعلانات للعام 2001

حازت شبكة ليو بورنيت العالمية على لقب أفضل وكالة دعاية وإعلان للعام 2001 استناداً إلى تقرير "غان" (GUNN Report) العالمي المتخصص بصناعة الإعلان ووفقاً للائحة التصنيف السنوية الثالثة.

وكانت لائحة التقرير الذي يرصد الأعمال الفائزة في المسابقات الإعلانية حول العالم ذكرت أن ليو بورنيت العالمية حصلت على 130 نقطة، وهذا الإنجاز حققته ليو بورنيت بمساندة 23 وكالة حول العالم منها 6 وكالات صنّفت بين أكثر 50 وكالة عالمية حصداً للجوائز.

إلى ذلك، فإن خمسة من عملاء شبكة ليوبورنيت كانوا على قائمة أفضل 20 اسماً تجارياً في لائحة المعلنين الأكثر حصداً للجوائز وهم: ماكدونالدز، جون ويست، ستوليشنايا، ايكيا، هاينز.

من جهة أخرى، أعلن **رجا طراد** رئيس ليو بورنيت الشرق الأوسط عن تعيين **كمال دمشقية** رئيس وحدة تنمية المشاريع الجديدة مديراً تنفيذياً لمكتبي ليوبورنيت في دبي والكويت.

بيتس عبر الخليج تروّج لمختبرات ابوت

عيّنت مختبرات ابوت شركة بيتس عبر الخليج للعلاقات العامة لترويج نشاطاتها في منطقة الخليج العربي. ويأتي هذا التعيين في وقت تطرح فيه مختبرات ابوت مجموعة من منتجات العلاج في المنطقة.

وكانت بيتس عبر الخليج قد ساهمت إعلامياً في طرح منتج "ريداكتيل" لعلاج السمنة في دولة الامارات العربية المتحدة منتصف العام الجاري. وقال المدير التجاري لمنطقة الخليج العربي في ابوت **ابراهيم عقل** "ان العلاقات العامة تؤدي دوراً بارزاً لتعزيز أعمالنا في هذه المرحلة". اما مدير عام بيتس عبر الخليج **نعمت البراضعي** فاعتبرت "ان منتجات ابوت ستحقق اهتماماً بارزاً من قبل قطاع الاعلام والجمهور على السواء".

افتتاح قنصلية مورشيوس في جدّه

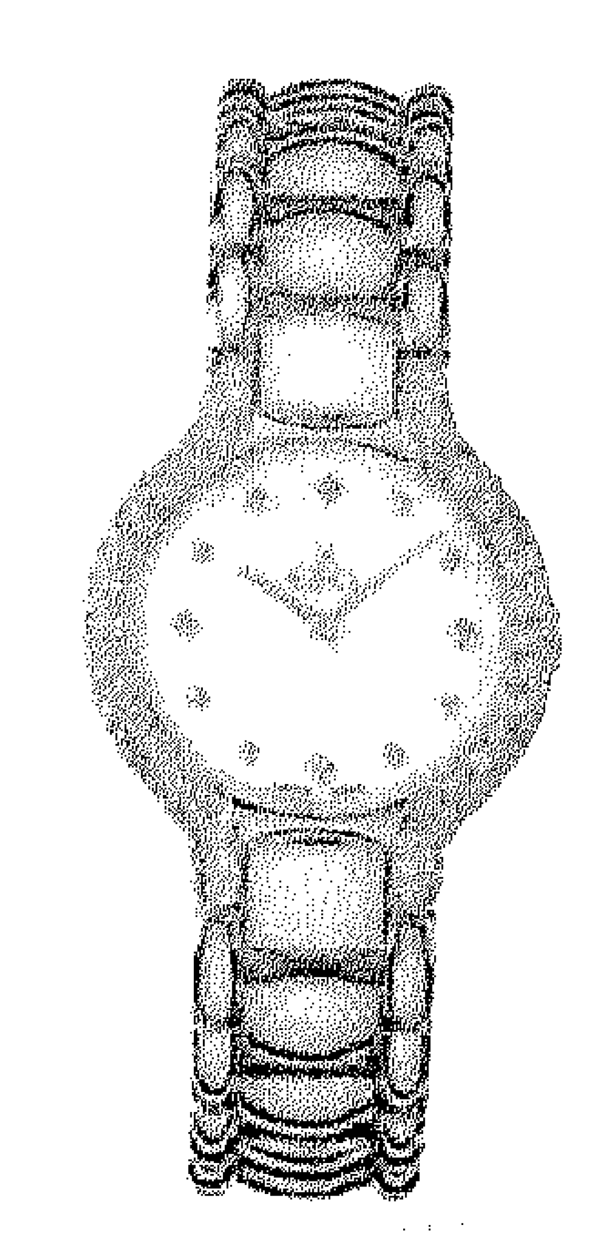
جرى في جدّه افتتاح القنصلية الفخرية لجمهورية مورشيوس مع مراسم تعيين رجل الأعمال **وليد بن محمد النويصر** قنصلاً فخرياً في المملكة العربية السعودية.

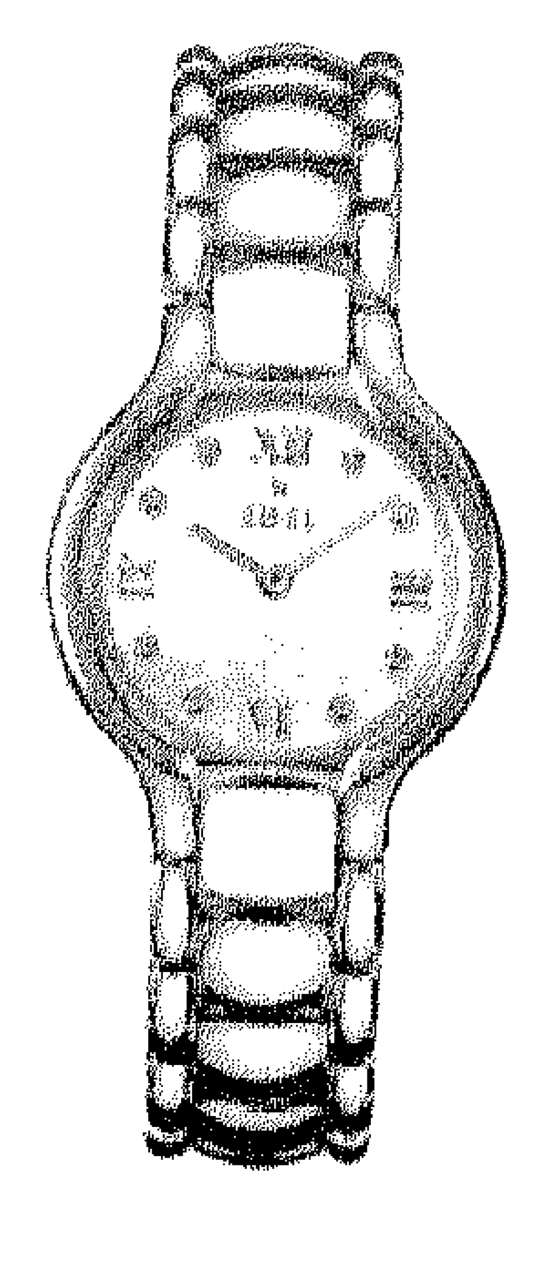
رعى الحفل وزير العمل والعلاقات الصناعية والمسؤول عن الحج في جمهورية مورشيوس **شوكتالي سودهن** وحضره حشد من رجال الأعمال ورجال السلك الدبلوماسي والقنصل.

وخلال الحفل تناول الوزير والقنصل الفخري الكلمات.



النويصر وسودهن أثناء الحفل





بيلوجا مانشيت من ايبل

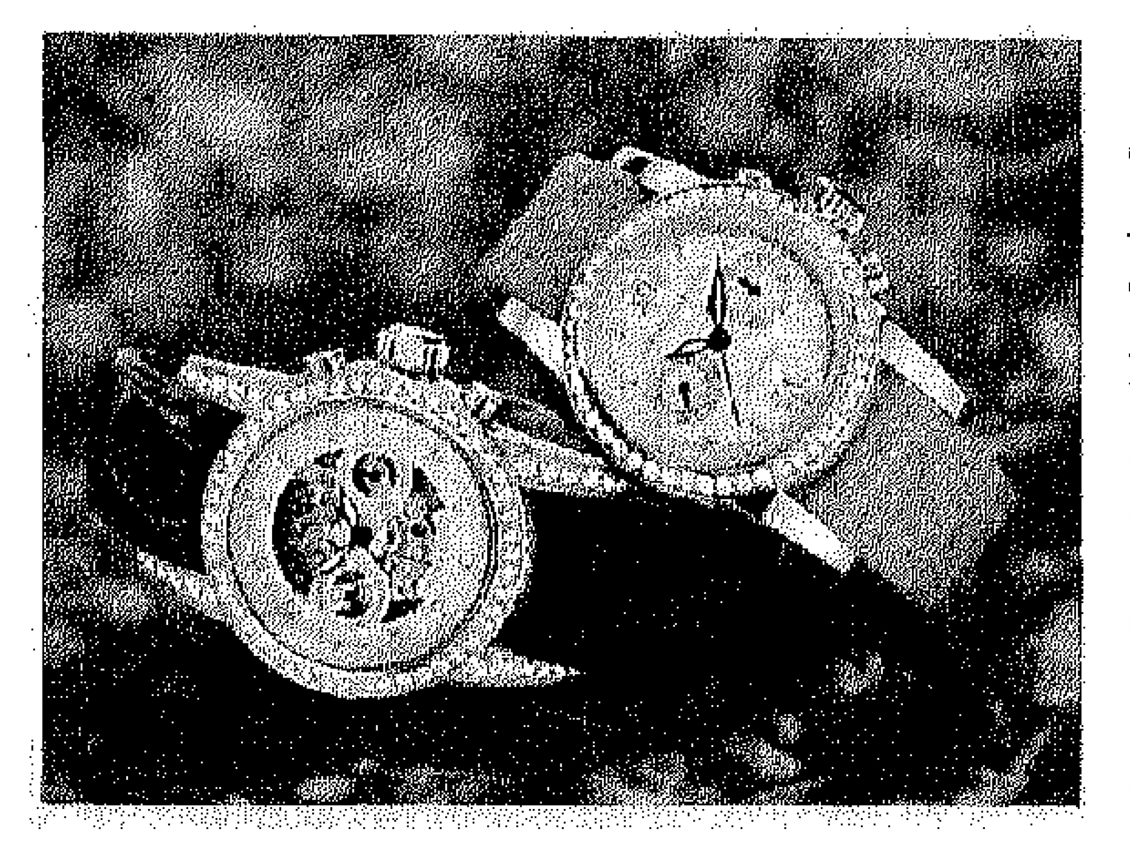
عبارة جريئة... تعبير فاتن للشخصية... أسلوب حقيقي للمتعة والمشاركة في سحر الوقت.

الساعة الفائقة من ايبل بتصميمها البسيط والغاية من الأناقة والذي لا يمكن محاكاته... قد تمّ تصنيعها للسيدة التي تقدّر الجمال وسحر الوقت.

الميناء المفضضة مزينة بـ 8 الماسات و4 مؤشرات بارزة للساعات تضيف جمالاً مفعماً بالحيوية والشباب كما أن شكل الوصلات الجميلة للإسوارة تجعل من الساعة تحفة جميلة ومريحة على اليد.

بيلوجا مانشيت من ايبل/ الوكيل الوحيد شركة الغزالي للتجارة

ساعة العام 2000- 2001 لـ جيرار بيريجو

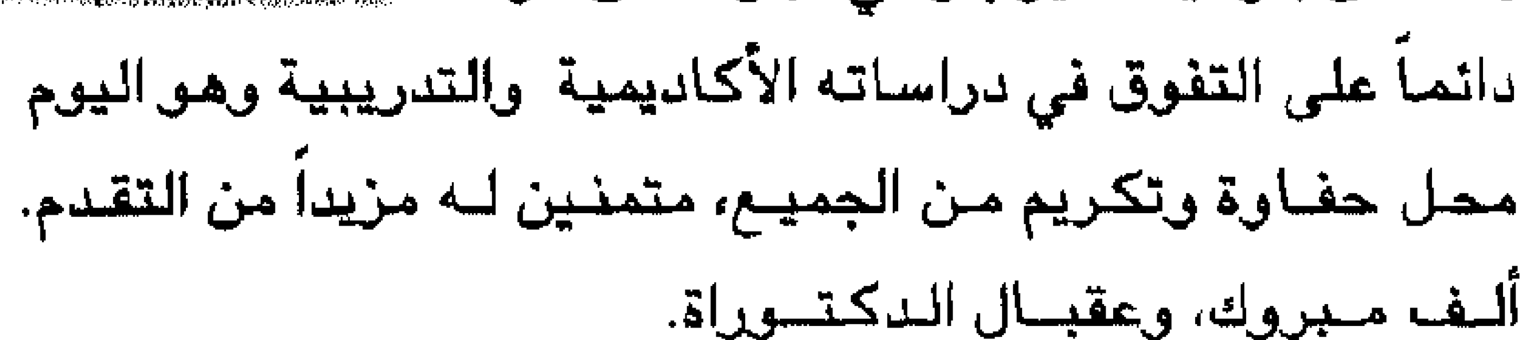


فاز مصنع الساعات العالمي جيرار بيريجو Girard Perregaux بجائزة كبرى عن فئة الساعات النسائية، منحته إياها مجلة الساعات الفرنسية لتصميمه لساعة التوقيت الصغيرة.

وكانت دار نشر World Photo Press، وفي إطار مسابقة إختيار ساعة العام، منحته جائزة ساعة العام الذهبية، عن فئة الساعات الرياضية لتصميمه ساعة التوقيت الأوتوماتيكي الصغيرة.



كما نال جائزة خاصة في لوزان عن تصميم "أوبيرا" Opera One، وتكريماً لمسيرته الثابتة وعمله المستقل الذي يحركه الشغف بصناعة الساعات.



حصل الأستاذ سعيد حسن الجميع، السكرتير الثاني بوزارة الخارجية، عضو الوفد السعودي لدى الامم المتحدة ويتفوق على شهادة الماجستير في علم الإدارة من جامعة فيرلي يكنسن بولاية نيوجرسي. أبو حسن عودنا دائماً على التفوق في دراساته الأكاديمية والتدريبية وهو اليوم محل حفاوة وتكريم من الجميع، متمنين له مزيداً من التقدم. ألف مبروك، وعقبال الدكتوراة.

Avenue من هاري ونستون

تتمتع احدث ساعات Avenue من بيت **هاري ونستون** بسحر خاص وشخصية نابضة بالحياة عبر ترصيعها بـ 3,65 قيراط من الماس الاميري المصقول.



وتجسّد الساعة الجديدة من خلال الذهب الابيض والمينا والحزام الاسود المصنوع من جلد التمساح، تلك الاناقة العصرية التي جلبها بيت **هاري ونستون** الى عالم الساعات. كما انها تكشف الاحترافية التقليدية لبيت هاري ونستون.

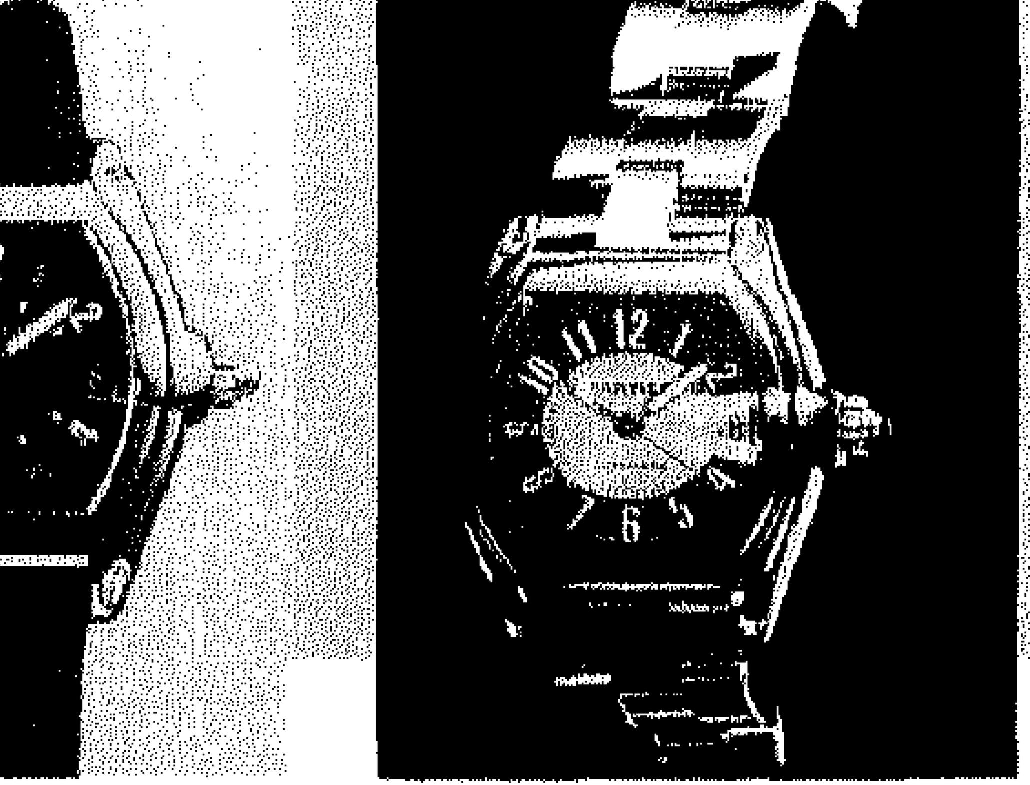
تنضمّ الساعة الجديدة الى منحى Avenue الذي عُرف بأول ساعة مستطيلة الشكل في بيت هاري ونستون، وتتميز بعلبة محدّبة قليلا من الكريستال الصفيري، وقد زُودت بعض الموديلات منها بقماش القنب.

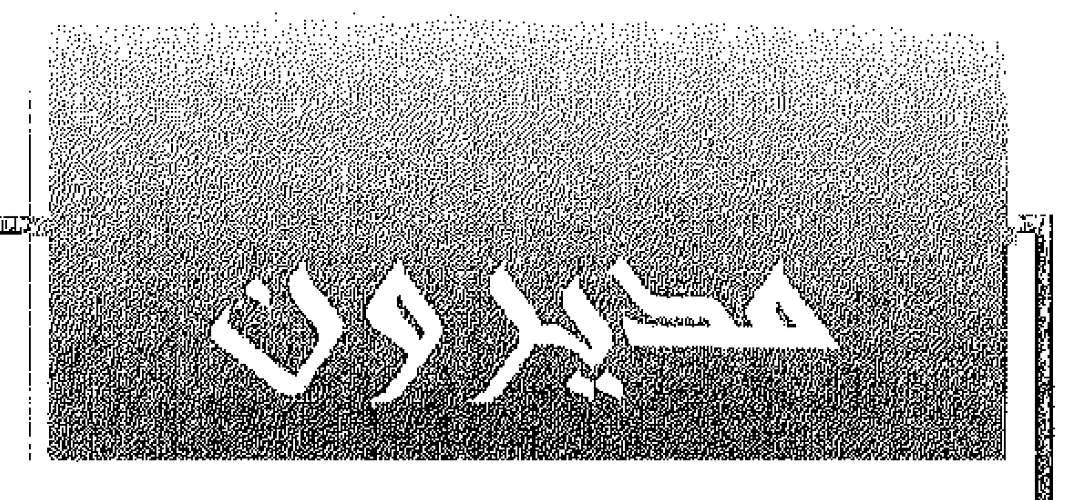
Roadster من كارتييه

أعادت كارتييه "Cartier" تحديد اسس صنع الساعات من خلال ساعة "رودستر" التي تتميّز بالازلية والطابع الرجالي الراقي، والمتانة حيث أنها صممت لتدوم طويلاً. وفي داخل الاطار الفولاذي نظام حركة اوتوماتيكية.

ان ساعة "رودستر" هي احتفال رجالي استثنائي بالوقت، وتتوفر بسوارين معدني وجلدي قابلين للتبديل يتيحان امكانية الاختيار بين المعدن ذي الطابع الرياضي الانيق والجلد ذي الطابع الرسمي الراقي.







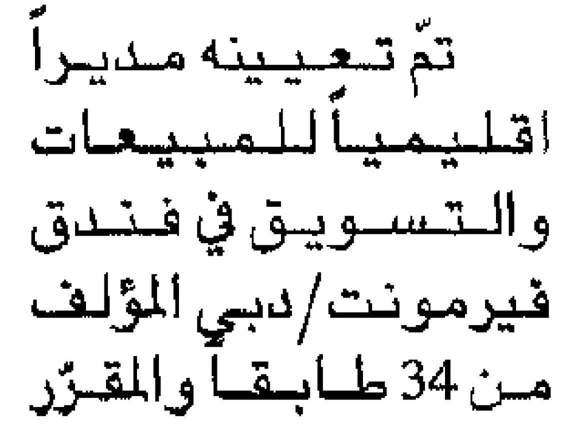
اندرو الدو

عيّنته سيسكو سيستمز مديراً اقليمياً في منطقتي الخليج وباكستان وتشمل مهامه مواصلة النمو في قطاعي المؤسسات والشركات الكبرى والاتصالات.

اندرو التحق بالشركة العام 1997 وتسلّم مهمات مختلفة وله خبرة 12 عاماً في صناعة التكنولوجيا.

ستيفن بانكس



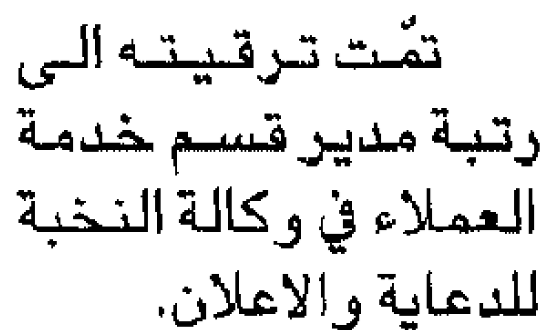


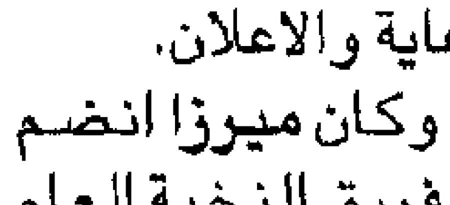
تمّ تعيينه مديراً اقليمياً للمبيعات والتسويق في فندق فيرمونت/دبي المؤلف من 34 طابقاً والمقرّر افتتاحه في شباط/فبراير المقبل.

ولدى **ستيفن بانكس** خبرة عريقة وعمل في فنادق انتركونتيننتال وريتز كارلتون.

كذلك تمّ تعيين **كنت كوبر** رئيساً لفريق المبيعات في الفندق نفسه.

علي ميرزا





تمّت ترقيته الى رتبة مدير قسم خدمة العملاء في وكالة النخبة للدعاية والاعلان.

وكان **ميرزا** انضم الى فريق النخبة العام 1999 كمساعد مدير أول في قسم خدمة العملاء.

شيام ترافيدي

عيّنته وكالة النخبة للدعاية والاعلان كاتباً أول في قسم الابداع، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والماجستير في التسويق.

وترافيدي له خبرة 10 سنوات أمضاها في شركات عالمية.

جورج أبي عاد



عيّنته شركة "Six Continents Hotels" مديراً للمبيعات والتسويق في فندق كراون بلازا بيروت المقرّر افتتاحه أوائل هذا العام.

ويحمل **أبي عاد** خبرة 10 أعوام في قطاع السياحة والمبيعات وهو خرّيج جامعة القديس يوسف في لبنان.

عماد الشبيبي



تمّ اختياره رئيساً لأعمال فيديليتي انفستمنتس في الشرق الأوسط بالاضافة الى منصبه كمدير اقليمي للمبيعات في المنطقة.

ويعني هذا التعيين الدمج بين أعمال الشركة ومحافظها الاستثمارية في المنطقة.

ويملك **الشبيبي** خبرة تزيد على 13 عاماً في مجال التسويق.

جيوفري بيرون

تمّ تعيينه مديراً اقليمياً لقسم تنظيم عمليات التمويل العالمية في الشرق الأوسط ومديراً لوحدة الاوف شور لبنك ANZ في البحرين.

وخلف **جيوفري** في منصبه **زفين دايبداهل** الذي أصبح مديراً ورئيساً اقليمياً للنقل الصناعي لمنطقة آسيا والشرق الأوسط ومقره في سنغافورة.

سايمون بيج

عيّنته شركة آي آي آر للمعارض مديراً لمعرض "صيدلة" وهو متخصص بالصيدلة السيكولوجية من جامعة ليفربول.

وسيعمل **بيج** على استقطاب الزوار لمعرض صيدلة الذي يقام في مركز دبي التجاري العالمي ضمن فعاليات معرض الصحة العربي 2002.

رزق خان

عيّنته شركة بيرسون مارستيللر للعلاقات العامة والممثلة في أسواق الشرق الأوسط من خلال شركة "أصداء" في منصب استشاري رفيع ضمن فريق عمل الشركة في مكاتبها في اقليم آسيا وحوض الباسيفيك.

وكان **خان** مذيعاً ومحاوراً في شبكة CNN الإخبارية العالمية.

Raymond Weil في رالي الاردن

تحت رعاية **الملك عبدالله الثاني بن الحسين**، أقيم رالي الاردن الدولي في الفترة ما بين 17 – 19 آيار/ مايو 2001 بمشاركة واسعة من ألمع ابطال رياضة السيارات في العالم.

وتم هذا الحدث بمشاركة واسعة من شركة الساعات السويسرية Raymond Weil من خلال وكيلها المعتمد في الاردن "ركن الهدايا" والتي قدمت جوائز قيّمة للفائزين عبارة عن ساعات ثمينة، حيث قام الامير **فيصل بن الحسين** بتتويج الفائزين وتوزيع الجوائز.



Offices and Representatives

Exclusive Advertising Sales Representatives

LEBANON

Al-Iktissad Wal-Aamal
Minkara Center, Mme Curie St.
P.O.BOX: 113/6194 BEIRUT
TEL: 00 961 1 864139 - 864267 - 353577/8/9
FAX: 00 961 1 354952
Email: iktissad@iktissad.com

SAUDI ARABIA

Al-Iktissad Wal-Aamal
Dar Al Watan
P.O.BOX: 5157
RIYADH 11422
TEL: 966 1 4778624
FAX: 966 1 4784946
Email: aiwaksa@nesma.net.sa

U.A.E.

Al-Iktissad Wal-Aamal
P.O.BOX: 55034
DEIRA - DUBAI
TEL: 00 971 4 294 1441
FAX: 00 971 4 294 1035
Email: aiwa@emirates.net.ae

FRANCE

Al-Iktissad Wal-Aamal
C/O Butec
22, Rue La Boetie
75008 PARIS
TEL: 00 33 1 42 66 92 71
FAX: 00 33 1 42 66 92 75

KUWAIT

BOBYAN ECONOMIC CONSULTANTS
P.O.BOX: 22955 SAFAT
13090 KUWAIT
TEL: 965 2416647 - 2441231
FAX: 965 2416648

YEMEN

SURWAH ADV. & TOURS
YEMEN - 35 HADDA St.
P.O.Box: 1990 - SANA'A
TEL: 967 1 265132 - 276072
FAX: 967 1 275895

Local Media Representatives

JAPAN

SHINANO INT'LAKASAKA KYOWA BLDG
1-16-14 AKASAKA
MINATO - KU, TOKYO 107. JAPAN
TEL: (813) 35846420
FAX: (813) 35055628

MALAYSIA

PUBLICITAS MAJOR MEDIA
DAMANSARA UTAMA 47400 PETALING JAYA
SELANGOR DARUL EHSAN MALAYSIA
TEL: +3 7729 6923
FAX: +3 7729 7115
E-mail: pmmm@p0.jaring.my

RUSSIAN FEDERATION & CIS

LAGUK CO.
Krasnokholmskaya Naberezhnaja
Dom 11/15, App. 132
109172 Moscow, Russian Federation
Tel : +7-095-911 2762, 912 1346
Fax: +7-095-912 1260, 261 1367

SPAIN

PUBLISTAR
Ms. Olga MARTINEZ
C/ Cea Bermudez, 12 Attico
28003 MADRID - SPAIN
Tel : 00 34 91 553 66 16
Fax: 00 34 91 554 46 64

SOUTH KOREA

BISCOMRM 521, MIDOPA BLDG.
145, DANGJU-DONG
CHONGNO-GU, SEOUL. 110-071
KOREA
P.O. BOX 1916 SEOUL, 110-619
KOREA
TEL: (82-2) 739-7841
FAX: (82-2) 7323662

SWITZERLAND

LEADERMEDIA S.A.
CASE POSTALE 166,
ROUTE D'ORON 2
CH-1010 - LAUSANNE 10, SUISSE
TEL: (21) 653 50 71
FAX: (21) 652 12 90

UNITED KINGDOM

POWERS INTERNATIONAL LTD.
100 ROCHESTER ROW
LONDON SW1P 1JP, U. K.
TEL : (00-44-207) 630 9966
FAX: (00-44-207) 630 9922

U.S.A, CANADA, PUERTO RICO

AdMarket International
105 Woodrow Avenue
Southport, CT 06490 USA
Telephone: (203) 319-1000
Fax: (203) 319-1004
Email: info@admarketintl.com
Website: admarketintl.com

OTHER COUNTRIES (*)

PUBLICITAS INTERNATIONAL AVENUE DES MOUSQUINES 4 CH - 1005 LAUSANNE, SWITZERLAND
TEL : (41 - 21) 213 61 31 FAX: (41 - 21) 213 62 22
Email: pid.hq@publicitas.com

(*) Including: GERMANY, ITALY, BELGIUM, FRANCE AUSTRIA, NETHERLANDS, GREECE, AUSTRALIA, PHILIPPINES, SINGAPORE AND MALAYSIA.

Advertisers' Index

عجيب فعلاً

هذا مدير مسئول وأب لثلاثة
أطفال...ورجل مثالي فهو يربي
أولاده على ربط حزام السلامة
بالسيارة أثناء القيادة حتى في
[illegible] القصيرة. كما يحرص
على ارتداء [illegible] الملابس
[illegible] في مواقع
العمل أو الورش.

ولكن الأغرب من ذلك أن هذا المدير الذي يحرص على الاهتمام بكل صغيرة وكبيرة لم يفكر أبداً في الصيانة الوقائية لأنظمة التكييف في شركته!

للحصول على مزيد من المعلومات عن الصيانة الوقائية المخططة للمكيفات، اتصل بنا على رقم الهاتف المجاني ٨٠٠٣٠٤١٠٠٠

للعناية ثمارها.





الدمام • الجبيل • الإحساء • الرياض • القصيم • تبوك • جدة • جيزان • ينبع • مكة المكرمة • المدينة المنورة

